التوطين والتنمية

دراسة اجتماعية استطلاعية لمجتمع شمال سيناء

دكتور
عبد الله محمد عبد الرحمن
قسم الاجتماع ـ كلية الآداب
جامعة الاسكندرية

١٩٨٩

دار المعرفة الجامعية
٤٠ شارع سوتير ـ الأزاريطة
الاسكندرية

التوطـين والتنميـة

دراسة اجتماعية استطلاعية لمجتمع شمال سيناء

اهداءات ٢٠٠٢

أ.د/السيد محمد بدوى

الاسكندرية

التوطين والتنمية

دراسة اجتماعية استطلاعية لمجتمع شمال سيناء

دكتور
عبد الله محمد عبد الرحمن
قسم الاجتماع ـ كلية الآداب
جامعة الاسكندرية

١٩٨٩

دار المعرفة الجامعية
٤٠ شارع سوتير ـ الأزاريطة
الاسكندرية

مقدمــة

ركزت معظم كتابات ودراسات الباحثين والمتخصصين فى علم الاجتماع اهتماماتها حــول معالجة قضــايا ومشكلات المجتمعــات التقليدية أو المجتمعات المتحضرة ، وتقوم كثير من فروع علم الاجتماع المختلفة بتحليل هذه القضايا والمشكلات على المستوى النظرى أو الامبريقى الميدانى . وفى مقابل ذلك ، لم تلق المجتمعات الصحراوية اهتماماً ملحوظاً من الباحثين والمتخصصين فى علم الاجتماع بالمقارنة بالمجتمعات الاخرى التقليدية سواء اكانت زراعية ريفية أم صناعية حضرية . والسبب الذى يفسر ذلك الاهتمام يرجع الى عوامــل متعددة منها أولا ، اهتمــامات الباحثــين واتجهاتهم نحــو دراسة المجتمعات التقليدية التى يعيشون فيهــا أو تدور حــولها اهتماماتهم ، والتعرف على امكانية المســاهمة فى حــل هذه المشاكل بالدراسة والتحليل وتقصى الحقائق حول أسبابها ونتائجها على المجتمع المحــلى .

ويشكل البعد المكانى للمجتمعات الصحراوية احد العوامل الصحراوية الاساسية التى يعكف عنها الباحثون والمتخصصون فى علم الاجتماع وعن القيام بابحاثهم فى هذه المجتمعات نتيجة لما يتطلبه البحث لمزيد من الوقت والتكاليف أو من عناء وجهد كبيرين . هذا بالاضافة الى : قلة المعلومات والاحصاءات التى تتعلق بالمجتمعات الصحراوية ، مما يشكل صعوبات متعــددة للبحث والباحثين وعــدم إهتمام الجهات الرسمية العــلمية أو الحــكومية بتخصيص أى نوع من الاعتمــادات المــالية أو الفنيــة لاجراء البحوث التطبيقية فى هــذه المجتمعات ، وهــذا يعكس بالطبع ضعف الميزانيات المعتمدة للبحوث العلمية بصفة عامة بها ؛ وهكذا ظلت معظم

المجتمعات الصحراوية خلال العقود الماضية بعيدة عن المهتمين برسم السياسات القومية فى مجالات التخطيط والتوطين للتنمية الشاملة .

وفى الواقع ، أن ذلك لا ينفى وجود بعض الدراسات الانثروبولوجية كاحد أنواع الدراسات الاجتماعية - وان كانت تلك الدراسات قليلة جدا -، الا أنها اهتمت بدراسة المجتمعات الصحراوية للتعرف على أنماط الحياة القبلية أو ما يعرف «بمجتمع البادية» . وأن كانت لهذه الدراسات الانثروبولوجية مداخلها ومناهجها المعروفة ، والتى تشترك فى الكثير منها مع مداخل علم الاجتماع ومناهجه فى الدراسات الميدانية أو النظرية ، الا أن هناك بالطبع الاختلافات التخصصية بين كل من علم الاجتماع والانثروبولوجيا ، بالرغم من اعتبارهما من أكثر العلوم الاجتماعية المتداخلة الاهتمامات . وكما يعبر عن ذلك الاهتمام فى المدخل السوسيوانثربولوجى Socio-anthropologicol Approach باعتباره من المداخل الهامة التى استخدمت فى اجراء كثير من الدراسات والبحوث الاجتماعية والانثروبولوجية وخاصة على المجتمعات الريفية التقليدية ، واخيرا على المجتمعات البدوية الصحراوية .

ونتيجة لتضافر جهود الباحثين الانثروبولوجيين والاجتماعيين ، ولتطور مناهج البحث العلمى بصفة عامة ، يجب الاعتماد على «المرونة المنهجية» Methodological Flexibility لاجراء مزيد من الدراسات والبحوث الميدانية على المجتمعات الصحراوية البدوية مع الاحتفاظ لكل من المتخصصين فى علم الاجتماع والانثروبولوجيا بتخصصاتهم العلمية الدقيقة ، وان كان لم يتح الوقت الفرصة لاجراء مثل هذه البحوث بصورة قد تسهم فى اثراء الدراسات الاجتماعية فى المستقبل .

وتشهد كثير من المجتمعات الصحراوية فى مناطق كثيرة خلال العقود الماضية تغيرات كبيرة ذات طابع ايكولوجى أو بيئى ، وأحدثت كثيرا من التغيرات التى أظهرت نوعا من عوامل الجذب لاستقطاب العديد من الجماعات للعمل أو العيش فى هذه المناطق ، ونمو الحياة العمرانية بصفة

عامة . ولم تعد هذه المناطق أو المجتمعات الصحــــراوية ، مناطق نائية مهجورة ، نتيجـــة لاكتشاف العـــديد من الثروات الطبيعية ، وخاصة البترول والثروات المعدنية الاخرى . الامر الذى أدى الى زيادة الحركة العمرانية أو الاستيطانية سواء فى مناطق جـديدة لم يعهدهـا العمران أو الحياة من قبل أو حول المناطق العمرانية التقليدية البسيطة . ومن ثم ، تغيرت كثير من معالم الصحراء القاحلة حيث أنشئت العديد من المشروعات الاقتصادية والاجتماعية التى تركز على سياسات التوطين والتنمية الشاملة باعتبارها من أهم سياسات التغير الاقتصادى والاجتماعى المخطط . ومن هذا المنطلق ، كان هذا التغير هو أحد عوامل الجذب والاستقطاب أيضا للعديد من الباحثين على مختلف اهتماماتهم فى العلوم الاجتماعية ، من أجل دراسة أثر هذه التغيرات والتطورات الاجتماعية والاقتصادية الشاملة فى المجتمعات الصحراوية على نحو لم يكن مألوفا من قبل .

ويعبر لنا واقع مجتمعاتنا الصحراوية فى الوطن العربى ، عن العديد من مظاهر التغيير الاقتصادى والاجتماعى،وأيضا الايكولوجى والبيئى ، هذا التغير الذى جـاء نتيجة مصاحبة لمجموعـــة من العوامل السـياسية والاقتصادية والاجتماعية التى طرأت على هذه المجتمعات ، وأحـدثت العديد من التغـــيرات البنائية الجوهـــرية فى كثير من مظاهر الحيـاة التقليدية . كما تعبر نتائج هذا التغير عن كثير من المتطلبات التى جاءت نتيجة لاقامة العديد من المجتمعات العمرانية الجديدة ، والتى أحدثت مزيدا من التغيرات والهجـــرات السكانية وحـــدوث ما سمى بالحراك الاجتماعى والمهنى Professional & Social Mobility وتغيــر أنمــاط السلوك الاجتماعى أو أسلوب الحياة بصفة عامة .

وباختصار ، أصبحت المجتمعات الصحراوية أو البدوية احدى أماكن الجذب السكانى والعمرانى وظهور المناطق الحضرية الجديدة ، وان كانت كثير من هذه المجتمعات مازالت تعيش ما يعرف «بمراحل الانتقال أو التحول» Tranisnational Stages ، نتيجـة لعـوامل التغـير الاجتمـاعى

والاقتصادى ودخول خدمات البنية الاساسية Basic Structure بمـــا فيها انشاء شبكات الطرق والمواصلات التى يسرت كثيرا من عناصر العزلة الجغرافية والاجتماعية ، التى كانت تعيشها كثير من هذه المجتمعات فى الفترات الماضية . وفى الواقع ، لم تحدث عمليات التحول أو الانتقال بنفس الدرجة فى معظم المجتمعات الصحـــراوية ، فالبعض شهد عمليات التحول والانتقال بصورة فجائية أو سريعة الحدوث بالمقارنة الى العديد من البعض الاخر من المجتمعات البدوية الاخرى . والامر بالطبع ، يرجع الى مدى توافر الامكانات اللازمة التى تطلبها عمليات التنمية .

ويعتبر مجتمع الدراسة الحالية أحـــد المجتمعات الصحراوية وهـــو «مجتمع شمال سيناء» ، هذا المجتمع الذى مر بظروف سياسية وعسكرية واقتصادية واجتماعية مميزة عن غيره من المجتمعات الصحراوية الاخرى. فمنذ أقدم السنين ولشبه جزيرة سيناء أهمية استراتيجية خـــاصة لمصر ، حيث يطلق عليهـــا «بوابة مصر الشرقية» ، فكانت مطمعـــا لكثير من الاطماع الاجنبية سواء فى العصور القديمة أو الحـــديثة المعاصرة . ومن ثم ، فان لهذا المجتمع الصحراوى ، ظروفا سياسية وعسكرية شهدها بصفة خاصة فى غضون العقود الاخيرة ، مما أسهم كثيرا فى فرض معوقات كثيرة أمام عمليات التنمية أو التوطين بكافة أنواعه سواء أكان اختياريا طوعيا أو اجباريا الزاميا ، كمـــا عاش أهل سيناء من البـــدو ظروفا نفســية واجتماعية صعبة فرضتها عليهم هذه الظروف ، الا أن استكملت عمليات التحرير وعادت سيناء الى الوطن الام بعد حرب أكتوبر المجيدة عـــام ١٩٧٣ .

ومن هذا المنطلق ، ظلت سيناء بعيدة عن عمليات التغير الاجتماعى والاقتصادى التى حدثت فى مصر سواء فى المناطق الصحراوية البدوية أو المجتمعات الزراعية الجديدة أو المستحدثة . ومع بداية هذا العقد الحالى ، تضافرت الجهود الحكومية من أجل الاسراع فى تعويض هذه المجتمعات الصحراوية وسكانها عما خلفته لهم قسوة الظروف الطبيعية والايكولوجية

والسياسية والعسكرية • وبالفعل ، حدثت كثير من التغـيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وأنشئت العـــديد من المشروعـــات الطموحة فى مجالات التنمية ، الصناعية والزراعية ، والثروة الحيـوانية والسمكية ، وادخلت الكثير من مشروعات البنيــة الاساسية والعمرانية التى ســاهمت كثيرا فى عمليات التوطـــين ومجالاته بصفة عامة • كمـــا عكست هــذه المشروعات مزيدا من التطورات البنائية والاجتماعية على طبيعــة البناء الاجتماعى والاقتصادى للمجتمع الصحـــراوى القبلى التقليدى • وأدت دخول الهيئات الحكومية والمؤسسات العامة وتطبيق نظام الادارة المحلية، وزيادة القطاعات الانتاجية وغـــير الانتاجية ، الى الاسهـــام فى التغيير التنموى الشامل ذى الطبيعة التخطيطيــة المستهدفة ، وان كانت هنــاك العديد من المشاكل والمعوقات بالطبـــع ، التى مازالت تتحدى عمليـات التوطين والتنمية الواقعية •

وبادىء ذى بدء ، يجب أن نشير الى حقيقة هامة مؤداها،أن عوامل التغير أو التنمية الشاملة التى مازالت تأخذ طريقها الان فى محافظة شمال سيناء باعتباره أحد المجتمعات الصحراوية جاءت نتيجة عاملين هما :

أولا : العوامل الخارجيــة ، ممثلة فى اهتمـــامات الدولة وسياساتها العامة بضرورة التخطيط لتنمية وتطوير هـــذا الاقليم لاسباب اقتصادية واجتماعية وقومية استراتيجية عسكرية بالطبع •

ثانيا : العوامل الداخلية : ممثلة فى العديد من الثروات الطبيعية التى كانت موجودة من قبــل ولم تتح الفرصة لاكتشافها الا حـــديثا ، مثــل اكتشافات البترول والفحم والعديد من الثروات المعدنية المتنوعة• ونتيجة لتوافر الامكانات التكنولوجية الحديثة لاستغلال الطبيعة المنــاخية لبيئة اقليم مجتمع شمـــال سيناء • حيث أنشئت العـــديد من المزارع غـــير التقليدية ، لاستحداث العديد من أساليب الرى الحديث • هذا بالاضافة الى انتاج الثروة السمكية خاصة من بحيرة البردويل ، وطبيعة الساحل

الشمالى الذى لم يستغل بعـــد من ناحية الثروة السمكية والسياحية على الوجه الاكمل .

ومن ناحية أخرى ، ان من أهم العوامل الداخلية أيضا رغبة الاهالى من مجتمع شمال سيناء ، تلك الرغبة المتعطشة لعناصر التنمية والتطور ، الذى يهدف أساسا الى تنمية مواردهم الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة الاقتصادية والاجتماعية والنهوض بصفة عامة بمستوى مجتمعهم المحلى ، الذى عانى الكثير من الصعاب التى مر بها فى السنوات الماضية . كمـا أن هناك الكثير من عناصر الولاء والانتماء لاهل مجتمع شمال سيناء الذى يعزز كثيرا من قوة المشاركة الفعـــلية والتضحية فى سبيل خـــلق مجتمع محلى أفضل .

أهداف الدراسة :

تعتبر الدراسة الحالية دراسة فرعية «لدراسة أعم وأشمل والتى بادر باجرائها قسم الاجتماع ــ كلية الاداب ــ جامعة الاسكندرية وذلك فى بداية عام ١٩٨٨ ، ايمانا بأهمية اجـراء دراسة اجتماعية ــ استطـــلاعية ــ تهدف للتعرف على معـــالم التنمية الاجتماعية والاقتصـــادية وطبيعة التغيرات التى حدثت فى مجتمع شمال سيناء ، وخـــاصة بعد الظـروف المتعددة التى مر بها هذا الاقليم الصحراوى . كما تأتى أهمية الدراسة بأنها تعتبر من الدراسات الاجتماعية القليلة أو تكاد لا توجد دراســات اجتماعية أجريت بالفعل على مجتمع شمال سيناء وخاصة بعـد ظروف عودة سيناء الى السيادة المصرية .

ويسعدنى أن أتيحت لى الفرصـــة للاشراف والمساهمة فى الاعـــداد واتمام هذه الدراسة مع الزميلة الاستاذة الدكتورة/سامية محمـد جـابر ــ المشرف العام على البحث ــ وبقية فريق البحث الميـــدانى المكون من جميع الباحثين بوحدة البحوث الاجتمـاعية ، والمدرســين المسـاعدين والمعيدين ، وطلاب الدراسات العليـــا المدربين على البحث الميدانى ، والذين أسهموا جميعا فى اجراءات الدراسة الميدانية المكثفة ، والتى شملت

العديد من المناطق الصحراوية فى محافظة شمال سيناء ، وغطى العديد من جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الثقافية . كما اهتمت الدراسة ككل ، بدراسة التحولات التى طرأت على البناء الاجتماعى ، أو طبيعة التغيرات التى حدثت على النسق الاجتماعى ومدى علاقته بأنساق الضبط ، وخاصة أنساق الضبط للقانون العرفى فى المجتمع القبلى. وما هى العلاقة بين طبيعة هذه التغيرات البنائية فى ضوء تطبيق أنساق الضبط الرسمى ، وغير ذلك من تغيرات اجتماعية وثقافية حدثت على طبيعة العادات والتقاليد الاصيلة بالاضافة الى ، دراسة العديد من القضايا حول طبيعة الحياة الاقتصادية والاجتماعية المتغيرة فى المجتمع المحلى بشمال سيناء .

وفى ضوء تلك الاهداف العامة للدراسة ، حاولت أن أركز منذ بداية الدراسة على دراسة بعض قضايا ومظاهر التوطين والتنمية فى محافظة شمال سيناء ، وباعتبارها جزئية فرعية من الدراسة العامة ، ولذا سعيت عن طريقها ، لاتعرف على مدى واقعية عمليات التوطين والتخطيط لعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، موضحا أهم الانجازات لمشروعات التنمية العامة ومدى انعكساتها على عمليات الاستيطان أو التوطين باعتباره أحد أساليب التغير الاجتماعى المخطط . ومن ناحية أخرى ، حاولت أن أركز على دراسة أهمية تطبيق نظام الادارة المحلية ـ من الناحية الواقعية ـ ودخول العديد من المؤسسات والادارات الحكومية فى كافة الخدمات الانتاجية وغير الانتاجية ، ودراسة أهم صعوبات التطبيق الواقعية التى تواجه خطط التنمية وعمليات التوطين ، والى أى مدى أسهمت عمليات التوطين والتخطيط الاجتماعى والاقتصادى الموجهة الى زيادة روح المشاركة والانتماء بين القيادات والعناصر المحلية من سكان اقليم شمال سيناء وفى ضوء وجود القيادات الرسمية التنفيذية .

وعموما ، نحاول فيما يلى أن نلقى بعض الضوء على أهداف الدراسة الحالية ، التي استهدفتها بالدراسة والتحليل ، وباعتبارها دراسة فرعية

من دراسة كبرى ـ استطلاعية ـ أعم وأشمل ، ومن أهم هذه الاهداف للدراسة الحالية ما يلى :

أولا : التعرف على طبيعة الملامح الايكولوجية التى تميزت بها محافظة شمال سيناء ، ودراسة العلاقة بين هذه الملامح ، وتشكيل نمط الحياة الاقتصادية والاجتماعية بصفة عامة ، وخاصة توزيع السكان ومناطق اقامة المجتمعات العمرانية .

ثانيا : دراسة التطورات الادارية والتقسيمات المحلية الجديدة ، ومدى انعكاساتها على التشكيل العمرانى ، وتخصيص مشروعات التوطين والتنمية . ومدى علاقة ذلك بالتوزيع القبلى من ناحية ، والى أى حد اثر ذلك على خصائص المكانة ، والنفوذ ، وطبيعة الخصائص العامة فى المجتمع الصحراوى .

ثالثا : تحليل أهم العوامل الداخلية والخارجية التى ساهمت فى اعطاء الدافعية الحقيقية للتنمية ، والى أى حد تم تغيير النظرة التقليدية الى المجتمعات الصحراوية من كونها مجتمعات نائية «طاردة» للسكان والعمران الى مناطق نامية جاذبة أو مستقطبة لهما .

رابعا : تحليل أهم نماذج التوطين والتنمية التى حدثت فى بعض أقطار العالم العربى عامة ، وفى مصر بصفة خاصة ، مع التركيز على مشروعات التنمية فى المجتمعات الصحراوية ، وما مدى الاستفادة من هذه النماذج سواء من أجل التعرف على دراسة المشروعات السابقة ، أو التعرف على نوعية وأساليب وأهداف التوطين ومجالاته من ناحية أخرى .

خامسا : دراسة أهم مظاهر التوطين والتنمية التى تم انجازها فى الواقع فى محافظة شمال سيناء فى مختلف المجالات للتنمية الصناعية المعدنية ، والتنمية الزراعية والثروة الحيوانية والسمكية ، وتنمية الموارد المائية ، والتنمية السياحية ، بالاضافة الى تنمية المجالات الخدمية مثل

التعليم ، والصحة ومشروعات الاسكان العمرانية ، وكافة القطاعات التنموية الاخرى ٠

سادسا : التعرف على أهم معوقات التوطين واقامة المشروعات التنموية الاقتصادية والاجتماعية ، والى أى حد يمكن الحد من النتائج السلبية لهذه المعوقات باعتبارها من أهم التحديات التى تقف أمام عمليات التنمية والتحديث ٠

سابعا : دراسة الوظائف والادوار الايجابية والسلبية لنظام الادارة المحلية ، ودخول العديد من المؤسسات الحكومية ، ومدى مساهمتها فى تنمية المشروعات فى القطاعات الانتاجية وغير الانتاجية ٠

ثامنا : تحليل مظاهر العلاقة بين كل من القيادات الرسمية التنفيذية والقيادات المحلية الشعبية ، ومدى تنوع اهتمامات كل منهما حول عمليات التنمية والتخطيط لها ، وتحديد أولويات ومتطلبات المشروعات الهامة ٠ ثم ما نتيجة ذلك على تنمية وتطوير عمليات المشاركة الفعلية ودخل المجتمع المحلى ٠

تاسعا : التعرف على مظاهر الصراع الظاهر والكامن بين القيادات الرسمية التنفيذية فى ضوء تواجد الاجهزة والادارات الحكومية المتعددة، وبين القيادات غير الرسمية الشعبية من ناحية ، وبين أنواع الصراع بين القبائل فى ضوء المتغيرات المستحدثة للتعصب القبلى التقليدى ، وخاصة حول عمليات تخصيص وتوزيع منافع ومكاسب مشروعات التنمية بين القبائل ٠ ثم ما هى أهم الطرق والوسائل لتخفيف هذا الصراع من أجل التعجيل بمشروعات التوطين والتنمية وتحديث المجتمع الصحراوى ٠

عاشرا وأخيرا : استهدفت الدراسة الحالية ذات الطابع الاستطلاعى أساسا دراسة مجتمعات صحراوية لم تحظ كثيرا باهتمام كثير من الباحثين والمتخصصين فى علم الاجتماع ، كما يعتبر مجتمع الدراسة من المجتمعات المحلية التى لم تجر حولها دراسات متخصصة بصورة ملحوظة ٠ ومن هذا

المنطلق ، تعتبر هذه الدراسة نواة ونقطة انطلاق لاجراء مزيد من الدراسات المستقبلية ، والتى يمكن الاعتماد عليها لاجراء مثل هذه الدراسات ، فهى مجرد دراسة متواضعة تهدف أيضا الى جذب كثير من اهتمامات الباحثين والقائمين على وضع سياسات التخطيط والتنمية فى المجتمعات المحلية النامية .

منهج وطرق وأدوات الدراسة :

تحدد طبيعة الدراسة وخاصة فى المجتمع الصحراوى بعض الاجراءات المنهجية الخاصة التى عن طريقها يمكن الملائمة بين طبيعة هذا المجتمع من ناحية ، وطبيعة المناهج وأدوات وطرق جمع البيانات اللازمة لاجراء الجانب الميدانى للدراسة . ومن ثم ، تعددت الطرق والادوات لجمع البيانات ، نظرا للصعوبات المتعددة التى تواجه هذا النوع من الدراسات فى المجتمعات الصحراوية ، وخاصة ندرة الاعتماد على المصادر والبيانات الجاهزة لجميع المعلومات والحقائق الواقعية والتى تتوافر فى المجتمعات التقليدية الاخرى .

ومن هذا المنطلق اعتمدت الدراسة على عدة مناهج وطرق وأدوات جمع البيانات التى يستخدمها كل من الباحثين فى علم الاجتماع وعلم الانثروبولوجيا ، من أجل التعرف على طبيعة هذا المجتمع والتغلب على المشاكل التطبيقية لاجراء الدراسة الميدانية . ولذا اعتمدت الدراسة على أكثر من مصدر لجمع البيانات وهى كما يلى :

أولا : الملاحظة والمشاركة المباشرة :

اهتمت الدراسة بالتركيز على عنصر الملاحظة والمشاركة المباشرة ، بالتعرف على طبيعة الحياة الاجتماعية والاقتصادية التى توجد فى المجتمعات البدوية . وكان لظروف المعايشة أثناء فترة اقامة فريق الدراسة لاجراء الجانب الميدانى فرصة كبيرة لجمع البيانات والحقائق الواقعية ، والتعرف على سمات التغير الاجتماعى خاصة طبيعة التغيرات التى حدثت على أسلوب الحياة والمعيشة اليومية .

كما ساهمت الملاحظة المباشرة فى ملاحظة التباين الواضح بين أجزاء المجتمع المحلى بشمال سيناء ، والتباين فى أنماط المعيشة الاقتصادية بين سكان المناطق الصحراوية الساحلية والتى بها سمات المجتمعات البدوية المستقرة وتمتاز بالكثافة السكانية والعمرانية ، ويعيش سكانها على الحياة الاقتصادية الزراعية حيث تتوافر المياه بصورة نسبية ، وتقوم المراعى شبه المستقرة ، بالاضافة الى تنوع النشاط الاقتصادى حيث توجد قرى الصيادين على بحيرة البردويل ، وتتعدد النشاطات التجارية والعمل فى قطاع المقاولات والانشاء والتعمير السكانى .

فى مقابل ذلك ، نجد تمايزا واضحا ومختلفا الى حد ما ممثلا فى الاقليم الصحراوى الداخلى ، حيث يعانى السكان من ندرة المياه وعدم توافرها ، وتظهر قسوة الحياة الطبيعية والاقتصادية نتيجة للظروف الايكولوجية الصعبة . وان كانت تشهد المنطقة مؤخرا مزيدا من البحث لمصادر المياه الجوفية ، وبالفعل ظهرت العديد من المشروعات الحكومية والاهلية الطموحة لتقدير مصادر المياه ، هذا بالاضافة الى وجود العديد من المشروعات المعدنية والصناعية التى بدأت الكثير منها نشاطاتها مما سوف يؤثر على زيادة معدلات الحركة العمرانية والنشاط الاستيطانى حول هذه المشروعات ولاسيما مشروع انتاج الفحم والرخام ومشروع وادى سبيكة أو «المجمع الصناعى الكيميائى» الذى ساهم فى انشاء العديد من الطرق والمواصلات واقامة العديد من مناطق العمران والتوطين لمجموعات كبيرة من البدو فى هذه المنطقة .

وباختصار ، ساهمت الملاحظة المباشرة والاقامة فى مجتمع الدراسة لفترة كافية مزيدا من الوقت والفرص للتحقق من البيانات الرسمية والتى كانت غير كافية نظرا لحداثة مجتمع الدراسة وظروفه الخاصة التى مر بها فى السنوات الماضية . ومن ناحية أخرى ، ساعدت عملية جمع البيانات الواقعية فى سهولة تسجيل البيانات ومراجعتها وتصنيف المادة العلمية بصورة مستمرة . وعموما ، ان الملاحظة المباشرة ساهمت فى جمع

المعلومات والحقائق الواقعية حول مجتمع البحث ، وأفادت كثيرا فى عمليات التحليل وكتابة التقرير الحالى لهذه الدراسة الفرعية ٠

ثانيا : المقابلة :

ركزت الدراسة على أهمية استخدام «دليل المقابلة» كأحد أدوات جمع البيانات حتى يتلائم مع مجتمع الدراسة ، والذى يحتاج الى المزيد من البحث والاستقصاء حول المعلومات اللازمة لاجراء الدراسة ككل ٠ وفى الواقع ، استخدمت الدراسة نموذجين متميزين للمقابلة باعتبارها أداة من أدوات جمع البيانات ، ولقد استخدم كل نموذج على حدة حسب نوعية المعلومات والمبحوثين الذين طبقت عليهم المقابلة أو أجريت معهم أثناء الدراسة الميدانية كما يلى :

النموذج الاول : وهو استخدام المقابلة المقننة ـ ذات الاسئلة المفتوحة ـ والتى صممت فى ثلاثة أدلة للمقابلة المقننة والتى تحتوى كل منها على بعض القضايا والبيانات التى تحاول الدراسة الاجابة عليها أو جمع المعلومات الواقعية حولها ٠ وقد صمم كل منها ، ليتلائم مع طبيعة جمهور البحث من الاهالى أو المسئولين وتتكون أدلة المقابلة على النحو التالى :

(١) دليل مقابلة الجمهور : اهتم هذا الدليل بمقابلة الجمهور أو الاهالى فى مجتمع شمال سيناء ، والذى يدور حول جمع البيانات فهم سواء الذين يعيشون فى المناطق البدوية الصحراوية الشمالية ، أو المناطق الجنوبية الداخلية ٠ ويتركز هذا الدليل حول التعرف على النشاطات الاقتصادية سواء فى المجالات الزراعية أو الحيوانية والانتاج السمكى أو ما يعرف بقطاع الصيد ، كما يهدف للتعرف على وجهات نظر ومشاكل أصحاب المهن الاخرى من الاعمال الحرفية ٠ وطبيعة الجهود التى بذلت فى قطاعاتهم الانتاجية وغير الانتاجية وما هى مشكلات التوطين والتنمية بصفة عامة ٠

(٢) دليل مقابلة المسئولين : ويتركز هذا الدليل لمقابلة المسئولين والعاملين فى الادارات المحلية ، والمؤسسات الحكومية والاجهزة التنفيذية

الرسمية والشعبية المحلية التى تعمل فى محافظة شمال سيناء أو مايعرف عموما بمستوى الادارة العليـــا أو الوسطى أو الدنيـــا من التنظيمات الحكومية فى كافة القطاعات والوزارات وقطاعات التنمية ككل . ويهدف هذا الدليل الى معرفة دور هذه الادارات ، وما هى أولويات برامجهـا وخططها لتنمية قطاعاتهم المختصة ، ومدى ملاءمة هذه الخطط والبرامج لمواجهة مشكلات المجتمع المحلى . ثم ما هى أهم المقترحات التى يمكن عن طريقها تعزيز أنساق الدافعية والانجاز الوظيفى والمهنى والادارى فى كل قطاع على حدة .

(٣) دليل البيانات الأساسية : أهتم هــذا الدليــل بجمع البيانات الاولية والاساسية الخاصة عن محافظة شمال سيناء سواء من المسئولين أو أيضا القيادات الشعبية المحلية والجمهور ، والعاملين فى مركز المعلومات بالديوان العام التابع للمحافظة . ويتركز هذا الدليل لجمع معــلومات أو احصاءات أو بيانات جاهزة حول طبيعة البيئة الايكولوجية ومشكلاتها وعدد السكان والتجمعات العمرانية ، وحجم القوى العاملة والنشــاطات الاقتصادية والاجتماعية فى كافة القطاعات الانتاجية وغـــير الانتاجية . بالاضافة الى التعرف على أهم مشكلات البيئة الاجتماعية ومشاكل التعصب القبلى ، والصراع حـــول تطبيق إســـاليب الادارة الرسمية وتخصيص المشروعات التنموية بين القبائل فى المجتمع الصحراوى .

النموذج الثانى : هو استخدام «المقابلة الحرة» مع مجمــوعات من الجمهور أو الاهالى الذين يعيشون فى مناطق صحراوية مختلفة ، من ناحية الموقع أو من ناحية المهن والنشاطات الاقتصادية . كما أجرى هذا النوع من المقابلة مع العديد من رؤساء المجالس المحلية الشعبية ، أو مجــالس العرفية ورؤساء القبائل وكبار السن . ولقد أسهمت المناقشات الحرة والتى اعتمدت على التلقائية فى اجراء الحوار فى التعرف على الكثير من جوانب المشكلات الواقعية التى توجد فى المجتمع المحلى والتى يتعــايش معهـا الاهالى . كما أسهمت المقابلة الحرة المفتوحة فى الكشف عن كثـــير من

النقاب حول القضايا التي تكون مصدرا للخلاف سواء بين القبائل التي تعيش في مجتمع محلي واحد، وفي ضوء التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والادارية الجديدة • ثم التعرف على مدى نوعية الصراع حول تخصيص المشروعات التنموية حسب نفوذ ومكانة القبائل وتمثيلهـا في المجالس التنفيذية الرسمية أو في المجالس المحلية الشعبية ••

ومن ناحية أخرى ، أسهمت المناقشة الحرة أو المقابلات الحرة المفتوحة ، والتي كان يتم فيها تسجيل الحوار باستمرار ، وعرض المشكلات بصورة تلقائية على نوعية الصراع الذي يحدث بين السلطة الرسمية التنفيذية وبين السلطة المحلية والشعبية الممثلة للقبائل • وما مدى علاقة هذا الصراع في ضوء مفاهيم الهيبة ، والمكانة ، والنفوذ ، والشرعية ، والولاء ، والانتماء وأيضا التعصب القبلي • ثم ما هي الوسائل التي عن طريقها يخفف حدة هذا الصراع ، والى أى حد يمكن توظيفه لزيادة روح الولاء والانتماء سواء للمجتمع المحلي أو للمجتمع الاكبر • وما هي سبل العمل على زيادة روح المشاركة في انجاز عمليات التنمية ؟ والى أى حد يمكن اسهام أبناء المجتمع المحلي في المشاركة وفي عمليات الاعداد والتخطيط وفاعليات الاداء والانجاز ؟ وأخيرا ، تحليل قضايا ومشكلات تنمية القيادات المحلية الشعبية وتعزيز دورها في عملية تنمية المجتمع المحلي •

وهكذا ، كان لاستخدام دليل المقابلة عامل قوى في أثراء المادة العلمية التي تم جمعها من مجتمع الدراسة ، سواء من الاهالي أو الجمهور من البدو في المناطق الصحراوية البدوية خاصة وأن أنواع المقابلات الاخرى ، لا تفيد أو تتلائم مع طبيعة مجتمع الدراسة • لهذا يعتبر نموذج المقابلة أو المناقشات الحرة هو أهم الوسائل الفعالة في جمع البيانات من المجتمعات البسيطة ذات الطابع التقليدي • مع مراعاة ، المميزات الاخرى والمتعددة للمقابلة المفتوحة أو الحرة من تهيئة الجو الاجتماعي الملائم وما يسمى بموقف المقابلة ، خاصة من المبحوثين من الاهالي البدو وطبيعة فتح الحوار للمناقشة بطريقة مبسطة تساعد على التلقائية في التعبير والحوار

وعرض وجهات النظر المتباينة التى تعكس كثيراً من القضايا والمشكلات التى لا يمكن الحصول عليها عن طريق استمارة البحث،على سبيل المثال.

وتجدر الاشارة الى حقيقة هامة هنا ، أن الدراسة اهتمت قبل تطبيق أدلة المقابلة باجـــراء بعض الاجراءات المنهجية للتحقق من كفـاءة هذه الادلة ، ومدى استيعابها لمشكلات مجتمع الدراسة أو القضايا الاسـاسية التى تتركز حولها أهداف الدراسة . ولتحقيق هذا الغرض ، أرسل بعض الباحثين الى مجتمع الدراسة قبل نزول فريق البحث الميدانى ككل من أجل التاكد من مدى استيعاب الادلة وتغطيتها للمعـــلومات أو القضايا والحقائق المراد جمعها من مجتمع الدراسة. وبالفعل،جاءت هذه الخطوة المنهجية بنتائج ايجابية حيث تم تعديل بعض القضايا الفرعية المطروحة والمراد البحث عنها ميدانيا ، وتم اضافة العديد من التساؤلات العـامة ووضع أسئلة فرعية أخرى جديدة ، مما ساهم ذلك فى اثراء المادة العلمية والحقائق التى تم جمعها عن مجتمع الدراسة .

ثالثا : الاحصاءات :

تعتبر الاحصاءات أو البيانات الجاهزة من أرقام ومؤشرات بيـانية وخرائط ورسوم ذات أهمية ، لتوضيح التغيرات الكمية التى حـدثت على السكان أو الانشطة الاقتصادية والاجتماعية ، وعدد المشروعات العمرانية واسكان البدو وتوطينهم ، ذات أثر بالغ فى جمـــع البيانات اللازمة عن مجتمع الدراسة . وبالرغم أن الدراسة قد اهتمت كما أشرنا مسبقا ، فى استخدام أدلة البيانات الاساسية والتى تم جمع بياناتها سواء من الاجهزة الحكومية الرسمية أو القائمين على تمثيل الادارات المحلية والمؤسسـات العامة ، الا أنه كانت تواجه الباحثين صعوبات حول كمية البيـانات أو المعلومات الاحصائية المتاحة سواء على مستوى المؤسسة أو الادارة المحلية أو القطاع الخدمى أو الانتاجى ، والتى كان يتم تجميعها اثنـاء مقابلة الباحثين للمسئولين أو للجمهور ، أو أعضاء المجالس المحلية الشعبية .

ومن هذا المنطلق ، اهتمت الدراسة بالرجوع الى البيانات الاحصائية

الجاهزة والمتاحة بصفة خاصة فى الديوان العام لمحافظة شمال سيناء،وفى المؤسسات والادارات الحكومية الاخرى التى توجد فى المراكز أو القرى أو المحافظة . أو التى يمكن تجميعها من السجـــلات الرسمية للمؤسســات الحكومية ، اذا تعذر نشرها فى تقارير أو كتيبات بيانية عن انشطــة هذه المؤسسات أو المشروعات التنموية بصفة عامة . وبالطبع ، ان لمحــــافظة شمال سيناء ظروفها الخاصة التى مرت بها أو طبيعة الاحداث العامة التى مرت بالاقليم ككل ، الامر الذى انعكس بصفة أساسية حول البيــانات والاحصاءات الجاهزة سواء عن النشاطات المتاحة أو التى تحت عمليــات التنفيذ والمتابعة .

بالاضافة الى هذه الصعوبات،وقلة العاملين بصفة عامة أو المتخصصين فى تسجيل البيانات الاحصـــائية بصفة خـــاصة فى العديد من الاجهــزة والادارات الحكومية من ناحية . وطبيعة المركزية الادارية لهذه المؤسسات والوزارات ومكاتبها العامة ، وضعف عمليات التنسيق والاعداد لعمليات التخطيط لمشروعات التنمية من جهــة أخـرى . الامر الذى يعكس لنــا طبيعة العديد من المشكلات التنظيمية والادارية لهـــذه المؤسسات ومدى امكانية توافر البيانات والاحصاءات اللازمة فى مجتمع الدراسة ، وخاصة حول النشاطات القائمة فى الواقع . وحقيقة تسجيلها أو تبويبها فى بيانات واحصاءات عامة يمكن نشرها عن طريق اداراتها المركزية على الاقــل . وكان تبرير العديد من المسئولين أو القائمين على ادارة هذه المؤسســـات أو الادارات الحكومية هى **أولا** ، طبيعة حداثة الاهتمام باقليم شمال سيناء ككل ، **ثانيا** ، قلة العمالة اللازمة وخـــاصة المدربة على الاعمال الفنيــة والادارية المتخصصة .

ومن الانصاف أن نشير هنا ، الى الجهود المبذولة حاليا فى الديوان العام لمحافظة شمال سيناء وانشاء مركز للمعلومات يهتم بشئون الاحصاءات والبيانات الاساسية ، التى تهتم بتجميع هذه البيانات للاستفادة منها فى عمليات التخطيط المستقبلية لمشروعات التنميـــة والتوطـين ، أو يمكن

الاستفادة منها فى اجراء البحوث على الاقليم المحلى • وبالرغم من الجهود المبذولة فى هذا المركز وتواضع امكاناته البشرية والفنية ، الا أن هنـــاك رغبة حقيقية من القائمين عليه حـــاليا فى المساهمة بمساعـــدة الباحثين والمهتمين بمشكلات مجتمع شمال سيناء ، ونطمع فى المستقبل أن تثمر هذه الرغبة والجدية فى جمع كثير من البيانات والاحصاءات الجاهـــزة وجعلها فى متناول الباحثين والدارسين والمهتمين بشئون التخطيط والمعاينة فى المستقبل القريب •

وعموما ، لقد أسهمت الاحصاءات والبيانات الجاهزة بالرغم من قلتها وندرتها فى مجتمع الدراسة أو المشاكل المترتبة على الاعتماد عليها كلية ، فى تنويع مصادر جمع البيانات الواقعية حول المشكلات والقضايا المطروحة للدراسة والبحث • كما افادت هذه البيانات فى التعرف على العـديد من المشروعات التنموية حسب القطاعات الانتاجية أو غير الانتاجية (الخدمية) وأيضا مدى اسهام هذه المشروعات فى عمليات التوطين بمختلف أنواعه فى اقليم شمال سيناء • وأيضا أفادت الاحصاءات العامة فى معرفة عمليات تخصيص هذه المشروعات وتوزيعهـــا على مستوى المنـــاطق العمرانية التقليدية والجديدة وخاصة فى المناطق الصحراوية الداخلية أو ما يعرف بالمناطق الادارية الجديدة • وأخيرا ، يجب أن نشير بصفة عامة ، الى أن الاحصاء أو الاعتماد على الاحصاءات والبيانات الجاهزة قد أفاد كثيرا فى عمليات التحليل الكمى ، بالاضافة أيضا ، الى التحليل الكيفى الذى اعتمدت عليه الدراسة عن طريق استخدام أدوات البحث الميدانى الاخرى مثل المقابلة والملاحظة • ومن ثم ، كان لاستخدام أكثر من أداة أو طريقة لجمع البيانات أهمية بالغـــة فى تكملة بعضها البعض وجمـــع البيانات والحقائق اللازمة عن مجتمع الدراسة وطبيعة القضايا والمشكلات التى سعت الدراسة الى بحثها وتحليلها ، ومحاولة للتغلب على صعوبات البحث الميدانى والنظرى وقلة البيانات والاحصاءات المنشورة حـــول مجتمـــع الدراسة وظروفه العامة التى مر بها من ناحية ، وطبيعة المجتمع كمجتمع صحراوى من ناحية أخرى •

وأخيرا ، يجب أن أشير هنا للتأكيد مرة أخرى ، أن هذه الدراسة الحالية ، ما هى الا دراسة فرعية - ذات طابع استطلاعى - لبحث أو دراسة أعم وأشمل من هذه الدراسة الحالية أتمنى أن تخرج كلها الى حيز الوجود باذن الله ، لما فيها من معلومات شاملة وقيمة عن مجتمع شمال سيناء • قد تسهم فى اثراء مجال الدراسات الاجتماعية والتى تندر بصفة عامة حول هذا الاقليم الصحراوى ذى الاهمية الحيوية والاستراتيجية والاقتصادية لمصر والعالم العربى •

ومن هذا المنطلق ، أمل أن تسهم هذه الجهود المحدودة والمتواضعة فى هذه الدراسة الحالية ، وأن تكون نقطة انطلاق لاجراء العديد من الدراسات المستقبلية حول قضايا ومشكلات التوطين والتنمية فى المجتمعات المحلية الصحراوية • كما أرجو أن تسهم أفكارها والاراء التى طرحتها للبحث والتحليل والمناقشة ، أو التى عبرت عنها فى صورة نتائج وتوصيات عامة ، موضع اهتمام من القائمين على التخطيط والاعداد لرسم استراتيجيات التنمية الشاملة •

وفى النهاية يسعدنى كثيرا ان أشكر كل الذين ساهموا فى الاعداد والترتيب لهذه الدراسة الاستطلاعية الميدانية ، التى اهتمت بدراسة مجتمع صحراوي هو مجتمع شمال سيناء ، وأخص بالشكر أهل شمال سيناء الذين تقابل معهم فريق البحث الميدانى ، ولترحيبهم الشديد ورغبتهم المتعطشة لمزيد من التنمية والتطور والتحديث ، وأيضا الى حبهم لوطنهم الغالى مصر والى التضحيات التى بذلوها كثيرا من أجله• كما أود أن أشكر السيد الوزير/محافظ شمال سيناء ، وجميع العاملين بالديوان العام للمحافظة بمدينة العريش ، ورؤساء ومديرى الهيئات والوزارات الحكومية والمؤسسات والشركات ، ورؤساء المجالس المحلية الرسمية التنفيذية ، والى القيادات المحلية والشعبية سواء فى القرى أو النجوع والتجمعات العمرانية وفى المراكز والمدن فى محافظة شمال سيناء • وأيضا أشكر رؤساء القبائل والمجالس العرفية وكبار السن وأعضاء

مجلس الشعب الذين تقابلت معهم الدراسة لحسن تعاونهم الذى له الفضل الاكبر فى اخراج هذه الدراسة الحالية ٠

كما يسعدنى أن أشكر جميع أعضاء فريق الدراسة الميدانية من قسم الاجتماع ـ كلية الاداب ـ جامعة الاسكندرية ، الذين تشرفت بالعمل معهم ولولا تفانيهم فى أداء مهمتهم العلمية لما أخرجت هذه الدراسة الحالية ، وخاصة الاخت الزميلة الاستاذة الدكتورة/سامية محمد جابر المشرف العام على البحث ، والاخت الزميلة الاستاذة/عفاف أبو العزم مديرة وحدة البحوث الاجتماعية بقسم الاجتماع ، وجميع الزملاء من الباحثين والباحثات والمعيدين والمدرسين المساعدين وطلاب الدراسات العليا الذين ساهموا فى الجانب الميدانى للدراسة ٠ وأخيرا ، يسعدنى أن أشكر الاخ الزميل الاستاذ / محمد نجيب شاكر ـ بوحدة البحوث ـ قسم الاجتماع ـ جامعة الاسكندرية لمراجعته طباعة هذا العمل ، وذلك أثناء اعارتى للعمل فى جامعة السلطان قابوس بسلطنة عمان ٠

والله ولى التوفيق ،،،

عبد الله عبد الرحمن

١٩٨٩

الفصـــل الأول

خصائص مجتمع الدراسة

تمهيـــــــد :

أولا : الملامح الايكولوجية والجغرافية .

ثانيا : الموارد البشرية والسكانية .

ثالثا : الموارد الاقتصادية .

رابعا : التقسيم الادارى والوحدات المحلية .

الهوامش والمراجـــع .

تمهيـــــد :

تتميز المجتمعات الصحراوية بمميزات وخصائص ايكولوجية وطبيعية ذات ملامح معينة ، تلك الملامح التى تعتبر فى حد ذاتها عوامل هامة فى تشكيل أنماط التوزيع السكانى والتجمعات العمرانية ، ونوعية النشاطات الاقتصادية والاجتماعية التى توجد فى المجتمع الصحراوى . وتنطبــق كثـــير من المـــلامح الايكولوجية والبيئية على العديد من المجتمعـــات الصحراوية فى العالم وهى طبيعة الصحـــراء الجافة وندرة المياه وقسوة العوامل المناخية والتضاريسية ، كما توجد العديد من المجتمعات التى يطلق عليها المجتمعات البدوية أيضا ولكنها تتركز فى الغابات أو المناطق الاستوائية أو الاقاليم التى يتوفر بها المراعى الغنية لرعى الابقار والخيول وهناك العديد من هذه المناطق فى آسيا الوسطى وأوربا وأمريكا الشمالية وغيرها . كما توجد المجتمعات البدوية التى تعيش على الصيد سواء صيد الحيوانات أو صيد الاسماك ، وعموما قد تجمـــع كثير من المجتمعـــات الصحراوية والبدوية بين عدة أنشطـــة اقتصادية ســـواء كانت زراعية أو رعوية أو صيدا أو تجارة ، أى أن المجتمعات الصحراوية والبدوية لهـــا نماذج متعددة ومتنوعة وهذا ما سوف نتناوله بالتحليل فى مواضع لاحقة .

ومن هذا المنطلق ، يعد الاهتمام بتحليـــل الملامح الايكولوجية أو البيئة الطبيعية عاملا هاما فى تحليل عناصر الحياة الاجتماعية المتعـــددة والتى تتكيف حسب الظروف الايكولوجية والطبيعية ، حيث يتم تحـــديد الانشطة الاقتصادية ونوعية العلاقات والبناءات الاجتماعية وما الى ذلك من مظاهر اجتماعية واقتصادية متعددة . ولقد اهتم علماء الاجتمـــاع والانثروبولوجيا والجغرافيا البشرية بدراسة وتحليل العوامل الايكولوجية والبيئية ، هذا الاهتمام الذى يعكس طبيعة تداخل الظاهرة الاجتماعية

بين العديد من المهتمين والمتخصصين لفروع العلوم الاجتماعية بصفة عامة(١) . وان كان ذلك الاهتمام لا يلغى بالضرورة طبيعة التخصص لكل من العلوم والمهتمين بها على السواء ، بقدر ما يعبر ذلك عن أهمية ما يعرف بالمدخل التعددى Multi - disciplinery - Approach بين العلوم الاجتماعية .

وتحاول هذه الدراسة ـ كدراسة استطلاعية ـ عن مجتمع شمال سيناء باعتباره مجتمعا صحراويا له طبيعة جغرافية وايكولوجية متميزة عن كثير من المجتمعات المحلية الصحراوية الاخرى التى توجد سواء فى مصر والعالم العربى ، أن تتعرف على نوع التباين والتمييز الايكولوجى داخل مجتمع سيناء ذاته . كما يظهر هذا التباين للطبيعة الايكولوجية ذات الطابع البيئى والتضاريسى المميز عن وجود اقليمين شبه متميز كل منهما الاخر سواء بين ما يعرف بمجتمع أو محافظة شمال سيناء أو مجتمع جنوب سيناء ـ ومن ناحية أخرى ـ نجد أن مجتمع شمال سيناء ـ وهو مجتمع الدراسة الحالية ـ له طابع متميز بين اقليمين محليين يكاد يختلف كل منهما عن الاخر ويعكس هذا الاختلاف ويفسر طبيعة العلاقة بين العوامل الايكولوجية والتضاريسية المناخية وتحديد نوعية الانشطة الاقتصادية التى يمارسها السكان البدو فى هذا الاقليم الصحراوى .

وعموما ، نجد مجتمع شمال سيناء يتكون من مجتمعين أو بالاحرى اقليمين محليين لكل منهما خصائصه التى يتسم بها عن الاخر . فالاقليم **الاول** ، هو الاقليم الساحلى الشمالى ، الذى يتأثر بطبيعة العوامل المناخية والايكولوجية للبحر المتوسط وطبيعة الارض المنبسطة الى حدما ، وتوافر المياه سواء من الامطار أو المياه الجوفية بصورة نسبية . الاقليم **الثانى** : الاقليم الصحراوى الداخلى ، حيث تظهر الملامح الطبيعية الجبلية والتى تعبر عنها وجود الجبال والمرتفعات والوديان المنخفضة ، وتندر طبيعة المياه وتزداد الطبيعة والحياة وعورة وقسوة ، وان كانت لا توجد فواصل مميزة طبيعية بين الاثنين ـ ولكن توجد فواصل ادارية بالفعل ـ

تلك العوامل مجملة في مجتمع الدراسة بشمـــال سيناء سواء في الاقليم الساحلى أو الجنوبى لها تاثير على طبيعـــة الحياة الاقتصادية ونوعيـة النشاطات التى تمارس فى كل منهما ، وتحديد المهن وتنوعها ، وأيضـا درجة التوزيع السكانى والعمرانى أو كثافة ووجود السكان بصفة عامة .

وعلى أية حال ، سوف نحاول فى هذا الفصل أن نعرض عدة نقـاط أساسية ، توضح أهم الملامح الايكولوجية والبيئية والطبيعية التى يتميز بها مجتمع شمال سيناء ، ومدى علاقة هـذه الملامح فى تشكيل المـوارد البشرية والسكانية وتحديد التجمعات العمرانية . ومن ناحية أخـرى ، سوف نعـرض لاهم الملامح الاقتصـــادية التى تتميز بها هـــذه المنطقة الصحراوية البـدوية ، ثم التقسيمات الادارية والوحـــدات المحلية التى تتحدد بها محافظة شمال سيناء . وما هى التغيرات التى حـدثت على الطابع الاقليمى والادارى للمحافظة فى السنوات الاخيرة ، وخاصـة بعد التعديلات التى حـــدثت فى المنطقة بعد حـــرب اكتوبر واستكمال عودة المنطقة الى للسيادة المصرية وتطبيق نظام المحليات أو الادارة المحـلية ، وما مدى تاثير ذلك على عمليات التوطين والتنمية .

أولا : الملامح الايكولوجية والجغرافية :

تقع محافظة شمال سيناء فى الطرف الشمالى الشرقى لجمهورية مصر العربية ، أو بالتحديد بين خطى عرض ٣٤ شرقا ، ٣٢ غربا ، وخطى عرض ٣١ شمالا ، ٣٠ جنـوبا تقريبا . كما تقـــدر المساحة الاجمـالية للمحافظة بحوالى ٣١ الف كيـلو متر مربع وتعادل هذه المساحة حوالى ٣٠٪ من المساحة الكلية لجمهورية مصر العربية(٢) .

أما تحديد الموقع الجغرافى لمحافظة شمال سيناء ، فانه يقـــع على امتداد البحر المتوسط والذى يبدأ من قرية بالوظة غربا حتى مدينة رفح شرقا ، أما فى الجنوب فيمتد من رأس مسلة غربا الى رأس طابا شرقا . أما الحـد الشرقى فهـو محاذ للحدود السياسية الدولية الشرقية مع دولة فلسطين المحتلة والذى يبدأ من طابا جنوبا حتى رفح شمالا ، كمـا يمتد

الحد الادارى الغربى من رأس مسلة جنوبا الى قرية بالوظة شمالا على البحر المتوسط •

ويتميز موقع محافظة شمال سيناء بموقعها الجغرافى حيث يؤثر ذلك على تنوع الظروف الطبيعية والجغرافية للمحافظة والتى يمكن تقسيمها الى منطقتين :

أولا : المنطقة الشمالية ، وهى تتمثل فى السهل الساحلى الممتد من مدينة رفح حتى تصل قرب الحدود الادارية لمحافظة بور سعيد ، ثم بامتداد الشريط الساحلى لقناة السويس ـ وان كانت حدثت بعض التعديلات الادارية بين محافظة شمال سيناء والمحافظات الثلاث للقناة ـ الى أنها تمتد حتى تصل مدينة السويس جنوبا • ويتميز هذا الاقليم بوجود شريط غير متصل من الكثبان الرملية ذات الارتفاعات المنخفضة • كما تتوفر المياه الجوفية بصورة نسبية نتيجة لتجمعها فى فصل الشتاء والامطار الغزيرة التى تسقط فى هذه المنطقة باعتبارها منطقة ساحلية• ويوجد فى هذه المنطقة أو الاقليم الساحلى العديد من الوديان من أهمها وادى العريش وروافده المختلفة والمتعددة وتتوافر به المياه الجوفية على أبعاد غير عميقة من سطح الارض • كما تتميز المنطقة الساحلية بوجود ساحل منخفض قرب سطح البحر ويشمل ذلك بحيرة البردويل ، التى تعتبر من أهم المعالم الجغرافية المميزة فى شمال سيناء وتعتبر من أهم الموارد الاقتصادية للثروة السمكية التى تتوافر فيها بمعدلات انتاجية كبيرة •

ثانيا : المنطقة الوسطى والجنوبية ، وتسود هذه المنطقة الطابع الصحراوى المميز بالمقارنة بالمنطقة أو الاقليم الساحلى الشمالى ، وتسود المنطقة الجنوبية هضبة يصل ارتفاعها قرابة ١٠٠ متر ، وتقل مواردها من المياه الجوفية كثيرا عن الساحل الشمالى نتيجة لقلة معدلات الامطار التى تسقط فى الجنوب من هذه المنطقة • وان كانت تتسم هذه المنطقة أحيانا بسقوط الامطار على هيئة سيول شديدة وهناك العديد من

المشروعات التى قامت بالفعل من أجل استغلالها فى صورة أنشاء العديد من السدود فى الوديان لتجميعها وتخزينها للاستفادة منها فى المشروعات الجديدة ، أو زيادة كمية الاحتياطى من المياه الجوفية . وبصفة عامة ، تقل فى هذه المنطقة معدلات الكثافة السكانية والتجمعات العمرانية وذلك بالمقارنة بالاقليم الساحلى الشمالى(٢) .

وتبرز طبيعة شمال سيناء الجغرافية ووضعها المميز عن مدي علاقة هذه الطبيعة الجغرافية ونوعية التضاريس والمناخ بتحديد التوزيعات السكانية والعمرانية ونوعية النشاط الاقتصادى والمهنى الذى يقوم به السكان ، وبالطبع تؤثر طبيعة وجود مصادر الثروة المائية فى ذلك حيث تنقسم مصادر الثروة المائية الى مصدرين أساسيين هما :

أولا : المياه السطحية : حيث تتوافر المياه نتيجة لسقوط الامطار والسيول فى فصل الشتاء بكميات كبيرة لقرب المنطقة من الساحل الشمالى أو وقوعها على امتداد البحر المتوسط . فهذه المنطقة الساحلية على نحو ما إشرنا من قبل ، تمتاز بغزارة الامطار التى تؤثر على طبيعة الحياة الاقتصادية بصفة عامة ودرجة تركيز السكان على طول الساحل الشمالى وقيام العديد من الزراعات البستانية والحقلية وخاصة فى منطقة وادى العريش ومناطق بئر العبد الساحلية . وان كان ذلك لا ينفى من وجود الحياة الزراعية والرعوية التى توجد فى المنطقة الجنوبية حيث يوجد العديد من الابار والعيون التى توجد بها المياه بصفة مستمرة طول العام حيث توجد حولها التجمعات العمرانية البدوية ، وتظهر الحياة الزراعية المحدودة بالاضافة الى النشاط الرعوى شبه المستقر فى أماكن اقامة محددة.

ويعتبر وادى العريش من أهم المناطق الزراعية التى توجد فى شمال سيناء وهو يمتد من مدينة العريش حتى مدينة رفح ويتداخل فى المناطق الصحراوية الداخلية حيث له العديد من الروافد المتعددة والتى تصب فيه من أمطار وسيول جارفة فى بعض الاحيان . وعموما ، يعتبر وادى العريش من أهم الاودية التى تعتمد عليها الحياة الزراعية والرعوية وتقوم

عليها كثير من عمليات التوطين سـواء فى الاقليم الساحلى أو المنطقـة الجنوبية • ويشكل هذا الوادى مساحة تقدر بـ ٢٠ ألف كم٢ ، وان كانت تشكل مياه السيول الوافدة من الروافد المتعددة لهذا الوادى خطورة على طبيعة الحياة العمرانية والمنشآت والحياة الزراعية ، مما ساهم ذلك فى زيادة الاهتمام فى السنوات الاخيرة فى انشاء العديد من السدود الواقية من أهمها سد الرافعة ، وسد المغارة ، وسد وادى الكرم والخربة وغيرها • وبالفعل ، ازدادت كمية المياه السطحية والجوفية فى هذه المناطق ممـا ساهم فى القيام بالعديدمن المشروعات التى عززت عمليات التوطين واقامة المشروعات الزراعية والحيوانية سواء للقطاع العام والخاص الذى يشهد اهتماما ملحوظا نتيجة مشاركة الاهالى وزيادة أهمية الدخل الاقتصادى للانتاج الزراعى وخاصة فى السنوات الاخيرة •

ثانيا : المياه الجوفية : بالرغم من الطبيعة الجغرافية الوعرة لشـبه جزيرة سيناء بصفة عامة ، الا أن الجزء الشمالى الممثل فى محافظة شمال سيناء يتميز بحظ أوفر من المياه الجوفية بالمقـارنة بالمناطق الجنـوبية لشبه الجزيرة • وتتعدد مصادر المياه الجوفية وتكوينها منذ فترات زمنية بعيدة حيث تكونت خزانات جوفية تقدر بحوالى ٤٠ ألف متر مكعب من المياه ، ويصل سمك الطبقات الحاملة الى ٥٠٠ متر •

وفى السنوات الاخيرة ، أجريت العديد من الدراسات حـول امكانية توافر هذه المياه وتقديراتها ، وتم اختيار هذه الخزانات وحفر العـديد من الابار العميقة وخاصة فى المناطق الصحراوية الداخلية مثل مناطق نخل والحسنة وذلك بالاشتراك والمسـاهمة مع بعض الهيئات العـالمية مثل مشروع اليونسيف • وبصفة عـامة تعتمد هذه الخـزانات الجوفية على مصادر المياه من ثلاث مصادر وهى :(٤)

(١) الامطار الشتوية القديمة التى تكونت خلال الازمنة الجيولوجية الماضية •

(٢) الامطار المحلية الشتوية •

(٣) الامطار التى تسقط خارج سيناء وتغذى تكوينات الحجر الرملى والتى يتم تكوينها عن طريق ما يسمى بالاتصالات الهيدروليكية .

كما تتوافر خزانات المياه الجوفية وتعتبر مصدرا أساسيا للابار والعيون الطبيعية مثل عين الجديران وعين قديس فى شمال شرق سيناء . وان كانت هذه العيون لم تتوافر لها الفرصة بعد حتى الان لاستغلالها الاستغلال الامثل أو حتى اجراء الدراسات العلمية اللازمة حتى يمكن الاستفادة من وجودها فى التنمية الزراعية والسياحية .

ومن ناحية أخرى ، تنتشر الخزانات الجوفية فى اقليم السهل الساحلى وتعتمد على مياه الامطار المحلية ، ولهذه الخزانات أهمية خاصة نظرا لتوافر المياه قرب سطح الارض . وبالرغم من وجود نسب عالية من الاملاح بها لقربها من ساحل البحر ، الا أنه أمكن استغلالها بصورة حسنة من قبل الاهالى فى السنوات الاخيرة حيث أنشئت العديد من المزارع الصغيرة أو متوسطة الحجم والتى تنتج أنواعا متعددة من المراعى بالاضافة الى الانواع المتنوعة من الخضروات والفواكه التى غطت انتاجها كثير من الاسواق المحلية فى المحافظات الكبرى فى وادى النيل بالاضافة الى تحقيق الاكتفاء الذاتى بصورة كبيرة .

هذا بالاضافة ، لتوافر العديد من الخزانات الجوفية فى منطقة شمال سيناء والتى تعرف (بالثمايل) وهى فى مجموعها عبارة عن آبار ضحلة تنتشر سواء فى وادى العريش وفى منطقة الساحل الشمالى وخاصة منطقة رفح ، بالاضافة الى المناطق الاخرى قرب البحر . وهذه الابار قريبة جدا من سطح الارض وقد ساهمت هذه المياه نظرا لوفرتها فى مواصلة توفير المواد الرعوية وقيام العديد من الزراعات التى تتحمل درجة الملوحة النسبية .

وهكذا ، نجد أن المصادر الرئيسية للثروة المائية فى منطقة شمال سيناء تعتمد على عنصر المياه الجوفية والتى تتوفر أساسا من مياه الامطار والسيول . ولقد ساهمت الجهود المبذولة سواء من الاهالى بصفة خاصة ،

أو التخطيط الحكومى من قبل المحافظة أو نشاط هيئات محلية مثل هيئة تعمير الصحارى وبعض كليات الزراعـــة والمعاهد العـــلمية المتخصصة الاخرى ووزارة الزراعــــة ، من قيام العـــديد من المشروعات الزراعيه والحيوانية بفضل انشاء العديد من السدود والخنادق لحجز المياه ويجب الاشارة أيضـا الى بعض الجهود العـالمية والهيئات الدولية مثـل هيئة اليونسيف التى ساهمت بانشاء بعض السدود الهامة فى محافظـــة شمال سيناء فى السنوات الاخيرة وأثمرت نتائجها فى التنمية الزراعية والحيوانية .

وعموما نستطيع القول ، أن الجهود التى بذلت فى مجـــال توفير وزيادة الثروة المائية فى السنوات القليلة الماضية كانت لها المزيد من ثمارها ونتائجها التى ســـاهمت بفاعلية فى زيادة الحـــركة العمرانية وعمليات التوطـين والاستقرار التلقائى الذى أقبل عليه كثـير من الاهالى فى هـذا الاقليم الصحراوى . كمـا ساهم ذلك فى تغيير نمط النشـــاط الاقتصادى لفئات كبيرة من السكان ـ على نحو ما كشفت عنه نتائج الدراسة الميدانية ـ وخاصة البدو حيث تم تغيير أساليب ونمط حياتهم التقليدية التى كانت تقوم على الرعى غير المستقر ، الى حياة الزراعـــة المستقرة أو الرعى المستقر أيضا حيث تم توفير المياه بصورة أفضل عما كانت عليه سابقا . ويمكن أن نصنف ذلك كنوع من الحراك المهنى ، الذى ظهرت ملامحـه ليس فقط على اقتصاد الفرد بل أيضا ساهم فى تنويع مصـادر الدخـل الفردى نتيجة الاعتماد على الزراعة أو الانتاج الزراعى المستقر . وجاء ذلك نتيجة لتوفير عنصر الميـاه وقيام العـديد من المشروعـات الاهـلية والحكومية التى تستخدم الرى الحـــديث الذى يقوم على التكنولوجيـا الحديثة وانشاء البيئة الزراعية الصناعية مثل الصوبات البلاستيك .

وبالرغم من هذه الجهود لتوفير مصادر المياه ، الا أن الحاجة مازالت مستمرة على طلب المياه وتوفيرها بصورة أكثر وخاصة الكميات التى يمكن الاعتماد عليها فى قيام المزارع الاهلية الكبيرة أو الحكومية ودخول العديد من الشركات الزراعية الكبرى فى المنطقة سواء من الاهالى أو الشركات

العامة . وكما كشفت نتائج الدراسة الميدانية ، نتيجة لمقابلة فريق الدراسة مع العديد من المزارعين أن لديهم طموحا كبيرا باستغلال مساحات أكبر من الارض الموجودة اذا توفرت المياه بصـــورة أكثر وتضافرت الجهـود الاهلية والحكومية لزيادة النشاط العام من أجل توفير المياه لقيـام هذه المشروعات ـ وسوف نعرض لهذه القضية بشيء من التفصيل فيما بعد ـ ولعل الدافع الاول من طلب العديد من المزارعين بضرورة توفير المياه هو تحقيق الانتاجية العالية من دخل الارض الزراعية وخاصة من الخضروات والفاكهة ، وغلاء أسعار هذه المنتجات فى الاسواق المحلية فى السـنوات الاخـــيرة .

ثانيا : الموارد البشرية والسكانية :

تعتبر الموارد البشرية والسكان العنصر الاساسى للتنمية أو كما يطلق عليهم الاقتصاديون هم أهم مورد من موارد الانتاج . وتتميز سيناء بصفة خاصة بطبيعتها الصحراوية وقلة عـــدد السكان على مر العصور نظـرا لاعتبارها من المناطق النائية ذات الصفة الطاردة للسكان سعيا وراء الرزق والهجرة الى المناطق العمرانية المجاورة لها فى وادى النيل . وكما كشفت الشواهد الميدانية للدراسة الحالية ، عن وجود تغيير عكسى فى هذه النظرة التقليدية وأصبحت محافظة شمال سيناء مثل العديد من المناطق الصحراوية التى توجد فى المنطقة العربية حيث أصبحت الان ـ شمال سيناء ـ أحد مناطق جذب السكان من وادى النيل وخاصة المحافظات المجاورة لهـا ، ووجود أعداد كبيرة من السكان الذين يعملون فى كثـــير من القطـاعات الانتاجية وغير الانتاجية . ومن ناحية أخـرى ، ان عمليـــات التوطين ومشروعات التنمية بصفة عامة مازالت تحتاج الكثير من الهجرة المحـلية من وادى النيل لان المحافظة مازالت تشتكى من قلة العمالة . وبالفعـل هناك العديد من العوامل التى تفسر ذلك سوف نوضحها فى موضع لاحق. كما لاحظ الباحث وجود أعـــداد كبيرة من العمالة المهـــاجرة من أبناء السودان الشقيق التى تعمل فى بعض من القطاعات العمرانية والخدمات

العامة التى يوجد بها عجز شديد فى العمالة المحلية وخــاصة فى مدينة العريش والعديد من المراكز والمدن فى محافظة شمال سيناء ٠

ويمكن أن نلقى بمزيد من الضوء على طبيعة الموارد البشرية والسكانية فى مجتمع الدراسة ، كما تشــير الى ذلك الاحصاءات والبيانات حــول السكان ٠ فلقد ارتبط توزيع السكان وعددهم فى سيناء بصفة عامة بطبيعة الظروف السياسية والعسكرية والاقتصادية والطبيعية الايكولوجية ، تلك الظروف التى توضح مدى أهمية شبه جزيرة سيناء والاحداث التى دارت عليها فى العقود الماضية ٠

ويشهد على ذلك تغير التقديرات الاحصائية التى تكشف لنا عن مغزى كبير لطبيعة التغيرات التى شهدتها المنطقة بصفة عامة ، فطبقا للاحصاء السكانى لتعداد عام ١٨٨٢ ــ أول تعداد رسمى ــ أن عدد سكان سيناء كان ٤١٧٩ نسمة ، ارتفع هذا الرقم الى ٨٤٠٧ نسمة طبقا لتعداد ١٩٠٧ ، ولكن انخفض هذا الرقم الى ٥٤٣٠ نسمة حسب تعداد ١٩١٧ ٠ وفى عام ١٩٤٧ وطبقا للتعداد الرسمى أيضا وصل عدد السكان الى ٣٧٦٧٠ نسمة (حيث يعتبر هذا العدد تقريبا سبعة أمثال ما كان عليه فى عــام ١٩١٧ تقريبا) ٠ ثم ازداد عدد السكان طبقا لاحصاء عام ١٩٧٦ الى ١٥٧١٠٤ نسمة ، وأخيرا بلغ عدد السكان فى محافظة شمال سيناء فقط الى قــرابة التعداد السابق الذى كان يشمل سكان محافظتى جنوب وشمال سيناء وبلغ ١٣٦٩٠٩ نسمة وذلك حسب تعداد ١٩٨٢(٥) ٠

وكما تدل تلك الاحصاءات السابقة لسكان شبه جزيرة سيناء ، وأخيرا الى تعداد محافظة شمال سيناء عن وجود العديد من التغيرات والتذبذبات بين حجم السكان فى فترات تاريخية معينة تعكس بسهولة طبيعة العوامل السياسية والعسكرية التى شهدتها المنطقة منذ بداية هذا القرن ٠ ويمكن أن نشير الى عدة ملاحظات حول هذه الاحصاءات السابقة على النحــو التــالى :

أولا : تذبذب عدد السكان وتقصهم خاصة فى الفترات العسكرية كمــا

هو ملاحظ على سبيل المثال لاحداث الحرب العالمية الاولى التى أثرت كثيرا فى قلة عدد السكان بالمنطقة .

ثانيا : حدثت تغيرات كبيرة فى عدد السكان وخاصة فى الفترة ما بين الحربين العالميتين وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية . وبالرغم من ذلك تشير الاحصاءات السابقة عن زيادة عدد السكان ولكن بعـــد ذلك تأثر السكان بطبيعة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية ونزوح كثير من البـــدو قبل وبعد أحداث حرب ١٩٦٧ ، وبالطبع لقد نزح كثير من السكان قبـــل هذه الاحداث طلبا لمزيد من الرزق وفرص العمـــــل فى المناطق العمرانية بوادى النيل .

ثالثا : يكشف لنا تعداد عام ١٩٨٢ باشارة خاصة الى زيادة الســكان وخاصة فى مجتمع الدراسة حيث وصل تقريبا الى مجموع عدد الســكان فى شبه جزيرة سيناء بالكامل . وهذا بعكس عـــودة كثير من أبناء سيناء المهجرين بعد حرب ١٩٧٣ وخاصة أن هنـــاك عناصر كثيرة منهم كانت مهجرة فى المحافظات الاخرى وخاصة منطقة أو مديرية التحرير . كمـــا زاد عــدد السكان نتيجة للاستقرار السياسى والرواج الاقتصادى الملحوظ بين كثير من أهالى شمال سيناء والتغيرات التى حدثت فى المجتمع المحلى أو الاقليمى .

ومن ناحية أخرى ، يمكن الاشارة الى توزيع سكان محـــافظة شمـــال سيناء على المراكز الادارية الست التى تتكون منهم المحافظة حاليا وفى ضوء الاحصاءات السكانية المتاحة عن تعداد عـــام ١٩٨٢ والتى بلغت ١٣٦٩٠٩ نسمة وهى موزعة على النحو التالى :(٦)

١ ــ العـــريش	٥٤٢٦٣	نسمة .
٢ ــ رفـــح	٢٣٣٣٢	نسمة .
٣ ــ نخـــل	٣٥١٠	نسمة .
٤ ــ الحسيـــنة	١٥٨٢٨	نسمة .
٥ ــ الشيخ زويد	١٩٧٥٥	نسمة .
٦ ــ بئر العبـــد	٢٠٨٢١	نسمة .

ونلاحظ من هـــذه الاحصاءات السابقة أن نسبة كبيرة من السـكان يعيشون فى المناطق شبه الحضرية أو الريفية بتلك المنـاطق التى تتركـز خاصة فى الاقليم الساحلى الشمالى لمحافظة شمال سيناء وخاصة فى مدينة العريش وضواحيها . ثم منطقة رفح والشيخ زويد وبئر العبد وكلها مناطق تجمـــع ما بين شبه الحضرية والريفية والتجمعات العمرانية التى ضمت مؤخرا العديد من البدو الرحل الذين امتهنوا مهنا جديدة أكثر استقرارا ودخلا لهم . كما أن هذه التجمعات تتمتع بنوع من الخدمات العامة مثل التعليم والصحة وتوفر السكن الحديث وبقية المرافق العامة الاخرى،التى كانت من أهم عوامل جذب السكان وتوظيفهم فى هذه المناطق العمرانية التى تبدو وأنها سلسلة من التجمعات العمرانية ابتداء من قـرية بالوظة غربا حتى مدينة رفح شرقا ، وبالطبع يتخلل هذه التجمعات العمـرانية مجموعة من المراكز والمدن الرئيسية مثل بئر العبد ، والعريش ، والشيخ زويد ، ورفح .

ومن ناحية أخرى ، نلاحظ أن لدخول نظـــام المحليات أو الادارة المحلية وظهور التقسيمات الادارية والوحدات المحـــلية الجديدة التى لم تكن موجودة من قبل واستحدثت بعد عام ١٩٨٢ . حيث أنشىء مركزان اداريان جديدان هما : مركز الحسنة ، ومركز نخل فى المنطقة الجنوبية تلك المراكز الادارية التى أدت الى دخول العديد من المرافق والخدمات الاساسية التى كانت بمثابة مناطق لجذب العديد من السكان أو البـــدو الرحل والذين استقروا هناك حيث أقيمت العديد من المساكن الجـديدة لتوطين البدو وهو ما سوف نناقشه بالتفصيل فى موضع لاحق .

وبالطبع ان التميـــيز بين الاقليمين الاساسيين اللذين يتكون منهمـا محافظة شمال سيناء سواء الاقليم الساحلى أو الاقليم الجنـــوبى يبدو واضحا حيث نجد أن عامل توافر المياه هو العامل الاساسى وراء تفـاوت الكثافة السكانية ونشأة المناطق العمرانية ، هذا بالاضافة الى العـامل الاقتصادى الذى يتبلور فى وجود مهن مستقرة أخرى لا تعتمد على الزراعة

أو الانتاج الحيوانى . ويظهر ذلك فى التجمعات العمرانية والسكانية فى مركز بئر العبد وخاصة فى قرى التوطين الجديدة التى الحقت بجوار قرية التلول التقليدية التى تقوم أساسا على مهنة صيد الاسماك من بحيرة البردويل والتى تعتبر من أهم الموارد الاقتصادية فى الاقليم .

وكما كشفت نتائج الدراسة الميدانية ، أن هناك قطاعا كبيرا من السكان يعمل فى التجارة والمقاولات وخاصة مقاولات البناء والتشييد العمرانى نتيجة للطفرة القوية التى ظهرت فى هذه القطاعات فى السنوات الاخيرة سواء لانشاء المؤسسات والادارات الحكومية وقطاع الحكومات أو لانشاء مساكن جديدة للتوطين والاسكان الشعبى للبدو فى هذه المناطق . كما لاحظنا أيضا ، أن هناك قطاعا كبيرا من الاهالى يعمل فى عدة مهن مجتمعة مثل امتلاك العديد من قوارب الصيد ، والعمل الرسمى الحكومى، والقيام بمشروعات الزراعة والانتاج الحيوانى وأيضا قطاع المقاولات والتشييد . وان كان ذلك يعتمد فى بعض الاحيان على نظام تقسيم العمل بين أفراد العائلة الواحدة ذات الطابع الممتد فى كثير من التجمعات السكانية التى شاهدناها فى مناطق بئر العبد ، ورفح ، والشيخ زويد .

ومن ناحية أخرى ، ونتيجة لزيادة الطلب على العمالة المهاجرة محليا من المحافظات الاخرى تلبية لاحتياجات ومتطلبات المشروعات التنموية المتعددة فى كافة القطاعات وخاصة أن السكان الاصليين لمنطقة شمال سيناء يتميزون بالقلة العددية فى مواجهة هذه المتطلبات . هذا بالاضافة الى ، أن البدوى يقوم ببعض المهن التى تتلائم مع طبيعة تعليمه أو مهنته السابقة أو الاعمال الزراعية البسيطة ويصعب عليه العمل فى قطاع المقاولات والتشييد على سبيل المثال .

وباختصار تظهر كثير من أعداد الوافدين من المحافظات الاخرى بمصر والسودان الشقيق تعمل فى كافة المجالات التنموية . ونظرا لقلة الاحصاءات العامة أو عدم توافرها عن العدد الاجمالى أو التقريبى النسبى

لهذه العمالة الوافدة الا أننا نستطيع القاء بعض التفسيرات والملاحظات حول جذب العمالة الوافدة .

أولا : زيادة تواجد المؤسسات والادارات الحكومية فى كافة قطاعات الخدمات والمشروعات الاقتصادية والتنموية المتعددة التى تشهدها منطقة شمال سيناء مما جذب العديد من العاملين للعمل بهذه المؤسسات والمشروعات .

ثانيا : زيادة الحركة العمرانية ونمو حركة التشييد والبناء سواء فى القطاع الاسكانى لمشروعات توطين البدو أو تلبية للامتداد العمرانى والحضرى والريفى فى كثير من القطاعات التقليدية المستقرة . هذا بالاضافة ، الى زيادة الاهتمام بالتنمية السياحية وانشاء العديد من الخدمات الفندقية والسياحية(٧) .

ثالثا : توافر السكن الدائم نسبيا وبأجور رمزية سواء للمهاجرين من العمالة فى القطاع الحكومى خاصة والقطاع الخاص ، وتعتبر أزمة وجود السكن فى المدن الحضرية الكبرى عاملا قويا وراء هجرة أعداد كبيرة من الشباب خاصة لحل هذه المشكلة . وان كانت فى الاونة الاخيرة توجد أزمة فى توافر السكن نسبيا للعديد من العاملين نتيجة لزيادة الاعداد المهاجرة بصفة عامة الى شمال سيناء .

رابعا : يعتبر العامل الاقتصادى من أهم العوامل المشجعة للهجرة وطلبا للعمل وهذا ما حدث بالفعل وراء هذه الزيادة المطردة من العاملين من أبناء المحافظات الاخرى ، حيث تزيد الاجور والعلاوات لهؤلاء العاملين بنسبة ١٠٠٪ وأكثر فى بعض الاحيان ، طبقا لنظام العاملين بالدولة فى المناطق النائية .

خامسا : يعتبر العامل المكانى أو البعد الجغرافى أحد العوامل التى لا تعتبر حاجزا قويا دون هجرة العديد من العاملين فى المحافظات المجاورة لطلب العمل فى شمال سيناء ، وخاصة بعد انشاء شبكة من المواصلات

السريعة حديثا . فالمسافة ما بين القاهرة والعريش لا تبعد عن المسافة كثير ما بين القاهرة والاسكندرية على سبيل المثال وتعتبر عاملا مشجعا على السياحة وخاصة السياحة الاصطيافية كأحد أنواع التنمية السياحية التى تشهدها محافظ شمال سيناء لظروفها الطبيعية والمناخية الملائمة وشواطئها الممتازة مما ساهم كل ذلك فى زيادة الحركة العمرانية وتنمية العديد من المشروعات السياحية مؤخرا .

كل هذه العوامل مجتمعة تفسر ظاهرة الهجرة العمالية الداخلية من العديد من المحافظات الاخرى الى محافظة شمال سيناء ، وان كانت هذه الاعداد لم تلب حتى الان طبيعة احتياجات ومتطلبات المشروعات التنموية العديدة . حيث مازالت تشكو المحافظة من قلة العاملين وخاصة العمالة الماهرة والمدربة نظرا لان الظروف التامة والمشجعة لم تظهر بعد فى هذه المناطق ، وخاصة المناطق البعيدة عن التجمعات العمرانية . وتحاول محافظة شمال سيناء تبني سياسة تعيين الخريجين من أبنائها فور تخرجهم مباشرة ولكن لم يغط ذلك الطلب المتزايد على العمالة بصفة عامة ، مما يؤثر بالضرورة على تقليل الجهود الرامية للتنمية وتعطيل العديد من تنفيذ المشروعات . وهذا ما سوف نشير اليه تباعا بصورة تحليلية حسب ما توصلت اليه نتائج الدراسة فى الفصول القادمة .

ثالثا : الموارد الاقتصادية :

ارتبطت الموارد الاقتصادية بطبيعة الظروف البيئية والجغرافية والمناخية والسكانية التى توجد فى المجتمع المجلى لمحافظة شمال سيناء ، وكما أشارت التحليلات السابقة عن مدى امكانية توافر المياه السطحية التى تأتى عن طريق الامطار والسيول ، والمياه الجوفية التى تعتمد على نفس هذه المصادر بالاضافة الي المخزون منها منذ فترات تاريخية قديمة ، والتى أثرت بالفعل فى عمليات توزيع السكان وتحديد نوعية الانشطة الاقتصادية الموجودة بالفعل .

كما انعكست الطبيعة الجغرافية والبيئية أيضا على تحديد نوعية

الموارد الاقتصادية التى توجد فى مجتمع الدراسة ، كما يظهر نوع من التباين والاختلاف نتيجة لتوزيع هذه الموارد ودرجة الكثافة السكانية ، ووجود التجمعات العمرانية حول مصادر المياه أو المواد الاقتصادية الاخرى مثل وجود بحيرة البردويل حيث توجد مهنة صيد الاسماك وصيد الطيور وخاصة السمان فى فصل الخريف ٠

والملاحظ بصفة عامة أن مجتمع شمال سيناء مجتمع صحراوى بدوى يقوم على اقتصاد معين حيث ارتبطت العديد من المهن بهذا النوع من الاقتصاد ، وان كانت شهدت المنطقة تغيرات كبيرة نتيجة للعوامل الداخلية والخارجية التى ساهمت فى عمليات التوطين والتنمية ـ كما يلاحظ أيضا أن هناك تباينا حسب المناطق الجغرافية الساحلية والجنوبية الداخلية لوجود العديد من التجمعات السكانية التى تعيش منذ فترات طويلة بطابع شبه حضرى أو ريفى تقليدى وخاصة فى منطقة العريش والشيخ زويد ورفح ، ولكن تظهر مظاهر مياه البادية والطابع البدوى التقليدى كسمة عامة على المجتمع الصحراوى فى مجتمع شمال سيناء ٠ وعموما، سوف نحاول فيما يلى أن نلقى الضوء على أهم ملامح الموارد الاقتصادية وعلاقاتها بتنوع الانشطة والمهن الاقتصادية على النحو التالى :

(أ) الـــرعى :

تعتبر مهنة الرعى هى أهم سمات النشاط الاقتصادى فى المجتمعات الصحراوية التقليدية ، حيث تعكس ظروف الحياة الطبيعية والمناخية والتضاريسية وصعوبة أو قلة توافر المياه من أهم مشكلات المجتمعات الصحراوية بصفة عامة ٠ ويتميز مجتمع الدراسة بأنه مجتمع يحمل نفس الخصائص السابقة باعتباره أحد هذه المجتمعات ، فمازال يوجد قطاع كبير من البدو يعيشون على حياة الرعى والاعتماد على سقوط الامطار الموسمية وخاصة فى فصل الشتاء والخريف حتى تنمو المراعى فى الاودية الجبلية أو فى المناطق الضحلة من المناطق الساحلية الشمالية ٠

وتظهر عمليات رعى الابل والماعز والاغنام سواء فى المناطق الساحلية

الشمالية أو فى المناطق الداخلية الجبلية ، حيث توجد فى المنطقة الساحلية العديد من الاعشاب التى تعتمد على سقوط الامطار أو تنمو لقربها من المياه المالحة . والمشاهد لهذه المنطقة يجد قطعان الماعز والاغنام والابل ابتداء من قرية بالوظة حتى مدينة رفح وضواحيها ولكن تتميز هذه القطعان بقلة عددها بصفة عامة . وهناك نوع من التحول من مهنة الرعى الى الحياة الزراعية أو الاعتماد على الزراعة المستقرة الى جانب الرعى أيضا ، حيث مازال كثير من البدو يقومون بالرعى للاكتفاء الذاتى من الانتاج الحيوانى والالبان وأيضا كمصدر للدخل الاقتصادى لهم .

وينطبق ذلك أيضا على المناطق الجنوبية الجبلية وان كانت تقل عمليات الرعى لقطعان كبيرة العدد من الابل والاغنام ، كما أن مناطق مثل نخل والحسنة مازالت تعتمد فى حياتها الاقتصادية على الرعى كمهنة لعدد كبير من الاهالى من البدو ، ولكن اختلفت طرق وعمليات الرعى عما كان يعرف من قبل ، حيث أصبحت هذه المهنة ذات طابع مستقر لا يتنقل البدوى بقطعانه لمسافات طويلة يجوب فيها الصحراء للبحث عن الكلأ والماء ، ولكن أصبحت الحياة العامة تعتمد على طابع الاستقرار وتوفير السكن الملائم سواء عن طريق الاهالى أنفسهم أو توفيرها عن طريق مشروعات الاسكان والتعمير الحكومى . وبصفة عامة يمكن ايجاز عملية الاستقرار الى بعض الملاحظات التى كشفت عنها الدراسة الميدانية وهى :

أولا : زيادة مجهودات الدولة من ناحية تقديم المساكن الجديدة أو مايعرف بمساكن البدو الاقتصادية التى أنشئت ومايلزمها من خدمات صحية وتوفير مياه الشرب والخدمات التعليمية والمرافق الاساسية الاخرى .

ثانيا : تحول قطاع كبير من البدو الرحل من حياة البداوة التقليدية الى الحياة المستقرة التى تجمع بين البداوة والاعتماد على الرعى بصورة هامشية ، الى جانب ممارسة مهن أخرى جديدة لم تكن موجودة بالفعل من قبل مثل الزراعة الدائمة أو التجارة أو العمل فى قطاع التشييد والمقاولات

هذا بالاضافة الى الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة من اعــداد الارض والرى بالتنقيط الذى لا يشترط الاعمال الزراعية ذات المجهود الكبير .

ثالثا : توفير الغذاء اللازم للحيوانات وذلك عن طريق قيام الاهالى بزراعة بعض الزراعات والاعشاب لتغذية قطعانهم ، مما أدى ذلك الى اقلاع كثير من الاهالى من البحث طويلا حول الكلأ والماء . ومن ناحيــة أخرى قيام المزارع للانتاج الحيوانى سواء من الاهالى أو القطاع الحكومى وخاصة بعد ارتفاع أسعارها واعتبارها أنشطة اقتصادية وتجارية مربحة.

رابعا : هناك رغبة شديدة من الاهالى الى الاستقرار حــول المناطق العمرانية وفى المساكن الملائمة الجديدة التى يتوفر بها العديد من الخدمات والمرافق الاساسية التى لم تكن متوافرة فى المنطقة من قبل . هذا بالاضافة الى توافر مهنة جديدة لم تكن معهودة للبدو الرحل من قبل وسهل القيام بها وخاصة انها تتوافر فى هذه التجمعات العمرانية المستقرة مثل التجارة والعمل فى قطاع البناء والتشييد أو الحصول على مهن جديدة مثل الحراسة والعمل فى وظائف حكومية بسيطة .

(ب) الزراعة والانتاج الحيوانى والثروة السمكية :-

أشرنا فيما سبق ، الى وجود تحول مهنى ومن الاعتماد على الرعى كمهنة أساسية وان كان ذلك لا يعنى اختفاء هذه المهنة ، بقدر ماتشير الى التحولات التى حدثت فى المهن والانشطة الاقتصادية وتنوعها عموما عما كانت تعتمد على الرعى كحرفة أساسية لقطاع كبير من الاهالى البدو . حيث ظهرت التغيرات الحديثة وتنوعت الأنشطة الاقتصادية التى لم يكن يمارسها البدو من قبل وظهور الزراعة كحــرفة أساسية وتطبيق نظــام الجمعيات التعاونية الزراعية فى قطاعات كبيرة من المناطق الصحــراوية مما ساهم فى العديد من تقديم المساهمات المادية والارشادية الزراعيــة والحيوانية للاهالى .

وينبغى أن نشير هنا الى ملحوظة هامة ، أن هناك أسبابا أخرى قد ساهمت فى عدم الاهتمام بالزراعة أو الحياة المستقرة بصفة عامة وهى

الظروف العسكرية والسياسية التى مرت بها منطقة سيناء والتى أثرت بالضرورة على طابع الحياة المستقرة والامنة التى يجب توافرها لمهن أساسية مثل الزراعة . الامر الذى أدى الى هجر العديد والغالبية من سكان سيناء الى المحافظات الاخرى أثناء هذه الازمات .

وشهدت السنوات الاخيرة ، تحولا ملحوظا فى النمط الاقتصادى وتنوع الانشطة الاقتصادية وخاصة فى القطاع الزراعى والحيوانى ، حيث أنشئت العديد من المزارع الاهلية خاصة ووجود بعض المزارع النموذجية الارشادية التى وفرتها الدولة أخيرا ، وتقديم المساعدات اللازمة للاهالى وخاصة أن مهنة الزراعة تعتبر مهنة جديدة على الكثير من الاهالى . وان كان ذلك لا ينفى من وجود مناطق كبيرة كانت ولاتزال تعتمد على الزراعة والانتاج الحيوانى كأحد الموارد الاقتصادية والمهن الاساسية التى يقومون بها مثل مناطق رفح ، والشيخ زويد ، والعريش ، حيث يتوفر وجود المياه السطحية والجوفية منذ فترات تاريخية مضت .

وكما كشفت ملاحظات الدراسة ، أنه مازالت قطاعات كبيرة تزرع أو مزروعة من المحاصيل التقليدية والبستانية التى تشتهر بها منطقة شمال سيناء منذ فترات طويلة مثل زراعة النخيل وانتاج البلح ، وقيام العديد من الصناعات على هذا المحصول بالاضافة الى الصناعات المحلية التقليدية الاخرى التى تعتمد على كل من النخيل والبلح . كما تشتهر المنطقة بزراعة الزيتون والعديد من الاعشاب الطبية . ولكن ظهرت تطورات عديدة فى السنوات الاخيرة سواء فى القطاع الزراعى أو الحيوانى حيث انشئت العديد من المزارع الصغيرة والمتوسطة التى اهتمت بالاساليب التكنولوجية الحديثة فى الرى بالتنقيط والاعتماد على الصوبات البلاستيك ويظهر انتاج محافظة شمال سيناء المتنوع من المحاصيل الحديثة وخاصة الخضروات والفاكهة والتى تشهد اقبالا شديدا من المستهلكين فى الاسواق المحلية نظرا لجودتها مثل الخوخ ، والعنب ، والشمام وغير ذلك من منتجات زراعية حديثة العهد على منطقة شمال سيناء كما تنتج

فى مواعيد غير تقليدية وتطرح بالاسواق مبكرا عن المنتجـــات المماثلة للمحافظات الاخرى .

ومن ناحية أخرى ، اهتم الاهالى بالانتاج الحيوانى سواء لاعتزازهم بمهنة الرعى من ناحية ، واعتبار القطعان من الماعز والاغنام والابل جزءا من الثروة والمكانة الاقتصادية التى يعتز بها كثير من القبائل بين بعضهم البعض . بالاضافة الى اعتماد البدو على توفير استهلاكهم من اللحـوم والالبان مما أدى لتحقيق الاكتفاء الذاتى . ولقد ساهم قيام العـديد من المناطق الزراعية على زراعة أعشاب المراعى والاعلاف الجديدة للماشية وتكملة حاجاتهم عن طريق ما توفره لهم الجمعيـات التعاونية الزراعيـة الحكومية وقيام العديد من المشروعات الحكومية للانتاج الحيوانى أيضا.

ويعتبر قطـاع الصـيد من المـوارد الاقتصـادية الهـامة التى يعتمد عليها قطاع كبير من سكان محافظة شمال سيناء . ويشمل قطـاع الصيد أو العمل بالصيد نوعين أساسيين هما : النوع الاول صيد الطيور والسمان، والنوع الثانى صيد الاسماك من بحيرة البردويل وهى باختصار :

النوع الاول : صيد الطيور والسمان ـ يشتهر الاقليم الساحلى لمحافظة شمال سيناء بهجرة الطيور وخاصة طائر السمان من مناطق البحر المتوسط الباردة الى المناطق الجنوبية الدافئة . وتحدث هذه الهجرة أثناء بداية موسم الخريف ويقوم الاهالى باصطياد السمان بكميات كبيرة جدا ويستهلك محليا أو يجمع ويباع مجمدا أو حيا الى الاسواق المحلية ويلاقى اقبـالا شديدا من المستهلك فى الاسواق المحلية . ولقد اهتمت الحكومة والقطاع الخاص بتطوير هذه المهنة الموسمية وذلك بانشاء العديد من مشروعـات تربية السمان محليا تلك المشروعات التى لاقت نجـــاحا كبيرا فى الفترة الاخـــيرة .

بالاضافة الى ذلك ، يقوم الاهالى بصيد الطيور مثل البط وغيرها من الطيور المهاجرة من المناطق الاوروبية الباردة كما يمثل أيضا نوعا من جذب السياح وبعض الفئات التى تقبل عليها كنوع من الهواية والرياضة.

كما تمثل اصطياد الصقور أحد مصادر الدخل التى تقوم وتعتمد على كل براعة الصائد والحظ معا ، حيث يقوم العديد من الاهالى بنصب شباكهم لاصطياد الصقور أحياء وخاصة أن المنطقة تشتهر بأنواع عديدة من الصقور التى تسمى «بصقور شاهين» والتى تمتاز بحدة البصر والسرعة الفائقة ، وتباع الصقور الى أمراء وأثرياء منطقة الخليج العـــربى ، ويقدر ثمن الصقر الواحد ما بين ٢٠ ـ ٣٠ ألف جنيه مصرى !(٨)٠

النوع الثانى : صيد الاسماك ، كان الاعتماد على صيد الاسماك بصورة تقليدية من بحيرة البردويل أو البحر المتوسط ، ويعتبر الصــيد أو صــيد الاسماك أحد سمات المجتمعات البدوية ٠ أو بمعنى آخر ، تعتبر مهنــة صيد الاسماك نوعا من البداوة لاعتباره نشاطا اقتصــاديا تقليدياً بسيطــا يجمع البدوى فقط قوته والفائض يبيعه للاستفادة من ثمنه ٠ ولكن حدثت تطورات جوهرية سواء فى مهنة الصـــيد أو فى أساليبها بصفة عامة من بحيرة البردويل بصفة خاصة ، حيث تركزت الجهود الحكومية سواء من المحافظة أو هيئة الاسماك المصرية بالاهتمام سواء بالصيادين أو البحيرة معا خاصة بعد فترة حرمان طويلة نتيجة للظروف التى عاشتها المنطقة أو لعدم الاهتمام فى الفترة السابقة بالاهمية الاقتصــــادية لبحيرة البردويل بصفة عامة ٠

وبالفعل كما لاحظ الباحث أثناء زيارته الميدانية ونتائج مقــابلاته مع الصيادين وادارة البحيرة الجديدة ، اهتماما شديدا بتطور أساليب الصيد، التى تعتمد على التكنولوجيا الحديثة ، وتطوير نظام التسويق والانتاج والذى عاد بفوائد اقتصادية كبيرة سواء على الاهالى من الصــيادين أو الدولة والمحافظة معا ٠ حيث زاد الانتاج بفضل استخدام الاساليب الحديثة للصيد بصفة عامة ، وانشئت الجمعيات الخاصة لتوفير القروض وامداد الصيادين بمتطلبات الصيد والعمل على تسويق الاسماك وتصديرها الى البلادا الاوربية بصفة خاصة مع ابقاء جزء بسيط يتم تسويقه محليــا ٠ ومن ناحية أخرى استطاعت الدولة الممثلة فى الشركة المصرية لتســويق

الاسماك فى الحصول على مكاسب اقتصادية كبيرة نتيجة لتسويق هذه الاسماك وتصديرها للخارج بالعملة الصعبة . وبصفة عامة ، تحسنت انتاجية بحيرة البردويل بعد عمليات التجديد وتحديث أساليب الصيد والاهتمام بتطوير نوعية الاسماك وانتاجها بصورة أساسية ، مما ساهم فى تحسين المستوى الاقتصادى كثيرا للصيادين ، حيث يقدر دخل الصياد فى الشهر الواحد ما بين ٥ - ١٠ آلاف جنيه مصرى . ولقد بلغ اجمالى الانتاج السمكى الذى تم تصديره الى الخارج حسب التقديرات الرسمية الى ما يقرب من ١٢ مليون دولار فى عام ١٩٨٨ . وسوف نعالج بالتفصيل فى موضع لاحق ما تم انجازه فى هذا المجال وأثره على عمليات التوطين(٩) .

(جـ) الصناعة والتعدين :

تتميز شبه جزيرة سيناء بصفة عامة بثرواتها الاقتصادية والمعدنية الهائلة وخاصة بعد الاكتشافات البترولية التى ظهرت بها فى العقود الماضية وخاصة فى منطقة خليج السويس وجنوب سيناء - ولقد أعطى البترول أهمية واستراتيجية أكثر الى هذه المنطقة بالاضافة الى وجود قناة السويس كأحد الشرايين البحرية الاستراتيجية والتى تزيد من المطامع الاجنبية على هذه المنطقة الحيوية .

وبالرغم من عدم اكتشاف البترول بعد فى منطقة شمال سيناء وان كانت توجد جهود مكثفة حاليا للبحث والتنقيب لاحتمالات وجوده بالمنطقة . كما توجد العديد من الثروات المعدنية الاخرى التى لها أهميتها الاقتصادية وخاصة اكتشاف وانتاج الفحم بكميات كبيرة جدا ، وزاد أهميته نظرا لتكلفته غير الاقتصادية فى عمليات الاستخراج واحتياج الصناعات المحلية الشديد اليه حاليا والحد من الاستيراد من الخارج ، والذى يكلف الدولة ملايين الدولارات والعملات الصعبة . وبالفعل انتج الفحم من مشروع المغارة ، فى أحد المناطق الداخلية الصحراوية فى الشمال الشرقى لمنطقة شمال سيناء(١٠) .

ومن ناحية أخرى ، تم اكتشاف وانتاج العديد من الثروات المعدنية الاخرى التى قامت عليها عمليات استخراجية وانتاجية كبيرة ، وظهور الصناعات التى لم تكن موجودة من قبل ومن أهم هذه الثروات وجود خام الرخام ، والاسمنت ، والجير ، والرمال السوداء والبيضاء ، والخفخاف ، والجبس والعديد من الخامات المعدنية المتنوعة . والتى أعطت أهمية لمنطقة شمال سيناء وظهور العديد من الصناعات التى تدعم الاهمية الاستراتيجية والاقتصادية لمنطقة شمال سيناء من ناحية ، والتى تعزز بصفة عامة الاقتصاد القومى . وتنمية الصناعات المحلية والمساهمة فى سياسة احلال الصادرات بدلا من الواردات وخاصة لانتاج الفحم والاسمنت وغيرها من المعادن والخامات الاخرى .

وعموما ، تساهم هذه الثروات المعدنية التى استغل بالفعل العديد منها ، وان كانت هناك بعض المعوقات التى تقف أمام عمليات الاستغلال والانتاج الامثل لهذه الثروات ، وهذا ما سوف نشير اليه فى موضع لاحق عند تحليل مظاهر التنمية الصناعية والتعدينية وأثرها على عمليات التنمية والتوطين وذلك فى ضوء ما توصلت اليه نتائج الدراسة الميدانية .

تكمن المساهمة الحقيقية لظهور هذه الثروات الطبيعية والتى أدت لقيام العديد من الصناعات الاستخراجية والانتاجية فى مجتمع الدراسة ، وزادت من أهمية هذه الصناعات أنها أدت الى تنوع للموارد الاقتصادية التى توجد فى منطقة شمال سيناء وساهمت فى مشروعات التوطين الصناعى والعمل على جذب عدد كبير من البدو للاستقرار والاستيطان حول هذه المشروعات سواء بالعمل فى القطاعات الصناعية حتى ولو كانت هذه الاعمال أو المهن الجديدة للبدو أعمالا هامشية مثل القيام بأعمال الحراسة ، والمواصلات ، الا أنها شكلت موردا للرزق للعمل وخلق فرص للعمالة الجديدة أيضا المهاجرة من المحافظات الاخرى .

ومن ناحية أخرى ، توجد بعض الصناعات التقليدية الاخرى التى تم تحديثها وتطويرها كنوع من احياء التراث والجمع بين الاصالة والتحديث

لعمليات التنمية فى منطقة شمال سيناء • ويتمثل ذلك فى عمليات تصنيع الملح باعتباره من أهم المعالم الاقتصادية التى تشتهر بها المنطقة ، فانشئت بعض المصانع الصغيرة للقيام بعمليات جمع البلح واعداده للتصدير خارج المحافظة ، هذا بالاضافة ، الى وجود بعض الصناعات التقليدية الاخرى التى تم تطويرها مثل صناعة عصر الزيتون وتعليبه أيضا ، ويعتبر محصول الزيتون من المحاصيل التقليدية التى تم انتاجها بصورة كبيرة فى السنوات الاخيرة بعد الاهتمام بهذا المحصول على مستوى الاهالى وعلى المستوى الحكومى الرسمى • كما توجد بعض الصناعات والمشغولات التقليدية التى تعبر عن مظاهر الحياة الاجتماعية البدوية كنوع من احياء التراث القومى والاعتماد عليه فى عمليات تنشيط السياحة الداخلية والعالمية •

وباختصار ، ان طبيعة الموارد الاقتصادية التى توجد فى مجتمع الدراسة ذات سمة متنوعة ومتعددة وخاصة فى ضوء الموارد الاقتصادية الجديدة التى تم الاعتماد عليها وظهور الصناعات الاستخراجية والانتاجية وتطوير الصناعات التقليدية الموجودة من قبل • بالاضافة الى تطوير الزراعة والرعى وقيام العديد من المزارع لانتاج المحاصيل الزراعية وخاصة من الخضروات والفاكهة وزيادة مشروعات الانتاج الحيوانى والاهتمام بالثروة السمكية التى تعتبر من أهم الموارد الاقتصادية المحلية والقومية • وعموما سوف نحاول فيما بعد أن نعرض بشىء من التحليل وفى ضوء مؤشرات نتائج الدراسة الميدانية الاستطلاعية لاهم الانجازات فى القطاعات التنموية الانتاجية وغير الانتاجية وأثرها على عمليات التوطين والاستقرار للبدو •

رابعا : التقسيم الادارى والوحدات المحلية :

ظلت شبه جزيرة سيناء لعدة سنوات طويلة محافظة واحدة تسمى بمحافظة سيناء ، الى أن صدر القرار الجمهورى رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٩ بتقسيم سيناء الى محافظتين : **الاولى** محافظة شمال سيناء وعاصمتها

مدينة العريش . والثانية : محافظة جنــــوب سيناء وعاصمتها مدينـــة الطور(١١) . ولقد تأخر تطبيق نظام الادارة المحلية أو ما يطــلق عليه بصورة شائعة وخاطئة نظام الحكم المحلى ـ على سيناء بأكملها بالمقارنة بالمحافظات الاخرى وتطبيق هذا النظام منذ بداية الستينات وبالتحديد فى عام ١٩٦٠ . وبالطبع ساهمت ظروف متعددة فى تأخير تطبيــق نظام المحليات على مجتمع سيناء سواء لاعتبارها منطقة نائية قليلة العمران أو للظروف المتعــددة التى مرت بها المنطقــة فى الستينات والسبعينات . وعموما ساهمت هــــذه الظروف فى تأخـــير تقديم العديد من الخدمات الاساسية والمرافق الحيوية فى سيناء بالمقارنة ببعض المناطق النائية ذات الطابع الصحراوى مثل محـــافظة مطروح والوادى الجـــديد والبحـــر الاحمـــر(١٢) .

ومن ناحية أخرى ، وحتى بعد اصدار قانون تطبيق نظــام الادارة المحلية فى شمال سيناء عام ١٩٧٩ ، تأخرت عمليات التطبيق والاجراءات التنفيذية الفعلية حتى ابريل عام ١٩٨٢ ، وذلك بعـــد اتمام واستكمال عمليات عودة السيادة المصرية على الاقليم واجراء الانتخابات المحلية على مستوى محافظة شمال سيناء ككل(١٣) .

وقبل الاشارة الى أهم التقسيمات الادارية والمحلية العامة التى تتكون منها محافظة شمال سيناء ، نشير الى بعض التعديلات الادارية التى تمت قبل عمليات تطبيق النظام الادارى والمحلى للمحافظة . حيث تم تحويل منطقة كبيرة بعرض تقريبا ٤٠ ـ ٥٠ كيلومتر وبطول قناةالسويس من أرض سيناء واضافتها الى المحافظات الثلاث للقناة ، بور سعيد ، الاسماعيلية ، والسويس . وتبدأ هذه المنطقة من أول محافظة بور سعيد مارا بمدينــة القنطرة شرق ، وحتى آخر الحدود الادارية لمحافظة السويس مع محافظة شمال سيناء(١٤) .

وتم اجــراء هــذا التعــديل الادارى لعــدة عــوامل سياسية وادارية وتنظيمية ويوضح مدى اهتمام المسئولين وحرصهم على ضرورة تطبيــق

نظام الادارة المحلية لاسباب سياسية عادية وهو بسط السيادة المصرية على مناطق كانت محتلة سابقا ، بالاضافة الى مدى التعطش الشديد الى الاجزاء الخالية التى كانت بعيدا لمدة طويلة عن رعاية واهتمام الوطن الام ، ومن ثم كان لتطبيق نظام الادارة المحلية على هذه المناطق المحررة قبل استكمال عودة بقية الاجزاء الاخرى من سيناء يفسر مدى تلهف مصر وقيادتها على أهمية تعويض هذه المناطق بالعديد من مظاهر الخدمات الاساسية والمرافق الحيوية التى تعزز من عمليات التوطين والتنمية باعتبارهما من أهم أسباب التغير الاجتماعى المخطط الذى يهدف الى أهمية تكثيف الحياة العمرانية ووجود السكان بكثرة فى المناطق التى لها أهمية دفاعية واستراتيجية ، حيث يعد من أهم أهداف عمليات التوطين والتى سوف نشير اليها بنوع من التحليل فى الفصل القادم .

وعموما ، تنقسم محافظة شمال سيناء فى الوقت الحاضر ــ وحتى وقت اجراء الدراسة الميدانية ــ الى ست مراكز ادارية وهى كالاتى(١٥) :

١ ــ مركز مدينة رفح .
٢ ــ مركز مدينة الشيخ زويد .
٣ ــ مركز مدينة العريش (عاصمة المحافظة) .
٤ ــ مركز مدينة بئر العبد .
٥ ــ مركز مدينة الحسنة .
٦ ــ مركز مدينة نخل .

ويعكس لنا هذا التقسيم الادارى طبيعة التوزيع العمرانى ابتداء من الشرق الى الغرب حيث يتمثل هذا التقسيم فى الاشارة الى المدن الاربعة الرئيسية التى توجد على الساحل الشمالى والتى تتمثل فى مدن رفح ، والشيخ زويد ، والعريش ، وبئر العبد . هذا بالاضافة الى ، المناطق الجنوبية أو الداخلية للمحافظة والذى يتمثل فى مركزين اداريين تم انشاؤهما حديثا هما مركز نخل ، ومركز الحسنة . وان كانت توجد بعض النوايا على المستوى الادارى والمحلى العام للمحافظة بزيادة

الاقسام الادارية الحالية الى سبعة أقسام بعد تحويل قرية (رمانة) احدى القرى التابعة الى مركز بئر العبد حاليا ، الى مركز ادارى جديد ، ولكن لم تتخذ الاجراءات التنفيذية والادارية حتى كتابة تقرير هذه الدراسة .

كما يتسم أيضا التقسيم الادارى لمحافظة شمال سيناء وارتباطه بطبيعة التجمعات العمرانية ومناطق تمركز السكان من البدو أو المناطق شبه الحضرية والريفية التقليدية التى توجد فى الاقليم . وكل مركز ادارى أو مدينة يعتبر وحدة ادارية رئيسية وله عدد من التوابع من القرى، كما يوجد عدد من التوابع للقرى باعتبارها النقطة الادارية الرئيسية لعديد من التجمعات العمرانية والسكانية التى تخضع تحت اشراف المجالس القروية التى توجد فى هذه القرى الرئيسية . كما يوضح ذلك التحليل الموجز التالى عن التقسيم الادارى للمحافظة :

١ ـ **مركز رفح** : يقع هذا المركز على آخر الحدود السياسية الشرقية لجمهورية مصر العربية مع حدود دولة فلسطين المحتلة ، وتعتبر مدينة رفح هى المركز الادارى ، حتى الداخل فى المنطقة الجنوبية لمركز نخل والحسنة . وعموما يكون هذا المركز أصغر المراكز بالمحافظة مساحة ويتبع هذا المركز خمس مجالس قروية وهى : المطلة ، ونجع شبلنت، والبرث، والوفاق ، وحوز أبو رعد .

٢ ـ **مركز الشيخ زويد** : وهو يقع مباشرة بين مركزى العريش ورفح وهو على المنطقة الساحلية للبحر وتمثل مدينة الشيخ زويد المركز الادارى الرئيسى ، وله ست مجالس قروية وهى : الشيخ زويد ، وأبو طويلة، والجورة ، والظهير ، والشلاق ، والخروبة ، والقريعة .

٣ ـ **مركز العريش** : وتعتبر مدينة العريش المركز الرئيسى ، وأيضا عاصمة محافظة شمال سيناء ، وهى الوحدة الادارية الكبرى من ناحية العدد السكانى والتجمع العمرانى حيث يشكل عدد سكان مدينة العريش وتوابعها حوالى ثلث سكان المحافظة ككل . وهى أكبر المناطق الحضرية

وشبه الريفية ولكن لها تجمعات بدوية كبيرة كما تمتاز بنشاطها التجارى ووجود الادارات الحكومية والمؤسسات الرئيسية العامة بالطبع .

٤ ـ **مركز بئر العبد :** ويمتد هـذا المركز من مدينـة العريش فى الشرق حتى قرية بالوظة فى الغرب والتقاء محافظة شمال سيناء وحدودها الادارية مع محافظة الاسماعيلية وبوز سعيد . ويضم هذا المركز عددا كبيرا من القرى وتوابعها على مساحة طولية تقرب حوالى ٦٠ كيلو متر. كما لهذا المركز نشاط تجـارى واقتصادى كبير وخاصة وجـود بحيرة البردويل وقرى الصيادين وتجمعاتهم . ولهذا المركز عشرة مجالس قروية وهى : بالوظة ، ورمانة ، ونجيلة ، ورابعة ، وقاطية ، ٦ أكتوبر ، وسلمانة ، والتلول ، والروضة ، والخربة .

٥ ـ **مركز الحسنة :** ويعتبر هذا المركز من المراكز الادارية الداخلية وهذا المركز من المراكز الادارية الجديدة التى تم استحداثها من أجل توقيع نظام اشراف المحليات على كافة المناطق الداخلية الصحراوية . ويتبـع هذا المركز سبعة مجالس قروية وهى : الجفجافة ، والقسيمة ، وبغداد ، والمنبطح ، والعمر ، والمقضبة ، والمغارة .

٦ ـ **مركز نخل :** ويقع هذا المركز فى المنطقة الداخلية الجنـوبية أيضا ، ويطل على آخر الحدود السياسية مع فلسطين المحتلة من ناحيـة الشرق أو الجنوب الشرقى ، ويبعد هذا المركز أو مدينة نخل حوالى ٦٠ كيلو مترا داخل صحراء سيناء ولكن تربط بين المدينة ومدن أخرى مثل العريش ، والسويس شبكة مواصلات جديدة . ولهذا المركز أربعة مجالس قروية وهى : رأس النقب ، والتمد ، وبئر جريد ، والكونتيلا .

ويمكن الاشارة بعد ذلك لعدة حقـائق وملاحظات ، كمـا تشـير المعلومات السابقة حول التقسيم الادارى لمحافظة شمال سيناء وفى ضوء ما كشفت عنه مؤشرات الدراسة الميدانية ، ومدى عـلاقة هذا التقسيم وأثره على عمليـات التوطين والتنميـة فى المجتمع المحلى ، وهـذه الملاحظات كما يلى :

أولا : يعكس التقسيم الادارى لمحافظة شمال سيناء طبيعة التكوين الجغرافى والعمرانى وتوزيع التجمعات السكانية للاهالى ابتداء من قرية بالوظة التابعة لمركز بئر العبد وأول نقطة ادارية من ناحية الغرب حتى مدينة رفح فى الشرق والى وجود اقليمين محليين هما الاقليم الساحلى الشمالى ، والاقليم الداخلى الجنوبى .

ثانيا : يوجد تمايز واضح من الناحية العمرانية والسكانية والملامح أو الموارد الاقتصادية والتجارية التى تتمتع بها المراكز الادارية الساحلية الاربعة والممثلة فى بئر العبد ، والعريش ، والشيخ زويد ، رفح ، وبين المناطق الوسطى الداخلية والتى تقل عمرانا وكثافة سكانية لتاثير العوامل البيئية والتضاريسية المتمايزة لهذه المنطقـة ، والتى تتمثل فى مركز الحسنة ومركز نخل . ولكن أعطى وجود هذين المركزين الاداريين طابعا حيويا الى المنطقة الداخلية وزيادة الكثافة السكانية ومشروعات استيطان البدو الرحل ونتيجة لتقديم الخدمات والمرافق الاساسية فى هذه المراكز الادارية الجديدة .

ثالثا : ان لتطبيق نظام الادارة المحلية بمحافظة شمال سيناء بصفة عامة ، وزيادة الوحدات والمراكز الادارية والمحلية والمناطق الداخلية بصفة خاصة نوعا من الاسهام الحقيقى فى توجيه عمليات التوطين وزيادة السعى من أجل تعزيز فرص الاستيطان التلقائى لاعداد كبيرة من البدو للاستفادة من الخدمات الاساسية التى دخلت الى هذه المناطق مؤخرا . كما ساهم أيضا فى زيادة روح المشاركة بصورة نسبية فى عمليات التنميـة المحلية . وهذا ما سوف نعالجه بشىء من التفصيل فيما بعد .

رابعا : يكشف التقسيم الادارى للمراكز والقرى داخل محافظة شمال سيناء عن حقيقة هامة مؤداها ، وجود علاقة قوية بين التقسيم الادارى وتمثيل القبائل وتمركزها فى مناطق وتجمعات عمرانية متجاورة . وهذا يعكس بالطبع العلاقة بين البيئة والبناء القبلى ونظام الملكية للارض التى تعيش عليها القبائل . فنجد على سبيل المثال ، التكوين الادارى لمركـز

بئر العبد والذى يشمل تقريبا عشرة مجالس قروية تشغله تقريبا قبيلتين فقط هما قبيلة الاخارسة والبياضية ـ وهما فى الاصل أبناء عمومة • أما مركز الشيخ زويد ومركز رفح نجد قبائل معينة مثل السكادرة، وطراطرة، وجبالية ، وأرميلات • كما يشكل قطاع كبير من العريش خليطا كبيرا من القبائل بفعل نشاتها شبه الحضرية ولكن توجد بها بعض القبائل المميزة• أما فى مركزى نخل والحسنة فتوجد قبائل الملاحة وسويطات(١٦) •

خامسا : يعكس هذا التوزيع القبـــلى حسب التجمعات الســـكانية والعمـــرانية الممثلة فى التقسيمات الادارية المحددة نوعـــا من التأثيرات المباشرة وغير المباشرة لهذه التجمعات القبلية والبناء السياسى الجـديد الذى استحدث على المنطقة مع دخول نظام المحليات أو المجالس المحلية والشعبية • بل يشكل ذلك نوعا من جمـــاعات الضغط والمصلحة داخـل المجالس المحلية على مستوى المحافظة • كما يترجم فى صـــور متعددة للصراع الجديد الناشىء عن البنـــاء السياسى الرسمى ، ووجود الصراع التقليدى الذى يعرف بالصراع أو التعصب القبلى • كما يعكس ذلك كثيرا من المفاهيم والتغـيرات الجـديدة التى يمكن تحليلها فى ضـوء مفـاهيم الهيبة ، والمكانة ، والسلطة ، والقوة الرسمية ، وغير الرسمية ، والولاء، والانتماء ، والقومية ، وغير ذلك من مفاهيم سوف نحللها فيما بعـد فى ضوء النتائج الميدانية للدراسة الحالية ومدى تأثيرها على عمليات التوطين والتنمية فى المجتمع المحلى •

وعموما ، ان تحليل الجوانب المختلفة أو ملامح المجتمع المدروس من شانه ، أن يعكس أولا الاهتمـامات الاسـاسية لاهـداف الدراسة ـ كدراسة استطلاعية ذات طـابع استكشافى أو وصفى ـ والتى تهـــدف لمعرفة أهم الملامح العامة لمجتمـــع الدراسة وطبيعة المـــلامح البيئية والايكولوجية والطبيعية ومدى ارتباط تلك الملامح ، بالتوزيعات السكانية والعمرانية أو بتوزيع الكثافة السكانية ـ ومن ناحية أخرى ، ارتباط هـــذه الملامح بطبيعة الموارد الاقتصـــادية والتوزيع الجغرافى ومواقـــع ومصادر المياه

باعتبارها العامل الاساسى المشكل لكثير من أنماط الحياة الاجتماعية فى المجتمع المحلى • ولقد أعطى دراسة وصف التقسيم الادارى والوحدات المحلية التى يتكون منها مجتمع الدراسة بعدا هاما ليكشف عن مدى العلاقة التى تربط بين التقسيمات الادارية ذات الطابع الرسمى أو التنظيمى الادارى ونوعية تمركز القبائل والتجمعات السكانية ومدى أهمية دخول نظام المحليات على المجتمعات الصحراوية التى لم تعرف هذا النظام من قبل •

ولعل أهمية هذا الفصل التمهيدى والذى يوضح الملامح العامة لمجتمع الدراسة ، من بعد تحليلى وتفسير الحقائق والشواهد التى توصلت اليها نتائج الدراسة الميدانية خاصة بعد تحليل مظاهر التنمية والمشروعات العمرانية والاقتصادية والاجتماعية والتى تعتبر نوعا من التخطيط الاجتماعى والاقتصادى المستهدف اقامته فى هذه المجتمعات لتحقيق أهداف متعددة تعبر عنها بوضوح أهداف التوطين ومشاريع الاستيطان التى تقام بصورة تلقائية أو اجبارية فى العديد من المجتمعات الصحراوية فى العالم العربى •

وبالرغم من الاهداف المحددة لامكانات الدراسة الاستطلاعية الحالية، الا أنها لا تعتمد على الطابع الوصفى فقط فى بعض الاحيان ، بقدر ما تحاول أيضا تفسير الحقائق والملاحظات الميدانية فى ضوء تفسيرات تحليلية حتى يمكن الاستفادة سواء من معطياتها ونتائجها وتوصياتها فى اجراء المزيد من الدراسات حول المجتمعات المحلية الصحراوية ، والى أى مدى يمكن الاعتماد على هذا النوع من الدراسات فى تحديد المؤشرات التخطيطية لعمليات التوطين والتنمية المحلية والاقليمية •

الهوامش والمراجع :

١ ـ تنوعت استخدامات العلوم الاجتماعية لمفهـــوم الايكولوجيا وذلك حسب وجهة نظر الباحثين وطبيعة المجتمعات التى يدرســونها ، فنجد على سبيل المثال هناك استخدامات معينة لهذا المفهوم من قبل الانثروبولوجيين فى دراساتهم التى تختلف فى كثير من الاحيان عن استخدامات علماء الاجتماع وخاصة علماء الاجتماع الحضرى لمزيد من التفاصيل انظر :

ـ **محمد الجوهرى** : الانثروبولوجيا : أسس نظـــرية وتطبيقات عملية ـ الطبعة الاولى ـ القاهرة ١٩٨٠ ص ٩١ ٠

ولمزيد من التفاصيل حول استخــــدام مصطلح الايكولوجيـا وخاصة استخداماته المبكرة فى البيولوجيا والعلوم الطبيعية ثم فى العلوم الاجتماعية ، وتطور استخدام المدخل الايكولوجى واعتباره من المداخل السوسيولوجية ـ انظر :

ـ **السيد عبد العاطى السيد** : الايكولوجيا الاجتماعية ـ مدخـل لدراسة البيئـــة والمجتمع ـ الاسـكندرية : دار المعـرفة الجامعية ١٩٨١ ـ الباب الاول ٠

أما عن استخدام الايكولوجيا كمصطلح ، أو ما يعــرف أيضـا بالنسق الايكولوجى ومدى عـــلاقته بالانساق الاجتماعية الاخرى كما تتناوله تحليلات الانثروبولوجيين انظـر على سبيل المثال :

ـ **أحمد أبو زيد** ، البناء الاجتماعى : الجزء الثانى (الانساق) ـ الاسكندرية ـ المكتب الجامعى ، ١٩٨٤ ٠

حيث يوضح المؤلف ، ان اهتمام علماء الاجتماع والانثروبولوجيا فى دراستهم للايكولوجيا اتخذوا اتجاهين رئيسيين **الاول** ما يعرف بالاتجاه التاريخى وهو أكثر شيوعا فى الكتابات الانثروبولوجيــة التى تأخذ المنهج الاثنولوجى أو التطورى منهجا لها ٠ **والثـــانى** الاتجاه المعاصر الذى يعكس الاهتمامات السوسيولوجية وخاصــة عند الامريكيين الذين يهتمون بدراسة التنظيمات التى توجـد فى

المجتمع الاقليمى ومشكلاته . ولكن توجد طريقة حديثة تجمع ما بين الاتجاهين وتعرف بدراسة أيكولوجيا المجتمع المحلى (المرجع السابق ص ٨٧) وانظر أيضا :

- **فاروق مصطفى اسماعيل** ، الانثروبولوجيا الثقافية، الاسكندرية دار المعرفة الجامعية ١٩٨٩ .

- **محمد عباس ابراهيم** ، الثقافة الفرعية ، الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ١٩٨٨ .

كما أن هناك استخدامات أخرى لمصطلح الايكولوجيا وخاصة عند الباحثين الجغرافيين ودراساتهم سواء لعلاقة الانسان بالبيئة أو التخطيط العمرانى والحضرى انظر على سبيل المثال :

- **محمد عبد الرحمن الشرنوبى** ، الانسان والبيئة ، القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٨١ .

— Daniel, P. & M. Hopkinson, The Geography of Settlement, Longman Group LTD, 1989.

٢ - الهيئة العامة للاستعلامات ، محافظة شمال سيناء ١٩٨٧ ص ١٥ . تقدر المساحة الكلية لشبه جزيرة سيناء بنحو ٦١ ألف كم٢، وطولها من الشمال الى الجنوب ٤٠٠كم ومن الشرق الى الغرب ٢٠٠كم.

٣ - لمزيد من التفاصيل حول الطبيعة الجيولوجية لمحافظة شمال سيناء - انظر المرجع السابق رقم (٢) ص ١٦ - ١٨ - هذا بالاضافة الى عدد من الدراسات التى تناولت سيناء وشمال سيناء من الناحية الجيولوجية منها على سبيل المثال :

- **محمد السيد غلاب** ، شمال سيناء : مجلة كلية الاداب - جامعة الاسكندرية - مجلد رقم (٩) ١٩٥٥ .

- **المجلس الاعلى للعلوم** - الطبيعة الجيولوجية لشبه جزيرة سيناء القاهرة ١٩٦٠ .

٤ - توجد بعض الدراسات القديمة والحديثة والتى أجريت حول مدى توافر المصادر المائية وعلاقاتها بالتنمية الزراعية فى شمال سيناء. ومن أهم هذه الدراسات التى أجريت عن هيئة تعمير الصحارى وخاصة بعد عودة سيناء الى السيادة المصرية وقد نشرت هذه البحوث والدراسات والتقارير التى أجريت فى مؤتمر بعنوان

تعمير سيناء عام ١٩٧٥ ـ ومنها على سبيل المثال :

ـ **عبد اللطيف مسعود مهنا** ، الامطار فى شبه جـــزيرة سيناء ـ بحث مقدم لمؤتمر تعمير سيناء ـ القاهرة ، ١٩٧٥ ٠

ـ **كمال الدين البتانونى** ، الامكانات الزراعية فى سيناء، القاهرة ١٩٧٥ ٠

ـ انظر أيضا ، الهيئة العامة للاستعلامات ، شمال سيناء ـ مرجع سابق ص ٣٧ ٠

٥ ـ انظر ملاحق الدراسة ـ الجـدول الخاص بالاحصـاءات السكانية لمحافظة شمال سيناء ٠

٦ ـ انظر ملاحق الدراسة ـ الجدول الخاص بتوزيع سـكان محـافظة شمال سيناء على الوحدات الادارية ٠

٧ ـ لمزيد من التفاصيل حول نمو الحركة السياحية والفندقية فى شمال سيناء ، وطبقا لمشروعات جهاز تنمية الساحل الشمالى : انظـر

ـ **ادارة السياحة ـ محافظة شمال سيناء** ، المؤشرات الاحصائية للحركة السياحية والمشروعات الفندقية حتى نهاية١٩٨٦ تاريخ النشر ١٩٨٧ ٠

٨ ـ مقابلة الباحث مع بعض الاهالى فى منطقة بئر العبد أثناء فترة الدراسة فى شهر يناير ١٩٨٨ ٠

٩ ـ محافظة شمال سيناء ـ بحيرة البردويل ١٩٨٨ ٠

١٠ ـ الهيئة العامة للاستعلامات ، مرجع سابق ص ٤٩ ٠

١١ ـ مركز المعلومات ـ محافظة شمال سيناء ١٩٨٨ ٠

١٢ ـ لمزيد من التفاصيل عن تاريخ وتطور تطبيق نظام الادارة المحلية والذى يعرف أحيانا تعريفا خاطئا باسم الحكم المحلى ـ وفلسفته والغرض من انشائه واختصاصات المجـــالس المحلية على جميـع المستويات : القرية ـ المركز ـ المدينة ـ المحافظة انظر على سبيل المثـــال :

ـ **مصطفى الجندى** ، الحكم المحلى والديمقراطية ، الاسكندرية دار المعارف ، ١٩٦٧ ٠

ـ **محمد عبد الله العربى** ، نظام الادارة المحلية ـ وزارة الثقافة والارشاد القومى (بدون تاريخ) ٠

١٣ ـ مقابلة الباحث مع الاستاذ/عطية سالم ـ مدير مركز المعلومات بالمحافظة ـ وعضو المجلس الشعبي والمحلى للمحافظة عن مدينة رفح وذلك بتاريخ ١٩٨٨/١/١٦ ٠

١٤ ـ مركز المعلومات ، محافظة شمال سيناء ١٩٨٧ ص ١٧ ـ ١٨ ٠

ـ توجد احدى الدراسات الجغرافية التى أجريت لدراسة المناطق العمرانية فى محافظة شمال سيناء وذلك فى شهر مارس ١٩٨١ ٠ وأشارت الدراسة الى وجود مدينة القنطرة شرق كأحد المراكز الادارية للمحافظة ٠ لمزيد من التفاصيل انظر :

ـ **محمد حجازى محمد** ، العمران والمراكز العمرانية فى محافظة شمال سيناء ـ القاهرة : دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ١٩٨٦ ٠

ولكن حدثت تعديلات ادارية كبيرة بعد ذلك وتم ضم كثير من مناطق من محافظة شمال سيناء أو سيناء ككل الى المحافظات الثلاث للقناة وأصبحت على سبيل المثال مدينة القنطرة شرق تابعة اداريا الى محافظة الاسماعيلية وتم انشاء مراكز ادارية جديدة مثل مركز الحسنة ومركز نخل ـ انظر ملحق الدراسة ـ الخريطة الادارية لمحافظة شمال سيناء ٠

١٥ ـ انظر ملحق الدراسة ـ عن بيان بالوحدات المحلية للمراكز والمجالس القروية والتجمعات فى محافظة شمال سيناء ٠

١٦ ـ مقابلة الباحث مع كل من عضو مجلس الشعب النائب / محمد محمد صالح ، والسيد عبد العال محمد عبد العال ـ قاضى عرفى وشيخ عرب بتاريخ ١٩٨٨/١/١٧ ٠

الفصل الثانى

مدخل لدراسة التوطين والتنمية

تمهيـــــــــد .

أولا : مفهوم التوطين والتنمية .

ثانيـا : مداخل وأبعاد دراسة التوطين والتنمية .

ثالثـا : أهداف التوطين فى المجتمعات الصحراوية .

رابعا : مجالات التوطين .

خامسا : أنواع التوطين .

الهوامش والمراجع .

تمهيـــــد :

تعددت الاراء حول دراسة عمليـات التوطين باعتبارها أحد أساليب التنمية ، كما تباينت أفكار ووجهات النظر بين الباحثين والقائمين على وضع خطط وسياسات التوطين والتنمية . والاسباب متعددة حول تفسير هذا التباين وتعدد الاراء ووجهات النظر حول قضية التوطين ، فمنهـــا نقطة الاهتمام الرئيسية التى ينطلق منها كل باحث أو دارس ، ونوعية المداخل التى تستخدم لتحليل دراسته وجمــع معلوماته على المسـتوى النظرى أو الميدانى التطبيقى ، والقضايا والاهداف والتساؤلات والاطر التصورية التى يحددها الباحث مسبقا قبل اجراء دراسته ، كما يختلف ذلك حسب نوعية المجتمع المدروس أو ما يسمى بمجتمع الدراسة المراد تطبيق هذه المداخل أو الاطر العامة النظرية والمنهجية التطبيقية عليه . ومن هذا المنطلق ، تعتبر عملية فهم الواقع الاجتمـــاعى والاقتصـادى والثقافى والحضـارى وأيضـــا الايكولوجى والبيئى من أهم العمليــات الضرورية والأساسية التى يهتم بها الباحثـين من أجـل تحليل الحقـائق والملاحظات والشواهد الواقعية وتفسيرها فى ضوء هذا الواقع المجتمعى والذى بدونه يصعب تقديم تحليلات ملائمة وموضوعية .

ولكن دراسة الواقع المجتمعى ليس بالامر الهين أو بمعنى آخر ليس من السهل دراسته وتحليله دون فهم العلاقات الاجتماعية والاقتصـادية والسياسية التى تشكل طبيعة وحقيقة هــذا الواقع . ومن ثم يجب على الباحث الذى يهتم بدراسة عمليات التوطين والتنمية أن يحـدد طبيعـة الاهداف العامة لسياسات التنمية ومخططاتها وما هو الغـرض من هـذه السياسات وما مدى تركيزها حول تنمية المجتمع المحلى ؟ وما هو المقصود بمفهوم التوطين والمفاهيم الاخرى التى ترتبط معه مثل مفهوم التنمية والتحديث وغيرهما ؟ . ثم ما هى أهم المداخل والابعاد والتى يتبناهـا

الباحثون فى دراستهم ومعالجتهم لقضـــايا التوطين والتنمية ؟ ثم ما هى أوجه التشابه والاختلاف بين هذه المداخل . كما يتعين على الباحث أن يعرض فى ضوء تحليلاته النظرية أهداف التوطين فى المجتمعات المحلية ؟ وما مدى اختلاف هذه الاهداف أو درجة تحديدها فى ضـــوء السياسات المجتمعية ذات الابعاد الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية وأيضا التنموية الشاملة ؟ . كما يتعين دراسة أهم مجالات التوطين وهل هى تقتصر فقط على المجتمعات التقليدية الريفية أو الصحراوية أم أنها تشمل قطـاعات صناعية أخرى ؟ وما هى أهم أنواع التوطين المتعددة أو بين ما يعـرف بالتوطين الاجبارى أو التلقائى وما هى مشاكل كل منهما فى الواقع ؟

وعموما ، هذه التساؤلات السابقة هى موضع اهتمامنا حاليا فى هذا الفصل للاجابة عليها فى ضوء تحليل الدراسات السابقة فى مجال التوطين والتنمية وما يسمى بالتراث النظرى والامبريقى الذى لا يمكن تجـاهله عند اجراء أى دراسة سوسيولوجية سواء على البعد النظرى أو التطبيقى الميدانى . ومن ناحية أخرى ، ان الاجابة على التساؤلات المطروحة فى هذا الفصل من شأنها أن تؤدى الى فهـــم الواقع الاجتماعى والتنمـوى لعمليات التوطين والتنمية ، والاسهام فى عمليات التحليل الكمى والكيفى لما توصلت اليه الشواهد الميدانية والامبريقية للدراسة الحالية .

أولا : مفهوم التوطين والتنمية :

تنوعت مفاهيم وتعريفات التوطين باعتبارة أحـد مداخل وأسـاليب التنمية فى المجتمعات النامية ، ولعل من أهم هذه التعريفات هو تعريف كلايد متيشيل Clyde Mitchell عن استيطان البدو Detribalization بأنه «التغيير العام من معايير القبلية الى المعايير الغربية»(١) كما يرجع عملية استيطان البدو الى نوعين مختلفين من العوامل هما :

أولا : العوامل السكانية ـ حيث يوضح الاختلافات العامة للخصائص السكانية مثل الخصائص السكانية العمرية وغيرها التى توضح الفرق بين

المناطق الريفية والحضرية ، والتى تشير أيضا الى عمليات التحول والانفصال من المناطق السكانية القبلية الى المناطق الحضرية .

ثانيا : العوامل الاجتماعية ، وهى العوامل الاجتماعية الجديدة التى يتميز بها المجتمع القبلى وأفراده بعد مرحلة الانفصال ، وما ينتج عن هذا الانفصال من سمات أو خصائص اجتماعية مثل تغيير مفاهيم الولاء الفردى ، وتفكك الروابط والعلاقات الاجتماعية ، والاستقلال الاقتصادى عن رب الاسرة أو رئيس القبيلة .

ومن ناحية أخرى ، هناك بعض الباحثين والمتخصصين فى مجال الدراسات البدوية العربية الذين لهم اسهامات ايجابية فى مجال الدراسات الانثروبولوجية الاجتماعية أو وضع أسس علم الاجتماع البدوى من خلال رؤيتهم الحقيقية لطبيعة البادية العربية ومن أهم هذه التعريفات تعريف الاستاذ الدكتور / فاروق العادلى الذى يرى(٢) أن التوطين هو مجموعة من العمليات التى تتيح للجماعة البدوية الاستقرار والتوطين فى نطاق مكانى معين ، سواء ممن فى مناطقها العادية أو فى مناطق أخرى جديدة ملائمة ، وفى اطار من ظروفها وقيمها ونظمها واحتياجاتها الاساسية ورغباتها وأنماط سلوكها خلال فترة زمنية محددة ، وبغرض احداث تغيير مقصود سواء فى نمط الحياة الاجتماعية والاقتصادية السائدة ، أو فى أنماط السلوك والعلاقات البدوية السائدة ، وعلى ضوء خطط محلية وقومية مدروسة» .

وتوجد مجموعة أخرى من التعريفات والتصورات العامة حول التوطين والتى يمكن ايجازها كما يلى :(٣)

١ ـ ان التوطين ظاهرة اقتصادية واجتماعية وجماعية وتحولا فى سلوك العشائر البدوية ظل مألوفا عندهم قرونا طويلة . ولكن من الصعب تحديد طبيعة التوطين بصورة تاريخية محددة ، أو حصر المراحل التى ظهرت فيها ، فهى ترجع الى فترات زمنية غير محددة .

٢ ـ ان التوطين عملية انشائية تتضمن احداث تغيير فى الظروف الطبيعية القائمة ، أو فى طريقة استغلالها ، وتوطين البدو عملية انشائية متكاملة تتضمن احداث تغيير جذرى فى الظروف الطبيعية والحضارية القائمة بهدف تنمية الموارد البشرية والاقتصادية ورفع المستوى الاجتماعى وتحقيق التكامل القومى عن طريق ادماج الجماعات البدوية ذات الحضارة الرعوية التقليدية بصورة جماعية فى الوحدة السياسية والقانونية والاقتصادية والفكرية فى المجتمع .

٣ ـ ان مشاريع التوطين تشمل مشاريع تعليم البدو والاعتماد على أنواع أخرى من السعى للحصول على لقمة العيش وعلى موارد اقتصادية جديدة . كما أن عمليات التوطين ليست عمليات بسيطة ، بل هى عمليات مركزة ومعقدة ويجب أن تؤخذ بنوع من التعقل ودراستها بأسلوب علمى محدد .

٤ ـ يعنى بالتوطين «اقرار الجماعة البدوية فى وطنها وفى بيئتها وفى اطار تقاليدها وقيمها وعاداتها وظروفها البيئية المختلفة ، وذلك كله بغرض تهيئة الطابع النفسى والاجتماعى للاستقرار» .

٥ ـ وأيضا التوطين هو «عملية توفير عناصر الاستقرار والاستقلال الاقتصادى المنظم للبدو فى نفس مناطقهم التى يعيشون فيها أو على الاقل فى أقرب الاماكن لهذه المناطق .

كما يرى البعض أن التوطين هو «مجموعة من العمليات التى من شأنها أن تتيح للجماعة البدوية مزيدا من الاستقرار والتوطن فى نطاق مكانى معين سواء فى بيئتها أو فى بيئات أخرى ملائمة وقريبة . وفى اطار من ظروفها وقيمها ونظمها واحتياجاتها الاساسية ورغباتها ، وخلال فترة زمنية محددة ، بغرض احداث تغيير معين فى نمط حياتها الاجتماعية والاقتصادية ، وعلى ضوء خطة مدروسة وضمن اطار السياسة القومية للدولة»(٤) .

وهكذا يشير التعريف السابق الى عدة نقاط جوهرية هى :

١ ـ ان التوطين وسيلة ، لاحداث تغيير مطلوب فى حياة البدو من أجل الاستقرار والاندماج مع بقية الفئات الاخرى فى المجتمع .

٢ ـ التوطين مجموعة من العمليات ، لانه يتكون من مراحل متعددة والتى تتضمن مجموعة من العمليات وخطـوات الاعـــداد حتى تتحقق الاهداف العامة من التوطين .

٣ ـ ان التوطين برنامج ، لانه مرتبط بخطة زمنية محددة ، ومرتبط بالخطة العامة للدولة من أجل تغير نمط الحياة البدوية .

٤ ـ التوطين خطـــة ، لانه يرتكـز على أسس تخطيطية وبطبيعـة الظروف المجتمعية والتاريخ الحضارى للبداوة ، ثم الاعتمـاد على خطط علمية من أجل تغيير وتحديث الجماعات البدوية وتوطينها .

٥ ـ التوطين تنمية ، ان التوطين له أهداف وتغير مقصود فى حياة الجماعة البدوية ويشمل ذلك تغيير الجوانب الاقتصادية والاجتماعية التى تنعكس على الحياة العامة للجماعات البدوية فى المستقبل .

٦ ـ التوطين عمل مشترك ، باعتبار أن الهدف الاساسى للتوطين هو تغيير نمط الحياة البدوية فلابد من أهمية المشاركة الفعلية للبدو فى تحديد عمليات التغيـــير ويتم ذلك عن طريق التعـــاون المشترك بين الاجهـزة الحكومية وجماعات البدو أنفسهم .

وبالرغم من اهميـة التعريفات والتحليلات السابقة حــول مفهـوم التوطين الا أن هناك عددا من الدراسات التى تعتبر أكثـر حداثة بالمقارنة الى هذه التصورات السابقة ، وخـــاصة تلك الدراسات الاجتماعية التى اهتمت بتحليل العلاقة بين التوطين وغيره من التصورات الاخرى ، مثل التهجير ، أو الاستصلاح أو بناء المجتمعات الجديدة . ولقد عبرت هـذه الافكار عن تصوراتها فى اطـــار مميز لمجموعتين أو فريقين من الباحثين همـا :(٥)

الفريق الاول ، الذى يتصور بأن التهجير هى العملية التى تقوم بنقل السكان من مكان الى آخر كجزء من سياسة سكانية تهدف الى التوازن فى توزيع السكان . أما التوطين ، فيشير الى العملية الاجتماعية المترتبة على تهجير الافراد من جهة الى أخرى وهو نوع من الاجراءات الديموجرافية التوافقية .

الفريق الثانى ، وهم يصورون التوطين بصورة أكثر دقة وتحديدا ، وبأنه (التوطين) اقرار الجماعة فى وطنها وبيئتها فى اطار تقاليدها وعاداتها وظروف البيئة المختلفة ، والعمل على تهيئة جو يعاون على استقرارها . بينما يرى هذا الفريق بأن التهجير هو تغير جذرى لظروف الجماعة قربا أو بعدا عن ظروفهم الاولى ، فهو اذن عملية نقل بشرى كامل واضفاء شخصية جديدة على المجموعة المهاجرة .

وعموما نستطيع أن نلقى الضوء على مفهوم التوطين ببعض الافكار التى نتصور بأنها ترتبط أشد الارتباط عند دراسة وتحديد عملية التوطين بصفة عامة :

أولا : أن هناك اختلافا حول تحديد مفهوم التوطين أو بالاحرى كيفية استخدامه ولكن هذا الاختلاف يكون من الناحية الشكلية فقط دون الاختلاف حول الجوهر . كما توجد بعض الاراء التى تستخدم مفهوم التوطين للاشارة الى توطين البادية وخاصة البادية العربية أو ما يماثلها من مناطق أخرى فى الشرق الاوسط . ولكن هناك العديد من البوادى والصحارى الاخرى التى توجد بها البدو الرحل أو أنصاف الرحل أو البداوة المستقرة والتى توجد فى العديد من البلاد : أمريكا وآسيا الصغرى والاتحاد السوفيتى واستراليا وغيرها من المناطق الاخرى ، وعموما ، ساهمت التحليلات والكتابات حول دراسة البادية والبدو من جعلها احدى موضوعات علم الاجتماع الفرعية وهى علم الاجتماع البدوى الذى يعالج التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والحضارية التى طرأت على أنماط

الحياة والجماعات البدوية ، مع الاعتماد أيضا على أهمية دراسة المظاهر الايكولوجية والبيئية المتغيرة التى حدثت فى المجتمعات البدوية .

ثانيا : يوجد بعض التداخل فى تحديد مفهوم التوطين حيث يطلق أحيانا على المناطق الجديدة أو ما يعرف أحيانا بالمناطق المستحدثة أو المستصلحة أو ما يعرف بالمجتمعات الجديدة ، وهذا ما استخدمته بعض الدراسات التى أجريت على المناطق الزراعية أو شبه الزراعية ـ الصحراوية أو الصحراوية التامة ، مثال تلك الدراسات التى أجريت على قطاعات كثيرة من المجتمع المصرى وخاصة الدراسات التى أجريت على مديرية التحرير ومنطقة النوبارية ، ووادى النطرون ، والعامرية الجديدة وغيرها .

ثالثا : وفى ضوء ذلك ، فنحن نرى أن مفهوم التوطين يستخدم كأحد أساليب التنمية الشاملة فى المجتمعات الصحراوية أو ما يعرف بمجتمع البادية أو المناطق شبه الزراعية ـ الصحراوية والتى تعتمد على كل من الرعى أو الزراعة المستقرة وشبه المستقرة ، بهدف خلق نوع من البيئة الايكولوجية والاجتماعية الملائمة والتى تساعد على استقرار المستوطنين من البدو ، أو حتى الفئات الاجتماعية الاخرى مثل محدودى أو معدومى الملكية الزراعية أو العمالة الموسمية الزراعية التى توجد فى المجتمعات الزراعية التقليدية . كما يشمل مفهوم التوطين أيضا الجماعات البدوية التى تعيش على حياة الصيد بأنواعه والتى تسعى سياسات التوطين عامة الى تنوع وتنمية مصادر الدخل الفردى وتنمية الموارد الاقتصادية للمجتمع المحلى بموارد اقتصادية جديدة مثل الزراعة المستقرة ، والصناعة والتعدين والانشطة التجارية وغيرها .

رابعا : ان دراسة التوطين وسياساته باعتباره عملية تغيير شامل يعتبر من الدراسات المعقدة التى يجب دراستها وفهمها فى ضوء الاطار التاريخى والثقافى والاجتماعى والاقتصادى للجماعات المراد توطينها ، وخلق الجو النفسى والاجتماعى الملائم للحياة الجديدة . ومن ثم يعتبر عنصر أو مدخل

للمشاركة من قبل المستوطنين من أهم العوامل الايجابية التى تسهم فى تحقيق الاهداف العامة للتوطين .

خامسا : ومن هذا المنطلق : فان فهم عملية التوطين لا يمكن فهمها كسياسة اجتماعية واقتصادية بعيدا عن الاطار العام للسياسة والتنمية الشاملة التى تسعى اليها الحكومات من أجل تطوير وتحديث أقاليم معينة لم تنل حظها أو الاهتمام بها جيدا فى الفترات السابقة ، وتحقيق أهداف عامة للتوطين ، اقتصادية ، وسياسية ، واستراتيجية دفاعية . وعموما ، فهى (التوطين) عملية تخطيط واعداد وادماج من أجل التغيير الشامل والجذرى الذى يهدف أساسا الى تحديث وتنمية سواء الجماعات المراد توطينها ومجتمعاتهم المحلية أو المجتمع القومى التى تعيش فيه هذه الجماعات .

ثانيا : مداخل وأبعاد دراسة التوطين والتنمية :

ان تحليل عملية التوطين كأحد مظاهر التنمية الشاملة فى المجتمعات النامية تحتاج لمزيد من الدراسة والتحليل لفهم أبعاد هذه العملية وما هى نوعية المداخل التى تستخدم فى عمليات التحليل والدراسة . كما تعبر هذه العملية أيضا عن اختلافات وتباين فى وجهات النظر للباحثين والدارسين الذين يهتمون بدراسة عملية التوطين ، ويعكس هذا التباين والاختلاف طبيعة الاراء المتنوعة ليس حول عملية التوطين ، ولكن حول عمليات ومفاهيم وسياسات التنمية ، باعتبار أن التوطين هو أحد مداخل التنمية والتحديث فى المجتمعات النامية .

وأشرنا سابقا ، الى طبيعة تعدد الاراء والافكار والتصورات العامة حول مفهوم التوطين وفلسفة استخدامه بين الباحثين وان كانت عبرت هذه الاراء والتصورات عن وجود اتفاق ضمنى حول عملية التوطين فى حد ذاتها ، ولكن التباين حول هذه الاراء انما يعبر عن المظهر الخارجى لها فقط . وكما تتعدد الاراء حول السياسات العامة للتنمية ونوعية النظريات والاطر الفكرية والتصورية التى تستند عليها هذه النظريات ،

والتى تعبر بوضوح عن تباين وجهات النظر حول الايديولوجيات الاساسية التى يعتنقها كل باحث أو مهتم بهذه القضية ويدلى فيها بدلوه .

وتعتبر أزمة النظرية السوسيولوجية المعاصرة هى احدى الازمات التى تواجه علم الاجتماع المعاصر ، كما تنعكس مظاهر هذه الازمة باعتبار النظرية هى الموجه الاساسى للدراسات الميدانية والامبريقية ككل . وتحتل قضايا النظرية السوسيولوجية لعلم اجتماع التنمية أحد مظاهر هذه الازمة التى تعالج بصفة أساسية مدى واقعية قضايا العالم الثالث من هذه الازمة، وهذا هو مطلب العديد من المهتمين بعلم اجتماع التنمية أو علم اجتماع العالم الثالث بصفة خاصة من وجود نظرية حقيقية تعبر عن الواقع التنموى فى الدول النامية ، والذى يعكس بوضوح طبيعة هذا الواقع من خلال فهم متطلباته وقضاياه الاساسية التى تحول كثيرا فى حالة عدم فهمها عن غموض كبير حول هذه القضايا والمتطلبات والمشاكل المتداخلة حولها .

ان هناك العديد من المحاولات الجادة التى تسعى من أجل طرح قضايا ومشاكل العالم الثالث التنموية من خلال فهم الواقع الحقيقى لهذه القضايا والمشاكل ، كما تعبر عن ذلك المحاولات المتعددة التى تسعى لتحليل مشاكل المجتمعات المحلية سواء فى القطاعات الحضرية الصناعية أو الريفية التقليدية أو فى المجتمعات الصحراوية . تلك المحاولات التى ساهمت فى التعرف على العديد من الابعاد والمداخل التى يمكن تبنيها من أجل فهم طبيعة التنمية وسياساتها وبرامجها فى هذه المجتمعات المحلية فى العالم الثالث .

وبالفعل ، ظهرت بعض المحاولات التى طرحت كثير من قضايا التنمية ومشكلاتها عند دراسة المجتمعات المحلية ، ومنها بالطبع مشكلة التوطين ، ولقد عبرت هذه المحاولات عن أفكارها فى صورة اجراء الدراسات والتحليلات النظرية أو الامبريقية الميدانية على المجتمعات

المحلية الزراعية أو الصحراوية أو ما يعرف بالمجتمعات الزراعية ـ الصحراوية سواء فى العالم العربى أو بقية دول العالم الثالث .

وتكشف أهمية هذه المحاولات فى طرحها للعلاقة بين التوطين أو التنمية والسياسات الاجتماعية والاقتصادية التى تبنتها العديد من الحكومات فى الدول النامية وخاصة فى العقود الاخيرة . وما مظاهر هذه السياسات فى اصلاح أو تغيير البيئة الايكولوجية والاجتماعية والاقتصادية التى توجد فى المجتمعات المحلية الزراعية أو الصحراوية من أجل تطوير سبل الحياة والموارد الاقتصادية ومستوى المعيشة للجماعات الريفية أو البدوية . وان كان ذلك لا يقتصر على هذين القطاعين فقط بل شمل ذلك أيضا المناطق الحضرية المتخلفة بالطبع .

ومن هذا المنطلق سوف نعرض بشىء من الايجاز لاهم المداخل والابعاد التى تعالج قضية التوطين والتنمية كمحاولة لفهم مدى الاسهامات الجادة من قبل الباحثين فى مجال علم الاجتماع وأثرها فى تطوير الدراسات التى تجرى فى هذا المجال والتى يمكن بدورها أن تسهم فى مساعدة القائمين على التخطيط ورسم السياسات والبرامج التنموية من أجل الاصلاح والتغيير والتحديث فى هذه المجتمعات المحلية .

وقبل أن نوضح أهم هذه المداخل أو الابعاد ، يجب أن نشير الى حقيقة هامة مؤداها ، أن المداخل والابعاد المتعددة تفسر عمليات التغيير الشامل أو الاصلاح فى المجتمعات الزراعية أو الصحراوية ولا يمكن الفصل بين هذه المداخل نظرا لتداخلها الشديد ، كما يمكن أن يلاحظ ذلك بسهولة فى وجود أكثر من مدخل أو بعد متضامنين ضمن السياسات العامة والاستراتيجيات التنموية التى تنتهجها أو تتبنيها بالفعل العديد من السياسات الحكومية سواء فى فترات زمنية واحدة أو فى فترات متباعدة حسب نوعية المشروعات وطبيعتها وطبيعة السياسة العامة الحكومية . وعموما ، ان تحليلنا لهذه الابعاد ما هو الا محاولة تصنيفية لهذه الابعاد

والتى تعبر بصفة عامة عن وجود ثلاث وجهات نظر متقاربة وهى على النحـو التـالى :

ـ **وجهة النظر الاولى :** والتى عبر أصحابها عن مداخل التوطـين والتنمية من خلال ما كشفت التجـارب والمشروعات التى أقيمت حـول التوطين والتنمية وخاصة فى المجتمعـات الزراعية والريفية التقليدية أو المستحدثة . كما تشمل وجهة النظر الحالية عن وجود مدخلين أسـاسيين هما :(٦)

أ) مدخل التحسين .Improvement Approach

ب) مدخل التغيير الجذرى أو التحول .Trans Formation Approach

ـ **وجهة النظر الثانية :** والتى تعكس وجهة نظر أصحابها من المهتمين بقضايا التنمية بنظرة أكثر عمقا وشمولية والتى تعبر عن وجهات النظر المتداخلة بين العلوم الاجتماعية وخاصة علم الاقتصـاد وعلم الاجتمـاع ورؤية القائمين على هذه العلوم وأبعادهم التصورية حول واقع التنمية، والتى يمكن أن تظهر مجمـلة فى صورة مداخـل التنمية الاقتصـادية والاجتماعية(٧) . Socio - Economic development Approuch.

ـ **وجهة النظر الثالثة :** والتى يتصور أصحابها أن التنمية وسياساتها ذات طابع متداخل ولا يمكن تحقيق أهدافها بصورة أكثر فاعلية الا عن طريق تبنى سياسات تنموية جديدة ؛ وذلك عن طريق ما يعرف بمدخل ادارة التنمية(٨) . Administration development Approach.

وقد يظهر ذلك أحيانا فى صورة ما يعرف بمدخل تنمية المجتمع المحلى أو الاقليمى .

ونحاول فيما يلى أن نلقى بمزيد من الضوء على أهم الافكار الاساسية لاصحاب وجهات النظـر الثلاث السابقة حول مداخل وأبعاد التنميـة وسياساتها .

- بالنسبة لوجهة النظر الاولى :

(أ) مدخل التحسين

يركز أصحاب هذا المدخل على ضرورة ادخال العديد من التحسينات على أنماط الحياة الاقتصادية فى المجتمعات الريفية بصفة خاصة ، وممثلة هذه التحسينات فى صور متعددة منها تقديم أساليب جديدة للانتاج الزراعى والحيوانى ، وزيادة انتاجية الارض الزراعية ، وتقديم وسائل العمل الارشادى الذى يشجع الزراعيين على تحسين مواردهم الاقتصادية، باعتبار أن التنمية الاقتصادية هى أهم عناصر تنمية المجتمع المحلى الزراعى • كما يتصور أصحاب هذا المدخل ، أنه يعتبر كوسيلة للتنمية الشاملة على المدى البعيد لانه يركز أساسا على زيادة الانتاج الزراعى الذى سوف ينعكس على الزيادة فى الموارد الاقتصادية ، ويؤدى بالتدريج الى تنمية دخل الفرد وتحسين مستوى المعيشة والذى سوف يؤدى بدوره الى تحسين مستوى الصحة والبيئة وتثقيفه وتعليمه أيضا •

وبالفعل استخدم هذا المدخل منذ فترات تاريخية مضت حيث استخدمتها على سبيل المثال ، بريطانيا أثناء احتلالها الهند وكثير من بلدان افريقيا وآسيا - حيث ركزت على أهمية الارشاد الزراعى من أجل زيادة الانتاجية الزراعية • وعموما ، وبالرغم من الاهداف المقصودة من عملية الارشاد الزراعى فى المناطق الريفية التقليدية أو المناطق المستوطنة الجديدة ، الا أن هذا المدخل ، له كثير من العيوب نظرا لربط هذه السياسات التحسينية بالاهداف العامة سواء للاستعمار أو حكومات العديد من الدول التى انتهجت نفس هذا الاسلوب بعد استقلالها ، وفى ربطها لتسويق المنتجات الزراعية والحيوانية فى اطار من السياسات المفروضة بطريقة اجبارية وقسرية على الفلاحين وذلك عن طريق العديد من المؤسسات الحكومية ذات الطابع الالزامى مثل الجمعيات التعاونية الزراعية •

كما ظهرت عدة نتائج عكسية وغير ايجابية لهذا المدخل تتبلور فى

زيادة الفجوة بين المزارعين أنفسهم نتيجة لاختلافات مساحات الملكية الزراعية ، وقيمة العائد من الانتاج وزيادة الفواصل بين صغار وكبار المزارعين بصورة عامة ، هذا بالاضافة ، الى أن معدلات التنمية والتحديث سارت بصورة أو بمعدلات بسيطة وبطيئة جدا نتيجة لعدم وجود الدافع والحافز القوى من وارد زيادة الانتاجية والتى يتم تسويقها باثمان بسيطة مختلفة تماما عن الاسواق المحلية أو العالمية .

وهناك العديد من الدراسات التى كشفت نتائجها عن قصور هذا المدخل مثل دراسة ديوب(٩) Dube لبعض المناطق الريفية فى الهند ، تلك الدراسة التى استهدفت تقييم عمليات التوطين الزراعى ومدخل التحسين بصفة عامة . وبالرغم من بعض الايجابيات التى تم انجازها فى مجال الانتاجية نتيجة لتبنى هذا المدخل ، وتعدد الانشطة فى مجال الارشاد الزراعى ، والتعاونيات الزراعية ، وتحسين الثروة الحيوانية ، ومجال الصحة العامة والنظام والبيئة ، والتعليم وخلق فرص للعمل ، الا أن الدراسة كشفت أيضا عن وجود فئات معينة رحبت كثيرا بهذا المدخل وخاصة الجماعات الزراعية ذات الدخول المرتفعة وجماعات الصفوة فى القرية ، هذا بالاضافة الى جماعات المصلحة أو ذات الطابع المصلحى أو من يقومون بطابع الادوار الاشرافية العليا أو كبار موظفى الحكومة والقائمين على حماية النظام والقانون .

ومن ناحية أخرى ، كشفت نتائج العديد من الدراسات الاخرى التى أجريت فى المناطق الريفية فى كثير من بلدان العالم الثالث ، وتعكس كثيرا عن نفس الملامح العامة التى كشفت عنها نتائج دراسة (ديوب) للهند والتى لها طابع طبقى مميز انعكس بدوره على عامل توزيع الثروة فى الريف . وعموما ، يعكس هذا بوضوح السلبيات التى ترتبط بمدخل التحسين بالرغم من بعض مظاهر التطور الذى حدث على الطابع الاقتصادى نتيجة زيادة الانتاجية وذلك حسب معدلات النمو الكمى الاقتصادى دون الاهتمام بالنمو الكيفى الاجتماعى مما يؤثر بالضرورة على عمليات التنمية الاجتماعية بصفة خاصة .

(ب) مدخل التحول الجذرى :

يرى أصحاب هذا المدخل أن مدخل التحسين السابق لم يحرز تقدما ملموسا فى الانتاجية الاقتصادية أو تطوير الاقتصاد المحلى بصورة جذرية نظرا لان هذا المدخل (مدخل التحسين) يعتمد على قطاعات صغيرة أو متوسطة الحجم وذلك حسب أنماط الحيازة الزراعية والملكية الموجودة فى كثير من دول العالم الثالث . ومن ثم ، يجب تبنى مداخل أخرى بديلة قادرة على تحقيق سياسات التوطين والتنمية وتكون أكثر تأثيرا على الانتاجية الاقتصادية وذات تغيير جذرى وأنماط الملكية الزراعية من أجل احداث تغيرات هيكلية على طبيعة البناء الاجتماعى والاقتصادى على المستوى المحلى والقومى .

وهكذا يتصور أصحاب هذا المدخل بأن الحاجة ماسة لتدخل القائمين على التخطيط وواضعى السياسات الحكومية بضرورة اتخاذ خطوات أكثر ايجابية فى سبيل تحقيق هذه الاهداف ، وخاصة بعد ما ارتبطت سياسات التوطين والتنمية الزراعية بالسياسات العامة الاقتصادية والسياسية والتشريعية والاجتماعية على المستوى القومى . ولقد انعكست مثل هذه الاهتمامات على اتاحة الفرصة لتطوير الاساليب التكنولوجية والاقتصادية ، والعمل على تحقيق الاهداف الاخرى الاجتماعية والسياسية من ناحية أخرى ، وتمثل ذلك الاهتمام فى أسلوبين جديدين هما :

١ ــ اقامة مستوطنات جديدة تساعد على قيام حراك سكانى واسع النطاق ويشمل ذلك مناطق جديدة وبعيدا عن المناطق السكانية ذات الكثافة العالية .

٢ ــ تبنى سياسات الاصلاح الزراعى .

ويهدف الاسلوب الاول ، لاقامة مشروعات للتوطين والمجتمعات الريفية الجديدة تعتمد أساسا على نوع من التخطيط المسبق نحو احداث نوع من الحراك السكانى ، واقامة أقاليم ومناطق مستحدثة جديدة لها طابع معين من التنظيمات الادارية والرقابية التى تهتم بشئون هذه

الاقاليم . ولقد فرضت مثل هذه المشروعات منذ فترات زمنية لاسباب سياسية وعسكرية ، كما حدث فى افريقيا على سبيل المثال من قبل الاستعمار فى كل من روديسيا وكينيا وأوغندا . كما يعتبر مشروع الجزيرة بالسودان الذى خطط له منذ بداية الخمسينات أحد هذه المشروعات التوطينية الكبرى الذى اعتمد على نوع البيئة الزراعية وبفرض زراعة القطن ذلك المحصول الاستراتيجى الذى يهدف أولا انتاجه تحقيق أغراض استعمارية بريطانية .

كما اقيمت العديد من المشروعات الجديدة أو التى تم فيها تطبيق أسلوب اعادة التوطين عن طريق الحكومات الاستعمارية فى المزارع التعاونية فى روديسيا التى عملت على تقديم كافة التسهيلات اللازمة من أجل زيادة الانتاجية الزراعية وتصدير المواد الخام الى الدول الاستعمارية فى أوروبا . ولكن ظهرت أيضا عمليات التوطين القومية فى العديد من الدول النامية بعد الاستقلال مثلما حدث فى كثير من الدول الافريقية مثل مصر ،وكينيا ، وأوغندا ، وتنزانيا ، وزامبيا وغيرهم . ولاقت هذه المشروعات أهمية ورعاية كبرى من حكومات هذه الدول .

وبايجاز ، ان الغالبية العظمى من مشروعات التوطين التى حدثت فى كثير من دول العالم الثالث ، كانت تتم تنظيمها عن طريق التدخل المباشر ومن جانب الحكومات الرسمية لهذه الدول . ويمكن أن نعرض لاربعة نماذج لمثل هذه المشروعات كما يلى :

- **النمط الاول** ، الذى يتصف بنوع من التنظيم المخطط الذى يشمل ملكيات فردية محدودة يتم فيها اتخاذ القرارات على نفس مستوى حجم هذه الملكيات كما أن الاسلوب الادارى يتسم بالطابع الاستشارى فقط .

- **النمط الثانى** ، ذلك النمط الذى يقوم على نظام التسويق الاجبارى ويشمل كافة الاجراءات التى تتعلق ابتداء بسياسات زراعة الارض حتى تسويق المنتجات الزراعية .

ـ **النمط الثالث** ، الذى يقوم على وجود هيئة للخدمات الزراعية ذات الطابع المركزى ، كما يركــز هذا النمط للقيام بانتــاج المحاصيل النقـدية .

ـ **النمط الرابع** ، وهو النمــوذج الذى يقوم على أساس الاسلوب الجماعى سواء من ناحية العمل أو توزيع عائد الانتــاج والمكافآت على العاملين والمزارعين . ويسود هذا النمط طبيعة الاشكال التعاونية لتنظيم ووجود الرقابة الدقيقة الذى يتم فى طابع مميز يتم عن طريقه اكتساب طابع ايديولوجى معين . كما يعكس هذا النمط الطابع المركزى ووضـع سياسات العمل والانتاج ولكن تكـون عمليات الادارة ذات طـابع داخلى للمستوطنين والعاملين فى هذه المشروعات فقط(١٠) .

أما الاسلوب الثانى ، وهو الاصلاح الزراعى الذى يقوم على تغييرات جذرية ، حيث تؤدى سياسات الاصلاح الزراعى الى تدخــل مباشر من جانب الدولة وتشريعاتها ، هذا التدخل له أهداف اجتماعية واقتصادية وسياسية . ويعتبر فى حد ذاته استراتيجية لتغيير نمط البناء الاجتماعى والطبقى داخل المناطق الزراعية وكسر الاحتكارات الطبقية فى المجتمع .

وفى الواقع ، تعددت الدراسات حــول برامج الاصلاح الزراعى(١١) باعتباره أحد مداخل التغيير الجذرى الشاملة فى مجتمعات دول العــالم الثالث وما أحدثته نتائج هذه السياسات على تغيير أنماط العمل الزراعى وزيادة دخل الفلاح . وهذا ما حدث فى كثير من دول العــالم الثـالث مثل مصر ، وبيرو ، وتايوان ، وشيلى وغيرهم . وقد يحدث اجراءات متعددة لتطبيق برامج وسياسات الاصلاح على فترات تدريجية كما حدث فى مصر على سبيل المثال ، وعلى دفعة واحدة أو كما حدث فى بعض دول العالم . ولجأت كثير من الدول لتطبيق نظام الجمعيات أو التعـاونيات الزراعية وانشاء المزارع الحكومية الكبيرة كما حدث فى كوبا على سبيـل المثـــال .

ويتصور أصحاب سياسات الاصلاح الزراعى ، أن هذه السياسات من

شانها تعزيز الوضع الاقتصادى سواء للمستوطنين أو الفلاحين وزيادة دخولهم الاقتصادية نتيجة لتحسين وسائل الانتاج الاقتصادية التى تهدف اليه فقط أصحاب مدخل التحسين ، وفى نفس الوقت يهدف هذا المدخل (التحول الجذرى) الى نقل أوضاع الملكية الزراعية الى المزارعين المعدمين أو الاجراء الذين يعملون فى الارض وهذا يعكس بالطبع الى احداث تغييرات اقتصادية مادية ، وذات تأثير اجتماعى ومعنوى يسهم فى زيادة الدخل الفردى للفلاح والدخل القومى أيضا .

ودون الخوض فى تفاصيل سياسات الاصلاح الزراعى ، ولكن نحاول حاليا أن نشير بصورة سريعة لهذه السياسات باعتبارها أحد السياسات الزراعية التى ساهمت فى عمليات التوطين والتنمية والتى سادت كثير من دول العالم الثالث فى خلال نصف قرن مضت . تلك السياسات التى انطوت على برامج تخطيطية محددة لها أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . كما تعبر هذه السياسات عن وجود القيادات الثورية الرديكالية التى ركزت مباشرة نحو القضاء على الاستعمار الغربى وتصورت الاوضاع القائمة ما هى الا مجرد تعبير واستمرار للوضع القديم . ومن ثم فلابد من تغييره تغييرا جذريا خاصة وان أقطاعى الارض أو أصحاب الدخول المرتفعة يعتبرون من الفئات أو الطبقات الاجتماعية الرأسمالية الزراعية التى ترتبط ارتباطا قويا بالرأسمالية الصناعية التى توجد فى المدن كما حدث ذلك فى مصر قبل ثورة ١٩٥٢ .

وعموما ، ان الاشارة السريعة والموجزة الى مداخل وأبعاد وسياسات التحسين أو التغيير الجذرى والممثل فى برامج شاملة تسعى لاقامة مستوطنات أو مجتمعات جديدة أو مستحدثة أو برامج الاصلاح الزراعى ، انما تكشف النقاب عن مغزى السياسات التنموية والايديولوجية العامة التى تنطوى عليها مثل هذه السياسات . وان كانت قد حققت كثيرا من المكاسب الاقتصادية والاجتماعية والى تغيير أنماط الحياة الاجتماعية والطبقات الرأسمالية الزراعية ، الا أن هناك كثيرا من القصور الذى لازم

مثل هذه السياسات نظرا لعـــدم توافر التخطيط العلمى السليم وكيفيـة استخدامها بالطرق العقلانية الرشيدة التى من شأنها أن تسهم فى سياسات التنمية الزراعية والاقتصادية وتنمية الاقتصاد القومى .

ومن ثم ، ان مثل هذه السياسات لم تحـــل جميع مشاكل القطـاع الريفى أو الزراعى فى دول العالم الثالث ، وظلت كثير من المشاكل كمـا هى بدون تغير وظلت على سبيل المثال الهجرة الريفية غير المخططة الى القطاع الحضرى من أهم المشـاكل التى أدت الى تأخـير تنمية كل من القطاعين الريفى والحضرى معا . وهذا ما تصوره كثـير من الاقتصاديين أن كثيرا من السياسات الحكومية فى دول العالم الثالث تركز على الاهتمام ببعض القطاعات الانتاجية دون الاخرى ، ودون الاخذ فى الاعتبار بأهمية تبنى السياسات التنموية الشاملة التى تركز على كل من القطاعين الريفى والحضرى معا ، وهذا ما أدى الى نتائج سلبية وخلق مشاكل اقتصـادية واجتماعية ، وهذا ما أطلق عليه البعض ان التركيز على احد القطاعين دون الاخر يعتبر شيئا مزيفا(١٢) .

- وجهة النظر الثانية : التنمية الاقتصادية والاجتماعية :

عرضنا سابقا ، ان أصحاب وجهة النظر الحالية تتركز أفكارهم على دراسة التنمية فى ضوء ما تحقق من انجازات ذات طابع شامل بغض النظر عن التركيز فى بعض القطاعات الانتاجية دون الاخـــرى ، ولابد أن تتم عمليات وبرامج وسياسات التنمية فى المجتمعات المحلية فى اطار السياسة التنموية الشاملة التى تهدف الى تغييرات هيكلية واحداث نتائج اقتصادية واجتماعية لتحسين مستوى المعيشة وأساليب الحياة فى المجتمعات المحلية .

ويركز أصحـاب وجهة النظر الحـالية ، على ضرورة دراسة عملية التنمية من خـــلال التركيز على ثلاثة أبعاد ومستويات بينهما عـلاقات متبادلة والتى عن طريقها يمكن فهم الاطار العام لقضية التنمية وهـذه المستويات الثلاث هى : (١) المسـتوى التكنولوجى ، (٢) المسـتوى الاقتصادى ، (٣) المستوى الاجتماعى . علما بأن هذه المستويات الثلاثة

تغيرات سواء على مستوى البناء والوظيفة للوحدات والنظم الاجتماعية تعتبر مؤشرا حقيقيا لتحليل عمليات التنمية ومدى تأثيرها على احداث والتى تؤثر جميعها على تغيير أنماط السلوك الاجتماعى والاقتصادى وزيادة فرص التعليم والصحة ، ووسائل الاتصال ، وأنماط المشاركة وبناء الجماعات الحرفية والمهنية .

ويحاول أصحاب هذا الفريق من حين الى آخر التمييز بين المستويات الثلاثة للتنمية ، مع ادمـاج المستوى الاول والثـانى (التكنولوجى والاقتصادى) فى اطار ما يعرف بسياسة التنمية الاقتصادية من ناحية ، وجعل المستوى الثالث (المستوى الاجتماعى) فى اطار ما يعرف بسياسة التنمية الاجتماعية . ويمكن التمييز بين هذين المستويين كما يلى :(١٢)

أولا : سياسة التنمية الاقتصادية Economic - Development - Policy

ويقصد بهذه السياسة أن هناك قطاعا كبيرا من السكان فى المجتمع وخاصة من الفئات التى توجد فى أدنى السلم الاجتماعى وما زالت تعيش حياة متواضعة نظـرا لانها تعانى من كثـير من الحرمان الاقتصادى والاجتماعى . وعن طريق تبنى السياسات الاقتصادية يمكن رفـع الكفاية الانتاجية ومستوى المعيشة لهذه الفئات الاجتمـاعية التى لم تنل حظا وفيرا من المجتمع بالمقارنة بالفئـات الاجتماعية الاخـرى . ومن ناحية أخرى ، ان هذه الجماعات لديها الرغبة الفعلية من أجل تطوير وتحديث نفسها ، ولكن لابد من توافر الدافع من أجـل استغلال كافة الامكانات المتاحة لديها وعن طريق استخدام الاساليب التنموية الكفيلة لتطويرهـا وتحديثها .

ثانيا : سياسة التنمية الاجتماعية Social Development Policy

وتركز هذه السياسة أهدافها نحو تسخير كافة الجهود لزيادة عوامل الاستعداد والقدرات التى توجد عنـد قطاعات كبيرة من السـكان فى المجتمع ، ومن أجل تعزيز عمليات التنمية الاقتصادية بصورة أكثر شمولا حتى ينعكس ذلك على المجتمع ككل . ولكن ذلك لا يتأتى الا عن طريق

خلق الفرص الكفيلة بتوسيع نطاق المشاركة الايجابية لهذه الجماعات والافراد فى عمليات التنمية والتحديث التى تتعلق بها سواء عن طريق المشورة أو ابداء الرأى واتخاذ القرار بصفة عامة ، وخلق الطاقات الحقيقية التى تسهم فى زيادة فاعليات هذه السياسة وخاصة عند اهتمامها بالجماعات باعتبارهم القوة الفعلية التى تنجز عمليات التطور والتنمية .

ومن ثم تهتم التنمية أو سياسة التنمية الاجتماعية بالتركيز على النواحى الاجتماعية أساسا بالاضافة الى النواحى الاقتصادية . وليس التركيز على السياسات الاقتصادية وحدها التى يمكن أن تؤدى الى تنمية اجتماعية فعلية ، لان مثل هذه السياسات الاقتصادية ذات طابع سطحى ، وتركز على النمو الكمى من الدرجة الاولى أو ذات خصائص تحسينية فقط . وعموما ، وبالرغم من التمييز السابق بين السياسات الاقتصادية والسياسات الإجتماعية الا انهما يرتبطان كل منهما بالاخر ، ومن ثم يصعب فهم عناصر وسياسات التنمية الاقتصادية بمعزل عن التنمية الاجتماعية والعكس بالعكس . وهكذا ، يتضح عند تحليل مفهوم التنمية الذى يشمل توظيف كافة الامكانات والطاقات من أجل تحقيق وانجاز الاهداف العامة فى كافة القطاعات والفئات الاجتماعية التى لم تنل حظا من فرص التنمية والتقدم بصورة أفضل من قبل(١٤) .

وفى عرض تحليلى نقدى يعرض جولدثروب Goldthrope فى كتابه سوسيولوجيا العالم الثالث(١٥) The Sociology of The Third World الى أهمية دور عالم الاجتماع فى توضيح المفارقات والاختلافات حول النتائج العامة لكل من سياسات التنمية الاقتصادية فى مقابل سياسات التنمية الاجتماعية . ولقد اعترض جولدثروب .ج كثيرا على وجهات نظر الاقتصاديين الذين يركزون على النمو الاقتصادى The Economic Growth فقط ، وحتى من يعاصرونهم من المحللين الاجتماعيين والاقتصاديين من أمثال روستو Rostow وخاصة تحليلاته فى كتابه «مراحل النمو الاقتصادى» الذى ركز فقط على عرض مراحل النمو الاقتصادى التى

حدثت فى القرن التاسع عشر على حالة دولة واحدة فقط وهى بريطانيا . وأيضا عالم الاقتصاد الشهير I. E. Meade وغيرهم من الذين يتصورون أن المشاكل الاقتصادية حتى وان ظهرت فى الدول الصناعية ما هى الا مجرد مشكلات تعبر فقط عن مشكلات اقتصادية بحتة مثل العجز فى ميزان المدفوعات ، ومشكلة التضخم وغيرها دون الاخذ فى الاعتبار المشاكل الاجتماعية الاخرى التى تترتب وتصاحب المشاكل الاقتصادية .

وان كانت قد ظهرت بعض التحليلات لعلماء الاقتصاد من أمثال فيرتيدو C. Furtado ، وميردال G. Myrdal وبول هال P. Hill وغيرهم الذين يعالجون مشاكل التنمية والتخلف وربطها بالاقتصاد العالمى،ولكن هناك العديد من القصور فى هذه التحليلات نظرا لتجاهلها بدراسة الابعاد الحقيقية أو تصوراتها المحدودة عن طبيعة المشاكل الاقتصادية فى العالم الثالث ودون الاخذ فى الاعتبار أهم مشاكل سياسات التنمية الاجتماعية ككل .

ولهذا السبب يركز جولدثروب ، على أهمية دور علماء الاجتماع لبيان وجهة النظر السوسيولوجية والحاجة الى وجود منظورات وتصورات أكثر دقة وموضوعية عند دراسة سياسات التنمية بصفة عامة ، مع ضرورة ربطها وفهمها فى ضوء الاطار الثقافى والاجتماعى والعمل على تحقيق أهداف النظم الاجتماعية التى تشمل العديد من البناءات والعناصر الاجتماعية مثل الاسرة ، والقرابة ، والسحر ، والدين ، والتمايز الطبقى ، والضبط الاجتماعى ، والاقتصاد بالطبع . تلك النظرة أو الرؤية الاجتماعية التى شارك فيها أيضا العديد من الانثروبولوجيين من أمثال (مالينوفسكى) وغيرهم . ومن ثم لابد أن ينظر الى هذه الحقائق على أنها بناءات ونظم غير منعزلة عن الواقع الاجتماعى ، بل لابد من تصورها على أنها تشكل أسلوب الحياة والقيم السائدة بصفة عامة والتى تحدد بدورها رؤية الناس الحقيقية نحو أهداف التنمية العامة .

ومن هذا المنطلق ، فان الدور الحقيقى لعلماء الاجتماع هو بيان

أهمية هذه النظم الاجتماعية للاقتصاديين الذين ينبغى عليهم فهم واقع التنمية ومشكلاتها ، ولابد ان يشاركهم أيضا فى هـــذا الفهم والتصـور مستشارو الحكومات من الاقتصاديين والقادة السياسيين ، الذين يركزون فقط على النمو الاقتصادى غـــير مهتمين بأهمية ربط أهـداف التنميـة الاقتصادية بالاهداف الاجتماعية . وهذا ما جعل جولدثروب ، يركز على ضرورة تغيـير سياســات التنمية الاقتصــادية Economic - Development الى ما يعــرف باقتصاديات التنميــة Development Economics.

ـ وجهة النظر الثالثة : مدخل ادارة التنمية :

يعتبر مدخل ادارة التنمية أحد المداخل الاساسية التى تهتم بمعالجة قضايا التنمية وأساليبها ومواجهة المشكلات التى توجد فى الدول النامية، ولقد ركز على دراسة واقع التنمية بصفة خاصة منذ منتصف هـذا القرن. وتتبلور نقطة الانطـــلاق الاساسية لاصحاب هذا المدخـــل، بأن النظم الادارية العامة ومؤسسات التنمية التى كانت موجودة فى الفترات السابقة أثناء وجــود الاستعمار فى دول العــالم الثــالث ، لم تعـد تلائم طبيعــة المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة وما يعرف بثورة التنميــة ، التى تسعى اليها معظم دول العالم الثالث . كما يتصورون أيضا ، أن هذه المؤسسات والنظم كانت لها أهداف معينة سابقا ، وهى صيـانة النظــام التقليدى القائم ، مع تقديم الخدمات العامة التى تهدف أساسا للحرص على وجود هذا النظام وبقائه . .

ومن ثم ، اعتبر أصحاب مدخل ادارة التنمية ، أن الحفاظ على هذه المؤسسات التنموية التقليدية يعتبر فى حـــد ذاته عائقا يقف فى طـريق التنمية ، لاختلاف أهدافها الاساسية وفلسفتها العامة نحو خدمة المجتمع. ومن ناحية أخرى ، ان هذه النظم كانت ذات طابع مركزى ، فلم تعـد تفى بالتزاماتها نحو توزيع مهام التنمية على الاقاليم المحلية بالمجتمعات ولقد استخدم مفهوم ادارة التنمية للتعبير عن نقاط التقاء كثير من وجهات النظر مع ما يعرف باقتصاديات التنمية Development Economics .

ومن ناحية أخرى ، اهتمت خطط التنمية الخمسية التى تبنتها كثير من دول العـــالم الثـــالث بما يسمى بسـياسات الاصـــلاح الادارى ، Management Reform Policy . ولـكن ادارة التنميـة تعتبر سـياسة أعم وأشمل ، لانهـــا تركز على ادارة السـياسات والتخطيط للبرامج والمشروعات التى تخدم أغراض التنمية(١٦) • كما أنها تعتبر تغييرا واضحا يقيس الدور الذى يجب أن تقوم بـه المؤسسـات والاجهـزة الادارية التى تهدف أساسا لانجاز الاهداف الاجتماعية والاقتصادية القومية ، والعمـل على التنسيق بين كافة البيروقراطيات الحكومية ووظائفها المتعـددة من أجل تحقيق هذه الوظائف التى بدونها تظهر كثير من المشاكل والعقبات التى تعوق برامج وسياسات التنمية فى المجتمع •

كما توجد عدة مميزات أخرى ، توضح ما تتصف به ادارة التنمية ، وهدفها الاساسى نحو تغيير برامج التنمية التى تسعى الى زيادة التقـدم الاجتماعى والاقتصادى ، فهى ادارة من أجل التغيير والتجديد المستمر • كما تعطى ادارة التنميـة أولوية فعـالة الى ضرورة مشـاركة الجماهـير والفئات الاجتماعية ومساهمتها فى عمليـات التنمية ومعـرفة أولويات ومتطلبات خطط وبرامج التنمية فى مجتمعاتهم •• ومن ثم يكون الولاء الاساسى لادارة التنمية ليس التركيز على ارضاء السلطات العليا الحاكمة بقدر ما تهدف لتحسين أوضاع الفئات الاجتماعية التى لم تنل حظـا من قبل من الاصلاح الاجتماعى والاقتصادى فى المجتمع •

كما تتميز ادارة التنمية ، عن مفهومات أخرى مثل الادارة العامة ، ولكنها ترتبط بالاخيرة ارتباط مباشر وغير مباشر ، نظرا لاهمية الدور الذى تقوم به المؤسسات الحكومية من أجل الحفاظ على النظام والاستقرار وهذا يعتبر مطلب ضرورى من أجل تحقيق سياسات التنمية • وعمـوما فهى (ادارة التنميـة) تسعى لتحسـين البيئة الايكولوجية والجغـرافية والاقتصادية ، وتهيىء البيئة العامة فى المجتمع من أجل انجـاز أهداف التنمية • ومن ناحية أخرى ، تهدف ادارة التنمية بتوسيع أنماط التعاون

والاتصـال والتنسيق والأشراف بين الوكالات الحـكومية الرسمية وغـير الرسمية ، وخاصة عن طريق زيادة قنوات الاتصال المباشر وغير المباشر بينهما ، وانشاء اللجان الاستشارية للتنسيق بين المستويات الادارية العليا، والمتوسطة ، والدنيا لتحسين مستوى البيئة المحلية ، وانشاء المنظمات والاتحادات المهنية والحرفية والتجارية التى تهدف جميعها لتسهيل وتنفيذ سياسات وقرارات ادارة التنمية وبرامج التخطيط الاقتصادى والاجتماعى؛

ويهتم مدخل ادارة التنمية ، بالكفاءات الادارية والقيادات الرسمية وغير الرسمية ، التى تسعى جاهدة لادارة برامج التنمية بنوع من الكفاءة والفاعلية وانجاز الاهداف وتجديدها بصفة مستمرة ، بما يتلائم ذلك مع متطلبات التنمية الشاملة ، وخلق نوع من الادارة العـامة التى تتبنى أساليب ادارة التنمية والتى من شأنها أن تزيل كافة العقبات أمام خطط التنميـة .

كما يتميز مدخـل ادارة التنمية بأنه مدخل هـام فى تنمية الادارة والتى يطلق عليه أحيانا ، «بالادارة القطاعية أو الاقليمية» التى تسعى لتحقيق الاهداف العامة لتنمية المجتمع المحلى أو ما يسمى أيضا بالمدخل الاقليمى فى التنمية(١٧) . ولكن يختلف مدخل ادارة التنمية عمـا يعرف بالاصلاح الادارى لان الاخير له نفس أهداف نظام الادارة المركزية ، ولكن تظهر وظيفة ادارة التنمية فى تقديم بيئة ملائمة ، ووجود نظـام ادارى كفء يسعى أساسا الى تحسين وتنمية المجتمعـات المحلية من النـاحية الاجتماعية والاقتصادية فى ضوء برامج خطط التنمية الشاملة .

ومن الناحية التطبيقية لمدخل أدارة التنمية يتم توزيع خطط التنمية على مجالس تخطيطية وتنفيـذية لتسهيل القـرارات وتنفيذها بشأن سياسات التنمية فى كافة المجالات الزراعية ، والتعليمية ، والصنـاعية ، والصحية ، والاقتصادية ، كما تتولى هذه الاجهزة أو المجالس اجراءات دراسة الجدوى الاقتصـادية والاجتمـاعية لمشروعات التنمية التى يتم

التخطيط لها فى المستقبل ، أو التى أنجزت بالفعل ويجرى استثمار نتائجها فى المجتمعات المحلية .

وموجز القول ، نستطيع أن نستخلص نتيجة هامة مؤداها ، ان مدخل ادارة التنمية يتبع أسلوب اللامركزية فى ادارة التنمية وذلك عن طريق تفويض السلطة الى عدد أكبر من الوكالات التنموية التى تعمل فى مجالات التنمية ، وحتى تستطيع الاساليب اللامركزية من انجاز أهدافها ، يجب اعداد البرامج وسياسات التخطيط بصورة علمية وواقعية ، والعمل على تحسين الوسائل الادارية ، فمدخل ادارة التنمية يشمل أيضا تنمية الادارة، وتطويرها بصورة أكثر فاعلية وكفاءة والعمل على توفير البعد الانمائى واعادة التنظيم والتنسيق بين الاجهزة الرسمية وبين المشاركة الاهلية أو المحلية التى لها دورها الهام فى انجاز خطط ومشروعات التنمية. ومن ثم تصبح أهمية مدخل ادارة التنمية ذات طابع لا مركزى يهدف بصورة أساسية للاسراع فى تنفيذ القرارات وتحديث برامج وسياسات التنمية من ناحية الاعداد والتخطيط والتقييم والعمل على استقطاب المشاركة الايجابية من المواطنين .

ومن ناحية أخرى ، كما يؤكد أنصار مدخل ادارة التنمية بأنها ليست فقط أداة تعمل على تطوير الاجهزة الادارية والحكومية فقط ، ولكن يجب اعطاء أهمية لتنمية أجهزة ومؤسسات القطاع الخاص التي تتبع الافراد والجماعات أو المؤسسات الاهلية المحلية ، حتى تؤدى بدورها فى تحمل بعض أجزاء من أعباء التنمية وتكاليفها ، والعمل على التجديد والابتكار وخلق روح المنافسة بين الافراد والمؤسسات العامة والخاصة . كل ذلك يهدف بالضرورة الى خلق نوع من الوعى الاجتماعى أو الشعور بالمسئولية الاجتماعية بين الفئات الاجتماعية وقياداتها المحلية التى تعمل على المشاركة فى تقديم الخدمات التى تسهم فى تطوير وتنمية المجتمع المحلى مع القيادات الرسمية والتنفيذية . وبصفة عامة ، ان نتائج هذه المشاركة تعمق من أنساق التعاون والاتصال والتنسيق بين القيادات

الرسمية وغير الرسمية والتى تنعكس نتائجها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية ككل .

تعقيب :

وبعد هذا التحليل الموجز لابعاد ومداخل دراسة التوطين والتنمية والتى شمل تصنيفها فى ثلاث أبعاد رئيسية مثلت مداخل التحسين والتحول الجذرى ، ومداخل التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأخيرا ، مدخل ادارة التنمية . نستطيع أن نلقى ببعض التعليقات العامة حول هذا التصنيف على النحو التالى :

أولا : تعكس التحليلات السابقة حول المداخل والابعاد للتوطين والتنمية مدى صعوبة الفصل والتمييز بين هذه الابعاد من ناحية التداخل الشديد بينهما ، كما يعكس كل منهما الاخر وجهات نظر متقاربة الى حد كبير فى الأسس التى يعتمد عليها . وقد يعكس هذا التداخل أيضا نوعا من الملابسات والغموض حول تحديد المفهومات والافكار العامة لها،وهذا بالطبع يوضح مدى ما يواجه مفهوم التنمية من صعوبات تعكس طبيعة التداخل مع مفاهيم أخرى متعددة مثل ، التحسين ، والاصلاح ، والتطور والتغير ، والتحديث وغيرها .

ثانيا : ويتبلور هذا التداخل على سبيل المثال كما لاحظنا سابقا ، أن مدخل التحسين يركز على التنمية الاقتصادية والنمو الكمى وخاصة فى القطاعات التنموية الريفية . وهذا ما ينطبق أيضا على ما يعرف بمدخل التنمية الاقتصادية باعتبار أن كل منهما له أهدافه العامة فى تحقيق النمو الكمى دون الاخذ فى الاعتبار النمو الكيفى على المستويات والنتائج الاجتماعية . وان كان الفرق بين كل من مدخل التحسين أو مدخل التنمية الاقتصادية ، يظهر فى أن الاخير له مجالات تطبيقية على قطاعات انتاجية أكبر عما هو مستخدم أو ينطبق على مدخل التحسين فى القطاع الريفى أو أى قطاعات من المجتمعات المحلية .

ثالثا : وربما يظهر ذلك بصورة أكثر وضوحا عند تحليل مكونات والأسس التى يقوم عليها مدخل التحول الجذرى ممثلا فى سياسات الاصلاح الزراعى وأهدافه الاساسية والعمل على تغيير الوضع القائم بصورة جذرية فان هذا المدخل يرتبط بأيديولوجيات راديكالية تهدف الى تعديل أو تغيير ما هو قائم بالفعل من أجل تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية وتشريعية معينة . فى مقابل ذلك ، نجد أيضا مدخل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والذى يركز عليه العديد من علماء الاجتماع من منظور أن التنمية ما هى الا نوع من التخطيط المنظم ، أو ما يسمى أحيانا بالتغيير المخطط خاصة بعد فشل تحقيق السياسات التنموية الاقتصادية التى تركز على تحقيق الاهداف الاقتصادية الخالصة، تلك الاهداف التى تعبر عن تصورات خاطئة للعديد من علماء الاقتصاد القائمين على التخطيط الاقتصادى الحكومى ، والتى تركز على معالجة مشكلات التضخم والعجز فى ميزان المدفوعات وغير ذلك دون ربط ذلك بالواقع التنموى الاجتماعى الذى يؤثر ويتاثر بهذه المشاكل ونتائجها فى المجتمع . وهذا ما جعل البعض من أمثال جولدثروب ، وغيره من علماء الاجتماع الذين يطالبون بضرورة تغيير سياسات التنمية الاقتصادية بما يعرف باقتصاديات التنمية .

رابعا : يعكس مدخل ادارة التنمية بوضوح ، أهميته التى تهدف الى ما يعرف بسياسات الاصلاح الادارى فقط ، الا انه يسعى لوجود سياسات فعالة تعتمد على أساليب التنمية الشاملة على مستوى المجتمع المحلى أو الاقليمى . وذلك عن طريق تطوير وتحديث برامج وخطط التنمية بصورة مستمرة ، واجراء العديد من دراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية للتحقيق من مدى فاعلية هذه الخطط والبرامج . كما يهدف أيضا الى ضرورة التنسيق والتعاون بين الادارات الحكومية والمؤسسات العامة والخاصة فى ضوء استراتيجية تقوم على اللامركزية ، وخلق نوع من الوعى الاجتماعى بالمشاركة المحلية وأهميتها فى الاسهام فى تطوير المجتمع المحلى .

خامسا : وأخيرا نؤكد على حقيقة هامة ، وهى أن جميع المداخل تهتم بسياسات التنمية ، ولكن تختلف كل منهـا حسب اهتمامات وأهـداف السياسة التنموية الشاملة ، أو طبيعة الايديولوجية السياسية التى توجد فى الدولة والتى تتبناها سياسات اصلاحية أو تحسينية أو ضرورية شاملة . كما تعبر الاختلافات بين هـذه المداخل عن التباين بين فلسفـات القائمين على التخطيط فى فترات زمنية معينة . مثلما انعكس ذلك على مدخـل التحسين الموجه للتنمية الاقتصادية فى بعض القطاعات الريفية أثناء وجود الاستعمار فى العديد من الدول النامية ، أو استمرار وجـوده كنوع من البقاء على الوضع القائم للنظم والمؤسسات الانتاجية وغير الانتاجيـة ، مثلما حدث فى الهند على سبيل المثال . ولكن نجد النقيض مـع ذلك فى سياسات الاصلاح الزراعى أو ما عبر عنها بسياسات التغيير الجذرى الذى يهدف الى خلق بناءات اجتماعية واقتصادية للفئات الاجتمـاعية ذات طابع مختلف عما هو عليه من قبل . وعموما ، نجد كثيرا من أبعاد أو مداخـل التنمية تركـز على ضرورة الربط بين الاسـاليب والسياسات الاقتصادية والاجتماعية معا والعمل على خلق نوع من المشاركة المحـلية فى عمليات التنمية بصفة عامة .

ثالثا : أهداف التوطين فى المجتمعات الصحراوية :

تتعدد أهداف التوطين وتتنوع أنماطه حسب هذه الاهداف التى تتشكل حسب نوعية المشروعات التى تقام فى المجتمعات الريفية والبدوية وأيضا الحضرية . كما تشمل أهداف التوطين أبعادا سياسية وقومية واستراتيجية دفاعية من ناحية تعزيز الامن والاستقرار فى المناطق المراد التوطين بها . كما تعكس أهداف التوطين طبيعة السياسات المحلية والقومية بصفة عامة . وسوف نحاول فيما يلى أن نعرض لاهداف التوطين وبخاصة التركيز على المجتمعات الصحراوية أو البدوية باعتبار أن التوطين ما هو الا أسلوب أو مظهر من مظاهر التنمية الشاملة فى هذه المجتمعات ، وأهم أهـداف التوطين هى(١٨) :

١ ـ الاهداف القومية والسياسية •

٢ ـ الاهداف الاقتصادية •

٣ ـ الاهداف الاجتماعية •

٤ ـ الاهداف العسكرية والدفاعية •

وتجدر الاشارة هنا ، الى أن هذه الاهداف تعكس بصفة عامة تنمية المجتمع المحلى المراد اقامة مشروعات التوطين به • كما يختلف التوطين وطرق تنفيذه سواء كان توطينا تلقائيا واجباريا • ومن ناحية أخرى وجود نوع من التداخل بين الاهداف العامة التى تحيط بالتوطين لانها تكمل بعضها البعض • ونحاول أن نعرض بصورة موجزة لأهم الافكار الرئيسية لهذه الاهداف كما يلى :

(١) الاهداف القومية والسياسية :

ان التوطين له أهداف قومية وسياسية توضح بطبيعة الحال نوعية السياسات العامة التى تركز حول اجرائها مزيدا من التخطيط والاعداد المسبق من أجل تنفيذ هذه الاهداف وخططها وبرامج سياساتها • فالتوطين عامل ضرورى يهدف لادماج قطاع كبير من السكان سواء من الجماعات البدوية أو التى تعيش فى مناطق شبه صحراوية ـ زراعية والذين يعيشون فى مناطق نائية أو معزولة نسبيا عن المناطق العمرانية المؤهلة بالسكان • ومن ثم ، يهدف التوطين أساسا لادماج نوعية معينة من السكان تعيش حياة الترحال والتنقل المستمر ، ويقيمون أساسا على ما يعرف باقتصاد الكفاف ، كما يدينون أشد الولاء الى طبيعة مجتمعاتهم المحلية ذات الطابع القبلى •

وترتبط حياة الجماعات البدوية بطبيعة الارض الصحراوية سواء فى الوطن العربى أو الشرق الاوسط والعديد من المناطق الاخرى فى العالم • ولقد سعت حكومات هذه الدول الى ضرورة استقرار هذه الجماعات التى تعيش على حياة التنقل والترحال وراء مصادر الرزق • وترتبط بالطبع

بمناطق وبوادى صحراوية أو غير صحراوية معينة ، أو تعيش كثير منها على الحدود السياسية لعديد من الدول التى قد تؤدى كثيرا الى عدم الاستقرار والامن ونشوب العديد من التوترات والخلافات حول هذه المناطق ونوعية ملكيتها .

وبالفعل قامت كثير من الحكومات فى الوطن العربى بتنفيذ سياسات قومية من أجل توطين هذه الجماعات وتهدف لتحقيق الاهداف القومية والسياسية ، وخلق نوع من الولاء والوطنية لدى هذه الجماعات خاصة حول الدولة التى يقيمون على أراضيها وينتمون اليها . كما نجد أن الدولة باعتبارها التنظيم السياسى الاكبر الذى يسعى بالضرورة لاثبات وجوده على المناطق الاقليمية التى يشغلها ، وباعتبار أن الماهية الاقليمية والشعب من أهم مكونات الدولة العصرية أو الاعتراف بها من الناحية السياسية الدولية . فنجد على سبيل المثال ، أن الدولة تحدد سبل العلاقات المتبادلة بينها وبين هذه الجماعات . فبدأت العديد من الحكومات باقامة المشروعات لاستيطانهم وتحديد هوياتهم الشخصية ، والحاقهم بالمدارس التعليمية ، أو توزيع الارض والمساكن عليهم ، والحاقهم بالجيش أو تجنيدهم وغير ذلك من مظاهر المقدرة التى تستوجب نوع من زيادة العلاقات والواجبات والحقوق بين الفرد والتنظيم الرسمى الذى ينتمى اليه وهى الدولة .

ومن هذا المنطلق ، وكما كشفت نتائج الدراسة الحالية أن الاهداف القومية والسياسية تبلورت فى ضرورة توطين الجماعات البدوية لتحديد وتثبيت معالم الدولة وحدودها الاقليمية والجماعات التى ينتمون اليها ، وخلق نوع من الاستقرار الدائم لهذه الجماعات . كما تحققت هذه الاهداف من خلال تغيير ملحوظ لمفاهيم الشرعية ، والولاء ، والانتماء ، واعتبار الدولة هى التنظيم السياسى الاكبر الذى له صفة الشرعية وصاحب القوة والنفوذ والهيبة بدلا من القبيلة أو رئيسها ، وان كان ذلك لا يلغى تماما الالتزامات الشخصية البدوية وولائها الى القبيلة التى ينتمى اليها ،

لانها أيضا مصدر اعتزازه وافتخاره بعلاقات النسب والقرابة ، والموطن الاصلى الذى ينتمى اليه ، ولكن بالطبع هناك تغيرات كثيرة فى المفاهيم التى أشرنا اليها من قبل ، وهذا ما تحققه الاهداف التغرسية والسياسية لمشروعات التوطين المختلفة التى تقام فى المجتمعات البدوية .

(٢) الاهداف الاقتصادية :

تتبلور أهداف التوطين الاقتصادية فى فكرتين أساسيتين هما :

أولا : ضرورة رفع مستوى الحياة الاقتصادية لسكان المناطق الصحراوية أو المستصلحة أو المجتمعات الجديدة ، خاصة أن سكان هـذه المناطق لم تنل حظا من الحياة الاقتصادية الممثلة فى عمليات التخطيط الاقتصادى المتعددة وانشاء مشروعات وبرامج لتنمية البيئة الطبيعية وزيادة فرص الحياة الاقتصادية التى توجد فى الاقاليم الصحراوية .

ثانيا : تعكس هـذه الفكرة أن النظـرة الاقتصادية أو فيما يعـرف باقتصاديات الاقاليم الصحراوية قد تغـيرت تماما ، فلم تعد الصحـراء تعرف بالاقاليم الجرداء بعد الاكتشافات البترولية والمعـدنية الهائلة ، وحدوث التطورات التكنولوجية فى مجال الزراعة الصحراوية ، وقيـام العديد من المشروعات السياحية ، وقيام العـديد من شبكات المواصلات والاتصالات التى غيرت كثيرا من معالم العزلة البيئية والاجتماعية لهـذه المجتمعات .

ونتيجة لذلك ، ركزت السياسات القومية الحكومية لكثير من الدول بالاهتمام بالاقاليم الصحراوية وبالجماعات التى تعيش بها وبصورة أكثر من ناحية الاستفادة الاقتصادية من هذه الاقاليم .. فى تطوير المجتمـع المحلى لهذه المجتمعات ، وخلق نـوع من الاقتصـاد المحلى الذى يسـهم بالضرورة فى تنمية وتعزيز مصادر الدخل والاقتصاد القومى(١٩) .

وتشهد العديد من المجتمعات الصحراوية سواء فى العـالم العـربى والدول الاخرى مزيدا من التطورات الاقتصادية وأصبحت هذه المجتمعات

مكان للجذب السكانى بدلا من اعتبارها مسبقا بمناطق طاردة للسكان بصفة عامة . كما ساهمت هذه المجتمعات فى تنمية المستوى الاقتصادى ومستوى المعيشة للجماعات التى تعيش بها والجماعات المهاجرة التى جاءت وراء فرص العمل ومصادر الرزق بها . وهذا ما حدث بالفعل فى العديد من المناطق الصحراوية البترولية فى العالم العربى ، وما كشفت عنه نتائج دراستنا الميدانية لمجتمع شمال سيناء ، حيث تغيرت النظرة الى سيناء باعتبارها من قبل منطقة نائية الى مناطق لاستقبال المهاجرين والعمالة الوافدة من المحافظات الاخرى وأيضا من السودان الشقيق وهذا ما سوف نوضحه فى مواضع لاحقة .

(٣) الاهداف الاجتماعية :

فى الواقع أنه لمن الصعوبة الفصل بين الاهداف الاجتماعية والاقتصادية أو القومية السياسية ، ولكن نسعى لتحليل هذه الاهداف بصورة أكثر تحليلا بغرض الدراسة والبحث ، والا وقعنا فى نفس خطأ الاقتصاديين الذين يركزون على التنمية الاقتصادية والاهتمام بزيادة معدلات النمو الكمى الاقتصادى دون الاخذ فى الاعتبار باهمية النتائج الاجتماعية ولابعاد التنمية بصفة عامة .

وكما أشرنا سابقا ، ان دراسة الاهداف الاقتصادية تهدف للتعرف على طبيعة الملامح الاقتصادية المتغيرة لطبيعة ما يعرف باقتصاد الكفاف فى المجتمعات الصحراوية الى الاقتصاد المحلى الذى يسهم فى تنمية الموارد الاقتصادية القومية . ومن ثم ، ان الاهداف الاقتصادية مكملة للاهداف الاجتماعية ، حيث تركز سياسات التوطين على تحسين الوضع الاقتصادى للجماعات البدوية وتنويع مصادر دخلها ، وخلق فرص لتنويع مصادر هذا الدخل ورفع مستوى المعيشة الاقتصادية والاجتماعية .

تؤدى الاهداف الاجتماعية لمشروعات التوطين فى المجتمعات الصحراوية لتغيير الطابع الاجتماعى الذى تربى وعاش عليه البدوى ،

ذلك الطابع القبلى الذى يجعله يلتف حول القبيلة ورئيس العائلة التى ينتمى اليها ، ويعتبر ذلك أهم سمات الحياة الاجتماعية البدوية والتى تعطى للفرد نوع من الامن والاستقرار والطمأنينة التى يجدها فى أحضان قبيلته التى ينتمى اليها . وبالرغم من هذه المميزات التى تعكس عديدا من الروابط الاجتماعية والخصال القبلية التى لا نجدهـا على الاطلاق فى غيرهـا من المجتمعات الاخـرى ذات الطابع الحضرى . الا أن فلسفة التوطين وأهدافه ، تحاول بالطبع ، أن تكسب البدوى والشخصية البدوية بعض السمات التى تخرج البدوى من هذه العزلة الاجتماعية وطبيعـة الانتماء والولاء الى الدولة باعتبارها صاحب الشرعية الاكبر والتى يظهر حولها كثير من المفاهيم القومية والوطنية عامة .

ومن ناحية أخرى ، أن المجتمع البدوى بالرغم من سمـاته وعـاداته الاجتماعية الطبيعية ذات التراث الاجتماعى الاصيل ، الا أن به بعض العادات والتقاليد التى قد تؤدى الى كثير من نشوب الخلافات القبلية ، التى تهدد أحيانا وجود هذه الجماعات ، فى اطـار ما يعرف بالعصبية القبلية التى تخلق نوعا من العداءات المستمرة بين القبائل وهذا ما يؤثر عامة فى عدم تحسين المستوى الاقتصـادى الذى لا يمكن توافره الا عن طريق الاستقرار الدائم والارتباط بالارض والاقليم معا .

ونتيجة لعوامل التغيير الاجتماعى المتعددة التى أثرت بالضرورة فى طبيعة الحياة الاجتماعية التقليدية فى المجتمعات الصحراوية ، فلم تعـد تلائم طبيعة النظم الاجتماعية والاقتصادية كافية لتلبية تطلعات الفـرد البدوى نحو التغيير والتجديد وتوفير حياة أفضل ، تلك النظم الممثلة فى الاسرة المحـددة أو القبيلة ، ومن ثم أصبحت الحـاجة ملزمة للتطور والتحديث نتيجة لما يشاهده الفرد فى المجتمعات العمرانية المجاورة له ، وأمله فى مستقبل أفضل ومستقر . وباختصار نستطيع القول ، بأن الرغبة فى التغيير فى المجتمعات الصحراوية جاء نتيجة لعوامل داخلية ، أتيت من الجماعات البدوية نفسهـا ، ونتيجة لعوامل خـارجية جاءت من

المجتمعات المجـــاورة له سواء أكانت محـــلية أم قومية . تلك العوامل مجتمعة أثرت على ضرورة تغيير الطابع الاجتماعى والاقتصادى للحياة البدوية التقليدية ، ودخول النظم والمؤسسات الحكومية الرسمية الجديدة والتى تتمثل فى جميع الخدمات الاساسية وخاصة خدمات التعليم والصحة وتوفير مياه الشرب والمواصلات .

وهذا بالفعل ما اهتم به كثير من علماء الاجتماع والانثروبولوجيـا وتحليلهم لانمـاط الحيـاة الاجتمـاعية والاقتصـادية المتغـيرة سواء فى المجتمعات الريفية أو البدوية وتحليل عمليات التحول والانتقال واكتساب مهارات وعادات وتقاليد جديدة ــ وهذا ما أوضحه بالفعل كل من ماكيفر M. Maciver وبيدج H. Page فى كتابهمـا «المجتمـع» ، ودراستهما لعمليات انتقال الفرد من المجتمعات البدائية الى المجتمع المتحضر وغير ذلك من المظاهر والعمليات الايجتماعية المصاحبة لهذا التغيير(٢٠) .

وهكذا تعتبر الاهـداف الاجتماعية من أهم سمات عمليات التوطين والذى يتمثل فى تغيير أنماط الحياة الاجتماعية التقليدية الى اكتسـاب حياة اجتماعية أخرى ، وان كان ذلك لا يلغى تماما كثيرا من العـادات والتقاليد البدوية ، ولكن نعترف بواقعية التغيـيـر الذى له نتائج سلبية وايجابية فى نفس الوقت على طابع الحياة الاجتمـاعية . ومع ذلك ، لايمكن انكار ما تؤثره عمليات التوطين والاستقرار للجماعات البـدوية وخاصة ما أحدثته عمليات التعليم والاهتمام بالصحة والمرافق والخدمات الاساسية ، التى غيرت كثـيرا من معالم الحيـاة الاجتماعية والايكولوجية للمجتمعات الصحـراوية ولم تصبح تعرف هـــذه المجتمعـات وسكانها بالمجتمعات المعزولة اجتماعيا عن نمط الحياة الاجتماعية والاقتصـادية والثقافية التى توجد فى العالم الخارجى لمجتمعهم المحلى .

وتعكس مؤشرات الدراسة الحالية لمجتمع شمال سيناء عن الاهداف الاجتماعية والاقتصادية التى ظهرت نتيجة لمشروعات التوطين للجماعات والقبـائل البدوية . حقيقة لقد حدثت كثـير من التغيرات على نمط

العلاقات الاجتماعية والتغيير فى مفاهيم المصالح الجمعية ، الى ما يعرف بالمصالح الفردية ، ولكن ذلك لم يؤكد تماما عن اختفاء كل عناصر الولاء والانتماء الفرد البدوى الى قبيلته وجماعته القرابة الاولى . لانه مازالت علاقات القرابة تلعب دورا ايجابيا فى تشكيل الوحدة الجماعية لافـراد القبيلة الواحدة ، وظهور القبيلة كوحدة اجتماعية قوية يعتز الفرد البدوى بانتمائه اليها . كما أصبحت توجد معايير جديدة اكتسبت مؤخرا بفضل دخول التعليم ومؤسساته ، حيث يعتبر التعليم وزيادة نسـبة المتعلمين بالقبيلة رمزا للتباهى والتفاخر بين القبـائل فى مجتمع شمال سيناء ، هذا بالاضافة الى العوامل الاخرى التى تعـزز من المكانة والهيبة بين القبائل . فالتعليم يعتبر أحد أساليب زيادة الهيبة والمكانة الاجتمـاعية والسياسية الرسمية فى ضوء التطورات السياسية الجديدة التى دخلت الى المجتمع المحلى القبلى . كما يعتبر أيضا مصدرا لزيادة النفوذ وظهـور القيادات الرسمية وغير الرسمية من المتعلمين من أبناء القبائل التى تسعى لزيادة هيبتها ومكانتها فى المجتمع المحلى وسوف نعالج ذلك بصورة أكثر تفصيلا فى الفصول القادمة .

(٤) الاهداف العسكرية والدفاعية :

ترتبط الاهداف العسكرية والدفاعية بالاهداف القومية والسياسية أو بالاهداف العامة لسياسات التوطين ، وخاصة أن التوطين يركز على أهمية تهيئة الجو النفسى والاجتماعى الملائم لاقامة حياة سكنية مستقرة تنتج عن طريق اقامة الخدمات العامة وشبكة المواصلات وغير ذلك من الخدمات الاساسية التى لم تعرفها المناطق الجديدة للتوطين من قبل . وترمز هذه المشروعات لاهمية وجود تمثيل للدولة فى هذه المناطق ورعـاية هـذه الخدمات ، ويظهر ذلك فى اقامة مراكز للشرطة ونقاط للحـدود تساعد كل منها على حماية الامن الداخلى والاستقرار ، كما ترعى الحـدود من عصابات التهريب أو غير ذلك من المظاهر التى تهدد الامن الداخلى للوطن القـومى .

وكثيرا ما تعتبر المناطق الصحراوية والنائية على الحدود السياسية للدولة المعنية مناطق نزاع وتوتر بين جيرانها من الدول ، فتكون عملية استقرار البدو الرحل فى مناطقهم الاصلية نوعا من ضمان حقوق ملكية الارض ، وخلق نوع من الانتماء والولاء الى حكومات الدول التى يربطون على أراضيها . وهذا فى مجمله يؤثر على طبيعة العلاقات بين الدول اذا حدثت اختلافات حول الحدود الدولية والتنازع حولها ، ومن ثم تعتبر عمليات التوطين لها أهداف عسكرية ودفاعية سواء على الامن الداخلى والخارجى معا .

وتعكس لنا نتائج الدراسة الميدانية على مجتمع شمال سيناء ذات الطبيعة الصحراوية والتى لها أهمية استراتيجية دفاعية قومية . حيث تعتبر سيناء هى البوابة الشرقية لمصر ، وكما تدل الاحداث العسكرية والتاريخية منذ القدم حتى يومنا هذا ، ان لهذه المنطقة أهمية دفاعية واستراتيجية نظرا لاعتبارها مطمحا لتوسعات الدول الاجنبية المجاورة وبعد ما أضافت قناة السويس أبعادا استراتيجية أخرى الى هذه المنطقة وزيادة الاكتشافات البترولية والمعدنية الكثيرة بها .

وكما توضح لنا نتائج الحروب العسكرية فى العقود الماضية بصفة خاصة ، على أهمية وضرورة تعمير وتوطين سيناء مع اعطاء أولوية لخطط التنمية وسياساتها خاصة بعد فترات الحرمان الطويلة سواء لهذه المنطقة والقبائل البدوية التى تعيش على أرضها ، نتيجة الاهمال الشديد من جانب السياسات الحكومية فى الفترات السابقة وعدم تقدير الاهمية الاستراتيجية لشبه جزيرة سيناء . ولقد انعكس ذلك فى الشواهد العسكرية التى ظهرت بصفة خاصة فى حرب الايام الستة مع اسرائيل عام ١٩٦٧ ، عندما وصلت اسرائيل فى غضون أيام معدودة الى قناة السويس ، ولكنها لم تستطع أن تعبر القناة أو حتى تحتل مدينة السويس على سبيل المثال فى حرب ١٩٧٣ بعد أن حاصرتها مدة طويلة ولم تقع تحت الاحتلال نتيجة لمقاومة الاهالى ورجال الشرطة بعد تدمير الجيش(٢١) .

ومن ثم نستطيع أن نستنتج من دروس الحروب الماضية ونتائجها ، أن أهمية وجود المناطق السكنية ذات الكثافة العالية لها أهمية دفاعية وعسكرية . والمتأمل للوضع الجغرافى والعمرانى لمحافظة شمال سيناء يجد أن المسافة التى بين مدينة العريش وحتى قناة السويس لم يوجد بها تجمعات سكنية الا بضع قرى وتجمعات بدوية حتى يصل الى منطقة أو مدينة القنطرة شرق . تلك المسافة الطويلة التى تعبر عن قلة العمران والمناطق السكنية بصفة عامة لا يمكن الاعتماد عليها من الناحية الدفاعية والاستراتيجية على الاطلاق ، بعد ما أشارت كثير من دلائل ونتائج الحروب الماضية ، أن وجود المناطق السكنية ذات الكثافة المتوسطة على الاقل من شأنها تعزيز النواحى الامنية والدفاعية لحماية البلاد ، وخاصة أن الخطر مازال قائما ولم ينته بعد .

وربما نجد بعد حرب ١٩٧٣ بعض الاهتمامات من قبل المسئولين والمخططين على رسم السياسات السكانية وتوزيع المشروعات التنموية فى المجتمع المصرى ، وان كانت الخطوات بطيئة جدا نظرا لعدم وجود سياسات قومية أو اهتمامات على مستوى القيادات الرسمية حتى تحظى هذه المنطقة ـ سيناء بصفة عامة ـ بنوع من الاهتمام وخلق مزيد من المشروعات التنموية فى كافة المجالات بدون استثناء ، وطالما أن الفرص سانحة وتظهر لنا دلائل المؤشرات الاقتصادية لما يوجد فى المنطقة الصحراوية من خيرات طبيعية كثيرة استغل البعض منها حاليا مثل المشروعات المعدنية والصناعية والزراعية والحيوانية . وان كانت فى السنوات الاخيرة لاحت فى الافق ثمار هذه المشروعات والاقبال على الهجرة الداخلية نحو شمال سيناء لتوافر مزيد من فرص العمل وموارد الرزق فى المشروعات التنموية الجديدة ، ونأمل أن تزيد هذه المشروعات زيادة الاقبال على الهجرة بصورة أكثر مع ضرورة توافر الخدمات الاساسية حتى تكون هذه المناطق مناطق جذب سكانى يهدف أساسا الى زيادة الكثافة السكانية وتحقيق الاهداف العامة للتوطين والتنمية ومنها بدون شك الاهداف الدفاعية الاستراتيجية .

رابعا : مجالات التوطين :

تختلف مجـــالات التوطين باختـــلاف أنماط الحيـــاة الاجتماعية والاقتصادية والبيئـــة الايكولوجية والطبيعية التى توجد فى المنـــاطق الصحراوية أو الاقاليم التى تعد لها السياسات الاقتصادية والاجتماعية من أجل تنميتها وتطويرها • ونحاول فيما يلى أن نشير الى أهم مجـالات التوطين كما يلى :(٢٢)

(١) المجال الرعـــوى :

تعكس طبيعة المجتمع الصحراوى أو مجتمع البـــادية بأنه مجتمع يعتمد كثيرا على حياة الرعى واعتبارها من أهم الانشطة الاقتصادية التى يقوم بها قطاع كبير من البدو • كما ارتبطت صفة البدوى بانه الفـــرد الذى يقوم على اقتناء الحيوانات مثل الجمال والماعز والاغنام فى الصحارى العربية أو رعى الآيائل والخيول والابقار فى المناطق الاخرى الاسيوية أو فى أمريكا الشمالية وافريقيا واستراليا وغيرها من مناطق العالم ، ولكن أطلقت على الصحارى العربية وما يماثلها من الصحارى بالبادية ، تتصف بندرة المياه التى تعتمد عليها الزراعة المستقرة ، وحيث يتطلب وجود المياه بوفرة أو قيام المشروعات المتوسطة والكبـــيرة الحجم والتى يتميز اقتصادها الزراعى عن الاقتصاد البدوى ذى الطـــابع المميز • واهتمت كثير من الحكومات العربية وغيرها بتوفير المياه الجوفية وتحسين مصادر المياه السطحية من أجل توفير عوامل الاستقـــرار للجمـــاعات والقبائل البدوية فى ضوء الاهداف المتعددة من سياسات التوطين •

وبصفة عامة ، ان النشاط الرعوى يشكل نمطا اقتصاديا مميزا ويعكس طابع الحياة الاجتماعية والاقتصادية التى يعتمد عليها البـدو فى حياتهم اليومية • ولقد ســاهمت العديد من المشروعات التى انجـزت بصـــورة تلقائية أو مخططة من تقديم كثـير من الخدمات الاساسية التى تســهم فى تطوير هذه المرافق الاقتصادية أو السعى الى اكتساب حـرف اقتصـادية ذات طابع مستقر سواء على الزراعة أو الرعى المستقر وشـبه المستقـر •

ولم تقتصر طبيعة البداوة على المناطق العربية فقط كما اشارت الى ذلك العديد من الكتابات العربية والأجنبية حول التوطين وأنماط البادية واقتصادها وكيفية تطويرها وتنمية المجتمع أو الاقاليم الصحـراوية أو السهول عامة . فنجد هناك تنوعا ملحوظا فى طبيعة الحياة الرعوية والنمط الاقتصادى الذى يرتبط بالحياة الاجتماعية والثقافية للجماعات البدوية التى تعيش فى مناطق متعددة من العالم .

وتظهر العديد من التحليلات والكتابات السوفيتية الحديثة مدى اهتمامها بدراسة المناطق الصحراوية أو البدوية ليس فقط داخل الاتحاد السوفيتى بل أيضا فى المناطق الاخرى فى العالم ، مركزين فى ذلك على أهم السبل والطرق التى يمكن عن طريقها تنمية هذه المجتمعات البدوية . ويحاول بعض الكتاب تقديم تصنيفات متعددة لحياة البداوة ، ومن أمثال هؤلاء الكتاب نجد بورجوريلسكى ، وبتراكوف ، وفلاديمير تسوف، الذين يصنفون البداوة حسب المناطق الجغرافية ، والتى تنقسم الى ثلاثة أقسام فرعية :(٢٣).

١ ــ البداوة السهلية .

٢ ــ البداوة الجبلية .

٣ ــ البداوة السهلية ــ الجبلية .

وتنقسم هذه الانماط السابقة الى أنماط فرعية ، حيث نجـد على سبيل المثال :

١ ــ **البداوة السهلية** : تجرى فى اتجاه طولى وأقل فى الاتجاه القطرى أو العرضى وهذا ما يوجد فى الجماعات البدوية المعروفة باسم الكازاخ والبدو العرب . وأحيانا يطلق على هـذا النوع البـداوة الخيمية . أما **البـداوة القطرية** ، فهى تعيش فى ظروف صحراوية قاسية ولم يخاطر البدو بالبعد عن الآبار ويتمثل ذلك فى المناطق الصحراوية مثل ، كازاخستان ومنغوليا والمناطق الجبلية بغرب تركمانيا السوفيتية .

٢ ـ **البداوة الجبلية** : أو ما يطلق عليها (البداوة العمودية) وتوجد في جماعات البدو وأنصاف البدو والتي تنقسم بدورها الى خمسة أقسام فرعية هي :

(أ) طبيعية أو صاعدة ، وتتوزع نشاطات البدو بين سفوح الجبال والمراعي الصيفية في أعالي الجبال .

(ب) رجوعية أو هابطة ، حيث تقع المراعي الصيفية في التلال ، والشتوية في الجبال .

(جـ) متذبذبة أو سيطية ، وهي التي توجد بها المراعي في المواسم الربيعية والخريفية .

(د) جبلية ـ سطحية ، وهي تتركز حول سفوح الجبال والتلال في مناطق مختلفة من العام وخاصة الربيع والخريف .

(هـ) تربية الايائل الجبلية ، وهم البدو الذين يقضون معظم الصيف بالقرب من قمم الجبال ، وفي الشتاء في غابات الوديان الجبلية .

(و) البداوة الجبلية ـ السهلية وهي التي تأخذ بين النموذجين للبدو الذين يعيشون في المناطق الجبلية ، الذين يعيشون في السهول ويتركز طابع حياتهم الرعوية في التنقلات الموسمية .

وهناك تصنيف آخر يتمثل في كتابات (س . رودينكو) ويحاول أن يربط بين البداوة وأنواع المعيشة حيث يعرض ثلاثة أنماط وهي :

النمط الاول : يعيش جزء كبير من البدو حياة حضرية عادية ، بينما يترحل البعض الاخر في فترات زمنية متفاوتة .

النمط الثاني : يترحل كافة السكان ولكن فقط خلال فصول معينة من السنة .

النمط الثالث: يتنقل السكان على مدار السنة وهذا ما يطلق عليه البداوة الخيمية .

ويتصور (زودنيكو) أن النوعين الاوليين يطلق عليهما بصفة أساسية بأنصاف البدو الرحل ، بينما يطلق النوع الثالث على البدو الرحل بصفة دائمة. وهذا ما يستخدمه الكثير من الباحثين في كتاباتهم مثل (أندرياتوف) حيث يفسر العلاقة بين التنقل وطبيعة الاقتصاد البدوى وأثر العوامل الطبيعية والمناخية والايكولوجية فى تشكيل هذا الاقتصاد .

وفى السنوات الاخيرة طور الباحث (تشيبوكساروف) تصنيف البدو والبداوة حسب نوعية السكن والحيوانات الرعوية وعلى هذا الاساس يتصور بوجود أقسام فرعية للبدو مثل : اسيوى مركزى ، اسيوى وسطى ، اسيوى أمامى ، وحجازى ـ أفريقى ، وأخيرا افريقى جنوبى . كما يحاول أن يعرض أيضا لنموذج آخر ، وهو سكان منطقة التبت الذين يجمعون بين تربية المواشى والحيوانات الاخرى وهم يجمعون بين أنماط الحضر المستقر والمتنقل .

أما الباحث (فاينشتين) الذى يعتقد أنه كان يمكن حصر نمطين اقتصاديين ـ ثقافيين للمناطق البدوية والبداوة وهى :

أولا : بدو المناطق الجافة فى غرب آسيا وشمال افريقيا ـ وهذا النوع يتركز بين البدو العرب بصفة خاصة .

ثانيا : بدو الصحارى والسهول الاوربية الاسيوية . ويتركز هذا النوع فى الشعوب التركية ـ المنغولية .

وبصفة عامة ان محاولات التصنيف للبدو هى محاولات اجتهادية حيث لا يوجد تمييز واضح بين التمييزات أو التصنيفات السابقة ، ولكن يعترف كثير من الباحثين السوفيت بضرورة تعميق الدراسات الاثنوغرافية لدراسة المجتمعات البدوية بصورة أكثر دقة وموضوعية(٢٤) .

(٢) المجال الزراعى :

يعتبر الاهتمام بالنشاط الزراعى من أهم عناصر وعوامل الاستقرار فى المجتمعات الصحراوية أو المستصلحة الجديدة ، فالعمل بالزراعة

يتطلب نوعا من النشاطات المستمرة والدائمة لما تحتاجه الارض من رعاية مستمرة .. فتلزم الفرد على الحيـاة المستقـرة ، ويرتبط بمرور الوقت بالارض وهذا ما يفسر عمليات الاستقرار على ضفاف الانهـار ووجـود الانسان حول الوديان والسهول منذ القدم . وفى الواقع لقد سعت كثير من حكومات الدول العربية لتوفير المياه فى المناطق الصحراوية وتعزيز مصادر المياه الجوفية والسطحية سـواء عن طريق اقـامة السدود والمحصـنات الصناعية للاستفادة من ميـاه السيول أو الامطـار فى المواسم التقليدية والمعروفة بدرجة سقوطها فى المناطق الصحراوية .

ومن ناحية أخرى ، ركزت العديد من السياسات التنموية والتى تأخذ من التوطين مدخلا وأسلوبا لها فى توطين الجماعات البدوية بتشجيع البدو عن طريق حفر الابار والعيون أو تطهير الابار القديمة ورعايتها ، وزيادة عمليات الارشاد والترشيد لاستغلال المياه وطرق الزراعة الحديثة المتطورة التى تلائم طبيعة الصحراء وندرة المياه بصفة عامة . وسوف نتعـرض فيما بعد لبعض نماذج التوطـين الزراعى التى حدثت فى المنطقة العربية فى السنوات الاخيرة فى موضع لاحق .

وهناك العديد من الشواهد الميدانية التى كشفت عنها الدراسة الحالية لمجتمع شمال سيناء وخاصة بالاهتمام بالقطاع الزراعى الذى نشبأ أولا لظروف متعددة ساهمت فى تطوير اهتمام البدو أنفسهم فى تنويع النشاط الاقتصادى والموارد الاقتصادية التى تزيد من دخلهم الاقتصادى . وبالفعل أقيمت العديد من المشروعات الزراعية ذات الاحجام البسيطة والمتوسـطة التى ساهمت فيها بالطبع المشروعات الحكومية بأساليب متعددة من ناحية الارشاد والتوجيه وتقديم العون المادى والتكنولوجى للمزارعـين . كل ذلك ، ساهم فى زيادة الانتاج المحلى لمحافظة شمال سيناء حتى أصبحت المنتجات الزراعية التى تنتج بالمحافظة رمزا للجودة والنوعية ، هـذا بالاضافة الى انتاجها مبكرا عن المحافظات الاخرى نتيجة للظروف المناخية المساعدة ، ومن ثم أسهمت مشروعات التنمية الزراعية فى توطين كثير من

البدو . وهذا ما سوف نعرض له بمزيد من التحليل فى تحليل نتائج الدراسة الميدانية بصفة عامة .

(٣) المجال الصناعى :

لم يعد النشاط الاقتصادى الصناعى قاصرا على المناطق الحضرية التقليدية أو المدن الكبرى التى توجد فى المناطق السكانية ذات الكثافة العالية . حيث شهدت العقود الماضية تطورات اقتصادية هائلة تغيرت بعدها كثير من ملامح الحياة الاقتصادية والإيكولوجية والطبيعية ، وأيضا أساليب المعيشة الاقتصادية والاجتماعية لسكان المناطق الصحراوية . وتعتبر مناطق الخليج العربى وغيرها من المناطق الصحراوية خير شاهد على ذلك التحول السريع الذى حدث فى هذه المناطق بصفة عامة .

وتعتبر الثروة البترولية هى أحد عناصر التغيرات الاقتصادية فى كثير من المناطق الصحراوية العربية ، ولكن توجد العديد من الثروات المعدنية الاخرى ، والتى استغل البعض منها والاخر مازال فى قائمة الانتظار ، خاصة بعد التطورات التكنولوجية المتقدمة التى ساهمت فى إقامة العديد من المشروعات الصناعية الاستخراجية أو مايعرف بالصناعات التحويلية أيضا .

وفى الواقع ، ظهرت أنماط التوطين الصناعى بصورة متعددة المظاهر فى كثير من دول العالم ومنها الدول العربية ، التى شهدت كثير من أقاليمها الصحراوية تحولات كبيرة نتيجة للهجرة الداخلية والخارجية فى المشروعات الصناعية والبترولية الجديدة . وبالطبع ، هناك كثير من الجماعات المهاجرة أو التى استوطنت بالقرب من المشروعات الجديدة من الجماعات البدوية التى كانت تعيش فى ربوع الصحراء وتعمل فى الحرف التقليدية البدوية .

ومن ناحية أخرى ، ان المشروعات الصناعية لها طابع مباشر وغير مباشر على تنمية الاقاليم المحلية التى توجد بها هذه المشروعات سواء

نتيجة لدخول الخدمات الاساسية مثل مياه الشرب ، والمواصلات والاتصالات ، والتعليم ، والصحة وغير ذلك من المرافق الاساسية التى لم تكن فى المنطقة من قبل . وتعتبر فى حد ذاتها عوامل جذب لاستقطاب المهاجرين من الجماعات البدوية للتمتع بهذه الخدمات . هذا بالاضافة، الى توفير فرص العمل التى تضمن موارد جديدة للرزق فى هذه المناطق الصحراوية . وسوف نحاول فيما بعد أن نعرض لأهم نتائج مشروعات التوطين الصناعى التى أحرزت نتائج مثمرة فى كثير من بلدان العالم العربى ، ذلك بشىء من التفصيل فى الفصول القادمة .

(٤) مجال الصيد :

لا تقتصر عمليات توطين البدو على سكان المناطق الصحراوية الذين يعملون بحرفة الرعى أو الزراعة الدائمة المستقرة ، ولقد أشرنا الى ذلك سابقاً عند توضيح مفهوم البداوة والتوطين فى الفصل السابق . فعمليات التوطين تنطبق على البدو الذين يعيشون على حياة الصيد سواء صيد الطيور والحيوانات أو صيد الاسماك . كما يحدث ذلك فى العديد من مناطق الغابات التى تعيش على صيد وقنص الحيوانات والطيور أو صيد الاسماك فى المناطق الساحلية حيث يعيش قطاع كبير من البدو على حياة الصيد من البحار أو الانهار .

وتشهد المنطقة العربية وسواحلها المتعددة فى كثير من الدول العربية الاهتمام بحياة الصيادين وقطاع الصيد بصفة عامة . ونظراً للاعتبارات التاريخية القديمة التى تعكس أهمية الصيد كأحد الموارد الاقتصادية التى يعيش عليها قطاع كبير من السكان منذ فترات طويلة مضت . وخير دليل على ذلك اهتمام كثير من دول الخليج العربى بحياة الصيد والصيادين وانشاء العديد من المشروعات التى تسهم فى أستقرار البدو من الصيادين وتطوير وتحديث حرفهم ، هذا بالرغم ما يقوم اقتصاد هذه الدول على البترول كأحد عناصر الدخل القومى ، الا أن هذه الحرفة التقليدية (الصيد) لم تنقرض حيث مازال قطاع كبير من الاهالى يعملون فى الصيد

الذى يشكل دخلا كبيرا للافراد من ناحية وينمى مصادر الدخل القومى من ناحية أخرى .

وتعكس نتائج الدراسة لمجتمع شمال سيناء بتطورات كبيرة للاهتمام بقطاع الصيد والصيادين ، حيث انشئت العديد من القرى الجديدة للصيادين بجوار القرى التقليدية ، وان كانت عمليات التوطين تتم بأساليب تلقائية مما يعزز عمليات الاستقرار لكثير من البدو الصيادين ، أو الذين يعملون فى مهنة الصيد بهم مؤخرا من المناطق الصحراوية الجبلية ويعتبر مشروع انتاج الاسماك من بحيرة البردويل(٢٥) من أهم المشروعات الهامة التى لها أولويتها فى خطط التنمية . والتى استقطبت قطاعا كبيرا من الاهالى من البدو وتحسين مستوى المعيشة الاقتصادية والاجتماعية .

(٥) مجال السياحة :

ظهر مجال السياحة كأحد المجالات التنموية الهامة التى لم تكن موجودة من قبل ، والتى لها نتائج مباشرة وغير مباشرة على عمليات التنمية والتوطين فى المجتمعات الصحراوية الداخلية والساحلية أيضا . وتشهد جمهورية مصر العربية فى السنوات الاخيرة اهتمامات متعددة حول التنمية السياحية باعتبارها من أهم مصادر الدخل القومى والتى تشكل دورا ايجابيا فى تنويع مصادر الاقتصاد التى تسهم فى الدخول الفردية لقطاع كبير من السكان بالاضافة الى الشركات الحكومية التى تعمل فى هذا القطاع الحيوى .

وبالفعل ظهرت العديد من المشروعات السياحية الجديدة فى المناطق الصحراوية لتضيف ثمارها الى جانب الانشطة السياحية التى تتمتع بها مصر على المستوى العالمى والاقليمى ، حيث توجد الامثلة على ذلك فى مناطق متعددة مثل انشاء القرى السياحية المتعددة على سواحل البحر الاحمر ، أيضا فى مناطق جنوب سيناء ، وأخيرا فى منطقة شمال سيناء . هذا بالإضافة الى منطقة الساحل الشمالى بين مدينة الاسكندرية حتى مدينة مطروح .

ويمتاز مجتمع الدراسة على منطقة شمال سيناء بعوامل متعددة ساهمت مؤخرا فى التنمية السياحية حيث توجد العديد من المناطق الاثرية القديمة التى لم تكن معروفة لدى الكثير حتى من أبناء مصر أنفسهم والتى يجرى إفتتاح بعضها فى الفترة الاخيرة ٠ وكذلك تلعب طبيعة السواحل الشمالية وهدوء الشواطىء التى تجذب العديد للاصطياف وخاصة فى شواطىء العريش ورمانة وغيرها من المصايف التى أنشئت بها العديد من المشروعات السياحية الفندقية ودخول العديد من الخدمات والمرافق الاساسية التى تسهم جميعها فى تنمية هذه المنطقة والتى لها تاثيرها المباشر وغير المباشر على أهل المنطقة من البدو(٢٦) ٠

ان مجال التنمية السياحية أو التأثير المباشر وغير المباشر للسياحة على عمليات التوطين باعتبارها أحد مداخل وأساليب التنمية المحلية لها نتائج متعددة سواء على الاهالى وسكان المناطق الأصليين من القبائل البدوية ، وعلى الدولة باعتبارها التنظيم الرسمى الذى له دوره فى عمليات التخطيط والتنسيق ودخول الخدمات والمرافق ٠ وأيضا المستقرين من العمالة الداخلية ونشاط حركة القطاع الخاص بصفة عامة، وهذا ما سوف نعالجه بالتفصيل فى ضوء تحليلات نتائج الدراسة الميدانية فى الفصول القادمة ٠

خامسا : أنواع التوطين :

ترتبط أنواع التوطين وأساليبه بنوعية الاهتمامات التى توجه من أجل تحقيق السياسات والاهداف العامة التى تقوم عليها عمليات التوطين والتنمية فى المجتمعات النامية ٠ ولقد شهدت العقود الماضية اهتماما ملحوظا من قبل الحكومات لهذه الدول والعديد من الهيئات العالمية والدولية التى تسهم فى انجاز بعض المشروعات التى تهدف الى توطين الجماعات والافراد فى المناطق الريفية أو الصحراوية ٠ ولكن تختلف بصورة عامة أساليب التوطين ووسائل تنفيذه ، سواء يتم عن طريق

الحكومات أو مساعدة الهيئات الدولية والعالمية أو عن طريق الافراد أو الجماعات الذين يلجأون الى التوطين بأنفسهم .

وهناك عدد من الكتابات والتحليلات التى اهتمت بتناول أساليب التوطين وخاصة فى المناطق الصحراوية أو شبه الصحراوية ، ولكن تعكس هذه التحليلات نوعا من التداخل الشديد بين الاساليب المتبعة فى عمليات وأساليب التوطين . ونحاول فيما يلى أن نعرض لهذه التحليلات وتصنيفها الى ثلاثة تصنيفات مميزة ، ولكن تهدف محاولتنا لتصنيف هذه التحليلات من أجل الدراسة والتحليل فقط نظرا لصعوبة التمييز فى كثير من الاحيان بين بعضها البعض . وعموما هذه التصنيفات الثلاثة كما يلى :

التصنيف الاول : الذى يحاول أن يعرض الاساليب ووسائل التوطين فى صورة ستة أنواع لعمليات التوطين وهى :(٢٧)

١ ــ التوطين الاجبارى (القسرى) .

٢ ــ التوطين الاختيارى (الطوعى) .

٣ ــ التوطين الجماعى .

٤ ــ التوطين الفردى .

٥ ــ التوطين المشترك (الفردى والجماعى) .

٦ ــ التوطين التلقائى والمخطط .

التصنيف الثانى : وهو الذى يشارك التصنيف السابق ولكن يصنف أصحابه نوعين آخرين بالاضافة الى الانواع السابقة وهما :(٢٨)

١ ــ التوطين لعناصر من الداخل ، وهذا النوع من التوطين يكشف عن الدور الاقناعى الذى يقوم به بعض البدو لبقية عشائرهم وقبائلهم لاهمية التوطين والفوائد المتعددة التى سوف تعود عليهم جميعا .

٢ ــ التوطين لعناصر من الخارج ، وهى مجهودات الدولة لتوطين بعض العمالة المهاجرة والمستضيفة لهم وتحتاجهم فى قطاعات العمل

المختلفة بها ، وقد تختلف هذه العمالة من حيث اللغة والدين ، وتقوم بعض الحكومات بتسكينهم وتوطينهم بنوع من الحذر فى أماكن مفتوحة أو متباعدة حسب ما تقتضيه مناطق العمل لهم .

ويكشف النوعان الأخران من أساليب التوطين عن مشاكل العمالة المهاجرة طلبا لفرص العمل وخاصة فى الدول الخليجية والتى تمثل العمالة الأجنبية نوعا من المشاكل التى تواجه حكوماتها نظرا لوفودها اليها بصورة غير منظمة ، وعدم التخطيط المسبق لاستقبال هذه العمالة التى تحتاجها بصورة ضرورية ، وقد تفوق أعداد المهاجرين عدد السكان الاجمالى للدولة المضيفة . وعموما قد تسبب هذه العمالة بعض المشاكل للدولة المضيفة مثل المشاكل الامنية وغيرها من مشكلات أخرى متنوعة .

التصنيف الثالث : وهو التصنيف الذى يهتم به عدد من الباحثين المهتمين بقضايا التوطين حيث يركز على ارجاع التوطين الى أسلوبين فقط وهما :(٢٩)

١ ــ التوطين التلقائى .
٢ ــ التوطين الموجه .

وعموما ، نرى أن التصنيف الاخير ، تصنيف يشمل بصورة مجملة لاساليب التوطين الموجودة فى التصنيفين السابقين ، وان كان ذلك لا يمنع من وجود نوع من التداخل بين عناصر التصنيف الثالث ووجود ما يعرف بالتوطين التلقائى والموجه فى نفس الوقت(٣٠) . وكما أشرنا مسبقا ، ان عملية التصنيف هذه ما هى الا محاولة تهدف لمزيد من الدراسة والتحليل وتعبر عن وجهات النظر والاراء المتقاربة حول نوعية أساليب التوطين ووسائل تنفيذه . وباختصار سوف نعرض لاسلوب التوطين ، كما جاء فى التصنيف الثالث والاخير كما يلى :

(١) التوطين التلقائى :

أكدت العديد من الدراسات الانثروبولوجية والاجتماعية والسكانية

أن عملية التوطين التلقائى ليست عملية حديثة العهد ، ولكنها موجودة منذ وجود البشر على الارض . فالانسان دائما فى حالة حركة وانتقال سواء بين المناطق الصحراوية أو البادية أو فى مناطق الغابات والبرك والمستنقعات أو السهول والوديان . يسعى للتنقل طلبا لتوفير حاجاته الاساسية أو سعيا لمزيد من الرزق وطلبا للامن والاستقرار بصفة عامة .

تتغير عمليات التوطين التلقائية حسب عوامل متعددة ، يخضع جزء منها لعوامل الطرد والجذب للسكان ، فالمناطق الغنية بمواردها الطبيعية والاقتصادية تكون مصدرا لجذب العديد من الناس ، وعلى نقيض ذلك نجد العكس فى المناطق الفقيرة فى مواردها واقتصادها أو التى تكون عرضة لحالات غير طبيعية مثل الزلازل والفيضانات أو الجفاف . كما تعتبر العوامل السياسية والعسكرية والحروب من العوامل الاخرى المساعدة وراء هجرة السكان والانتقال للاقامة والتوطن فى مناطق أخرى أكثر أمنا واستقرارا ، وربما تشهد على ذلك ما أحدثته الحروب العالمية وحرب فيتنام أو الحرب الهندية الباكستانية .

وبصفة عامة ، لقد خضعت عمليات التوطين الذى يتم بصورة تلقائية أو اختيارية لعوامل متعددة ومتداخلة تسهم بصورة ملحوظة فى عمليات وأشكال التوطين ونوعيـة المستوطنين وفترة استقرارهم وهـذه العوامل متنوعة على نحو ما أشرنا سابقا ، بين العوامل الطبيعية ، أو البيئيـة والصحية ، والعوامل الاقتصادية ، والعوامل السياسية والعسكرية .

٢ ـ التوطين الموجه :

تتميز عمليات التوطين التى تتم بصورة فردية أو جماعية بأنها تأخذ أحيانا الاسلوب التلقائى ، الذى يقوم به المستوطنون سعيا وراء الرزق أو تنمية مواردهم الاقتصادية ، وخاصة بعد أن أصبحت بيئاتهم الاصلية مناطق طرد بصفة عامة . أما الاسلوب الثانى للتوطين الذى يتمثل فى التوطين الموجه ، فهو متميز تماما عن النوع الاول ، نظرا لاهتمامات الحكومات وواضعى السياسات القومية وبرامج التخطيط والتنمية لهذا

النوع من التوطين لعلاج مشاكل قومية لها أهميتها وأبعادها على مستوى التنمية بصفة عامة .

وبالفعل ، لقد حدثت عمليات التوطين الموجه فى كثير من دول العالم النامى سواء لعلاج المشكلة السكانية وتوزيع المناطق السكانية فى كثير من المناطق الجديدة بدلا من تركيزهم فى مناطق محدودة وذات كثافة عالية. وهذا ما حدث بالفعل منذ بداية الخمسينات من هذا القرن فى دول كثيرة منها على سبيل المثال مصر وأندونيسيا . بل تعتمد بعض الحكومات على سياسات التوطين الموجه لمواجهة مشاكل الجفاف والتصحر فى أقاليم معينة ثم اعادة توطين سكانها سواء عن طريق حكوماتهم أو عن طريق مساعدة بعض الهيئات الدولية والعالمية وأيضا عن طريق الهيئات الاهلية المحلية ، وعموما ، يتم التوطين الموجه بصورة منظمة كما حدث بالفعل فى البرازيل .

ومن ناحية أخرى ، تهتم بعض الحكومات بسياسات التوطين الموجه من أجل تغيير البيئة الاجتماعية والاقتصادية لطبقات اجتماعية معينة وذلك عن طريق تبنى سياسات اصلاحية جذرية كما حدث فى سياسات الاصلاح الزراعى فى مصر وبيرو والاكوادور . كما انتهجت سياسات حكومية أخرى ، نظام التوطين الموجه لاغراض سياسية وكسب تأييد الشعوب وخاصة من الطبقات الفقيرة وهذا ما حدث بالفعل فى تايلاند وغينيا البريطانية(٢١) . ولقد اهتمت بعض حكومات الدول العربية بسياسات التوطين وخاصة توطين البدو فى المناطق الصحراوية أو شبه الصحراوية فى ضوء سياسات تنموية شاملة تعتمد على أساليب علمية وتخطيطية مدروسة مسبقا ، للاقاليم الجديدة وتوفير السكن الملائم والخدمات الاساسية للاقامة والتوطين والتى تهدف فى صورتها الاجمالية لتحسين المستوى الاجتماعى والاقتصادى والصحى والتعليمى لجماعات وقبائل البدو . وسوف نشير الى بعض نماذج هذه المشروعات بصورة أكثر تحليلا فى الفصل القادم .

كما توجد أساليب أخرى للتوطين الموجه والتى تشهدها منطقة الشرق

الاوسط حاليا بغرض تحقيق أهداف عسكرية وأطماع توسعية كما تقوم به إسرائيل ذلك النوع من التوطين الموجه لتحقيق أغراض عنصرية دينية وعسكرية فى نفس الوقت • ويظهر التوطين الموجه أيضا لتنفيذ أهـداف وأيديولوجيات سياسية واقتصادية واجتماعية معينـــة مثلمـــا يحـــدث فى الكتلة الشرقية والاتحاد السوفيتى(٣٢) بصفة خاصة ، الذى يعـــد من أنشط الدول فى اقامة المشروعات ذات الطابع التوطينى الموجـــه سواء استغلال المناطق الزراعية البكر أو التوطين الصناعى الذى حدث فى منطقة سيبيريا ذات الطبيعة القارصة • ولكن بفضل التكنولوجيا الحديثة أنشئت العديد من المشروعات الصـــناعية والزراعية والحيوانية • ومن ناحيـة أخرى ، اهتم الاتحاد السوفيتى بعمليات توطين البدو فى المنـــاطق أو الجمهوريات التى تقع مع العديد من الدول الاسيوية الاخرى •

وبالطبع تعكس طبيعة عمليات التوطين الموجه فى الاتحاد السوفيتى لتنفيذ سياسات أيديولوجية مميزة تعتمد على نظام الادارة المركزية من ناحية ربطها بالاقتصاد المركزى والقومى ، مع وجود نوع من نظام الادارة المحلية الذى يعتمـد على نظـــام اللامركزية فى عمليات اتخـــاذ القرار وما يتعلق بالعمليات الانتاجية الادارية الاخرى • كما أنشـــأ الاتحـاد السوفيتى بعض المعاهد المتخصصة بتحليل نمـــاذج التوطين فى مناطق متعددة من العالم للاستفادة من تجارب الشعوب الاخرى • وهناك بعض الدراسات السوفيتية التى أشارت الى دور المملكة العربية السعودية(٣٣) فى عمليات توطين البدو والانتاج الزراعى خاصة • هذا بالاضافة الى اهتمام هذه الدراسات بتحليل العلاقة بين البداوة وأنماط المعيشة والسكن وطبيعة الاقتصاد البدوى بصفة عامة(٣٤) •

وأخيرا ، وبالرغم من تعدد وجهـات التوطين الموجه فى العالم ســواء كانت جهات عالمية أو حكومية وأهلية الا أن هناك كثيرا من المخاوف حول ما يشهده العالم حديثا من عمليات التصحر والجفاف الذى يظهر معـالمه بكثرة فى مناطق كثيرة من العالم نتيجة للمشاكل الطبيعية وزيادة أشعـة

الشمس والحرارة وما يعرف من ضعف طبقة الاوزون بصفة عامة التى تهدد بعمليات أكثر من الجفاف ومضاعفة نتائجه على مناطق أخرى فى العالم لم تعرف التصحر بعــد . ومن ثم لابد من توجيه الاهتمامات العالمية والحكومية بضرورة تبنى سياسات تنموية للتوطين بكافة أنواعه لمقاومة أخطار البيئة الطبيعية ، والتى تنذر بحدوث كوارث وخيمة على المجتمع البشرى وربما ما ظهر فى قارة افريقيا فى السنوات الاخيرة خير دليل على ذلك وحدوث كثير من موجات الجفاف والهجرات الجماعية التى تسبب الازمات وقيام الحروب بين الدول النامية .

الهوامش والمراجع :

١ - فاروق محمد العادلى ، علم الاجتماع البـدوى ، القاهرة : دار الكتاب الجامعى ، ١٩٨٩ ، ص ٦٥ .

٢ - المرجع السابق ، ص ٦٦ .

٣ - أشارت العديد من الكتابات فى مجال البداوة أو البادية العـربية لعدد من التعريفات والتصورات العامة حول مفهوم التوطـين ، وعلاقته بالتنمية فى مجتمع البادية ، وقد طرحت هـذه التعريفات والتصورات فى مؤتمر خبراء الشئون الاجتمـاعية والعمل الذى نظمته جامعة الدول العربية فى تونس عام ١٩٦٥ بعنوان «رعاية البدو تحضرهم وتوطينهم» لمزيد من التفاصيل انظر :

صلاح الفوال ، البداوة العربية والتنمية ، القاهرة : مكتبة القاهرة الحديثة ١٩٦٧ ص ٣٢ - ص ٣٤ .

٤ - المرجع السابق ، ص ٣٥ .

٥ - انظر :

El-Hamamsy, L. (et. al.,) Human Settement on New Lands : Their Design and Development, Cairo ; The American Univ., 1979, PP. 3-6.

- نقلا عن المرجع التالى :

- سامية محمد جابر ، المجتمعات الريفية الجديدة : تحليل اجتماعى لعمليتى التوطين والتنمية فى الاقطار النامية : الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٨ ص ٨٨ - ص ٨٩ .

٦ - لمزيد من التفاصيل انظر ، المرجع السابق ، خاصة الفصل الثالث والرابع .

٧ - اهتمت كثير من التحليلات فى دول العالم الثالث بدراسة مفـاهيم التنمية وسياساتها وأنماطها دراسة تحليلية مقارنة من ناحيـة ، وواقعية لطبيعة العالم الثالث من ناحية أخرى . معتمدة فى ذلك على تحليل السياسات والابعاد التنموية والتمييز بينهـا وخـاصة

السياسات الاقتصادية والسياسات الاجتماعية ، وما هـو الدور الذى يمكن أن يقدمه علم الاجتماع فى دراسة مشاكل دول العـالم الثالث وقضايا التنمية عموما . انظر فى ذلك ،

- محمد الجوهرى : علم الاجتماع وقضايا التنمية فى دول العـالم الثالث ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٨٢ خاصة الفصل العاشر والحادى عشر .

٨ - ركزت بعض الاراء حول مدخل ادارة التنمية وأهميته فى عمليات التحديث وتطوير الظروف الاجتماعية والاقتصادية وخـاصة دول العالم الثالث ، معتمدة على تبنى سياسات واقعية تفسر الاسباب وراء تغيير الادارات والمؤسسات الحـكومية التقليدية التى كانت توجد فى هذه المجتمعات قبل استغلالها وعدم جدواها بما يتلاءم مع السياسات الفكرية والايديولوجية الجديدة . ومن ثم ، فلابد من تكوين سياسات تنموية حديثة تقوم على مبدأ الادارة العلمية الحديثة لسياسات وبرامج التنمية وأهمية التخطيط والتنسيق بين الاجهزة الرسمية والمحلية من أجل تغيير وتجديث هذه السياسات بصورة مستمرة . انظر :

- جورج ف. جانت ، ادارة التنمية ، مفهومها ، أهدافها ووسائلها ، ترجمة - منير لبيب موسى ، القاهرة : دار المعارف ١٩٨٦ .

٩ - أجريت دراسة «ديوب» على بعض مناطق الريف فى الهند محاولا تقييم سياسات التوطين وبرامج التنمية الزراعية وخـاصة مدخل التحسين ، وكيف استفادت الصفوة من هذه السياسة القائمة . كما أجريت عدد من الدراسات الاخـرى مثل دراسة ابيستـين ، التى أجرتها على قرية هندية فى فترات تاريخية متفاوتة ووصلت تقريبا الى نفس النتائج التى توصلت اليها (ديوب). لمزيد من التفاصيل انظـر :

- Dubee, S. C. India's Change Village : Human Factors in Community Development : London, Routledge and Kegan Paul, 1958.

- Epstein, Economic Development and Social Change in Souht India, Manchester, Manchester Univ. Press, 1962.

كما توجد دراسة أكثر حداثة للمؤلف وهى :

— South India, Yesterday, Today and Tomorrow, London :. Macmillan, 1973.

وهناك عدد من الدراسات حول قضايا التنمية الريفية ، لمزيد من التفاصيل انظر :

ـ سامية جابر ، مرجع سابق ص ١٩٧٢ .

ـ أشارت بعض البحوث والدراسات عن طبيعة المجتمع الريفى الهندى وطرق الاصلاح فى المداخل التى استخدمت وخاصة فى تنمية المجتمع الريفى وأحوال الفلاحين فى المنطقة الجنوبية وطبيعة الظروف الاجتماعية والاقتصادية منذ الخمسينات حتى نهاية الثمانينات . وقد أجرى هذه الدراسات بعض الانثروبولوجيين المتخصصين استخدموا العديد من المداخل والمناهج للانثروبولوجيا وعلم الاجتماع ؛ كما تتميز هذه الدراسات بالطابع المقارن فى هذه الفترات متناولين أيضا العديد من المشاكل السياسية التى تؤثر على الطابع الاقتصادى والاجتماعى وما هى التغيرات التى حدثت فى مناطق ريفية معينة مثل تنجاى Tanjae وتيمالاند Tamiland وهما من المناطق الريفية الجنوبية الشرقية فى الهند ـ لمزيد من التفاصيل انظر :

— Cough, K. Rural Change in South-east India, Oxford : Oxford Univ. Press, 1989.

١٠ ـ توجد هذه المشروعات فى المناطق الزراعية والصحراوية فى كثير من دول العالم الثالث وفى الاتحاد السوفيتى وخاصة فى الاقاليم الصحراوية بآسيا الصغرى وتتمثل فى العديد من الجمهوريات السوفيتية مثل جمهورية آسيا الوسطى وعدد من المناطق الصحراوية التى توجد مع عدد من الدول المجاورة مع الاتحاد السوفيتى مثل ، إفغانستان وايران . ولقد ظهرت عدة دراسات لتقييم سياسات التوطين فى هذه الاقاليم والاهتمام بتطوير البيئة الايكولوجية ما يلزمها من دراسات متعددة شملت التكيف مع المناخ، والتضاريس والعوامل الجغرافية ، والمواصلات ، والعمالة، والانتاج الزراعى ، وادارة مشروعات الاستيطان ، وغيرها من العديد من الظروف التى يمكن تغييرها من أجل تطوير المجتمع المحلى لمزيد من التفاصيل انظر على سبيل المثال :

— Diyarova, K., "Territorial Organization of Agriculture

Producation in The Desert Zone" Problems of New Desert, No. 5, 1988, PP. 28-31.

— Orazumradov, Reginal Aspects of Population Employment in Central Asia, Problems of New Desert, N. 6 - 1988, PP. 36-41.

١١ ـ تعددت الدراسات حول الاصلاح الزراعى وأهدافه فى دول العالم الثالث مع معالجة أوضاع البناء الطبقى ودور الفلاحين وطبيعة البناء الاجتماعى للقرية ، وطبيعة وأساليب تنمية المجتمع الريفى ، انظر على سبيل المثال :

ـ السيد الحسينى ، التنمية والتخلف : دراسة تاريخية بنائية : القاهرة : دار المعارف ١٩٨٥ ـ خاصة الفصل الخامس ٠

ـ محمد الجوهرى ، مرجع سابق ، خاصة الباب الثالث ـ بالاضافة الى قائمة المراجع والمصادر التى غطت قطاعا كبيرا من الدراسات حول مشكلات دول العالم الثالث وطبيعة البناء الطبقى ودور الفلاحين ومشاكل القطاع الريفى فى مصر والعديد من الدول النامية ٠ ص ٣١٦ ص ٣٣٦ ٠

١٢ ـ لمزيد من التفاصيل انظر للباحث رسالة للدكتوراه غير منشورة بعنوان :

— Abdalla M. Abdelrhman, The Role of Multinational Coroprations and Socio Economic development in Egypt. Unpublished ph. D. Thesis at Univ. of Exeter. England, 1985.

١٣ ـ محمد الجوهرى ، مرجع سابق ، ص ١٤٩ ـ ص ١٥٠ ٠

١٤ ـ نفس المرجع السابق ، ص ١٤٥ ٠

١٥ ـ انظر :

— Goldthrope, J. E., The Sociology of The Third World Prisprity and involvement, Cambridge : Cambridge Univ. Press, especially Chap. 7.

كما توجد عدد من التحليلات والكتابات التى تشارك وجهة نظر جولدثروب ، سواء من الباحثين الاجتماعيين أو أيضا من بعض الاقتصاديين الذين لهم بعد تحليلى فى معرفة واقعية للتنمية فى دول العالم الثالث ، وأهمية التركيز على السياسات الاقتصادية وربطها بالسياسات الاجتماعية ٠

ـ انظر على سبيل المثال :

— Todoro, M., Economic for Development World : London, Longman LTD, 1981.

— Stretten, P. The Frontiers of Development studies, London : Macmillan, 1972.

١٦ ـ **جورج جانت** ، مرجع سابق ، ص ٣١ ـ ص ٤٤ .

١٧ ـ أشارت كثير من آراء الباحثين الى أهمية مدخل الاقليمية فى تنمية المجتمع المحلى سواء فى الدول النامية أو المتقدمة من خلال الاعتماد على نظـام اللامركزية فى عمليـات ادارة التنميـة ـ انظـر على سبيل المثال :

R. C. Smith, Decentralization, The terricorial Dimension of the State, London : George Allen and Unwin, P.P. 53-54.

١٨ ـ هناك عـدد من الكتابات التى عبرت عن آراء مختلفة ومتنوعة حول أهداف التوطين فى العالم العربى انظر على سبيل المثال :

ـ **صلاح القوال** ، البداوة العـربية والتنمية ، مرجـع سابق ، ص ٣١٠ ـ ٣١١ .

ـ **صلاح العبد** ، التوطين وتنمية المجتمع بالوطن العربى ، معهـد البحوث والدراسات الاقتصادية والاجتماعية : القاهرة ١٩٧٣ ص ٩٣ ـ ص ٩٥ .

ـ **فاروق مصطفى اسماعيل** ، التغير والتنمية فى المجتمع الصحراوى، الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٧٦ .

ـ **هند أحمد النقيب** ، التنمية الاجتماعية وأثرها فى توطين البـدو فى الكويت ـ تقديم د . عبد الباسط حسن ، الكويت : منشـورات دار السلاسل ، ١٩٨١ .

١٩ ـ أشارت بعض الافكار المـؤيدة الى حق الدولة فى بسـط نفـوذها السياسى وامتداد لامتلاك الثروة القومية والوطنية ، ولكن فى مقابل ذلك لابد أن تعطى الدولة كثيرا من التعويضات والحقوق للمواطنين ومنها حق المواطنة حتى يحقق ذلك نوعا من التكامل القومى . ومن ثم تقوم الدولة باستغلال مساحات الارض بصورة أفضل مما ينتج عنه بالضرورة زيادة فرص الحياة الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة فهذا العمل يشتمل جوانب أخلاقية واقتصادية فى آن واحد. فى مقابل ذلك يوجد المعـارضون لسياسات التوطين فى المنـاطق

الصحراوية ، وتتركز دعواهم أن الاقتصاد البدوى حتى ولو استغل بصورة كاملة لن يضيف الى الاقتصاد القومى أو العالمى بشىء وخاصة اذا نظرنا إلى قيمة ما يسهم به الاقتصاد البدوى فى القطاع أو مجال الثروة الحيوانية .

١٩ ـ انظر :

ـ محى الدين صابر ، التنمية الاجتماعية فى أقطار الخليج العربى ـ تنمية البيئة البدوية ـ ندوة التنمية الاجتماعية فى أقطار الخليج العربية . جامعة الامارات العربية المتحدة ١١ ـ ١٣ ديسمبر ١٩٨٨ ـ مطبوعات كلية الاداب ـ جامعة الامارات ـ العين ١٩٨٩ ، ص ٤٤ .

٢٠ ـ لمزيد من التفاصيل انظر :

ـ ر. م. ماكيفر و ش. بيرج ـ المجتمع ـ الجزء الثالث ـ ترجمة ، د. سمير أحمد نعيم ـ القاهرة : مكتب النهضة المصرية ، ١٩٧١ خاصة الفصل ٢٩ .

٢١ ـ مقابلة الدراسة مع السيد اللواء/منير شاش محافظ محافظة شمال سيناء وعدد من المسئولين والقيادات الشعبية وذلك بتاريخ ١٨ ، ١٩٨٨/١/١٩ .

٢٢ ـ انظر مراجع رقم (١٨) و (١٩) .

٢٣ ـ أكاديمية العلوم السوفيتية ، عالم البـدو ـ دراسات أثنوغرافية سوفيتية ، موسكو : معهد ميكلوخو ـ ماكلاى الاثنوغرافى ، ١٩٨٦ ص ١ ـ ٣٤ .

٢٤ ـ لمزيد من التفاصيل انظر : ف. ماركوف ، النظام الاجتماعى عند البدو الرحل فى آسيا ، المرجع السابق ص ٦٩ ـ ص ١١٠ .

٢٥ ـ لمزيد من التفاصيل انظر : الفصل الاول والرابع .

٢٦ ـ حول مجال التنمية السياحيـة وأثره على التوطين فى المناطق الصحراوية ـ انظر نتائج الدراسة الحالية ـ الفصل الرابع .

٢٧ ـ انظر : صلاح الفوال ، مرجع سابق ، ص ٣١٤ ـ ص ٣١٨ . وأيضا نفس المؤلف ، تنميـة المجتمعات الصحـراوية (أسس نظـرية وتطبيقات ميدانية) . القاهرة : دار الفكر العربى ، ١٩٦٩ . كذلك ، محى الدين صابر ، مرجع سابق ، ص ٤٥ .

٢٨ ـ هند النقيب ، مرجع سابق ، ص ١٣٦ ـ ص ١٣٧ .

٢٩ ـ انظر مرجع رقم (٥) ص ٨٩ ـ ص ٩٣ ، وأيضا ، مرجع رقم (١٩) ص ٤٠ ـ ٤١ ٠

٣٠ ـ تكشف نتائج دراستنا الحالية على مجتمع شمال سيناء ، عن عمليات التوطين التى تتم بصورة تلقائية ، نتيجة لاقامة مشروعات التوطين والتنمية المخططة من قبل الادارات والمؤسسات الحكومية التى تعتمد فى تنفيذها على البرامج والسياسات والخطط المستهدفة والتى تتحدد فى اطار السياسة القومية للدولة ٠ ومن ثم نجد أن أنواع التوطين لا تقتصر على التوطين التلقائى بمفرده أو التوطين الموجه بقدر ما يتم فى اطار متكامل بين النوعين السابقين لمزيد من التفاصيل انظر الفصل الرابع والخامس ٠

٣١ ـ سامية جابر ، مرجع سابق ، ص ٩٣ ٠

٣٢ ـ لمزيد من التفاصيل انظر : المراجع الموجودة فى مرجع رقم (١٠)

٣٣ ـ أنظر :

— Skaini, M., Experience in developing arid lands of Saudi Arabi. Problems of New Desert, No. 4, 1988, PP. 57-61.

٣٤ ـ انظر ، ف٠ ماركوف ، مرجع سابق ص ٦٧ ، ص ٨١ ٠

الفصل الثالث

التوطين والتنمية فى العالم العربى
نماذج مختـــارة

تمهيـــــد :

أولا : الدول العربية :

١ ـ السودان ٠

٢ ـ الاردن ٠

٣ ـ العراق ٠

٤ ـ الكويت ٠

٥ ـ المملكة العربية السعودية ٠

٦ ـ دولة الامارات العربية ٠

ثانيا : جمهورية مصر العربية :

١ ـ المجتمعات الريفية المستحدثة ٠

٢ ـ توطين المجتمعات البدوية ٠

الهوامش والمراجـــع ٠

تمهيــد :

تتميز طبيعة الوطن العربى بوجود عديد من الصحارى والبوادى التى تعيش بها الجماعات والقبائل العربية منذ آلاف السنين ، ولقد تميزت هذه القبائل بعادات وتقاليد وأسلوب للحياة ذات طابع فريد من نوعه ، مازالت الاجيال الحالية من البدو تحمل هذه العادات والتقاليد كنوع من الثروة والتراث العربى الاصيل • وخاصة ما يتمتع به البدو من خصـــال وقيم حميدة ، تكشف عن كثير من السمات التى أثرت فيها كل من الطبيعة وأسلوب الحياة الاجتماعية بصفة عامة •

ويتضح لنا من تحليلات الفصل السابق ، أن عمليات التوطين لهـــا أهداف متعددة تعبر عنها الاهداف القـــومية والسياسية ، والاجتمـــاعية والاقتصادية ، والعسكرية والدفاعية • ومن ثم جـــاءت ، هذه الاهداف لتعبر عن طبيعة السياســات القومية العـــامة لمعظم الدول العـــربية التى تحاول أن تنهض بجماعات كبيرة من الافراد الذين يسكنون البـــوادى والصحارى الشاسعة • ولقد عبرت العديد من السياسات فى تنفيذها لكثير من مشروعات التوطين المتعددة التى اتخذت أنواعا وأساليب شتى حتى ترفع مستوى المعيشة الاقتصادى والاجتماعى للقبائل البـــدوية ، وحتى تحقق فى نفس الوقت السياسة القومية الاجتماعية فى صورة تساعد القبائل والتى يجب أن تجنى ثمار خيرات بلادها خاصة بعد ظهور الثروة النفطية أو التقدم الاقتصادى والاجتماعى فى العديد من الدول العربية ككل •

ومن هذا المنطلق ، جاءت عمليـــات التوطين للمجتمعات المحـــلية البدوية فى كثير من الدول العربية لتعبر بوضوح عن رغبة مزدوجة من قبل القبائل البدوية ورغبتها فى تحسين مستويات معيشتها وخاصة بعد أن لاحت لها الفرص المتعددة لذلك • ومن ناحية أخرى ، لتعبر عن نفس

الرغبة والهدف لحكومات الدول العربية التى ترمى الى تحقيق سيادة الدولة القومية باعتبارها صاحبة النفوذ والسلطة والتنظيم الرسمى الذى يجب أن يفرض سيطرته على جميع عناصر ومكونات هويته الذاتية ، وتحقيق نوع من التعويض لهذه الجماعات والقبائل التى عاشت تعانى من الظروف الطبيعية والايكولوجية الصعبة ، واقتصاديات الكفاف الذى يتميز به الاقتصاد البدوى . ومن ثم يجب ، أن تلعب العوامل الخارجية والتى تظهر في أساليب وسياسات التوطين ومجالاته المتعددة وتؤدى دورها فى تنمية وتطوير المجتمعات المحلية الصحراوية .

وعموما ، سوف نحاول فى هذا الفصل أن نعرض لأهم نماذج التوطين فى عدد من الدول العربية والتى ظهرت فى العقود الماضية ، محاولين بذلك التعرف على أهم انجازات وأهداف ومشكلات عمليات التوطين فى هذه الدول . ويجب أن نشير الى حقيقة هامة ألا وهى ، أن دراسة وتحليل بعض هذه النماذج سوف يوضح لنا الكثير من ملامح التوطين فى المنطقة العربية ، وان كانت لا تعبر هذه النماذج فى صورتها العامة عن كل الانجازات التى حققت بالفعل فى كثير من بلدان العالم العربى . ولم تتح الفرصة حاليا سواء من ناحية الزمان والمكان ، أو نتيجة لصعوبة وندرة الحصول على المعلومات الكافية ، وأيضا طبيعة الاطار العام المحدود لاهداف الدراسة الحالية ، تجعلنا نعرض بصورة موجزة ومختصرة لبعض نماذج التوطين فى العالم العربى وفى مصر من أجل الاستفادة من نتائج مشروعات التوطين بما يخدم أغراض الدراسة الحالية وأهدافها .

أولا : الدول العربية :

١/ــ السودان :

يعد مشروع القاش من أهم مشاريع التوطين فى الوطن العربى والذى خطط له منذ عام ١٩٢٣ ، وارتبط هذا المشروع أساسا بتوطين احدى القبائل البدوية الكبرى وهى قبيلة (الهدندوه) ، والذى ضم أكثر من ١٢

ألف أسرة بدوية استوطنوا ما يقرب من ٧٠٪ من الاراضى المستصلحة فى حوض نهر القاش أو حوالى ما يقرب من ٤٠٠ ألف فدان وهى تعادل تقريبا نصف مساحة حوض هذا النهر(١) .

وركزت الجهود الحكومية حول توطين البدو فى هذه المنطقة من أجل زراعة محصول القطن باعتباره من المحاصيل النقدية والذى يشكل دخلا كبيرا للدخل القومى فى السودان . وبالطبع ، واجهت المشروع عدة صعوبات منها عمليات تكيف البدو فى الوطن الجديد بالاضافة الى عدم تعود البدو للعمل فى الزراعة وخاصة مثل محصول القطن الذى يتطلب عمليات زراعية شاقة وكبيرة ، هذا بالاضافة الى قلة خبرة البدو فى العمليات الزراعية .

وبفضل عمليات الارشاد الزراعى والجهود الحكومية تم نجاح هذا المشروع سواء بالطرق الاختيارية أو الاجبارية ، هذا بالاضافة الى رغبة البدو فى العيش فى الحياة الجديدة نظرا للظروف الاقتصادية السيئة التى كانوا يعيشونها من قبل ، خاصة بعد ما أتيحت له توافر السكن والاقامة الدائمة ، والعمل بالزراعة وتربية الحيوانات وتقديم العديد من الخدمات الاساسية التى لم تكن متوفرة له فى موطنه الاصلى مثل التعليم والصحة وغير ذلك من المرافق الاساسية .

وبالرغم من قصور المشروع من ناحية الاعداد أو الدراسات الكافية سواء الدراسات الاجتماعية والاثنوغرافية أو أيضا الدراسات المسحية للطبيعة الجيولوجية والطبوغرافية لمنطقة التوطين ، الا أن الاجهزة الرسمية أهتمت بأبعاد التنمية الاجتماعية بجانب التنمية الاقتصادية ، وسعت لرفع مستوى المعيشة الاقتصادية والمستوى التعليمى والصحى والثقافى للمستوطنين من البدو ، وخاصة أن هذه القبائل قد عانت كثيرا من الحرمان وقسوة الطبيعة لفترات زمنية طويلة ، ومن ثم يعتبر هذا المشروع من المشروعات التنموية التى أحرزت أهدافها الخاصة بسياسات التوطين .

٢ ـ الاردن :

بدأت عمليات توطين البدو فى جنـــوب الاردن مع بداية الستينات خاصة بعدما تعرضت هذه المنطقة لعوامل طبيعية صعبة ، حيث تعرضت لموجة جفاف شديدة ثم تلتها بعد ذلك موجات من البرد وسقوط الثـلوج والسيول بكميات كبيرة ، مما واجهه السكان من أهل البادية الجنوبية لكثير من الكوارث والصعوبات التى كادت تهـدد وجودهم بالمنطقـة وان كانت قد ساعدت هذه الظـــروف والاحداث بالرغم من قسوتها فى لفت الانظار ، وتكثيف الجهود الحكومية والاهلية من أجل الاهتمـام بهؤلاء البدو من السكان ، سواء عن طريق تقديم الاسعافات الاولية ومساعدتهم اقتصاديا أو عن طريق التخطيط بصورة علمية لتحقيق واقامة مشروعات لتنمية البادية بصفة عامة على المدى البعيد(٢) .

وهكذا بدأ مشروع توطين البدو فى المنطقة الجنوبية بالاردن ، حيث أجـــريت الدراسات العـــلمية والتخطيطية اللازمة . وتم وضـع لجان تخطيطية وتنظيمية ادارية تقوم بعمليات التنسيق والاعداد لانشـاء قرى نموذجية ومساكن لتوطين البدو . كما تم التنسيق بين أجهـــزة الجيش والوزارات الاخرى من أجل تكثيف الجهود لاعداد وانجاز هذا المشروع .

وبالفعل تم اعداد واختيار مواقع القرى الجديدة حسب قـربها من شبكة المواصلات والطرق الرئيسية ، ومن مصادر المياه والينابيع الموجودة وتوافر الارض الزراعية الملائمة ، التى تسمح جميعها فى تشجيع القيام بالمشروعات الزراعية أحد الدوافع القوية لتوطين البدو واغرائهم بالاقامة فى هذه القرى الجديدة .

وهكذا أعدت الدراسات الهندسية والعمرانية الانشائية حيث أقيمت بالفعل التجمعات العمرانية الجديدة مع مراعاة توفير الاسس الهامة من ناحيــة :

١ ـ اعـــداد المساكن الصحيـــة اللازمة والتى روعيت فيها نواحى البساطة البدوية مع اختفاء روح ومظهر العمران الحديث ..

٢ ـ اقامة المساجد وأماكن العبادة لاقامة الشعائر الدينية .

٣ ـ اقامة سوق تجارية .

٤ ـ اقامة الوحدات الصحية والاجتماعية والمؤسسات التعليمية اللازمة .

وبدأ المشروع باقامة ثمانى قرى نموذجية لتوطين البدو ، ولكن بالرغم من الدراسات الهندسية والعمرانية التى أجريت قبل تنفيذ المشروع ، الا أن القائمين على المشروع لم يجرو أى دراسات أو مسوح اجتماعية من أى نوع للتعرف على مدى رد الفعل من البدو والتعرف على استجاباتهم نحو الاستيطان الجديد لهم خاصة وأن اقامة هذا المشروع جاء نتيجة للطبيعة القاسية التى تعرضوا لها . ومن ناحية أخرى ، لقد ظهرت على المنطقة مظاهر الترف الحضارى والذى لم يعتاد عليه البدو وميله الى البساطة ، هذا بالاضافة الى عدم توافر الموارد الاقتصادية الكافية فى مناطق الاقامة الجديدة .

وبالرغم من هذه الصعوبات التى تعرض لها المشروع فى بداية السنوات الاولى له ، الا أنه أمكن التغلب عليها بواسطة القائمين على اقامة المشروع من الجهات الرسمية أو الاهلية من أجل تذليل هذه الصعوبات لنجاح مشروع توطين البدو فى البادية الجنوبية .

٣ ـ العراق :

اتسمت مظاهر توطين البدو فى العراق بأساليب التوطين التلقائية وخاصة فى بداية عمليات التوطين الاولى التى تمت فى العديد من البوادى العراقية . ثم توالت بعد ذلك اهتمام الحكومة والجهات الرسمية بأهمية الدولة كتنظيم رسمى يسهم فى عمليات التوطين ، ودخول نظم الشرعية الرسمية لهذه العمليات ، عن طريق الاشراف الرسمى للدولة . ولكن بعد ذلك أقيمت خطط التوطين من أجل استيطان البدو والقبائل البدوية أو ما يعرف بالتوطين المخطط ـ التلقائى فى نفس الوقت .

ومن أهم القبائل البدوية التى تم توطينها فى منطقة الجزيرة الواقعة بين نهرى دجلة والفرات قبائل شمر وقبائل عنزة ، وسوف نقتصر بعرض لعمليات توطين قبائل شمر وذلك حسب ما توفـــر للدراسة من بيـــانات ومعلومات عن هـــذه القبائل فقط(٢) . تلك القبـــائل التى كانت تعيش فى الاصل فى منطقة نجد ، ولكنهـــا استقرت فى منطقة الجـــزيرة العراقية وساهمت فى اقامتها عدة عوامل منها ، دور مشايخ القبيلة وتأثيرهم على قبائلهم بترغيبهم بأهمية التوطين ، وانشاء الخط الحديدى مابين سمراء ـ بغداد ـ الموصل والذى اخترق المنطقة ، لتسهيل عمليات الاتصال وفك شبح العزلة الاجتماعية والايكولوجية الجغرافية التى كانت تعيشها هـــذه القبـــائل .

ومن ناحية أخرى ، ساهمت عمليات اكتشاف البترول منذ عام ١٩٢٧ بالقرب من مناطقهم ، والتى أدت الى دخول أو التحاق أعداد كبيرة من بدو هذه القبائل للعمل فى المشروعات البترولية والاستفادة من الخدمات التى تتوفر حول هذه المشروعات . ثم بدأت الدولة بتمليك البدو الاراضى الزراعية والتى يتوافر فيها المياه للزراعـــة فى سهول سنجار الشمـــالية والجنوبية منذ عام ١٩٤٨ . وكان ذلك بداية الاهتمام بالتوطين شـــبه المنظم سواء عن طريق توزيع الاراضى الزراعية وتمليكها ، أو المساهمة لهم فى حفر الابار . وفى عام ١٩٦٥ بلغت جملة القـــرى فى الجزء الجنوبى حوالى ٥٥٠ قرية استوطنوا على هيئة تجمعات قبلية مستقرة ، وتم انشاء مركزهم الادارى فى مدينة الحضر . وقد بلغ عدد القرى الاستيطانية للبدو حوالى ٣٢٤ قرية فى الجزء الشمالى من سهل جبل سنجار ومركزها مدينة تلعفـــر .

وساهمت الدولة فى تقديم الخـــدمات الاساسية مثل ميـــاه الشرب والخدمات الصحية والتعليمية وغير ذلك من المرافق الاساسية بالاضافة الى انشاء الابار والمواصلات والطرق . وتم انشاء بعض القـرى النموذجيـــة الحديثة فى منطقة الجزيرة ، ومنها قرية ربيعة أول قرية نموذجية أنشئت

منذ عام ١٩٦٠ التى قامت على أسس حديثة ثم أصبحت مركـزا اداريا يشرف على ادارة ٦٧ قرية استيطانية أخرى محيطة بها ٠

٤ ـ الكويت :

تعتبر الكويت من الدول العربية التى ساهمت فى عمليات التوطـين بدور ايجابى ، وخاصة بعد ظهور الثروة البترولية التى أدت الى نمـو الهجرة الخارجية والداخلية معا ، وزيادة نتائجها على المراكز الحضرية والصناعية ٠ وهذا ما يحدد نوعية التوطين وأساليبه فى الكويت لما يسمى بالتوطين من الداخل والتوطين من الخارج وذلك حسب نوعية العمـالة الوافـدة ٠

وحدث التوطين كنتيجة طبيعية لزيادة فرص العمل حول المنشـآت والمناطق الصناعية التى تقوم على عمليات اكتشاف واستخراج البترول ، وما صاحب ذلك من توسعات هائلة فى نواحى العمران والخدمات والاسكان والمرافق الاساسية ٠ مما زاد الطلب على العمـالة بصورة كبيرة وتلبية لطلبات واحتياجات هـذه المشروعات ٠ ولكن ظهـرت معها ما يسمى بالمناطق المتخلفة Slums أو ما يعرف محليا بمشكلة سكان العشيش التى نتجت عن عمليات التوطين التلقائى لسكان البدو وأيضا العمالة الوافدة الخـارجية ٠

وسعت الكويت للقضاء على مشكلة التوطين العشوائى بعـد اجـراء عمليات تخطيطية تمت على مرحلتين :(٤)

المرحلة الاولى : العمل على جذب بقية البدو الرحل الذين مازالوا يعيشون فى المناطق الصحراوية ٠ وتهدف هذه المرحلة القضاء على التوطين العشوائى الذى يتم بصورة غير مخططة فيحدث كثير من الازمات والمشاكل المتعددة ٠ وبالفعل تم استقطاب اعداد كبيرة من البدو الرحل من مناطقهم الاصلية فى ضوء الاغراءات الكثيرة التى لم تتوفر فى البادية ٠

المرحلة الثانية : تم اعداد هذه المرحـلة فى مدة زمنية مدتها عشر

سنوات يتم خلالها توطين سكان العشيش ، ويتم ذلك فى صورة انتقال السكان من البدو الى مناطق جديدة سكنية مؤقتة أعدت بواسطة الحكومة. وتهدف هذه المرحلة للحد من عمليات التوطين العشوائى فى أماكن العشيش القديمة .

وبالفعل قامت خطة توطين سكان العشيش على عدة اعتبارات هامة وهى :

١ ــ **الناحية الاجتماعية** : وضع سياسة للابقاء على الترابط القبلى بين مجموعة من الافراد الذين يسكنون فى منطقة معينة يتراوح عددهم ما بين ١٠٠ ــ ١٥٠ شخص ويكونون من نفس القبيلة وجزء من بطونها ، حتى يساعد ذلك على زيادة روح الانتماء والعلاقات الاجتماعية والقرابية التى توجد بين هؤلاء الافراد فى المستقبل .

٢ ــ **الناحية المادية** : بناء مساكن مؤقتة لتوطين البدو المهاجرين بها لمدة خمس سنوات ثم بناء بيوت أساسية أو دائمة ينتقل اليها البدو بعد هذه الفترة ، ولقد روعيت كافة الامتيازات اللازمة للاقامة السكنية والاجتماعية لحياة البدو .

٣ ــ **الناحية المكانية** : تم اختيار مناطق التوطين بالقرب من الصحراء حتى تكون هناك فرصة للتكيف وما يتلاءم ذلك من الطبيعة البدوية ، بالاضافة الى اختيار المكان السكنى قرب مناطق العمل الحكومية أو الخاصة التى يعمل بها قطاع كبير من البدو الجدد .

وتم توزيع المناطق السكنية المخصصة لتوطين البدو فى أربع مناطق أساسية وهى :

١ ــ **مدينة الكويت** ، وبها يسكن البدو الذين يعملون فى المناطق الحكومية .

٢ ــ **مشرف** ، وهى منطقة عسكرية ومركز للعاملين أو الملتحقين بالجيش .

الاحمدى ، وهى مركز للعاملين فى مجالات الحراسة والمشروعات الصناعية .

٤ ـ **الجهراء** ، وهى منطقة عسكرية ـ قرب مناطق الجيش ومركز لتوفير المياه الجوفية .

ومن ناحية أخرى ، شملت مناطق توطين البدو وتجمعاتهم السكنية كافة الخدمات الاساسية مثل مرافق التعليم والصحة ومياه الشرب والخدمات التجارية . ومن ثم كانت لاهداف التوطين وسياساته بالكويت أهداف اقتصادية واجتماعية وقومية ، حيث سعت الحكومة الى ادمباج هذه الجماعات البدوية داخل الوحدة الاقليمية واستقرارهم واكتسابهم كقوة بشرية عاملة يستفاد منها فى تغطية كثير من الاحتياجات المحلية لسوق العمل والعمالة . كما يعكس ذلك رؤية الدولة بضرورة تعويض البدو للاستفادة من خيرات بلادهم بعد فترة المعاناة الطويلة وشظف العيش وقسوة الحياة الطبيعية والأجتماعية التى كانوا يعيشون عليها من قبل .

ولكن للتوطين وعملياته مشكلات متعددة ، حيث لم تكن عملية التوطين بالكويت من العمليات البسيطة ، فلقد ظهرت عدة مشاكل مازالت تعانى منها الكويت حتى الوقت الحالى . فبالرغم من السياسات الطموحة التى قامت بها الدولة فى سبيل توطين البدو الا أن مشكلة سكان العشيش لم تنته بعد . وهذا يعكس فى نفس الوقت تفاقم المشكلة نتيجة لتزايد الهجرة الداخلية من البدو والعمالة الخارجية بصفة عامة . ولكن تحاول الحكومة أن توفر السكن الملائم وبناء المساكن الشعبية للحد من تفاقم هذه المشكلة ، حيث أنشئت بالفعل بعض المناطق السكنية للتوطين فى مناطق الجهراء وميناء عبد الله وذلك بطاقة سكنية مقدارها ٥٠٠ وحدة سكنية .

وهكذا جاءت نتائج عملية توطين البدو فى الكويت لتوضح الفائدة المزدوجة سواء للبدو أو للدولة فكل من الطرفين استفاد بصورة مباشرة يمكن أن نوجزها كما يلى :

أولا : بالنسبة للبدو ـ أن معظم البدو الذين تم توطينهم لم يكونوا فى الاصل من حاملى الجنسية الكويتية ، نظرا لانهم كانوا يعيشون فى حالة تنقل مستمر فى الصحراء ، ولحداثة تطبيق هذا النظام ، حيث صدر أول مرسوم أميرى عام ١٩٥٩ ٠ ومن ثم سعى البدو للحصول على الجنسية التى تتطلب خاصية أو شرط الاقامة التى تعطيهم الفرصة للاستفادة من فوائد الحصول على الجنسية ممثلة فى الاقامة الدائمة أو الحصول على السكن المناسب ، والحصول على فرص العمل والوظائف الحكومية٠ هذا بالاضافة الى ، الخدمات الاساسية المتعددة مثل التعليم ، والصحة ، والرعاية الاجتماعية ، التى لم تكن متوفرة فى مواطنهم الاصلية ٠

ثانيا : بالنسبة للدولة ـ (١) ان ظهور التوطين العشوائى مثلما حدث لسكان العشيش كانت له نتائج عكسية سواء من الناحية العمرانية أو المشاكل المترتبة على الاقامة غير المخططة مثل انتشار الامراض والاوبئة والجرائم والمشاكل الامنية ، ومن ثم جاءت عمليات التوطين لحل هذه المشاكل أو الحد منها على الاقل ٠

٢ ـ ان عمليات توطين البدو قد أفادت بصورة مباشرة فى تكوين عمالة محلية وطنية أمكن الاستفادة منها فى كثير من المشروعات التنموية والعمرانية التي ازدادت نتيجة لزيادة الاكتشافات البترولية وقيام العديد من المشروعات الصناعية والخدمات والمرافق العامة والاساسية ٠

٣ ـ ان سياسات التوطين حققت أهدافا استراتيجية وسياسية قومية واجتماعية واقتصادية ، حيث تم دمج قطاع كبير من السكان البدو الذين كانوا معزولين اجتماعيا وقوميا ، كما عملت سياسات التوطين على الحد من مشاكل الحياة العضبية القبلية وانتقال خاصة الانتماء والولاء بصورة تدريجية الى الوطن الكويتى ٠

٥ ـ المملكة العربية السعودية :

يعتبر مشروع الهجر من المشروعات الاولى والتى اهتمت بتوطين جماعات الاخوان فى المملكة وذلك فى عام ١٩١٣ ٠ ويعد هذا المشروع من

المشروعات الفريدة فى نوعها حيث بدأ بصورة شبه منظمة لتوطين هـذه الجماعات التى شملت أولا عشرات الاسر ثم الالاف العديدة بعـد ذلك . وكانت لاهداف المشروع أبعاد اقتصادية قومية ودينية فى نفس الوقت ، حيث يعمل المستوطنون فى مجال الزراعة المستقرة والرعى واهتمت الدولة بتعليمهم دينيا وأصبحوا من أشـد الموالين للدولة وشاركوا بعد ذلك فى أدوار تاريخية متعددة ، بل فى تكوين المملكة ذاتها(٥) .

ومع أواخر الستينات تعددت مشروعات التوطين فى المناطق البدوية حيث يعيش قطاع كبير من السكان فى البادية يقدر عددهم منذ اكثر من عشر سنوات بحوالى مليون وربع مليون نسمة . ولذا حاولت الحكومة تشجيع استيطان البدو فى مناطق دائمة الاقامة وساعدت خيرات الثروة البترولية على تذليل الكثير من الصعوبات المادية والتخطيطية ، وادخال نظم حديثة للرى تقوم على التكنولوجيا ، وأنشئت الابار لتوفير الميـاه الجوفية ، وقدمت الدولة العديد من السلف المالية والارشادات الزراعيـة والحيوانية . كمـا أعطيت كثـير من المنح المالية الكبـيرة للمزارعين من البدو والذين يقومون بزراعة المحاصيل مثل محصول القمح الذى حقق نوعا من الاكتفاء الذاتى بل وتصديره للخارج أو فى صورة منح لبعض الدول العربية مثل مصر .

ومن أهم هذه المشروعات التى ركزت فيها الدولة جهودها لتوطـين البدو على سبيل المثال :(٦)

١ ــ مشروع وادى السهباء ــ فى المنطقة الجنوبية الغربية .

٢ ــ مشروع وادى سرحان فى شمال غرب السعودية .

٣ ــ مشروع حوض تبوك فى المنطقة الشمالية .

وبالطبع ان عمليات التوطين للبدو لم تكن بالامر الهـين حتى لو توافرت الامكانات المادية ، فلقد واجهت هذه العمليات عد مشاكل متنوعة منها على سبيل المثال :

١ ـ عدم مشاركة البدو بصورة ايجابية فى مشروعات التوطين .

٢ ـ عدم اجراء دراسات اجتماعية لمعرفة طبيعة العادات وتقاليد وأسلوب الحياة للبدو .

٣ ـ قلة كفاءة الاجهزة الادارية والتنظيمية التى أشرفت على مشروعات التوطين .

٤ ـ ضآلة مساحة الارض التى تم استغلالها فى كثير من مشروعات التوطين .

وعموما ، بذلت عديد من الجهود الرسمية لتذليل هذه المشكلات أو التخفيف من حدتها ورصدت كثير من الاموال لتغطية كافة الصعوبات التى تواجه البدو فى حياتهم الجديدة وخاصة مشكلة توفير المياه الجوفية، وتوفير الاحتياجات اللازمة للمشروعات الزراعية والحيوانية وطرق الارشاد الزراعى والبيطرى اللازم ، هذا بالاضافة الى توفير الخدمات الاساسية والمرافق الحيوية . وبصفة عامة ظهرت نتائج التوطين بايجابيات متعددة سواء للبدو أو الى الجهات الرسمية مما جعل نموذج السعودية فى مجال التوطين الزراعى والرعوى من النماذج الهامة التى أشادت بها العديد من الدراسات الاقليمية والعالمية فى هذا المجال وتوطين البدو بصفة خاصة(٧) .

٦ ـ **دولة الامارات العربية المتحدة :**

تعكس الطبيعة الجغرافية لدولة الامارات العربية المتحدة مدى اتساع نطاق البادية والمناطق الصحراوية لدولة الامارات نظرا لوقوع أجزاء كبيرة منها على صحراء الجزيرة العربية والمعروفة بالربع الخالى . ولكن أعطيت اهتمامات كبيرة بمشروعات التوطين بالرغم من حداثتها عن جيرانها من الدول العربية على سبيل المثال . ويتمثل «مشروع غياثى»(٨) من مشروعات توطين البدو الحديثة ذات طابع التوطين المخطط وسوف نعرض فيما يلى لأهم ملامح هذا المشروع باعتباره من النماذج

الفريدة من نوعها وخاصة انه يقوم على طابع تخطيطى وموجه ويختلف عن كثير من نماذج التوطين التلقائية .

أقيم هذا المشروع عام ١٩٧٤ فى الصحراء الغربية التى تقع على بعد ٣٢٠ كم من مدينة أبو ظبى ، وسمى المشروع باسم غياثى نسبة الى القرية النموذجية التى أنشئت فى هذه المنطقة لتكون مركزا للمشروع نفسه .. وتم الاعداد المخطط للمشروع واجراء الدراسات الاولية اللازمة سواء من ناحية الطبيعة الجغرافية والجيولوجية وامكانات توافر المياه وطبيعة المناخ والتربة وما الى ذلك من عناصر البيئة الايكولوجية . كما أجريت الدراسات الاجتماعية على طبيعة البدو الذين يعيشون فى هذه المنطقة من الصحراء للتعرف على مشاكلهم واتجاهاتهم حول امكانية توطينهم فى مناطق دائمة الاقامة .

ومع بداية المشروع اقيمت المساكن اللازمة حيث تم توزيع الدفعة الاولى وعددها ٧٠ مسكنا على البدو ، هذا بالاضافة الى اقامة ١٩ فيلا لاقامة العاملين على الخدمات الاساسية التى تم انشاؤها ، وهى انشاء مدرستين واحدة للبنين وأخرى للبنات . بالاضافة الى الوحدة الصحية اللازمة لعلاج البدو والقائمين على نواحى الاشراف الادارى والتنظيمى للمشروع . ثم ضمت المجموعة الثانية من المساكن ٤٠ بيتا شعبيا ، تم توزيعها على البدو الذين نزحوا وأقاموا بالقرب من المشروع . وفى عام ١٩٧٩ وزع ١٠٠ مسكنا جديدا على البدو الذين أبدوا استعدادهم للتوطين فى هذا المشروع .

أما الناحية الاقتصادية ، فتم اعداد ١١٠ مزرعة تم توزيعها على البدو مع توفير كافة الاحتياجات اللازمة لانتاج المحاصيل الزراعية وخاصة وسائل الارشاد الزراعى والحيوانى وتقديم الخدمات الفنية اللازمة. كما اهتمت ادارة المشروع بخلق الجو البيئى الملائم حيث انشئت العديد من الغابات الصغيرة ، وأنشئت العديد من المراعى المفتوحة ، حيث يبلغ اجمالى مساحة الغابة والمراعى لتربية الماشية حوالى ٣٤ كم . ولقد ساهم

ذلك فى الاهتمام بالانتاج الحيوانى وخلق بيئة سكانية تلائم طبائع البدو ، وطبيعة الحرية التى وجدوها فى الصحراء مع توفير المياه بكميات كبيرة سواء مياه للشرب حيث أنشىء خط للمياه طوله حوالى ٧٥ كم والذى يتغذى على مياه مجموعة من الابار تقدر عددها بـ ١٥ بئرا • وهكذا ، جاءت نتائج مشروع توطين البدو والمسمى بمشروع غياثى بتحقيق فوائده التى قامت على أسس التوطين المخطط من أجل تحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية وقومية سياسية •

٧ ـ سلطنة عمان :

تتميز سلطة عمان بطبيعتها الجغرافية المتميزة ، تلك الطبيعة التى تؤثر بتنوعاتها التضاريسية المتباينة ، على توزيع السكان وأماكن اقامتهم وتنوع مصادر الدخل الاقتصادى لهم ، كما تؤثر الطبيعة الجغرافية فى وجود أنماط متعددة من البيئات الاجتماعية التى تتمايز فيما بينها بصورة كبيرة • ويظهر هذا التمايز عند وجود المجتمعات المحلية الحضرية ، والريفية ، والريفية البدوية ، والبدوية •

ومند بداية السبعينات تركزت الجهود الحكومية على تنمية المجتمعات المحلية المتنوعة بالسلطنة ، وشملت تلك الجهود كافة القطاعات الحضرية والريفية والبدوية بصفة عامة • الا أننا سوف نركز حسب أهداف هذه الدراسة ، على تحليل أساليب التوطين والتنمية التى تمت بالفعل فى القطاعات الريفية البدوية ، أو البدوية • متناولين كافة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التى أحدثتها برامج التوطين الطموحة التى استهدفت تنمية وتطوير القبائل البدوية بصفة خاصة • وان كانت سلطنة عمان ذات طابع متميز من ناحية تحقيق أهداف محددة فى ضوء البرامج والخطط التى توضع بصورة مسبقة الى حد ما ، ولقد ساهم فى تحقيق هذه البرامج الثروة النفطية التى ظهرت فى منطقة الخليج العربى مما كان لها انعكاساتها الايجابية للاهتمام بتنمية المجتمعات المحلية البدوية ، والسعى لتحديثها وتطويرها حتى تستفاد من ثمار وخيرات بلادها •

ومن أهم الدراسات النادرة التى ركزت على سلطنة عمان ، وخاصة تلك الدراسة التى أجراها كل من رايزكورديس R. Cordes وفريد شولز F. Scholz المعنونة «بالبداوة والثروة والتغير»(٩) والتى اهتمت بتحليل أنماط القبائل البدوية ، وتصنيفهم حسب المناطق الجغرافية الى خمس مجموعات وهي باختصار :

١ ـ **بدو عمان الداخلية :** وتتركز اقامة هذه الجماعات أو القبائل البدوية فى المناطق الجنوبية الداخلية ، وكانت تتم حركة التنقل الموسمية لهذه القبائل بين فصل الشتاء والصيف ، حيث كانوا يقيمون شتاءا فى منطقة الوادى الجنوبى وعلى حافة الربع الخالى ورمال وهيبة ، وان كانت تتم تمركز اقاماتهم حول الابار الصغيرة فى قاع الوادى. أما فى الصيف ، فكانوا يقيمون بالقرب من الواحات عند سفوح جبال عمان ، وعندما تندر كميات الامطار والمياه كانوا يرتحلون الى سهل الباطنة الساحلى . وفى السنوات الاخيرة ، حدث نوع من الاستقرار الدائم لهم بالقرب من الواحات حيث أنشئت طرق المواصلات،ويستخدمون السيارات الحديثة (اللاندروفر) للتنقل ، وعموما كانت عمليات توطينهم تحدث نتيجة استقطاب مشروعات التوطين والتنمية لهم مثل المدارس ، والمستشفيات ، والسكن الدائم الحديث .

أما من الناحية الاقتصادية التى تغيرت بالضرورة نتيجة لعوامل الاستقرار الدائم ، فقام الكثير من أفراد القبائل البدوية فى وسط الوديان الواسعة ، وقاموا بزراعة بساتين النخيل . كما كان لاكتشاف النفط فى مناطق اقاماتهم مصدر للعمل والكسب ، كما حدث لاعضاء قبيلة الدروع. وقد ساهمت الحكومة بانشاء البساتين الزراعية ، وصيانة الابار وترميمها وانشاء آبار حديثة أخرى ، والعمل على تحديث أساليب الزراعة ، كما حدث ذلك فى بعض الوديان مثل وادى العين ، ووادى أسود ووادى تنعم وفى حمرة الدروع .

٢ ـ **بدو سهول الباطنة الساحلية :** يتميز بدو سهول الباطنة الساحلية

بأنهم أكثر استقرارا ، وان كانوا سابقا يتنقلون بين منطقة سفوح مرتفعات عمان وشريط الواحـــات على الساحل • ويكشف هـــذا الاستقـــرار عن اهتماماتهم وأنشطتهم الاقتصادية التى تعتمد على زراعة النخيل وجنى التمور فى فصل الصيف ، كما ساعد على ذلك أيضا انشاء طريق مسقط ـ صحار فى عام ١٩٧٤ ، مما سهل كثير فى عمليات التنقل والاتصال واقامة المساكن الدائمة والمزارع والحقول التى ساهمت الدولة كثـــيرا فى اقامتها أو تشجيع الاهالى بصفة عامة •

وفى أوائل العقد الماضى ، كان قطاع كبير من سكان هـــذه المناطق يقومون بالعمل والتجارة ما بين سلطنة عمـــان ودولة الامارات العـــربية المتحدة ، ولزيادة الانشطة الاقتصادية والمتنوعة فى السلطنة ، مع بداية السبعينات انتقل جزء كبير من الاهالى للعمـــل فى الوظائف الحكومية الدائمة فى منطقـــة مسقط وضواحيها ، والعمل فى الشركات الحـــكومية والخاصة والاجنبية العاملة فى هـــذه المناطق • كل ذلك ساهم بالفعل فى عمليات الاستقرار والتوطين للعديد من الجماعات والقبائل البدوية التى كانت تعيش على حياة التنقل والترحال •

٣ ـ بدو ظفار : لبدو ظفار طابع متميز من ناحية الاستقرار وتتركز تنقلات البدو فى المنطقة الواقعة قرب المرتفعات والداخل ، ولقـــد سعت الحكومة بتوفير المراكز العمرانية الدائمة وما يلزمها من المرافـــق الصحية والتعليمية والطرق والمواصلات والاسواق الحديثة • وكما تتميز مناطق ثمريت ومضحى فى الداخـــل بأن سكانها أكثر استقرار واقـــامة ، حيث شيدت المساكن الدائمة ، كما وزعت الحكومة قطع الاراضى وحقية ملكيتها على الظفاريين بصفة عامة فى أطراف صلالة وفى مناطق طاقة ومرباط • وحاولت الدولة أن تحقق أهداف التوطين الاقتصادية والسياسية والقومية معا ، وذلك عن طريق تشجيع اقامة الاحياء السكنية الحديثة ، وتخلط فيها أنماط الاقامة بين الحضريين والقبليين البدو معا • كما اهتمت الدولة باقامة العديد من الاحياء السكنية الشعبية لمحدودى الدخل وتوزع عليهم

بصورة مجانية تلك الاحياء التى استقطبت قطاعات كبيرة من بدو ظفار للاقامة بها بصفة دائمة .

٤ ـ **بدو الجبال (الشواوى)** ، تعددت أهداف التوطين وسياساته فى سلطنة عمان ، وان كانت الاهداف تركز على الابعاد الاقتصادية والتنمية والتحديث لاساليب الحياة الاجتماعية للقبائل البدوية بصفة أساسية . إلا أن تلك الاهداف الاقتصادية والاجتماعية لها مغزى وأهداف قومية أخرى وهى احلال النزعة الوطنية العمانية بدلا من النزعات القبلية . ومن ثم كانت لجهـود الدولة المستمرة ، منذ بداية السبعينات مكرسة لتحقيـق التوطـين الدائم ، بالرغم من وجود العـديد من الصعوبات والمعوقات الطبيعية والسكانية التى تواجه مشروعات التوطين والتنمية بصفة عامة . وما حدث لمتنقلوا أو بدو الجبال فى المناطق الجبلية الوسطى خير دليل على ذلك ، فلقد ساهمت الدولة فى انشاء العـديد من الطرق وشبكات المواصلات الحديثة من أجل استقطاب البدو وللاقامة الدائمة وذلك عن طريق توفير السكن الدائم والملائم ، كما تسعى الجهـود الحكومية لاقامة المزارع لهؤلاء البدو فى مناطق المرتفعات الوسطى وتقديم كافة الخـدمات الائتمانية المالية والارشادية الزراعية ، وحفر الابار واستحداث عمليات الرى الحديثة وغير ذلك من جهـود تهدف لتحقيـق عمليات الاستيطـان الدائم .

٥ ـ **الجماعات البدوية فى منطقة الوادى الاوسط** ، يعيش فى منطقة الوادى الاوسط مجموعة من القبائل البدوية من أهمها بدو قبيلة الحراسيس وان كان هؤلاء البدو ظلوا بعيدا عن عمليات التنمية نتيجـة للعـوامل الطبيعية والجغرافية الصعبة . ولكن سعت الدولة جاهدة عن طريق تبنى سياسات «التوطين الموجه» من أجل أحداث عمليـات الاستيطان الدائم لهذه القبائل ، حتى يتسنى لهم التمتع بمزايا الخدمات الحكومية التى تتوافر فى المناطق العمرانية الدائمة ممثلة فى المدارس والمستشفيات وتوفير مياه الشرب ، وانشاء الطرق والمواصلات واقامة المزارع وتقـديم كافـة

التسهيلات الزراعية والارشادية بقدر الامكان للمساهمة فى تشجيع هـذه القبائل نحو الاقامة الدائمة .

ومن أهم مشروعات التوطين الموجه التى سعت الدولة لاقامته فى منطقة الوادى الاوسط هو «مشروع الهيمة» ، وسمى هذا المشروع بهذا الاسـم نسبة الى «الهيمة» ، وهى استراحة فى الطريق ما بين مسقط وصلالة ، وكان فيما سبق مناطق تجمع مخيمات قبيلة الحراسيس . وتتميـز هذه المنطقة بأنها تجمـع ما بين المنخفضات الصغـيرة والسهول الرسوبية الواسعة ،كما تنمو النباتات المحلية التى تعتبر مراعى متوافرة للحيوانات . وتفتقر هذه المنطقة الى المياه الباطنية والتى توجد على أعماق بعيدة عن سطح الارض ، وقد يلجأ البدو فى هذه المناطق فى سنوات الجفاف لتجميع قطرات الندى لاستخدامه فى مياه الشرب فى الفترات السابقة .

وتركزت مجهودات الدولة منذ منتصف السبعينات لمساعدة بدو قبيلة الحراسيس وعلى توفير المياه عن طريق اقامة العديد من الابار الجديدة، وانشاء المراكز العمرانية وبالفعل تم اقامة المشروعات العمرانية بمنطقـة الهيمة واعطاء أولوية لافراد قبيلة الحراسيس ، وانشاء الزراعات الصغيرة والمتوسطة للمساهمة فى تنـويع مصادر الدخـل الاقتصادى ، بالاضافة للاعمال فى الخدمات التجارية والنقل والمواصلات وغير ذلك . مما ساهم ذلك فى الاقامة الدائمة لافراد هذه القبيلة ونتيجة لتوفير الخدمات التعليمية والصحية لهم أيضا .

أما المشروع التوطينى الهام «وهـو مشروع تنعم» ، والذى أقيم فى منطقة عمان الداخلية ، والذى يهدف أساسا لتقـديم سياسات التوطين وتنفيذها لوقف هجرة الرجال والقوى العـاملة الى المناطق الاخرى ، بغرض استيطان هذه المناطق ـ ويشمل هذا المشروع على واحـة صغيرة تحمل نفس الاسم «تنعم» وتقع على بضعة كيلو مترات من «عبرى» وهى موقع لواحة قديمة . وتعود ملكية الارض فى هذه المنطقة لافـراد قبيـلة

الدروع الذين يملكون بساتين النخيل وكانوا يقيمون فى منطقة تنعم فى فصول الصيف ·

وسعت الجهود الحكومية بتقديم برامج وسياسات التوطين وخاصة بعد فترة اكتشاف البترول فى المنطقة التقليدية التى يوجد بها قبيلة الدروع · وقامت الدولة ببناء مدرسة ومستشفى على طرف الواحة، وانشاء طريق حديث ليربط المنطقة بشبكة المواصلات الحديثة بين عبرى ـ البريمى كما تم انشاء سوق تجارى حديث ، وتم تقسيم الاراضى وانشاء البساتين والابار والمساكن الدائمة الحديثة وتوزيعها على البدو من أجل استقرارهم وتوطينهم · وكان لجهود الدولة فى اقامة العديد من المناطق السكنية الشعبية لمحدودى الدخل والتى حققت مزيدا من النجاح فى العديد من المناطق الحضرية والريفية ، نوعا من التشجيع لاقامة مركز عمرانى منظم يشمل كافة المرافق الحديثة فى منطقة تنعم ذلك المشروع التوطينى ذات الطابع الموجه لاستيطان بدو قبيلة الدروع بصفة دائمة ·

تعقيب :

وفى الواقع ، ان جهود الحكومة العمانية لم تقتصر فقط على هذه الامثلة السابقة لمشروعات التوطين ، والسعى لاستقرار القبائل البدوية ، الذى يهدف بالطبع لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية قومية· فظهرت كثير من ثمار هذه المجهودات فى كافة القطاعات الريفية والحضرية الاخرى التى توجد فى السلطنة وان كان اهتمامنا السابق هو عرض موجز لأهم مشروعات التوطين التى جرت بالفعل منذ بداية السبعينات لتحقيق أهداف التنمية فى المجتمعات المحلية البدوية ·

وهكذا نجد أن ما حدث فى سلطنة عمان يعكس نوع من المماثلة لكثير من مشروعات التوطين والتنمية التى حدثت فى العديد من الدول العربية ولها نتائج ايجابية مثمرة ، كما يعكس فى نفس الوقت ، عن وجود العديد من الصعوبات أو العقبات التى واجهت خطط وبرامج وسياسات التوطين والتنمية فى هذه الدول · فبعض تلك العقبات توضح لنا طبيعة

البيئة الجغرافية والتضاريسية الصعبة ، ممثلة في مشكلة ندرة الميـاه ، وصعوبة المواصلات ، وغير ذلك من المشاكل الايكولوجية التى توجد خاصة فى المناطق الجبلية التى تعيش فيها جماعات البدو . أما البعض الاخـر من هذه العقبات ترجع لطبيعة عدم تكيف القبائل البدوية بصورة سريعة مع أساليب الحياة الاجتماعية الجديدة ، أو لعدم وجود التخطيط الدقيق للجهود الرسمية لبرامج التوطين من ناحية أخرى ، وغياب الربط بين توفير المراكز العمرانية الاستيطانية للقبائل البدوية وتوفير فرص العمـل بصورة دائمة لهم • وان كان ذلك فى مجمله ، يوضح القصور لعدم اجراء دراسات استطـلاعية أو مسحية اجتمـاعية مسبقة قبل البدء فى اقـامة مشروعات التوطين والتنمية للقبائل البدوية •

ومن هذا المنطلق ، لابد من تضافر الجهود الحكومية نحو تحقيـق المزيد من سياسات التوطين فى المجتمعات الصحراوية البدوية من أجـل انجاز أهداف التوطين واستراتيجيته نحـو تعزيز عمليات الاستقـرار والاستيطان الدائم ، تلك الاهداف التى تعكس لنا بوضوح عن أبعـادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية القومية • وان كانت مشروعات التوطين التى أشرنا اليها فى هذا الفصل فى بعض الدول العربية تمثل بالفعل بعض الجهود الحقيقية التى بذلت فى هذا المجال ، كما أن هناك العديد من الدول العربية الاخرى والممثلة فى دول شمال افريقيا قد اهتمت بالفعل فى توطين القبائل البدوية بها • ولم يتسع لنا الوقت أو المجال لعرض كل هذه النماذج والامثلة لمشروعات التوطين التى حدثت فى جميـع أنحـاء العالم العربى ، وانما حاولت الدراسة الحالية أن تعرض بايجـاز لبعض مشروعات التوطين التى نفذت بالفعل فى بعض الدول العربية باعتبارها «نماذج مختارة» لتوضح لنا سياسات التوطين وتنوع أنماطه والتى يمكن تحديدها بين ما يعرف بالتوطين التلقائى ، والتوطين الموجه ، والتوطين التلقائى ـ الموجه •

وتحقيقا لاهداف الدراسة الحالية ، وفى ضوء أبعاد التوطين وسياسات

التنمية ، والاهداف العامة لفلسفة التوطين كأحد سياسات التنمية الشاملة، سوف نركز فيما بعد للاشارة الى عمليات التوطين التى أجريت فى جمهورية مصر العربية فى العقود الماضية حتى وقتنا الحاضر ، متناولين بايجاز كيفية تغيير سياسات التوطين وبرامجه فى المجتمعات الريفية ــ البدوية أو البدوية بصفة خاصة ، والى أى حد رتبطت هذه السياسات بالسياسات الاجتماعية والاقتصادية القومية .

ثانيا ــ جمهورية مصر العربية :

اهتمت السياسات الحكومية فى مصر منذ بداية الخمسينات بتنمية المجتمعات الريفية سواء فى المناطق الريفية التلقيدية ، أو ما يسمى بالمناطق الريفية المستحدثة لتلك المناطق التى تجمع بين سمات المجتمعات شبه الزراعية ــ الصحراوية ، وأيضا بعض المناطق الصحراوية والتى استهدفت خطط الدولة تحقيق اهداف مجتمعة تتمثل فى الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والقومية والسياسية . وبالرغم من العوامل المتعددة التى ساهمت فى كثير من الاحيان فى عرقلة وتنفيذ مثل هذه الاهداف بصورة أكثر فاعلية ، ومن أهم هذه الاهداف التى يمكن تحليلها بشىء من الايجاز :

١ ــ الحد من نتائج المشكلة السكانية وزيادتها والتى تؤثر على خلق العديد من المشاكل الاخرى ومنها الهجرة الريفية ــ الحضرية . فلقد استهدفت بعض خطط الدولة توطين أعداد كبيرة من الفلاحين فى مناطق زراعية جديدة لتساهم فى خلق مجتمعات جديدة وتخفف الى حد ما من درجة الكثافة السكانية العالية فى مناطق أخرى .

٢ ــ زيادة مساحة الاراضى الزراعية بقدر الامكان بعد أن تقلصت الكثير منها فى ضوء الظواهر الجديدة للتوسع العمرانى .

٣ ــ محاولة النهوض بمستوى الانتاج الزراعى ، للحد من مشكلة الاعتماد على الاستيراد الخارجى للمواد الغذائية .

٤ ـ تنويـــع مصادر الدخل القومى من الانتاج الزراعى والحيوانى وتنويع السياسات القطاعية الانتاجية بعـد أن ثبت فشل الاعتمـاد على الاقتصاد الصناعى فقط .

٥ ـ محاولة الاهتمام بالمناطق الاقليمية النائية والتى تعتبر مناطق طرد للسكان وجعلها الى حد ما مناطق جذب للسكان وتساهم فى عمليات التوسع العمرانى فى هذه المناطق .

٦ ـ النهوض بمستوى المعيشة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية لقطاعات كبيرة من السكان ظلت تعيش لمدة طويلة فى المناطق الصحراوية أو النائية محرومة من فرص الحياة أو خـــيرات بلادهم أو مجتمعاتهم المحليـــة .

٧ ـ الحد من التوسع أو عدم انشاء المناطق الصناعية الجـديدة فى المناطق الحضرية التقليدية ، والعمل على انشاء هذه المناطق فى مناطق صحـــراوية أو بعيدة عن العمـــران الحضرى مما يسهم ذلك فى التوطن الصناعى والعمرانى المخطط .

٨ ـ خلق فرص للعمل وخاصة للعناصر الشابة ، والحد من مشـكلة البطالة والاستفادة من القوى البشرية المحلية فى تنمية المجتمعات المحلية . المحلية .

وعموما يمكن أن نوضح ثلاثة أنواع من مشروعات التوطين وتنميـة المجتمعات الريفية والصحراوية التى حدثت فى مصر منذ بداية الخمسينات حتى الان وهى :

١ ـ المجتمعات الريفية المستحدثة .
٢ ـ المجتمعات البدوية الصحراوية .
٣ ـ المجتمعات العمرانية الجديدة .

وسوف يقتصر تحليلنا حاليا على النوعين الاولين فقط نظرا لاهميـة

تحليلهما بالنسبة لاغراض وأهداف الدراسة الحالية ، والتى تعتبر جزءا متداخل بين هذين النوعين • أما النوع الثالث ، الذى أعطت له الدولة أهمية منذ نهاية السبعينات فيركز فقط على التوسع العمرانى والحضرى الصناعى من الدرجة الاولى ، والذى يحتاج بالضرورة لاجراء المزيد من الدراسات المستقبلية التى يصعب تحقيقها حاليا مع أهداف الدراسة الحالية ، ونأمل فى اجراء دراسات ميدانية على هذه المجتمعات نظرا لاهميتها فى المستقبل •

(١) المجتمعات الريفية المستحدثة :

تعددت المشروعات التى اهتمت بتنمية المجتمعات الريفية التقليدية أو المشروعات التى هدفت الى استصلاح واستزراع مناطق شبه صحراوية جديدة لم تصل اليها العمران أو أى نشاط بشرى من قبل • ونحاول فيما يلى أن نعرض الى تطور الاهتمام بهذه المجتمعات والتى يمكن تصنيفها تاريخيا ، الى عدة مراحل أساسية وهى :

المرحلة الاولى : مرحلة ما قبل ثورة ١٩٥٢ : لم تحظ هذه المرحلة بنوع من النشاط فى المجال الزراعى سوى استصلاح حوالى ٢٥٠٠ فدان سنويا فى غضون العقدين السابقين على قيام الثورة • ولقد ركزت هذه المساحات واستصلاحها لصالح بعض كبار الملاك أو الشركات الاجنبية التى كانت تحتكر مساحات كبيرة من الاراضى الزراعية • وبصفة عامة ، لم تشمل هذه المرحلة أى أنشطة تهدف الى تنمية المجتمعات الزراعية التقليدية أو اقامة مجتمعات ريفية جديدة •

المرحلة الثانية : مرحلة ما قبل الخطة الخمسية الاولى (١٩٥٢ – ١٩٦٠) :

بعد قيام الثورة أنشئت مجموعة من المشروعات فى مجال الاستصلاح الزراعى وتكوين المشروعات الجديدة المستصلحة ، ومن أهم هذه المشروعات مشروع مديرية التحرير ، الذى بدأ بعد قيام الثورة مباشرة

فى عام ١٩٥٣ ، وأنشئت عدد من الهيئات العامة التى تختص بهذه المشروعات وهى :

١ ـ هيئة مديرية التحرير ـ وركزت نشاطها فى المنطقة الصحراوية فى غرب الدلتا وحتى الطريق الصحراوى بين القاهرة والاسكندرية ٠

٢ ـ الهيئة المصرية الامريكية لاصلاح الريف ـ وكانت تهدف هذه الهيئة لاستصلاح وتعمير المساحات المختلفة فى محافظتى البحيرة والفيوم٠ وكانت هذه الهيئة تعبر عن الاتفاق والتعاون المشترك بين الحكومة المصرية والامريكية خلال هذه الفترة ٠

٣ ـ الهيئة الدائمة لاستصلاح الاراضى ـ وركزت نشاطها فى مجال استصلاح الاراضى البور داخل الوادى والقيام بعمليات الاستصلاح واستزراع الاراضى ٠

٤ ـ هيئة تعمير الصحارى ـ والتى أنشئت فى عام ١٩٥٩ لتنفيذ مشروعات خارج وادى النيل ٠

وقد بلغ اجمالى الاراضى التى تم استصلاحها خلال هذه المرحلة حوالى ٨٠ ألف فدان أى بمعدل ١٠ آلاف فدان سنويا ٠

المرحلة الثالثة ـ مرحلة الخطة الخمسية الاولى (١٩٦٠ ـ ١٩٦٥)

تركزت عمليات استصلاح الاراضى الزراعية سواء فى المناطق داخل الدلتا ووادى النيل أو خارجه ، وفقا لما اقترحت الخطة الخمسية والتى كانت تهدف لاستصلاح وزراعة حوالى ثلاثة أرباع المليون من الافدنة خلال فترة الخطة ٠ وفى الواقع تم انجاز فقط حوالى ٧٥٪ من اجمالى الخطة المستهدفة أو تقريبا نصف مليون فدان ٠

وخلال هذه الفترة ظهرت بعض المؤسسات الحكومية التى تم تنظيمها فى اطار ما هو موجود من الهيئات الرسمية التى كانت تعمل فى المجال الزراعى وأهم هذه المؤسسات هى :

١ ـ المؤسسة المصرية العامة لتعمير الاراضى ، وتشمل هذه المؤسسة الاشراف على قطاع مديرية التحرير وكذلك المشروعـــات الزراعية التى تتركز فى محافظتى البحيرة والفيوم ٠

٢ ـ المؤسسة المصرية العامة لتعمير الصحارى ـ وتشمل هذه المؤسسة الاشراف على عمليات الاستصلاح الزراعى فى المناطق الصحراوية الجديدة مثل الوادى الجديد ، والساحل لشمالى ، ووادى النطرون ، وشرق قناة السويس والمنيا ٠

٣ ـ المؤسسة المصرية العامة لاستصلاح الاراضى ـ وتقوم بالاشراف على المشروعات المخصصة فى مجال الاستصلاح وتوفير المياه الجوفية ٠

المرحلة الرابعة ـ مرحلة الخطة الخمسية الثانية (١٩٦٥ ـ ١٩٧٠)

ركزت عمليات الاستصلاح واستزراع الاراضى لاضـــافة حوالى ثلاثة أرباع المليون من الافدنة أو بمعدل سنوى قدره ١٥٠ ألف فدان وذلك فى اطار الخطة الخمسية ٠ ولكن تاثرت عمليـــات ومشروعات الاستصـلاح بظروف حرب ١٩٦٧ ٠ وبصفة عامة ، تم استصلاح فقط ٢٥٪ من برنامج الخطة المستهدفة ٠

ومن الناحية الادارية والتنظيمية ، تم تعديل المؤسسات العـامة فى مجال الاستصلاح واستزراع الاراضى وتعمير الصحارى وأصبحت جميعها فى مؤسسة واحدة وهى المؤسسة المصرية العامة لاستغلال وتنمية الاراضى المستصلحة وذلك فى عام ١٩٦٦ ٠ وتوالت بعد ذلك بعض عمليات التعديل فى وضعية هذه المؤسسات المصرية وتبعيتها للوزارات المختصة ، ففى عام ١٩٧١ تم انشاء المؤسسة المصرية العامة لاستصلاح وتنمية الاراضى ـ التابعة لوزارة الاصلاح الزراعى ، ثم بعد ذلك تحولت هذه المؤسسة الى عـــدة مؤسسات انتاجية تابعة لوزارة الزراعة(١٠) ٠

ويمكن القـــول ، بأن سياسات التنمية الزراعية والاهتمام بانشـــاء مجتمعات زراعية مستحدثة جديدة ، كانت تعكس مدى اهتمام السياسات

الحكومية العامة التى حاولت التركيز على القطـــاع الزراعى وضرورة النهـــوض بمستوى الريفيين وتحســـين مستويات معيشتهم من الناحية الاقتصادية والاجتماعية ، وقد تبلور هـــذا التحسين أو التغيير الجذرى مبكرا فى سياسات التنمية الريفية أو فى سياسات الاصلاح الزراعى - ويمكن أن نلخص أساليب عمليات التحسين والتغيير كما يلى :

١ - اختيار بعض الفئات من الفلاحين سواء من صغار الملاك أو من الملكية الزراعية فى المنـــاطق الزراعية التقـــليدية ونقلهم الى الاراضى المستصلحة الجديدة واعطائهم حقوق الملكية لهذه الاراضى على عدة مراحل انتقالية .

٢ - انشاء المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية التى تسهم فى عمليات الارشاد والتوجيه سواء لزيادة الانتاجية الزراعية ، أو النهوض بمستوى المعيشة والنواحى الاجتماعية وخاصة من نواحى الصحة ، والتعـليم ، والاقامة وغير ذلك من ظروف تساعد على تكيف هذه الفئات من الفلاحين فى المناطق الجديدة .

٣ - ادخال بعض أساليب التصنيع الزراعى والحيوانى والاهتمام بالصناعات الصغيرة والحـرفية من أجل تغيير نمـــط وأساليب الحيـــاة الزراعية التقليدية ودخول نظم الميكنة الزراعية وغير ذلك من أســـاليب حـــديثة .

٤ - الاهتمام بخلق القيادات الرسمية وغير الرسمية الشعبية واعطائهم بعض الفرص فى المشاركة فى عمليات صنع القرارات ، والاهتمام بعمليات تنمية المجتمع المحلى عن طريق المجهودات الذاتية .

٥ - الاهتمام بطرق المواصلات والاتصالات حتى يقضى الى حد ما على مظاهر العزلة الاجتماعية التى قد تفرضها الظروف المكانية على بعض المناطق الجديدة مع تقديم أساليب الرعاية الاجتماعية .

وبالرغم من هذه المظاهر الايجابية التى ظهرت فى القطاع الريفى أو

الزراعى سواء التقليدى أو المستحدث ، الا أن هناك العديد من المشكلات التى واجهت مشروعات التنمية الزراعية وخاصة فى المجتمعات الريفية المستحدثة ، والتى هى موضع اهتمامنا حاليا ، ومن أهم هذه المشكلات بصورة موجزة :

١ - ظهور العديد من المشكلات الاجتماعية والنفسية التى واجهت بعض المستوطنين الجدد ، نظرا لانفصالهم عن حياتهم التقليدية التى كانوا يعيشون فيها فى مواطنهم الاصلية .وهذا يرجع الى قصور الاجراءات الخاصة بتحليل الجوانب الاجتماعية للمستوطنين الجدد ، واجراء دراسات اجتماعية تهتم بتلك القضايا من أجل معالجتها فى المستقبل وزيادة طرق وأساليب الرعاية الاجتماعية .

٢ - تركزت كثير من حالات القلق والخوف من المجهول الذى كان ينتاب العديد من الفلاحين فى هذه الفترة نظرا لانعدام مستويات الطموح لديهم ربما ذلك يفسر عوامل متداخلة ومتعددة ترجع جزء منها الى قلة الدافعية بصفة عامة .

٣ - زيادة عناصر عدم التجانس بين الفلاحين فى المجتمعات الريفية الجديدة وظهور بعض المشكلات التقليدية التى كانت موجودة فى مواطنهم الاصلية . وان كانت تلاشت بعد ذلك كثير من هذه العناصر السلبية بعد فترات التأقلم والتكيف مع البيئة الاجتماعية والايكولوجية الجديدة(١١) .

وعموما ، ان عمليات التوطين فى المجتمعات الريفية المستحدثة الادارة والقيادات بصورة سريعة ، مع تعدد جهات الاشراف وطابع المركزية وقلة العوامل الدافعية التى تعزز من عمليات الانجاز والكفاءة .

٤ - ظهور كثير من مظاهر الخلل التنظيمى والادارى وعمليات الاشراف على المجتمعات الريفية المستحدثة الجديدة ، نظرا لتغير نظم الادارة والقيادات بصورة سريعة مع تعدد جهات الاشراف وطابع المركزية وقلة العوامل الدافعية التى تعزز من عمليات الانجاز والكفاءة .

وعموما ، ان عمليات التوطين فى المجتمعات الريفية المستحدثة ساهمت فى حل العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية لدى قطاعات كبيرة من السكان الريفيين الجدد ، الذين سكنوا واستوطنوا بها . ولقد اهتمت السياسات الزراعية بتنمية هذه المجتمعات سواء ذلك عن طريق مداخل التحسين ، التى ظهرت بصفة خاصة فى المناطق الزراعية التقليدية مع الاهتمام بسياسات التغيير الجذرى . أما المناطق الجديدة ، فكانت لها أهداف اجتماعية واقتصادية وسياسية قومية تبلورت هذه الاهداف لتعكس طبيعة السياسات الحكومية التى ظهرت فى مصر ، فيما بعد قيام الثورة حتى بداية السبعينات بصفة خاصة ، نظرا لحدوث عدد من التغييرات السياسية والاقتصادية التى شهدتها السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتركت بصماتها على طبيعة الحياة الاجتماعية فى المجتمع المصرى حتى يومنا هذا . ومن ثم ، سوف نحاول فيما يلى أن نعرض بصورة موجزة لبعض التصورات العامة التى شهدتها السياسات الزراعية والاهتمام بالقطاع الزراعى فى ضوء السياسات الاقتصادية الحالية .

المرحلة الخامسة ـ ما بعد ١٩٧١ ـ حتى الوقت الحالى

تظهر هذه المرحلة بعد التغيرات التى شهدتها السياسات الاقتصادية والاجتماعية العامة والتى عبرت بعض ملامحها على نوعية السياسات والبرامج التنموية فى مجال التنمية الزراعية . وان كانت هذه التغيرات لم تحدث تغييرات جذرية بقدر ما تعبر عن تحولات ملموسة ظهرت فى المجتمع المصرى خاصة بعد تبنى السياسات الليبرالية أو مايسمى بسياسة الانفتاح الاقتصادى . وباختصار ، نستطيع فيما يلى أن نعرض لأهم الملامح والتغيرات التى ظهرت على القطاع الزراعى :

١ ـ تقلص دور القطاع العام الزراعى عما كان عليه من قبل بعد التعديلات التى حدثت على المؤسسات الزراعية الحكومية مثل هيئات استصلاح واستزراع الاراضى وأصبحت المؤسسات تابعة مباشرة الى وزارة الزراعة .

٢ ـ ركزت الشركات الزراعية التى تم انشاؤها فى الفترات السابقة، الى تحويلهـــا لمؤسسات انتاجية لها استقلالها الادارى ، ولكنها ترتبط فى اطار المركزية العامة التى تهيمن على طرق ادارة المؤسسات الحكومية والوزارات التى تشرف عليها ٠

٣ ـ اعطاء الفرصة للقطاع الخاص سواء فى صورة جمعيات أهلية أو افراد بالعمل فى القطاع الزراعى وخاصة فى المجتمعات الزراعية الجديدة التى تسمى بالمجتمعات الصحراوية الجديدة ٠ ولقد ساهم ذلك فى نمـو الانتاج الزراعى الذى يقوم على الامكانات الخاصة دون الاعتماد كلية على القطاع الحكومى فقط ٠

٤ ـ قيام الدولة بتوزيع الاراضى الجديدة المستصلحة على الجمعيات أو على الخريجين من الزراعيين ، وخاصة بعد حدوث عديد من التغييرات على السياسات الحكومية نحو توظيف القوى العاملة ٠ وان كان هنـــاك العديد من الانشطة الايجابية لهذه السياسة ولكنها عكست العـــديد من السلبيـــات التى تمثلت فى صورة المشـــكلات البيروقراطية الروتينية ، والمشكلات التنظيمية والاشرافية والتخطيطية ٠

٥ ـ غياب الخطط الطموحة وخاصة على المستوى البعيد لعـــلاج المشـــكلات المتعددة التى تواجه القطـــاع الريفى أو المجتمعات الريفية المستحدثة ، مما انعكس ذلك فى انخفاض معدلات الانتاجية والاعتماد على السياسات الاستيرادية لاستيراد كثير من المواد الغذائية من الخارج ٠

٦ ـ ارتفاع قيمة الارض الزراعية وغلاء الاسعار للمنتجات الزراعية والحيوانية نتيجة لزيادة معدلات الاستهلاك ، وهجرة العمالة الزراعية الخارجية وغلاء معدلات الاجور وغير ذلك من مظاهر تركت بصمـــاتها على الانتاجية الزراعية بصفة عامة ٠

٧ ـ حدوث تطور طفيف فى معدلات الاسعار الزراعية النقدية ولكن مازال هناك نوع من القصور فى السياسات التسويقية التعاونية التى مازالت

تعوق كثيرا من عوامل الدافعية والطموح أو الانجاز لدى المنتفعين من هذه السياسات .

٨ – ظهرت بعض المشكلات التى تواجه العديد من المناطق الزراعية وخاصة التقليدية مثل ارتفاع منسوب المياه الباطنية الناتجة عن مشكلات الصرف ، أو حدوث العديد من جفاف الاراضى نتيجة لقلة مناسيب المياه فى نهر النيل أو نتيجة لقيام المشروعات الزراعية بصورة عشوائية غير منظمة .

٩ – ظهرت بعض المساعدات الحكومية الاجنبية مثل معونات الحكومة الامريكية التى ركزت على تنمية المجتمعات الزراعية المحلية وتحسين مستويات الدخل الفردى وتعزيز دور القطاع الخاص . وان كانت هناك سلبيات متعددة ناتجة سواء عن وجود هذه المعونات ، أو عدم استغلالها على الوجه الاكمل فى تحقيق جوانبها الايجابية فى تنمية المجتمعات الريفية التقليدية أو الحديثة .

١٠ – حدوث العديد من تطور العلاقات البنائية والوظيفية للقطاع الزراعى مثل ظهور القرية المستهلكة ، وتقلص الاراضى الزراعية التقليدية نتيجة للتوسع العمرانى العشوائى وغير ذلك من سلبيات أخرى . وان كان ذلك لا يقلل من أهمية الايجابيات وخاصة نمو الاعتماد على التكنولوجيا الزراعية وظهور العديد من المشروعات الزراعية فى المناطق الصحراوية الجديدة ، ولكنها تحتاج لمزيد من الرعاية والتخطيط والاشراف والسياسات الزراعية التنموية ذات الاهداف بعيدة المدى .

(٢) توطين المجتمعات البدوية :

تركزت جهود التوطين فى المجتمعات البدوية فى مصر فى الصحراء الغربية بصفة خاصة لعدة اعتبارات أساسية ومن أهمها ، الموقع الجغرافى لهذه الصحراء من المناطق العمرانية الريفية والحضرية ، سهولة المواصلات والاتصالات ، قرب المناطق الصحراوية القريبة من مصادر المياه الدائمة (نهر النيل) أو مياه الامطار وقربها من الساحل الشمالى الغربى وشواطىء البحر المتوسط ، قلة المرتفعات والجبال ، توافر المياه الجوفية سواء من المصادر النيلية والدلتا ، وتوافر عدد الابار والعيون . وجود الاحتكاك

أو الاتصال المباشر بين سكان البادية الغربية وسكان الوجه البحرى ، وتأثير ذلك المباشر فى العلاقات التجارية والقرابية ، وأنماط المحاكاة والتغيير وخاصة من السكان البدو للعديد من أساليب الحياة الاجتماعية التى تتوفر فى المناطق الريفية أو الحضرية . هذا بالاضافة الى اهتمام السياسات الحكومية منذ فترات تاريخية وتركيز جهودها على تنمية هذه المناطق لتوافر الاعتبارات الاساسية السابقة .

ومن ناحية أخرى ، تتميز الصحراء الغربية بوجود عدد من الواحات التى تعتبر من المناطق الزراعية والرعوية والتى توجد بها العديد من القبائل البدوية منذ آلاف السنين ، كما تتوافر فى هذه الواحات مصادر المياه ، ولها أهمية خاصة من ناحية وقوعها على طريق المواصلات الصحراوية والتى لها أهميتها فى كثير من الروابط والعلاقات التجارية بين مصر والعديد من الدول العربية المجاورة . وعموما ، ان الصحراء الغربية وما بها من عوامل جغرافية وأيكولوجية كانت محل اهتمام السياسات الحكومية بالمقارنة عن غيرها من المناطق الصحراوية الشرقية لمصر .

وبالرغم من وجود قطاع كبير من السكان أو القبائل البدوية فى الصحراء الغربية الا أنها لم تحظ باهتمامات الباحثين الاجتماعيين ، اللهم الا بعض الدراسات الانثروبولوجية القليلة(١٢) التى ركزت دراسة عدد من هذه القبائل أو المجتمعات العمرانية البدوية من وجهة نظر اجتماعية انثروبولوجية تحاول التعرف على طبيعة الحياة الاجتماعية ووضعها بصورة استطلاعية عن أنماط البناءات الاجتماعية والانساق الاقتصادية ، والعائلية ، وأنساق الضبط الاجتماعى . ولقد أعطت هذه الدراسات فرص هامة للباحثين أو المهتمين بدراسة المجتمعات البدوية فى الصحراء الغربية بصورة لم تتوافر لغيرها من المجتمعات البدوية التى تعيش فى الصحراء الغربية عامة أو لشبه جزيرة سيناء بصفة خاصة .

كما لم تعط السياسات الحكومية أهمية جادة لسكان المجتمعات

البدوية بصفة عامة أو فى الصحراء الغربية الا بعد تطبيق سياسات أو نظام الادارة المحلية بها والتى تم تقسيمها الى أربعة قطاعات رئيسية وهى(١٣): قطاع برج العرب : ذلك القطاع الذى تمتد خدماته لتشمل منطقة امتداد مريوط ، قطاع الضبعة ، وقطاع مرسى مطروح وسيدى برانى وقطاع سيوة . ولقد أنشئت هيئة تعمير الصحارى كهيئة رسمية تهتم بعمليات التخطيط واجراء الدراسات والاعداد لعمليات التوطين من البدو ، والنهوض بمستويات البنية الاجتماعية والايكولوجية والاقتصادية وذلك بالتعاون مع الجهات الرسمية الاخرى .

ومنذ بداية الستينات تركزت العديد من الجهود للنهوض بالمجتمعات العمرانية البدوية فى الصحراء الغربية بفضل الجهود الرسمية وعدد من الهيئات العالمية والدولية مثل منظمة الامم المتحدة بتقديم كثير من المساعدات التى استغلت فى تنمية القطاع الصحراوى الغربى ومن أهم هذه الاسهامات التى تبلورت فى صور متعددة مثل :(١٤)

١ ـ اقامة المشروعات البستانية وخاصة تلك المشروعات التى تعتمد على مياه الابار وخاصة التى تدار بواسطة الرياح مثلما حدث فى منطقة برج العرب .

٢ ـ زراعة مجاصيل زراعية مثل الشعير التى تعتمد على مياه الامطار التى تسقط بكميات كافية وخاصة فى فصل الشتاء .

٣ ـ تحسين مناطق الرعى وزيادة الرقعة الخضراء وسط الصحراء وخاصة فى مناطق الواحات للنهوض بمستوى الانتاج الحيوانى المحلى .

٤ ـ استصلاح واستزراع مناطق زراعية جديدة نتيجة لانشاء الابار أو لترميم وتحسين الابار المتوفرة القديمة .

٥ ـ ادخال نظم الجمعيات الزراعية كما حدث فى المناطق الزراعية التقليدية والاستفادة من خدمات المؤسسات التعاونية الزراعية والحيوانية .

٦ ـ الاهتمام بالمحاصيل التقليدية وتحسين مستويات التصنيع المحلى وخاصة محاصيل الزيتون ، والبلح وغيرها .

ومن المشروعات التى كانت لها أهميـــة قومية وسياسية واجتماعية التى تمت فى الصحراء الغربية والتى ركزت على توطين البدو فى المناطق الصحراوية أو استقطاب قطاعات كبيرة من الفلاحين الذين كانوا يعيشون فى المنـــاطق الزراعية التقليدية ، وهى مشروع مديرية التحرير ـ الذى عرضنا له سابقا فى هذا الفصل ـ وأيضا مشروع ناصر(١٥). ذلك المشروع الذى أقيم فى منطقة مريوط الصحراوية واستهدف الى استصلاح ٨٠ ألف فدان وتتركز هذه المساحة فى منطقتين رئيسيتين :

١ ـ ٥٠ الف فـــدان ـ غـــرب الطريق الصحراوى بين القـــاهرة والاسكندرية .

٢ ـ ٣٠ ألف فـــدان ـ تمتد من الكيلو (٣) جنـــوب الاسكندرية ولمسافة ٣٣ كيلو متر لتمر بخط السكة الحـــديد بين الاسكندرية ومرسى مطـروح .

كما تعتبر المشروعات الزراعية التى ظهرت بعد انشاء ترعة النوبارية التى تعتمد على مياه النيل بعد انشاء السد العالى ، والتى تمثـل أحد المكاسب الزراعية التى كان لها نتائج طيبة ومثمرة سواء على الانتـاج الزراعى وزيادة المساحة الزراعية وخلق مجتمعات عمرانية جديدة . كما تساهم حتى الان على قيام المشروعات الصناعية الاخرى فى هذه المنطقة . وبصفة عامة ، لقد هدف مشروع النوبارية وغيره من المشروعات الاخرى مثل مديرية التحرير أو مشروع ناصر من قيام العـــديد من المجتمعات العمرانية التى لم نكن نعرفها من قبل وعلى توطين العديد من القبـائل البدوية بل الى استقطاب أعداد كبيرة من المهاجرين الزراعيين من المناطق الزراعية التقليدية وكان من أهمها مشروعات مركز التوطين الدولى الذى أنشىء العديد من القرى الزراعية المستحدثة ، والمساهمة فى انشاء مناطق

جديدة أخرى مثل منطقة العامرية وضواحيها والتى سميت حاليا بمدينة العـامرية ٠

ومع بداية السبعينات ، لم تقتصر جهـــود التوطين والتنميـــة فى الصحراء الغربية وخاصة المناطق القريبة من المناطق العمرانية وبصفـة خاصة المناطق الساحلية التى توجد بين مدينة الاسكندرية ومرسى مطروح فلقد أنشئت هيئة تعمير الساحل الشمالى كهيئة جديدة تسعى لتحقيـق أهداف تنموية وعمرانية جديدة ، هذا بالاضافة الى وجود هيئة تعمير الصحارى وغير ذلك من المؤسسات الاخـــرى التابعة لوزارات الاسـكان والتعمير ، والزراعة ، ووزارة السياحة ٠

وتلبية لاحتياجات السوق المحلية وخاصة فرص الاسكان والاقامة التى ظهرت فى الفترة الاخيرة ، ازدادت الحركة العمرانية الساحلية والداخلية التى شملت مناطق جديدة ، لم تمتد اليها ملامح العمران من قبل أو التى كانت تسكن بواسطة القبائل البدوية ٠ وخاصة مناطق العجمى ، وبرج العرب ، والعامرية الجديدة ، وكينج مريوط وغيرها من المناطق الجديدة ، التى ساهمت فى تخفيف الضغط السكانى على مدينة الاسكندرية حتى أن أصبحت العجمى وضواحيها والتى كانت تبعد ٣٠ كم جزءا حـاليا من مدينة الاسكندرية ٠ كما أنشئت قرى سياحية جديدة وخاصة بجهود القطاع الخاص والعديد من المشروعات الفنـــدقية التى استغلت طبيعة المنطقـة ونشاطها من ناحية الحركة السياحية الاصطيافية كما استخدمت كمناطق للسكن والاقامة الدائمة بعد أن تحسنت الطرق والمواصلات بالمنطقة ٠

أما ملامح حركة التعمير الجديدة فكانت لها آثار واضحة على دمج كثير من القبائل البدوية فى هذه المناطق ، وتغيرت أنشطتها الاجتمـاعية والاقتصادية ، والتى كسبت كثيرا من الاموال الطائلة نتيجة لبيع الاراضى التى كانوا يملكونها بواسطة وضع اليد ، منذ مئات السنين ٠ وبالطبع ، كان البدوى يملك المراعى الواسعة من الصحراء التى تحول اليه ملكيتها بصورة تلقائية فكانت مصدرا للثروة الفجائية للعديد منهم ٠ حيث ترك

العديد منهم مهن الاجداد وأصبحوا يعملون فى قطاع المقاولات والتشييد وبيع العقارات ، والتجارة وغير ذلك من مهن جديدة . كما كان لدخول الهيئات والاجهزة الرسمية عديد من المكاسب الاجتماعية للمنطقة وخاصة الخدمات والمرافق الاساسية . كما أعطيت للدولة كثير من المميزات المادية التى تم تحصيلها من الاهــالى الجدد عن كل الاراضى التى تم بيعهـا وشراؤها ، وذلك فى اطار ما يعرف أو يسمى «بجهاز حماية أملاك الدولة» الذى كسبت منه الدولة الملايين من الجنيهات ، والتى كانت بعيـدة عن متناول الخزينة العامة فى الفترات السابقة ، وبالطبع ينفق الكثير منها فى عمليات الاعداد والتخطيط وتقديم المشروعات والمرافق الاساسية الى هذه المناطق الجديدة والحد من التوسع العمرانى العشوائى الذى ظهر فى بعض هذه المناطق فى السنوات السابقة على تدخل الدولة المباشر والاشراف على عمليات التعمير والتخطيط العمرانى .

الهوامش والمراجع :

١ - لمزيد من التفاصيل انظر :

صلاح الفوال ، البداوة العربية والتنمية ، مرجع سابق ، الفصل الثالث .

٢ - المرجع السابق ، ص ٣٣٢ - ص ٣٣٤ .

٣ - **نورى خليل البرازى** ، «أنماط السكان فى الوطن العربى» تأليف أساتذة بجامعة الامارات العربية المتحدة - دراسات فى المجتمع العربى ، مراجعة جميل سعيد ، العين : جامعة الإمارات العربية المتحدة ، ١٩٨٧ ص ١٦٣ - ص ١٨٠ .

- لمزيد من التفاصيل حول تطور الحياة البدوية فى البوادى العراقية منذ فترات تاريخية مضت وأنماطها وبصفة عامة انظر : **مكى الجميل** ، البدو والقبائل الرحالة فى العراق ، بغداد : مطبعة الرابطة ١٩٥٦ .

٤ - انظر ، **هند النقيب** ، التنمية الاجتماعية وأثرها فى توطين البدو فى الكويت ، مرجع سابق . خاصة الفصل السابع .

- كما توجد بعض الدراسات التى تناولت المتغيرات التى حدثت فى المجتمع الكويتى نتيجة للهجرة والمشكلات المصاحبة لها وخاصة بعد التغيرات الاقتصادية والعمرانية نتيجة لتدفق الثروة البترولية انظر :

محمد عبده محجوب ، الهجرة والتغير البنائى فى المجتمع الكويتى دراسة فى الانثروبولوجيا الاجتماعية - الكويت : وكالة المطبوعات ١٩٧٢ .

٥ - **محى الدين صابر** ، التنمية الاجتماعية فى أقطار الخليج العربى ، مرجع سابق ، ص ٣١ - ص ٣٢ .

٦ - **صلاح الفوال** ، مرجع سابق ، ص ٣٢٩ .

٧ - لمزيد من التفاصيل عن الاشارات العالمية لتجربة المملكة العربية

السعودية . دورها فى توطين البدو والتنمية الزراعية والتغلب على الصعوبات البيئية والايكولوجية للطبيعة الصحراوية ، والاساليب التكنولوجية التى تبنتها فى طرق الزراعة والرى والارشاد الزراعى انظـــر :

— Skaini, M, Experience in developing arid lands of Saudi Arabia Op. Cit., PP. 57-61.

٨ ـ **نورى خيرى البرازى** ، مرجع سابق ، ص ١٧٠ ـ ١٧٢ .

٩ ـ لمزيد من التفاصيل انظر .

راينز كوردس وفريد شولز ، البدو والثروة والتغير : دراسة فى التنمية الريفية للامارات العربية المتحدة وسلطنة عمان (ترجمة عبد الآله أبو عياش) الكويت : جامعة الكويت ـ قسم الجغرافية ، ١٩٨٣ ، الفصل الاول والثالث .

١٠ ـ **سعد الفاروق حمودة** ، تنمية المجتمع الريفى الحضرى ،الاسكندرية المكتب الجامعى الحديث ، ١٩٨١ ، ص ١٠٥ ـ ص ١٠٦ .

ـ كما توجد مجموعة من الدراسات التى اهتمت بمعالجة قضايا التنمية الريفية وخاصة فى المجتمعات الريفية المستحدثة وخاصة فى الفترات الاولى منذ بداية الثورة حتى نهاية الستينات ـ والتى اعتمدنا عليها أيضا ـ انظر على سبيل المثال :

صلاح العبد ، الاستيطان فى الاراضى المستصلحة الجديدة ،القاهرة: مركز البحوث بالجامعة الامريكية ، ١٩٧١ .

صلاح العبد ، علم الاجتماع التطبيقى وتنمية المجتمع العـربى ، القاهرة ، دار التعاون للطبع والنشر ، ١٩٧٢ .

صلاح العبد وآخرون ، الكتاب السنوى الثانى فى التنمية الريفية ، القاهرة ١٩٨٢ .

سامية جابر ، مرجع سابق .

١١ ـ **عبد الرازق العبد وعبد الوهاب أبو الخـــير** ، تنمية المجتمعات المستحدثة ودور التعـــاون الدولى ، المؤسسة المصرية العـــامة للاستزراع وتنمية الاراضى ، القاهرة ، مؤسسة دار التعاون ١٩٧٣ ص ٤٤ ـ ص ٤٧ .

١٢ ـ لمزيد من التفاصيل عن أهم الدراسات التى أجريت عن القبـائل

والصحراء الغربية وبخاصة التى أجراهـا بعض الانثربولوجيين الغربيين من أمثال بدنيل Beadnell وخاصة دراسته عن الواحات الخارجة والتى نشرت عام ١٩٠٩ : انظر على سبيل المثال :

أحمد أبو زيد ، البناء الاجتماعى ــ الجزء الثانى (الانساق) ، الاسكندرية ، المكتب الجامعى الحديث ١٩٧٥ ، ص ١٧ .

— Abou-Zeid, A, "The Nomadic and Semi-Nomadic Tribal Population of the Egyptian Western Desert and The Syrian desert", Bulletin of The Faculty of Arts, Alexandria Univ. (Vol. XVII, 1963, PP. 71-132) PP. 101-106.

فاروق مصطفى اسماعيل ، التغير والتنمية فى المجتمع الصحراوى مرجع سابق .

علية حسن حسين ، التغير الاجتماعى فى الوادى الجديد : دراسة أنثروبولوجية عن الواحات الخارجة ــ رسالة دكتوراه غير منشورة ــ جامعة الاسكندرية ــ كلية الاداب ، ١٩٧٠ .

السيد أحمد حامد ، النوبة الجديدة ، دراسة فى الانثروبولوجيا الاجتماعية : الاسكندرية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٣.

بالاضافة الى ذلك توجد بعض الدراسات التى حاولت أن تقيم طبيعة الحياة الاجتماعية لبعض المناطق الجديدة التى تم فيها توطين البدو وطبيعة القبائل البدوية وتاريخ نشأتها وحدود اقاماتها فى المنطقة (الصحراء الغربية) . انظر :

محمد عبدة محجوب ، مقدمة لدراسة المجتمعات البدوية (منهج وتطبيق) الكويت : وكالة المطبوعات ١٩٧٤ ، ص٢٥٧ ــ ص٢٩٤ .

كما توجد بعد الدراسات التى اهتمت بتحليل بعض المجتمعات القروية التقليدية التى توجد فى الصحراء الغربية وخاصة مجتمع النوبة والتى جمعت (الدراسة) بين المداخل الاجتماعية والانثروبولوجية فى التعرف على ملامح وطبيعة الحياة الاجتماعية فى النوبة وهى قرية غرب أسوان ــ انظر لمزيد من التفاصيل :

محمد الجوهرى : الانثروبولوجيا : أسس نظرية وتطبيقات عملية : مرجع سابق ص ٣٧٧ ، ص ٥٣٣ .

١٣ ــ لمزيد من التفاصيل انظر ، **فاروق اسماعيل** ، التغير والتنمية ، مرجع سابق ص ٧٨ ــ ص ٨٥ .

١٤ ــ المرجع السابق ، ص ٨٠ .

١٥ ــ المرجع السابق ، ص ٨٣ .

الفصل الرابع

التوطين والتنمية فى مجتمع شمال سيناء

تمهيـــــد

أولا : تنمية الموارد المائية والثروة الزراعية .

ثانيـا : تنمية الثروة الحيوانية والسمكية .

ثالثـا : التنمية الصناعية والثروات المعدنية .

رابعـا : التنمية السياحية .

خامسا : التنمية العمرانية (الاسكان ـ وجهاز التعمير) .

سادسا : تنمية الخدمات التعليمية .

سابعا : تنمية الخدمات الصحية .

ثامنـا : تنمية الرعاية الاجتماعية .

تاسعا : تنمية مجال الطرق والمواصلات .

عاشرا : تنمية مجالات أخرى .

تعقيـــب .

الهوامش والمراجع .

تمهيـــــد :

تؤكد كثير من تحليلات علماء الاقتصاد والانثروبولوجيا والاجتمـاع على تحليل أنماط الانشطة الاقتصادية فى المجتمعات من أجل التعرف على مظاهر الاختلاف والتنوع والتمايز بين نوعية الاقتصـــاد أو ما يميز بين الاقتصاد التقليدى أو البدائى وبين الاقتصاد الحديث . تلك الاختلافات التى يمكن تفسيرها فى ضوء عاملين أساسيين هما : **أولا :** نوعية الظروف العامة التى تتميز بها المجتمعات التقـــليدية عن المجتمعات الحديثة ، **ثانيا :** التباين والاختلاف الذى يميز بين كل من المجتمعات التقليدية على حدة ، والتمايز الذى يوضح اختلاف نوعية الاقتصاد والانشطة الاقتصادية التى توجد بين الدول الحديثة نفسها . أما التميز الاساسى الذى يركـز عليه كثير من البـاحثين والذى يميــز بين النشـاط أو الاقتصـاد التقليدى والاقتصاد الحديث ، هو أن الاخير يعتمد بصفة أساسية على التصنيع ، وهذا ما لم يمكن توافره ووجوده فى الاقتصاد التقليدى . وأن كان يؤكد البعض على أنه لا يمكن وصف أى نظام اقتصادى تقليدى معين يمكن أن ينطبق على كافة المجتمعات التقليدية(١) .

وكما يتصور كل من فوردى Forde ، ودوجلاس Douglas (٢) ، أنه يصعب علينا أن نستخدم مفهوم الاقتصاد التقليدى لانه نمط معين من الاقتصـاد الذى يقوم على ممارسة أنشطة اقتصادية محددة ، مثلما نجد استخدام خاصة أو سمة الاعتماد على التصنيع والســوق هى فقط أهم خصـائص الاقتصاد الحديث . ولكن توجد العديد من العوامل والمظاهر والخصائص التى تلعب دورها فى تشكيل نوعية الاقتصاد وسواء أكان اقتصادا تقليديا أم اقتصادا حديثا . ومن ثم يجب تحديد هذه العوامل التى تشكل نوعية كل من نمطى الاقتصـــاد ، فالعـــوامل الطبيعية والظروف الايكولوجية والاجتماعية لها دورها الاساسى فى تشكيل نوعية الانشطة الاقتصادية التى

توجد فى المجتمعات التقليدية ، تلك الظروف التى تختلف بالطبع عما هو موجود فى المجتمعات الحديثة أو ما تتصف بالمجتمعات التى تتميز باقتصادها الحديث .

بالاضافة الى العوامل السابقة ، يجب أن نشير أيضا الى وجود بعض العوامل الاخرى التى ساهمت فى طبيعة الاقتصاد التقليدي الذى يوجد بصفة خاصة فى الدول النامية أو فى أجزاء كبيرة من أقاليمها المحلية . ولعل من أهم هذه العوامل هى الظروف التاريخية التي مرت بها معظم الدول النامية التى رزحت كثيرا وعانت من الاستعمار الغربى الذى استنفذ الكثير من مواردها الاقتصادية والبشرية . ووجود كثير من مظاهر التخلف الاقتصادي الذي تعبر عنه ألوان كثيرة من الاستعمار الحديث الذى استمر حتى بعد عمليات الاستقلال ، علاوة على ذلك ، ضعف السياسات الحكومية بالاهتمام بتطوير اقتصادها نتيجة للاهتمام فقط بالقطاع الحضرى واهمال القطاع الريفى أو البدوي ، وسوء التخطيط العلمى وعدم وضوح الاهداف العامة لسياسات التنمية . هذا بالاضافة ، الى وجود العوامل المجتمعية الاخرى مثل مشاكل الامية ، وقلة الموارد المالية ، وعدم الاستقرار الداخلى وما الى ذلك من عوامل متعددة .

ولعل من أهم أهداف الدراسة الحالية هو معرفة التحولات الجديدة التى بدأت تهتم بها العديد من الدول النامية وخاصة السعى من أجل تطوير مجتمعاتها المحلية . وخاصة تلك المناطق الريفية أو البدوية الصحراوية ، والتى لم تنل حظها لعوامل متعددة حالت دون تنميتها وتطويرها . وبالفعل ، لقد أدت المتغيرات والعوامل الجديدة التى ظهرت فى المناطق الصحراوية – وهو موضوع اهتمامنا حاليا – الى تغيير الابعاد والتصورات والسياسات الحكومية نحو أهمية الصحراء وما تحتويه من كنوز وثروات طبيعية كثيرة . الامر ، الذى أدى الى توجيه السياسات التنموية من أجل تحقيق أهداف متعددة فى آن واحد ، بعضها اقتصادى واجتماعى ، والبعض الاخر سياسى وقومى ودفاعى استراتيجى .

وكما كشفت تحليلات الدراسة النظرية أو فى ضوء ما وضحت المناقشات السابقة عن العلاقة بين سياسات التوطين للمجتمعات الصحراوية وسياسات التنمية الشاملة التى أحرزت تقدما اقتصاديا واجتماعيا وقوميا ملحوظا فى العديد من الدول النامية والعربية بصفة خاصة . لم تعد النظرة التقليدية الى الصحراء بأنها مناطق نائية طاردة للسكان والعمران بصفة عامة ، بقدر ما تحولت هذه النظرة وأصبحت مناطق جذب للسكان والعمران ككل . ولم تقتصر الحياة الاقتصادية والاجتماعية على الصحراء بأنها مناطق تعيش وتجوب فيها القبائل البدوية سعيا وراء الكلأ والماء ورعى الابل والاغنام والحياة على اقتصاد الكفاف ، بقدر ما نلاحظ من وجود أنماط اقتصادية جديدة عملت على تحديث المهن والانشطة الاقتصادية وسعت الى حدوث تغيرات سكانية وديموجرافية كبيرة . وساهم كل ذلك فى تشكيل أنماط ومجالات التوطين ونوعية أساليبه أو وسائل تنفيذه والاهداف المرجوة منه .

وعموما ، سوف نحاول فى هذا الفصل أن نركز على دراسة الشواهد الميدانية والبحثية للدراسة الحالية ، للتعرف على طبيعة الظروف الاقتصادية والاجتماعية التى حدثت فى العقدين الاخيرين على مجتمع الدراسة ـ وهو مجتمع شمال سيناء . ومعرفة أنواع الانشطة الاقتصادية الجديدة التى ساهمت فى تغيير كثير من معالم الظروف الايكولوجية والطبيعية للمنطقة وأنماط سياسات التوطين للجماعات أو القبائل البدوية؟ وما طبيعة التنوع الاقتصادى الذى يتميز به المجتمع أو الاقليم الصحراوى ذاته ؟ والى أى حد تختلف نوعية الانشطة الاقتصادية وتتحدد حسب العوامل الايكولوجية والطبيعية ؟ وما هى أهداف التوطين وأبعاده فى ضوء السياسات الحكومية الراهنة ؟ ثم ما هى العوامل والظروف التى ساهمت فى توجيه السياسات نحو الاهتمام بهذا الاقليم ؟ . ومن ناحية أخرى ، ما هى المعوقات والصعوبات التى تسهم أو تقف فى طريق التوطين والتنمية ؟ والى أى حد يمكن التخفيف من حدة هذه الصعوبات فىسبيل دفع عجلات التنمية وعمليات التوطين بصفة عامة ؟ وباختصار ، سوف

نحاول أن نجيب على هـذه التساؤلات فى ضـوء نتائج الدراسـة الميدانية كما يلى :

أولا : تنمية الموارد المائية والثروة الزراعية :

أولا : الموارد المائية :

تُعد مشكلة توفير الموارد المائية فى المناطق الصحراوية من أهم المشاكل التى تحدد عمليات ومشروعات التوطين والتنمية ، ونظرا لاهميـة هذه المشكلة ، ركزت كثير من الخطط العامة بالاقليم على ضرورة توفير مصادر المياه . وذلك عن طريق انشاء السدود الجديدة أو ترميم السدود القديمة التى توجد على كثير من روافد الاودية أو حفر الابار أو مد شبكات المياه الجديدة . ويهدف ذلك بالطبع الى زيادة كميات المياه وتخزينها للاستفادة منها طول السنة وخاصة فى فصول الصيف والخريف .

ومن أجل وضع خطط علمية لتوفير المياه ، تم انشاء ادارة مركـزية للرى بمحافظتى جنوب وشمال سيناء على أن يكون مقرها مدينة العريش وذلك فى عام ١٩٨٣ . ومن أهم المشروعات التى تم تنفيذها لتوفير المياه الناتجة عن السيول والامطار والمياه الجوفية هى :(٣)

١ ـ **تعلية سد الروافعة :** وهو سد قديم تم انشاؤه منذ عام ١٩٤٦ بوادى العريش ، ولكن ظروف التعرية أثرت فيه ، واحتاج الى عمليـات ترميم وتعلية تكلفت حوالى نصف مليون جنيه . والغرض من هذه التعلية هو تعويض كمية الطمى التى تراكمت أمام السد فى السنوات السابقـة ، ولقد أسهمت هذه العملية فى زيادة قدرة السد فى حجز المياه من ٦ر مليون متر مكعب الى ٤ر٢ مليون متر مكعب . أى شملت الزيادة الجديدة حوالى أربعة أضعاف القوة الفعلية الاساسية للسد ، وساهمت هـذه العملية فى زيادة الرقعة الزراعية بحوالى ألف فدان تقريبا .

٢ ـ **آبار منطقة المغارة :** تم تنفيذ المرحلة الاولى لهـذا المشروع بمنطقة المغارة التى تعتبر من المناطق الداخلية الصحراوية ، والتى تم اكتشاف المياه الجوفية بكميات كبـيرة بعد اجـراء الدراسات اللازمة .

وبالفعل أسهم هذا المشروع فى توطين أعداد كبيرة من البدو وانشاء عمليات كثيرة من الاستيطان الزراعى المستقر لهم • وقد شملت المرحلة الاولى انشاء ٣٠ بئرا قوتها مليون متر مكعب فى السنة ، وانشاء خمس مجريات للسيول وتجميعها أمام السدود ثم خلطها بمياه الابار حتى تزيد من كميات المياه الجوفية • هذا بالاضافة الى انشاء خمسة خزانات أرضية مرتبطة بشبكة من المواسير العلوية لاستخدامها فى عمليات الرى الحديثة •

٣ ـ **مشروع سد الجديرات :** وقد تم الاعداد لهذا المشروع والدراسات والتصميمات اللازمة لانشاء هذا السد فى منطقة وادى الجديرات بالقسيمة، وهى من المناطق الصحراوية الداخلية لحجز مياه الامطار والسيول التى تسقط بكميات كبيرة نتيجة للطبيعة الجبلية التى تتميز بها المنطقة مع وجود الوديان المنخفضة • وتقدر اجمالى كمية المياه لهذا السد سنويا بحوالى ثلاثة أرباع مليون متر مكعب •

٤ ـ **مشروع الخزان الجوفى بالساحل الشمالى :** تم اكتشاف المياه الجوفية فى منطقة الكثبان الرملية وخاصة فى المنطقة ما بين رفح حتى بئر العبد ـ والتى تراكمت نتيجة لسقوط الامطار الشتوية والسيول بكميات كبيرة ـ وبالفعل لقد أنشئت ثلاثة آبار كبيرة والتى أسهمت فى زيادة المساحة المزروعة من الاراضى الزراعية وخاصة فى منطقة رفح والشيخ زويد •

٥ ـ **الخنادق المائية بمنطقة بئر العبد :** حيث تم انشاء ثلاثة خنادق لتخزين المياه فى منطقة قاطيه ، والتى أنجزت لاستصلاح وزراعة حوالى ٧٥ فدان والتى تم زراعة معظمها بمحصول الزيتون التى تشتهر به المنطقة • وقد أنشىء خندق آخر وهو خندق الخروبة بنفس المنطقة للاستفادة من المياه عن طريق شبكات من المواسير التى أنشئت لتغذية المناطق الزراعية بوسائل الرى الحديثة •

وبصفة عامة تم انشاء مجموعة من الابار الجديدة والتى تعتمد كلية على المياه الجوفية سواء فى المناطق الساحلية أو المناطق الداخلية ، منها

٣٧ بئرا عميقا فى وادى العريش ، و ٥٠ بئرا سطحيا فى المناطق الساحلية الاخرى ، وبئران آخران فى منطقة نخل بالمنطقة الوسطى الداخلية .

ولم تقتصر الجهود الرسمية والاهالى فقط على توفير المياه السطحية والجوفية ، ولكن قد ساهمت أيضا بعض الهيئات العالمية مثل اليونسيف(٤) والتى ساهمت بالفعل فى عمليات البحث عن مصادر المياه واجراء الدراسات اللازمة وتعزيز الجهود الرسمية الحكومية . ومن أهم مشروعات هذه الهيئة هو انشاء ١٢ بئرا فى منطقة نخل والحسنة. وهم من المناطق الداخلية الصحراوية وتنقص بهما كميات المياه نظرا للطبيعة الجبلية وقلة الجهود التى بذلت فى هذا المجال فى هذه المنطقة بصفة خاصة بالمقارنة بالمناطق الساحلية .

ومن ناحية مجال التخطيط لتوفير المياه فى السنوات القليلة أو ما شملته خطط المرحلة الخمسية الثانية ٨٧/٨٨ - ٩٢/٩٣ ، والتى تهدف الى انشاء مجموعة من السدود الهامة ، مثل مشروع سد الضبعة الذى يهدف لزراعة ٢٠ ألف فدان ، وسد التقديرات لزراعة ١٠ آلاف فدان ، ومشروع سد المغارة لتخزين حوالى ٥ ملايين متر مكعب سنويا . بالاضافة الى عدد من السدود الاخرى مثل سد وادى الكرم - وقد تم بالفعل اجراء الدراسات اللازمة والبدء بالتنفيذ فى اجراء البعض منها حتى وقت اجراء الدراسة فى أوائل عام ١٩٨٨(٥) .

وفى نفس العام قد تم افتتاح أول شبكة لمياه الشرب من مياه النيل ، تبدأ من مدينة الاسماعيلية مارة بمدينة القنطرة شرق حتى مدينة العريش . هذا المشروع الذى طال انتظاره لسنوات طويلة وأصبح من المشروعات الهامة التى ساهمت كثيرا فى توافر المياه العذبة للشرب والذى استفاد منه كثيرا الاهالى من أهل شمال سيناء ، والمشروعات السياحية وزيادة عمليات الخدمات وانشاء المرافق الاساسية وزيادة الحركة العمرانية بصفة عامة .

وبالرغم من هذه الانجازات والمشروعات العديدة التى أقيمت بالفعل بفضل الجهود الحكومية والهيئات العالمية أو بفضل جهود الاهالى الذين

لديهم الطموح من أجـــل الاهتمام بتوفير الميـــاه بصفة خاصة للقيـــام بالمشروعات الزراعية . الا أن مقابلات الدراسة الميدانية كشفت عن شكوى كثير من الاهالى من البدو الزراعيين بنقص كميـــات المياه ومازالت هى المشكلة الاساسية التى تواجه عمليات زيادة مساحة الارض الزراعية وخاصة فى المناطق الداخلية الجنوبية أو منطقة بئر العبد أيضا . ومازالت هناك كثير من الآمال المنعقدة على المشروعات الجديدة فى مجال توفـير المياه والتى لم تدخل الى حيز التنفيذ الفعلى فى توفير المياه اللازمة للاراضى الزراعية . وسوف نعود لمناقشة بعض القضـــايا التى ترتبت على هذه المشكلة وخاصة فى مجال الانتاج الزراعى .

ثانيا : الثروة الزراعية :

منذ عودة السيادة المصرية الى سيناء بعد حـرب ١٩٧٣ وحتى نهـاية المراحل الاخيرة للانسحاب فى ابريل ١٩٨٢ تضافرت جهود مشتركة بين الاجهزة الحكومية الرسمية والاهالى من شمال سيناء بالتوسع فى عمليات الانتاج الزراعى ، وبالرغم من مشكلة قلة المياه اللازمة التى تحد من هذا النشاط الزراعى وغيره من المشروعات الاخـــرى فى مختلف القطـاعات الاقتصادية والانتاجية ـ ولكن لاحظنا فى السنوات الاخيرة انتاج محافظة شمال سيناء الزراعى الذى يغمر العديد من أسواق المحافظات الكبرى فى مصر . وأصبحت المنتجات الزراعية من الخضروات والفواكه بصفة خاصة تظهر فى الاسواق فى أوقات مبكرة جدا عن غيرها من مثيلتها من المنتجات الزراعية التى تنتج فى وادى النيل ، والسبب يرجع الى طبيعة المنـاخ والظروف الجوية التى تساعد على الانتاج المبكر . بالاضافة الى انتشار المزارع الحديثة التى تعتمد على الصوبات البلاستيك والتى تعتمد أيضـا على نظم الرى الحديثة التى تلائم طبيعة مشكلة ندرة المياه وقلة العمالة الزراعية .

وعموما ، نحاول فيما يلى أن نلقى بعض الضوء على أهم الانجازات التى أنجزت فى مجال التنمية الزراعية فى محافظة شمال سيناء ، والتى

يمكن تحليلها على مستويين أساسيين هما :

١ ــ المستوى الافقى ٠ ٢ ــ المستوى الرأسى ٠

أولا : المستوى الافقى : ركزت سياسة التنمية الزراعيــة على ضرورة زيادة الرقعة الزراعية كما سعت هذه السياسة على تشجيع الاهالى وقيام مشروعات القطاع الخاص وذلك عن طريق تقديم كافة التسهيلات الزراعية وتطبيق نظام الجمعيات الزراعية والتعاونيات التى أسهمت فى تطــوير طرق الارشاد الزراعى وادخال نظم جديدة للرى الحديث وتوفـير كافة المتطلبات اللازمة للنهوض بمستويات الزراعة المحلية ٠

وطبقا للتقارير الرسمية عن المساحة الزراعية المزروعة فى المحـافظة وذلك حتى نهاية عام ١٩٨٦ تشير الى ما يلى :(٦) مركز العريش : بلغت المساحة المزروعة ، ٥ر٢٣ ألف فدان ٠ أما مركز الشيخ زويد ، ٣ر٣٦ ألف فدان ، ومركز رفح ، ٢١ ألف فدان ، ومركز بئر العبد ٣ر١٣ ألف فدان٠ وأخيرا كل من مركز الحسنة ومركز نخل ٥ر٤ الف فدان و ١ر٢ ألف فدان على التوالى ٠ وحتى اجراء الجانب الميدانى لهذه الدراسة(٧) ــ زادت المساحة المنزرعة من آخر احصاءات متاحة فى المجال الزراعى أى بعد عام ١٩٨٦ وحتى بداية عام ١٩٨٨ ، على النحو التالى : مركز العريش ٣١٤٨ فدان ، مركز الشيخ زويد ١٦٦٩ فدان ، مركز رفح ٣٠٦٨ فدان ، مركز بئر العبد ٢٠٢٨ ، ومركزى الحسنة ونخل ١٩٦ فدان ٠

ومن ناحية أخرى ، ركزت الخطة الخمسية الثانية (من عام ٨٨/٨٧ــ ٩٣/٩٢) على ضرورة التوسع فى الرقعة الزراعية واستصلاح مناطق جديدة ٩ آلاف فدان فى منطقة وادى العريش ، ورفح ، ٢ر٣ الف فدان فى أودية القسيمة ، و٦ر١ الف فدان فى منطقة الشيخ زويد ، والف فدان فى كل من منطقة نخل والحسنة ، ٣ر١ فدان فى بئــر العبد وخاصة فى منطقــة قاطية وقطيـــة ٠

كما تتضمن الخطة أيضا القيام بمشروعات زراعية أكثر طموحا من ناحية المساحة ، مثل مشروع استصلاح وتنمية الاراضى الزراعية بمنطقة

المغارة ، ويهدف هذا المشروع الى استصلاح مساحة تقدر بحوالى ٥ آلاف فدان ٠ والتى تعتمد كلية على المياه الجوفية بعد أن أثبتت الدراسات وعمليات الحفر الاولية لآبار الاختبار لوجود المياه عن قربها الى مسافات ليست عميقة من سطح الارض ٠

ويعتبر هذا المشرورع من المشروعات الهامة التى تسعى الى توطين أعداد جديدة من البدو وخاصة فى المناطق الصحراوية الداخلية التى تقل فيها المساحات الخضراء والتجمعات السكانية ، كما تندر فيها مصادر المياه ؛ كما تفيد عمليات البحث عن المياه من زيادة المشروعات التوطنية الاخرى التى تعتمد على مشروعات صناعية ومعدنية والتى سوف نشير اليها لاحقا فيما بعد ٠ وعموما تقدر التقديرات المبدئية لمشروع استصلاح الاراضى بمنطقة المغارة بحوالى ٨ ـ ١٠ ملايين دولار ٠

ثانيا ـ المستوى لرأسى : يتركز التوسع الرأسى فى المجال الزراعى ويشمل عدة نقاط أساسية وهى :

١ ـ التوعية الارشادية التى تقوم بها أجهزة وزارة الزراعة وذلك عن طريق انشاء الحقول الارشادية وتقديم أحدث ما وصلت اليه مراكز البحوث الزراعية فى نوعية البذور والتقاوى والشتلات ٠

٢ ـ توفير المبيدات الحشرية والفطرية وعمل برامج لمكافحة الآفات الحقلية والبستانية وخاصة توجد بعض الافات الزراعية التى تظهر فقط فى المناطق الصحراوية مثل آفة «النيماتودا» ٠

٣ ـ انشاء المزارع الارشادية البستانية للمزارعين وقد بلغت جملة المزارع الارشادية ثلاثة مزارع موزعة على النحو التالى :

أ) مزرعة نجمة سيناء ، ومساحتها ٤٠ فدان وهى بمدينة العريش وهى تركز على زراعة وانتاج شتلات الخضر والفاكهة ٠

ب) مزرعة رفح ، ومساحتها ١٠ أفدنة مجهزة بأحدث الاجهزة سواء من ناحية الرى وادخال أصناف جديدة من النخيل والزيتون ٠

جـ) مزرعة الشيخ زويد ، ومساحتها ٦ أفدنة وتركز على زراعة مشاتل الخضروات وتركز على زيادة مساحتها فى المستقبل الى ٣٠ فدان .

٤ ـ تطبيق النظام التعاونى الزراعى ، وبالفعل تم انشاء ٢٧ جمعية تعاونية زراعية وتركز على تقديم كافة التسهيلات الزراعية والائتمانية وتوفير كافة مستلزمات الانتاج .

٥ ـ استنباط محاصيل وأنواع جديدة من شتلات الخضر والفاكهة التى تتحمل نسبة الملوحة والجفاف ، مع التركيز أيضا على النهوض بالمحاصيل التقليدية مثل النخيل والزيتون .

تكشف التحليلات السابقة عن مقدار الاهتمام بالنشاط الزراعى والتنمية الزراعية التى تشهدها منطقة شمال سيناء ، وخاصة بعد طرق الرى الحديثة التى تقوم على أسلوب التنقيط والذى يقتصد ويوفر كثيرا من كميات المياه . هذا بالاضافة الى قلة التكلفة التى يتكلفها الفدان الواحد للرى بالتنقيط فى بداية زراعة الارض والتى تظل لفترات طويلة مما تزيد من العائد الاقتصادى للانتاج . كما أن هذا النظام ساهم فى حل مشكلة العمالة الزراعية حيث لا يحتاج الى عمالة زراعية كما تطلبه انتاج محاصيل تقليدية أخرى .

ومن الملاحظ لمجتمع الدراسة والشواهد الميدانية لها أن الاعتماد كلية فى المجال الزراعى يكاد يقتصر على نشاط الاهالى من البدو أو الذين يسكنون المناطق الريفية ، وتكاد تقتصر دور الاجهزة الحكومية على العمليات الارشادية والخدمات التعاونية . ولم نجد أى نوع من المشروعات الكبرى التى يمكن تنفيذها بواسطة الشركات الزراعية للقطاع العام كما هو موجود فى مناطق صحراوية مثل النوبارية ، ومديرية التحرير ، والوادى الجديد . قد ساهم وجود مثل هذه الشركات فى قيام المشروعات الطموحة ذات المساحات الكبرى كما تشجع القطاع الخاص بصفة عامة .

ولكن كما كشفت مقابلة الدراسة مع المسئولين فى القطاع الزراعى

والاهالى من الزراعيين عن مشكلة قلة المياه بالرغم من وجودها فى مناطق متعددة بصورة تكفى لزراعة مساحات مضاعفة للمساحات الفعلية ، ولكن ما زالت مجهودات الحكومة فى مراحلها الاولى ولم توجد بالفعل خطط طموحة حتى الان . كما اشتكى بعض الزراع من عدم وجود أى نوع من التنظيمات والتشريعات التى تحدد عمليات استغلال المياه وترشيدها وخاصة فى المناطق التى تندر بها المياه الى حد ما . بالاضافة الى ضعف الارشادات الحكومية فى هذا المجال وخاصة أن قطاعا كبيرا من المزارعين الجدد من البدو والذين تقل خبرتهم فى المجال الزراعى بصفة عامة .

وعموما ، لقد ساهم مجال التنمية الزراعية فى تطوير مستوى الانتاج الزراعى الذى يغطى كافة احتياجات الاقاليم الاستهلاكية وتصدر كميات كبيرة منه الى بقية المحافظات الكبرى . مما أصبح للانتاج الزراعى لمحافظة شمال سيناء من سمعة طيبة نظرا لجودته العالية وانتاجيته المبكرة عن مثيله من المنتجات الزراعية للمناطق الاخرى . ومن ناحية أخرى ، كشفت شواهد الدراسة الميدانية ، عن عمليات التوطين الزراعى لمجموعات كبيرة من البدو بعد استحداث عمليات الزراعة الدائمة والعائد الاقتصادى للانتاج الزراعى الذى يفوق بكثير عمليات الرعى والاعتماد على اقتصاديات الكفاف ، ولقد ساعد على ذلك أيضا الاهتمام من قبل السياسات الحكومية من توفير المساكن فى القرى الجديدة وتقديم الخدمات الاساسية التى تشجع أيضا على عمليات الاستقرار والتوطين الدائم .

ثانيا : تنمية الثروة الحيوانية والسمكية :

أولا : الثروة الحيوانية :

شملت مجالات تنمية الثروة الحيوانية قطاعات متعددة ومتنوعة ، ولقد أشرنا من قبل عند عرض الظروف الاجتماعية والايكولوجية والمظاهر الاقتصادية ونوعية النشاط الاقتصادى الذى كان يوجد قبل ذلك فى مجتمع شمال سيناء وهو الاعتماد على رعى الابل والاغنام والماعز كأحد الانشطة الاقتصادية التى يتسم بها هذا الاقليم الصحراوى . ولكن كشفت الدراسة

عن كثير من التغيرات التى حدثت فى تطوير النشاط الرعوى والاهتمام بالثروة الحيوانية وقطاعاته المختلفة ومن أهمها :(٨)

١ ـ **قطاع تربية الماشية :** تركزت الجهود سواء من القطاع الحكومى أو الاهالى من أجل زيادة الاهتمام بتربية الماشية وتحقيق الاكتفاء الذاتى للاستهلاك المحلى . وحسب التقديرات الرسمية للانتاج الحيوانى حتى نهاية عام ١٩٨٦ أن العدد الاجمالى للماشية كان ٥٣٩٥٨ رأسا فى عام ١٩٧٩ ، زاد هذا العدد الى أن وصل ٢٣٢٧٧٥ رأسا فى نهاية عام ١٩٨٦ . وتتركز معظم هذه الزيادة الى اهتمام الاهالى بصفة خاصة بتربية الماشية وخاصة بعد ما أنتجت المزارع المحلية نوعا من حشائش المراعى لتوفير الغذاء للماشية بدلا من الرعى المتنقل فى الصحراء .

٢ ـ **مشروع انتاج اللحوم :** من المشروعات الهامة التى اهتمت بها المحافظة ما يسمى «بمشروعات الحكم المحلى لتنمية الثروة الحيوانية»، الذى يركز على تربية صغار الابقار والجاموس للانتاج الحيوانى والالبان وصناعة الجبن . وبدأ المشروع بحوالى ٥٠٠ رأسا للامهات ، وحوالى ٢٠٠ رأسا من صغار الماشية يتم زيادتهما كل ستة أشهر ـ ويحاول هذا المشروع تحقيق نوع من الاكتفاء الذاتى وللانتفاع من هذا المشروع لارشاد الاهالى للقيام بالمشروعات الخاصة فى مجال الانتاج الحيوانى .

٣ ـ **مشروعات الانتاج الداجن :** تم انشاء مشروع أو محطة لانتاج الدواجن بالعريش وزود هذا المشروع بمصنع صغير لانتاج الاعلاف ، وثلاجة ، ومجزر نصف آلى . بالاضافة الى محطات تفريخ الدواجن وانتاج بيض الدجاج . كما ساهم هذا المشروع فى تشجيع المزارع الخاصة الصغيرة التى تلبى حاجات الاستهلاك المحلى وخاصة بعد زيادة عدد السكان ووجود كثير من المشروعات السياحية والغذائية التى تشهدها المحافظة وخاصة منطقة العريش فى السنوات الاخيرة .

٤ ـ **مشروعات انتاج السمان :** تشتهر محافظة شمال سيناء بوجود

كميات كبيرة من طـــائر السمان الذى يهاجر من دول البحـــر المتوسط الشمالية فى فصل الخريف وتستقبله شباك الصياذين ، والذى يعد من أهم مصادر الدخل لعدد كبير من سكان المناطق الشمالية فى فصل الخريف . ولقد اهتمت محافظة شمال سيناء بالقيام بانتاج السمان محليا وانشىء لهذا الغرض مشروع الفيصل لانتاج السمان والذى ينتج حاليا حوالى نصف مليون طائر سنويا . ووجد هذا المشروع اقبالا كبيرا سواء داخل المحافظة أو بتصديره الى المحافظات الاخرى ، ومن ناحية أخرى ، أقيمت العديد من مشروعات القطاع الخاص والاهالى نظرا لقلة تكاليفه وزيادة العائد الاقتصادى للمنتجين .

٥ - **مشروعات التصنيع الحيوانى :** بالاضافة الى مشروعات انتاج اللحوم ، انشىء مصنع لانتاج الالبان والجبن بالاشتراك مع شركة مصر للالبان والاغذية والذى يشمل طاقة انتاجية قدرها ١٥ طن يوميا من انتاج الالبان والجبن وبلغ تكاليف المشروع حوالى ثلاثة ملايين من الجنيهــات المصرية .

حقيقة لقد أثمرت الجهود الرسمية فى العديد من مشروعات الانتـــاج الحيوانى والاهتمام بالرعاية البيطرية التى تم تقديمها عن طريق انشاء العديد من الوحدات البيطرية فى المحافظة ، كما ساهمت بعض المشروعات الحكومية فى تشجيع كثير من القطاع الخاص المحلى بالاهتمام بتربيــة الماشية وانتاج اللحوم وأيضا مشروعات السمان التى تشتهر بها المحافظة .

وقد أسهمت هذه المشروعات على استقطاب عدد كبير من الاهـــالى للدخول فى المشروعات الحيوانية مما يخلق نوعا من الاستقرار والتوطين لاعداد كبيرة من الجماعات البدوية .

وبالرغم من ذلك ، كشفت نتائج الدراسة الميدانية ومقابلاتها مع عدد من المسئولين عن مشروعات الانتاج الحيوانى وأيضا مع الاهالى أن هناك عددا من المشكلات التى تواجه هذه المشروعات والتى نحـــاول ايجازهـــا كما يلى :

١ ـ نقص الإمكانات المادية التى يجب توافرها للمساهمة فى تنمية مشروعات الانتاج الحيوانى وخاصة تشجيع الاهالى والقطاع الخاص حتى يمكن أن يساهموا فى تنمية مواردهم الاقتصادية وزيادة الانتاج المحلى .

٢ ـ قلة الامكانات البشرية وخاصة من العمالة المدربة والتى تحتاج الى كثير من المتخصصين فى مجال الرعاية الطبية البيطرية ، والتى يمكن أن تقدم المزيد من الارشادات وخاصة فى وقت انتشار الأوبئة والامراض التى يتعرض لها قطاعات الانتاج الحيوانى .

٣ ـ تعتبر مشكلة الاعلاف من المشكلات التى تواجه المشروعات الحكومية والاهلية على حد سواء ، وخاصة أن كمية الاعلاف الخضراء لم تتوافر بعد بكميات كبيرة حتى تفى بأغراض مشروعات الانتاج الحيوانى . أما الاعلاف الجافة فانها تخضع لعمليات توزيع مركزية من جانب مصانع الانتاج والتوزيع على المستوى القومى مما يؤثر بصورة سلبية على الكميات المطلوبة لتغطية الاحتياجات المحلية .

٤ ـ نقص المياه اللازمة للانتاج الحيوانى وخاصة المياه النقية التى تتطلبها مشروعات الانتاج الحيوانى نظرا لوجود نسبة أملاح عالية بمياه الآبار كما ترتفع بها نسبة الكربونات والنشادر وبعض البكتريا التى تؤثر بصفة عامة على الانتاج الحيوانى .

ثانيا : الثروة السمكية :

ارتبطت مشاريع الثروة السمكية فى محافظة شمال سيناء ببحيرة البردويل التى تعتبر من أكبر البحيرات على الساحل الشمالى وأغناها من ناحية الثروة السمكية والانتاج ذاته . وتبلغ المساحة الكلية لشاطىء محافظة شمال سيناء على البحر المتوسط بحوالى ١٥٦ كيلو متر ، وتشغل شاطىء بحيرة البردويل حوالى نصف هذه المسافة أو بالتحديد ٨٢ كيلو متر ، ويتراوح عرض البحيرة ما بين ٢ ـ ٥ كيلو متر ويبلغ أقصى عرضها عند منطقة مصنعة الى ٢٠ كيلو متر . وتتصل البحيرة بالبحر ببرزخ رملى يتراوح عرضه ما بين ٢٠٠ ـ ١٠٠٠ متر عند منطقة القلس . وعموما ،

تقدر مساحة سطح البحيرة بحوالى ٥٧٠ كم٢ ، وتشكل هذه المساحة حوالى ٥ر١٤٢ ألف فدان وبها عدد من الالسنة البحرية ، كما توجد بعض الجزر التى تقدر بحوالى ٥١ جزيرة تشغل مساحتها حوالى ٣١٧ فدان ومن أشهرها جزيرة المحاسنة ، وجزيرة الوطواط ، وجزيرة الروميات ، وجزيرة القلس .

ويوضح هذا العرض الموجز لأهم ملامح بحيرة البردويل ، مقدار ما تشغله البحيرة من مساحة تعطى فرصا أكبر لانتاج الاسماك بأنواعها المختلفة وخاصة الانواع المميزة بأسعارها العالية سواء فى الاسواق المحلية أو العالمية ومن أهم هذه الانواع : الجمبرى ، والدنيس ، والوقار ، والبورى وغيرها . وحسب الاحصاءات الرسمية ، بلغ جملة الانتاج السنوى عام ١٩٨٧ حوالى ٢١٠٩ طن وبلغت جملة المراكب العاملة بالبحيرة ٩٣١ مركبا(٩) .

ويدرك من يزور هذه البحيرة أن يرى بوضوح ، أنه يمكن استغلال البحيرة والجزر الموجودة فى التنمية السياحية نظرا لموقعها المتميز من الناحية الطبيعية والجغرافية وقربها من مناطق العمرانية الى حد ما . وتتردد بين الاجهزة الشعبية الرسمية بالمحافظة عن وجود بعض العروض المحلية والعالمية لانشاء عدد من القرى والمشروعات السياحية التى تفتقرها المنطقة ، وسوف تؤدى هذه المشروعات المقترحة الى تنشيط الحركة السياحية والعمرانية كما حدث على سواحل البحر الاحمر على سبيل المثال .

وجاءت زيادة الانتاجية للبحيرة من الاسماك نتيجة لعدة جهود متعددة ومن أهمها :

١ - اجراء العمليات اللازمة لتطهير كل من بوغاز رقم (١) ورقم (٢) فى البحيرة وذلك عن طريق الشركات العالمية والمحلية ، وقد تكلفت عمليات هذا المشروع حوالى ٥ر٣ مليون جنيه .

٢ ـ شراء كراكتين جديدتين حتى يمكن استغلالهما فى عمليات التطهير الدورية والتى يمكن استغلالهما أيضا فى العمليات البحرية بالمنطقة .

٣ ـ انشاء محطة أبحاث للاسماك خاصة بالبحيرة بقرية التلول والتى تقوم باعداد الدراسات اللازمة وادخال سلالات أو ذريعات جديدة من أجل تطوير الانتاج ، وأساليب الصيد التقليدية وذلك بالاشتراك مع بعض الجهات العلمية مثل معهد علوم البحار وكلية الزراعة جامعة قناة السويس .

٤ ـ تنظيم عمليات الصيد بالبحيرة ، حيث توقف عمليات صيد الاسماك نهائيا لمدة ثلاثة شهور وهى شهور الشتاء (ديسمبر ، يناير ، وفبراير) لاعطاء فرصة أكبر لنمو الاسماك وتكاثرها واعطاء فرص أكبر لدخول كميات كبيرة من البحر الى البحيرة ، وذلك بناء على الدراسات العلمية والبحثية التى أثبتت نتائج ايجابية لزيادة الانتاجية للبحيرة .

٥ ـ ادخال نظام الانتاج والتسويق التعاونى ، حيث انشئت الجمعيات التعاونية للصياديين والتى تسعى الى توفير كافة احتياجات الصيد وحل المشكلات التى تواجه الصيادين . وبالفعل تم تحديث عمليات الصيد عن طريق استخدام التكنولوجيا الحديثة والتى ساهمت فى زيادة عمليات تصدير أسماك البحيرة الى الدول الاوروبية والذى بلغ قيمة اجمالى التصدير الى ما يقرب من ١٢ مليون جنية مصرى فى عام ١٩٨٧ .

٦ ـ يهدف هذا المشروع أو النظام التعاونى بخلق نوع من نظام مشاركة الصيادين فى عمليات ادارة البحيرة مع الادارة التنفيذية التى تشرف عليها من قبل الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية ، والتى تسعى الى حل كثير من المشاكل التى تواجه عمليات الصيد . وان كانت توجد بعض المشكلات التى تواجه هذا النظام وسوف نعرض لذلك فيما بعد .

٧ ـ اقامة مشروعات توطين البدو وخاصة انشاء مساكن بجوار البحيرة حتى تسهم فى عمليات زيادة القوة العاملة بالبحيرة . وبالفعل

تم انشاء مجموعة كبيرة من المساكن بجوار قرية التلول والتى أسهم فى انشائها مديرية الاسكان وجهاز تعمير سيناء .

وفى ضوء الانجازات السابقة لمشروعات بحيرة البردويل التى أسهمت فى تطوير وزيادة الانتاجية من الاسماك وخاصة بعد عام ١٩٨٣ وأن هناك اقبالا شديدا على استيراد هذه الاسماك للدول الاوروبية وأصبحت تجنى ثمار هذه البحيرة ثلاث فئات هى :

أولا : الصيادون : نتيجة لتحديث وسائل الصيد وزيادة الاهتمام بالثروة السمكية وارتفاع قيمة الاحتياطى من الاسماك بالبحيرة . ارتفع متوسط دخل الصياد الى ما بين ٣ ـ ٥ آلاف جنيها شهريا ويعتبر هذا الدخل دخلا خياليا لكثير من الصيادين الذين كانوا يعتمدون على عمليات الصيد بصورة بدائية أو على سياسة الاكتفاء الذاتى لهم ولاسرهم . كما ساهم هذا المشروع فى زيادة عمليات توطين البدو الجدد والذين توافدوا للعمل بالبحيرة وكانوا يعيشون أصلا فى المناطق الصحراوية الداخلية .

ثانيا : الهيئة العامة للثروة السمكية : وهى احدى شركات القطاع العام المصرى التى استطاعت أن تدير البحيرة وتزيد عمليات الانتاج ، وتوفر خبراء متخصصين فى الانتاج السمكى ، بالاضافة الى عمليات التصدير وتسويق غالبية الانتاج الى الخارج مما عزز الوضع الاقتصادى للشركة وخاصة فى ضوء سياسات التسويق التعاونى .

ثالثا : محافظة شمال سيناء : تعتبر المحافظة بصفتها الجهاز الادارى والتنفيذى المحلى الذى يشرف على البحيرة من أحد الجهات التى استفادت من زيادة الانتاج وخاصة أنها تحصل على نسبة معينة من أسعار السمك سواء كان للتصدير أو للبيع المحلى . ولقد أسهم مشروع بحيرة البردويل فى تنويع مصادر الدخل وحصيلة الايراد العام للمحافظة .

وبالرغم من هذه الانجازات التى حققت زيادة كبيرة فى عمليات انتاج الاسماك أو توطين البدو وزيادة المنطقة العمرانية ، الا أن نتائج مقابلة

الدراسة مع المسئولين على ادارة البحيرة ومع الصيادين كشفت عن بعض المشاكل والصعوبات التى تواجه عمليات الانتاج وتحول دون الاستفادة الكاملة من الثروة السمكية الهائلة التى توجد فى هذا الاقليم ، ومن أهم هذه المشكلات بصورة موجزة :

١ ـ يقتصر الصيد حاليا فى بحيرة البردويل والتى تشغل تقريبا نصف مساحة الشاطىء الشمالى للمنطقة ولم تستغل حتى الان بقية الشواطىء الداخلية للبحيرة وعدم وجود عمليات الصيد فى البحر ما عدا حوالى ٧٠ مركب تنتج فقط حوالى ربع الانتاج السنوى للبحيرة ٠

٢ ـ أشارت بعض التقديرات الاولية والدراسات التى أجرتها بعض الجهات الرسمية سواء من المحافظة والهيئة العامة للثروة السمكية ومعهد علوم البحار عن توافر المخزون السمكى بالبحر والذى يقدر بحوالى ٢٢٠ ألف طن سردين سنويا ، ويوجد على مسافات تتراوح بين ٥٠٠ ـ ١٠٠ متر بالبحر ، فضلا عن توافر ١٥ ألف طن تونة سنويا بالاضافة الى القشريات البحرية الاخرى ٠ والسبب الذى يحول دون استغلال هذا المخزون الذى يقدر بأكثر من عشرة أضعاف انتاج بحيرة البردويل سنويا هو عدم وجود السفن والمراكب التى تلائم الصيد فى البحر ٠

٣ ـ قلة العمالة المدربة واللازمة لعمليات الصيد ، بالرغم من وفود أعداد كبيرة من الصيادين الجدد ، ولكن تقل خبرتهم لانهم كانوا من البدو أصلا ويقومون بحرف مختلفة عن الصيد التى تتطلب مهارات معينة ٠ ومن ناحية أخرى وجود بعض العمالة من المحافظات الاخرى المجاورة ولكنها قليلة نتيجة لغلاء المعيشة وعدم توافر السكن لهم من قبل الجهات الرسمية ٠

٤ ـ عدم توافر الاجهزة اللازمة للصيادين بصورة مستمرة سواء من المراكب أو الشباك ، وقلة السلف الائتمانية التى تمنح لهم من جمعيات الصيادين المحلية ٠ هذا بالاضافة لقلة خبرة الادارة للبحيرة سواء فى

عمليات شراء الاجهزة التى لا تتوافر فى الاسواق المحلية ووجود عمليات الاحتكار من بعض التجار حسب قواعد وسياسات الاستيراد الحالية ٠

٥ ــ بالرغم من انشاء العديد من المساكن لتوطين البدو من الصيادين فى قرية التلول الجديدة الا أن هــذه المساكن لا تلبى حاجات الاعــداد المتزايدة من هؤلاء الصــيادين ٠ وضعف مستويات الخدمات الاساسية بالمنطقة ٠

٦ ــ يشكو الصيادون من مشاكل التسويق التعاونى لانها تتم بصورة بيروقراطية روتينية ، بالاضــافة الى تباطؤ اجــراءات الحصول على التراخيص والعمــل بالبحيرة لهم ٠ هــذا بالاضافة الى فشل الدراسات والجهود المبذولة للقضـاء على بعض القواقــع التى تتكاثر بسرعــة فى البحيرة والتى تقطع شباكهم وتهدد كثيرا من كميات الانتاج ٠

٧ ــ تقتصر عمليات الصيد واستخراج تراخيص العمل بالبحيرة على الاهالى من سيناء فقط ، دون اتاحة الفرصة لاعداد كبيرة من الصيادين من المحافظات الاخرى وخاصة المجاورة لشمال سيناء بالعمل فى البحيرة أو حتى على الاقل الصيد فى البحر ٠ ربما ذلك يزيد من موارد الرزق لاهل سيناء المحليين ولكن هناك فرص أكبر لانتاج الاسماك من البحــر الذى يقدر احتياطيه بعشرة أضعاف انتاج البحيرة(١٠) ٠

وباختصار ، تعكس لنـا فلسفة التشريعــات والقوانين والسـياسات الاقتصادية التى لم تراع أبعادا اقتصادية قومية وخاصة أن الدولة تعانى من نقص شديد فى انتاج الاسماك وارتفاع أسعارها الجنونى ، ونتيجــة لهذه السياسات التى تقف عقبــة أمام عمليات الانتاج القــومى وتحرم الاستفادة من الثروات الطبيعية والتى تعزز من موارد الدخل الفــردى والقومى وتحل كثيرا من مشاكل الغذاء التى تواجهها البلاد حاليا ٠ وان كانت لهذه السياسات والقوانين أبعاد أخرى سوف نعالجها فى موضع لاحق وبشىء من التفصيل،وخاصة تحليل العلاقة بين جماعات المصلحة وعمليات

صنع القرار داخل المحافظة والصراع ما بين القيادات الشعبية والمحلية من جانب والجهات الرسمية والتنفيذية من جانب آخر ٠

وعموما ، ان مجالات التوطين والتنمية متعددة ومتنوعة فى مجتمع شمال سيناء ، وهذا ما كشفت عنه التحليلات السابقة عن الانتاج الحيوانى والثروة السمكية التى لم تستغل بصورة ايجابية بعد ، يمكن أن تسهم فى كثير من حصيلة الدخل الفردى والقومى ، وحل كثير من المشكلات القومية المتعددة ومنها مشكلة البطالة وخلق فرص جديدة للعمل وزيادة الاتجاهات نحو العمل فى المناطق الصحراوية الجديدة ٠ وان كانت مؤشرات هذه الدراسة توضح الايجابيات المتعددة التى انعكست نتائجها على عمليات التوطين والتنمية ولكن مازالت هناك الكثير من المشكلات والعقبات التى ترجع كثير منها الى ضعف التخطيط والتنسيق وعدم وضوح السياسات العامة للتنمية وعدم تركيزها على تحقيق الاهداف المحلية والقومية وخاصة على المدى البعيد ٠

ثالثا : التنمية الصناعية والثروات المعدنية :

شهدت العقود الماضية تغييرات اقتصادية وصناعية هائلة تلك التغيرات التى غيرت المفاهيم والسياسات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية ٠ ولم يعد يقتصر مفهوم التصنيع وسياساته على المجتمعات الحضرية التى تشهدها العمران والمدن الكبرى منذ مئات السنين ٠ والسبب يرجع الى قدرة الانسان وارادته نحو تغيير البيئة الايكولوجية والطبيعية والاجتماعية التى يعيش فيها تلك الارادة التى تعبر عن قصة صراع الانسان مع البيئة والطبيعة الخارجية التى يعيش فيها ومن اجل التكيف واستغلالها لصالحه ٠ ولقد ساعد فى ذلك ظهور التكنولوجيا الحديثة فضلا عن توجيه السياسات والتخطيط الاقتصادى لاستغلال لما هو موجود فى هذه الطبيعة ٠

وهذا ما حدث بالفعل فى العديد من المجتمعات الصحراوية سواء فى العالم أو فى منطقتنا العربية ٠ ولعل ما كشفت عنه نتائج الدراسة الحالية عن مجتمع شمال سيناء خير دليل على وجود العديد من التغييرات

الاقتصادية التى سوف نحاول حاليا عرضها من خلال تحليل أهم مشروعات التنمية الصناعية والثروات المعدنية كما يلى :(١١)

(١) مشروع فحم المغــارة :

يرجع تاريخ اكتشاف الفحم فى المنطقة الوسطى الشمالية بمحــافظة شمال سيناء الى عام ١٩٦١ ، ويعتبر أول منجم للفحم يفتتح فى مصر عام ١٩٦٤ وتمت المراحل الاولى اللازمة للانتاج فى الفترة من ١٩٦٤ ـ ١٩٦٧ ولكن اوقفت عمليات الاعداد للانتاج بعد أحداث عام ١٩٦٧ ٠ وبعد اتمام عمليات عودة سيناء تم اعادة فتح المنجم فى عام ١٩٨٥ حيث تم اكتشــاف كميات أخرى من الفحم والذى يوجد فى طبقتين سميكتين ٠ الطبقة العليا بسمك قدره ٤ متر والثانية بسمك قدره ٤ر١ متر ، وتم الاستعانة بشركة بابكوك البريطانية لاتمام عمليات الدراسة اللازمة والتى أسفرت نتائجها عن توافر الفحم بكميات كبيرة تقــدر اجماليا بحوالى ٢٧ مليون طن ، وتعتبر عمليات استخراجه ذات تكلفة اقتصادية قليلة نظــرا لتوافره على طبقات ليست بعيدة من سطح الارض ، واستخدام التكنولوجيا الحديثة فى عمليات الاستخراج ٠

ونستطيع أن نستخلص أهمية المشروع فى عدة نقاط أساسية وهى :

١ ـ توفير انتاج الفحم محليا والذى يبلغ انتاجــه ٦٠٠ ألف طن سنويا تقــدر قيمته بحوالى ٣٣ مليون دولار سنويا ، وتغطية احتياجات السوق المحلية ٠ كما يسهم من الناحية الاقتصادية فى انتاج مازوت بترول يستخرج من الفحم ، ويستخدم فى صناعة الكهرباء وتشغيل وادارة المحطات الكهربية والتى سوف توفر للدولة ما يقرب من ٢٧ مليون دولار سنويا نتيجة للتصدير الخارجى ٠

٢ ـ يعتبر المشروع من أهم مشروعات التوطين الصناعى فى محافظة شمال سيناء حيث تم انشاء مدينة سكنية للعمالة فى هذا المشروع تبــلغ

٦٣٠ عاملا كعمالة مباشرة . وترجع الاهمية الى عوامل عمرانية أخرى حيث يوجد هذا المشروع فى منطقة صحراوية داخلية فى شمال سيناء ..

٣ ـ أسهم مشروع المغارة للفحم فى إستقطاب عدد كبير من البدو للعمل فى عمليات الانتاج أو الاعمال المساعدة الاخرى ، مما يسهم فى عمليات التوطين وخلق فرص للعمل أو ما يسمى بالعمالة غير المباشرة بالاضافة الى العمالة المباشرة . هذا بالاضافة الى زيادة فرص العمل للعاملين فى قطاع الخدمات والمرافق التى يتطلبها المشروع حاليا وفى المستقبل .

٤ ـ ساهم المشروع وبتكلفته الاستثمارية العالية فى خلق شبكة للمواصلات فى هذه المنطقة النائية لم تكن موجودة من قبل حيث يربط المشروع حاليا بطريق حديث سريع طوله ١٥٠ كم ليصل الى مدينة العريش وبخط برى آخر حديث طوله ١٨٠ كم حتى يصل المواصلات الرئيسية لمدينة الاسماعيلية . ولقد ساهم ذلك فى ظهور كثير من التجمعات العمرانية للبدو واستقرارهم بجوار هذه الطرق .

٥ ـ كان لوجود هذا المشروع الفضل فى دخول الخدمات الاساسية التى لم تكن تتوافر فى المنطقة مثل الكهرباء ، ومياه الشرب والخدمات الصحية والتعليمية ، والتى تسهم ليس فقط لخدمة العاملين بل أيضا لاعداد كبيرة من البدو الذين يعيشون فى منطقة المشروع .

٦ ـ أسهم مشروع الفحم فى تكثيف الجهود الرسمية واهتمام المسئولين باهمية سرعة الانتهاء من عملية انشاء ميناء العريش حتى يسهم فى عمليات الشحن وسهولة المواصلات سواء لخام الفحم أو مواجهة حركة العمران وما يلزمها من معدات بالاضافة الى ما يلزم للمنتجات الاقتصادية الاخرى مثل الاسماك والاسمنت والفوسفات والرخام .

(٢) مجمع الصناعات الكيميائية (ملاحة سبيكة) :

وضع هذا المشروع أساسا ضمن الخطة الخمسية الاولى ٨٢/٨٣ ـ

٨٧/٨٦ وقد قدرت تكاليفه بحوالى ٢٩ مليون جنيه . وخصص منها ٤ ملايين جنيه للمرحلة الاولى التى انتهت بالفعل مع نهاية عام ٨٦ . ولقد اشتركت فيها مجموعة من الشركات الوطنية المحلية وهى : شركات النصر للملاحات ، وشركة النصر لصناعة الكيماويات ، وشركة النصر لصناعة الزجاج والبلور .

أما المرحلة الثانية لانشاء هذا المجمع تتم أيضا بمساهمة الهيئة المصرية للتصنيع من أجل انتاج كلوريد الصوديوم ، والزجاج ، وملح الطعام والتى تعتمد على توفير الخامات المعدنية الاخرى التى تنتج فى نفس المنطقة الوسطى الجنوبية لمحافظة شمال سيناء . ويمكن أن نوضح بصفة عامة أهم أهداف المشروع فى عدة نقاط أساسية هى :

١ ـ خلق منطقة صناعية متكاملة لتسهم فى عمليات التوطين الصناعى والتى تقدر بحوالى ٢٠ الف نسمة سواء من العمالة المباشرة وغير المباشرة. مع خلق فرص كثيرة للعمل سواء للاهالى أو من أبناء المحافظات الاخرى التى يمكن استقطابهم للعمل فى هذه المشروعات .

٢ ـ انتاج صناعات محلية لم تكن معروفة من قبل وخاصة الصناعات الكيميائية مثل كلوريد الصوديوم ، وملح الطعام ، والزجاج ، والمساهمة فى عمليات انتاج الرخام والثروات المعدنية الاخرى .

٣ ـ المساهمة فى تحقيق الاهداف الاقتصادية القومية والتى تهدف الى تنفيذ سياسات احلال الصادرات بدلا من الواردات والمساهمة فى تنويع مصادر الدخل القومى وتحقيق الاكتفاء الذاتى لكثير من المنتجات المعدنية والكيميائية .

٤ ـ زيادة عوامل الجذب السكانى سواء عن طريق توطين السكان البدو غير المستقرين أو من أبناء المحافظات الاخرى حتى تحقق هذه الصناعات والسياسات القومية والاستراتيجية فى المدى البعيد عن طريق زيادة الكثافة السكانية فى سيناء بصفة عامة .

(٣) استخراج وتصنيع الرخام :

من أهم الصناعات الاستخراجية الحديثة التى اكتشفت مؤخـــرا فى محافظة شمال سيناء هى استخراج وصناعة مادة الرخام الذى وجد بكميات كبيرة فى جبل يلق . ومن خصائص خام الرخام أنه على درجة عالية من الجودة ويلقى اقبالا ملحوظا فى السوق المحلية والذى ينافس بجـــودته الخامات المستوردة .

وقد تمت عمليات الانتاج والتصنيع للرخام فى أوائل عام ١٩٨٦ بفضل مجهودات كبيرة من وزارة الصناعة وعدد من الشركات المحلية مثل شركة المحاجر المصرية والتى لديها خبرات فنية وتكنولوجية عالية استطاعت أن تحقق أرباحا كبيرة من انتاج الرخام وتصنيعه وتم تصدير كميات كبيرة الى بعض الدول العربية فى السنوات الاخيرة .

(٤) صناعة الاسمنت :

بعد اجراء العديد من الدراسات المسحية والجيولوجية أثبت توافـر خـــام الاسمنت بكميات كبـــيرة فى شمال سيناء من الاحجـــار الجيرية والطفلات الرملية فى منطقة الحسنة بالمنطقة الوسطى الداخلية . وبالفعل تم الاعداد لانشاء مصنع لانتاج الاسمنت وكلفت احدى الشركات الوطنية وهى الشركة القومية لانتاج الاسمنت باقامة المصنع الذى يقـوم بانتـاج الاسمنت البورتلاندى ـ ويتكون رأسمـــال المصنع من استثمار محلى ـ أجنبى مع بعض الشركات الفرنســية والتشيكية ، وحتى وقت انتهـــاء الدراسة تجرى التشطيبات النهائية لافتتاح المصنع الذى يتكلف حـوالى ٥٠ مليون جنيه وبطاقة انتاجية تصل الى ما يقـــرب من ١٥٠ ألف طن أسمنت سنويا .

وجاءت أهمية انشاء هذا المصنع لتواجه كثيرا من متطلبات الانشاء والتعمير الذى تحتاجه محافظة شمال سيناء بصفة خاصة وبقية التوسعات العمرانية بالمحافظات الاخرى . كما يسهم هذا المصنع فى تخفيف عمليات استيراد الاسمنت وارتفاع الاسعار المحلية ، بل ووجود كثير من الازمات

لعدم توافره بكميات كافية في السوق المحلى ويتوقع أن يقوم هذا المصنع بدور ايجابى فى تغطية هذه الاحتياجات المحلية كما يسهم فى حركة التصنيع وزيادة الحركة العمرانية بالمنطقة ٠

(٥) صناعة الجير :

أكدت الدراسات العديدة على أهمية انشاء مصانع لاستغلال الجير الذى تتوافر خاماته بكميات كبيرة فى جبل الحلال بالحسنة بوسط شمال سيناء ٠ كما يمكن انتاجه بصورة اقتصادية نظرا لوجوده بصورة عالية من الجودة ٠ وبالفعل قامت احدى الشركات المصرية الصناعية مع بعض الشركات الاستثمارية العربية لانتاج وتصنيع الجير وقد قدرت جملة تكاليف هذه الصناعة بحوالى ٩ مليون جنيه مصرى ٠

(٦) خام الخفخاف :

يدخل خام الخفخاف فى العديد من الصناعات الحديثة مثل صناعة المنظفات ، ومعجون الاستان ، وانشاء المواد الصناعية العازلة ٠ كما يدخل فى صناعات الطوب الاسمنتى نظرا لقلة وزنه ويعتبر بديلا اقتصاديا هاما عن المواد الاخرى فى هذه الصناعة ٠

واكتشف هذا الخام فى طبقات متعددة على السواحل الشمالية للبحر المتوسط وخاصة فى مناطق رمانة ، وسبيكة ، والشيخ زويد ، والخروبة ٠ وينشأ هذا الخام نتيجة للترسيبات البركانية والتى تظهر بصورة كبيرة فى هذه المناطق ، ويوجد حاليا محجران لاستغلال الخفخاف فى كل من سبيكة ورمانة ٠

(٧) الرمال السوداء والبيضاء :

تمتاز محافظة شمال سيناء بشواطئها الطويلة وبنوعية الرمال التى توجد على الساحل ، ولقد أكدت الدراسات أهمية استغلال الرمال السوداء لأهميتها الاقتصادية العالية والتى تستخدم فى صناعات كثيرة من أهمها صناعة الطوب الحرارى وصناعات البويات وعمليات البناء وصناعة

أوراق الصنفرة . كما تقدر كميات الرمال السـوداء باحتياطى كبير فى هذه المنطقة .

أما الرمال البيضاء ، وهى توجد فى المنطقة الصحراوية الداخلية فى جبل يلق بمنطقة الحسنة ، تلك المنطقة التى تتوافر فيها العـديد من الثروات المعدنية المتعددة . وتدخل هذه الرمال فى صناعات متعددة مثل : الزجاج ، والخزف ، والصينى .وبالفعل تم استخلاص كميات كبيرة من هذه الرمال من الشوائب وجارى توزيعها على الشركات الصناعية مثل : شركة النصر لصناعة الزجاج والبلور وشركة النصر لصناعة المواسير الصلب .

(٨) صناعة الطوب الاسمنتى :

يجىء الاهتمام بهذه الصناعة تلبية لتحقيق أهداف اقتصادية وقومية نتيجة لزيادة حركة العمران والتشييد فى كثير من المناطق بالدولة وخاصة بعد صدور القوانين والتشريعات لتغيير صناعة الطوب الاحمر التقليدى الذى يقوم على تجريف الاراضى الزراعية وتبويرها الى صناعة الطـوب الاسمنتى الذى يعتمد على خـامات بديلة تتوافر وجودها فى المنـاطق الصحراوية .

ومن ثم اهتم قطـاع الصناعة بضرورة الاهتمـام بالصناعة البديلة والجديدة ، وتمتاز محافظة شمال سيناء بتوافر الخامات اللازمة للانتاج بصفة عامة ، وخاصة لتوافر الكثبان الرملية والاحجار الجيرية التى تدخل فى هذه الصناعة . وبعد اجراء الدراسات المكثفة خطط لانشاء مصنع كبير للطوب الاسمنتى تقدر انتاجيته بحوالى ٥٠ الف متـر فى السنة . وبالفعل تم انشاء ثلاث وحدات انتاجية عن طريق وزارة الاسكان والتى بدأت تلبى كثيرا من احتياجات المحافظة وعمليات التعمير حاليا .

(٩) صناعات اخـرى :

توجد صناعات أخرى كثيرة ظهرت فى محافظة شمال سيناء نتيجـة لتوافر العديد من الثروات والخامات المعدنية ومن أهم هذه الخامات ، خام الجبس الذى يتوفر بكميات كبـيرة فى المناطق الساحلية الشمـالية

وخاصة منطقة الروضة بمركز بئر العبد ، ويمتاز خام الجبس بجودته العالية والذى يدخل فى كثير من عمليات البناء .

كما يتوافر خام أكسيد الحديد الذى اكتشف بكميات كبيرة فى منطقة جبل الحلال بالحسنة ، والذى يستغل فى صناعات كثيرة مثل تصنيع الالوان والبويات ويستغل أجزاء كثيرة من هذا الخام فى صناعات الحديد والصلب . كما يتوافر أيضا خامات أخرى مثل المنجنيز ، والفوسفات المشع وغير ذلك من الخامات التى لها أهمية اقتصادية بصفة عامة .

واخيرا ، لقد كشفت التحليلات السابقة فى مجال التنمية الصناعية والثروة المعدنية عن حقائق واقعية لعمليات الانجاز التى تمت بالفعل فى هذا القطاع والذى أسهم بصورة فعلية فى عمليات التوطين للجماعات البدوية بصورة مباشرة أو غير مباشرة . والتى سوف تجنى ثمارها خاصة فى الفترات القادمة كل من الاهالى بمحافظة شمال سيناء وعلى المستوى القومى الذى يسهم فى عمليات التنمية القومية .

ولكن كشفت ملاحظات الباحث الميدانية ونتائج مقابلات الدراسة سواء مع المسئولين والقائمين على قطاع التنمية الصناعية بالمحافظة أو مع بعض القيادات الشعبية والاهالى ، عن عدة ملاحظات وحقائق واقعية عن قطاع التنمية الصناعية نوجزها كما يلى :

١ ـ توجد كثير من المشروعات الصناعية التى أشرنا اليها ، قد بدأت بالفعل عمليات الانتاج الفعلى ، ولكن توجد البعض منها مازال مراحل الاعداد ولم تبدأ عمليات الانتاج الحقيقية . وقد يرجع ذلك الى بعض العقبات ومنها كثرة الاجراءات التنفيذية وصعوبتها ونظرا للتداخل الشديد فى عمليات صنع القرارات بصفة عامة ، وعدم وجود نوع من التنسيق والتخطيط العلمى بين الجهات والوزارات المسئولة عن هذه المشروعات .

٢ ـ يظهر ذلك بصورة واضحة مع قرب انتهاء العشر سنوات الاولى

منذ بدء عمليات عودة السيادة المصرية وبداية الخطة الخمسية الثانية ٨٨/٨٧ – ٩٣/٩٢ – حيث تتم عمليات التخطيط والتنفيذ بصورة بطيئة جدا سواء للاسباب السابقة ، ولقلة الامكانات المادية للمشروعات التى يتم الموافقة عليها سواء عن طريق وزارة المالية أو وزارة التخطيط الى محافظة شمال سيناء .

٣ – تواجه كثير من المشروعات الصناعية مشكلة نقل المعدات الثقيلة الى مواقع الانتاج ، وخاصة التى توجد فى المناطق الداخلية الوسطى أو المنطقة الشمالية لتوافر الفحم والخامات المعدنية الاخرى. ويسهم فى زيادة مضاعفات هذه المشكلة تباطؤ العمل والتنفيذ من مشروع ميناء العريش بالرغم من الانتهاء من مراحله الاولى وبداية المرحلة الثانية.

٤ – ضعف قدرة وامكانات شركات القطاع العام المصرى وبطئها فى عمليات التنفيذ ، ويرجع ذلك الى ضعف قدرتها التخطيطية بالاضافة أيضا لصعوبة العمل فى المناطق النائية ومشكلاتها المتعددة التى تسهم فى ذلك بالفعل .

٥ – شكوى كثير من رؤساء الشركات والقطاعات الانتاجية من قلة العمالة المدربة والفنية التى تستلزمها عمليات التنمية الصناعية بصفة خاصة . لضعف الحافز المادى الذى لا يتلائم مع طبيعة الحياة الصعبة التى توجد بصفة خاصة فى المناطق الصحراوية الداخلية والتى مازالت تعانى من مشكلات المرافق الاساسية وخاصة مياه الشرب .

٦ – عدم توافر مراكز التدريب المهنى المحلية لتدريب العمالة الموجودة ، وذلك لضعف الامكانات المادية ، هذا بالاضافة الى قلة العمالة المحلية أصلا. كما نجد هذه المشكلة تواجه القطاعات الانتاجية الاخرى مثل القطاع الزراعى والحيوانى وانتاج الثروة السمكية .

٧ – بالرغم من المجهودات التى بذلت فى قطاع الاسكان ، ولكن مازالت المحافظة تعانى من توفير الطلبات الكثيرة لاسكان العاملين نظرا

للظروف الماضية والتى توقفت فيها حركة البناء لمدة طويلة وزيادة الطلب الشديد فى المرحلة الحالية • وهـــذا يؤثر بالضرورة على خطط التنمية وبطء عملياتها •

رابعا ـ التنمية السياحية :

تعتبر السياحة أو صناعـــة السياحة من الصناعات التى لها أهميتها الاقتصادية والاجتماعية على أبعاد التنمية الشاملة فى المجتمعات النــامية والمتقدمة • ويشكل قطاع السياحة والتنمية السياحية جزءا كبيرا من جانب المهتمين والباحثين فى المجــالات الاقتصـــادية والاجتماعية من ناحية ، واهتمام القائمين على التخطيط ورسم السياسات العــامة والقوميــة من ناحية أخرى • نظرا لأهمية السياحة كأحد مصادر الدخل القومى والتى تؤثر تأثيرا كبيرا فى تشكيل الموارد الاقتصادية العامة وتترك آثارها أيضا على تحسين مستويات الدخل الفردى لقطاع كبير من السكان العاملين فى مجالات العمل السياحى والفندقى والمواصلات والتجارة وغيرها • ولهذا السبب ، تعطى كثير من الحكومات اهتماماتها لتحسين مستويات الخدمات السياحية ابتداء من تقديم خدمات البنية الاساسية حتى تقديم الارشادات الدعائية السيــاحية واللازمة لجــذب وتنمية كل من السيــاحة الخارجية والداخليـــة •

وتشهد محافظة شمال سيناء وخاصة فى الفترة الاخيرة ما بعـــد عام ١٩٨٢ نهضة سياحية ملحوظـــة ، حيث أعطيت كثير من الاهتمــامات الحكومية باهمية هذا المجال • وأنشئت ادارة عامة محلية للسياحة تهتم بالتنمية والتخطيط السياحى وابراز الجـــوانب السياحية التى تجــذب السياحة الداخلية والخارجية ، ولتحقيق أهداف قومية ومحلية واستقطاع قطاع كبير من السكان والعاملين ، وخلق فرص للعمالة فى النشاط السياحى والفندقى مع الاستفادة من الخبرة المصرية فى هذا المجال • ومن ناحية أخرى ، أنشئت هيئة تعمير الساحل الشمالى الخاصة بالاقليم حتى تقوم

بالمساهمة فى دفع عجلات التنمية السياحية كما حدث على سبيل المثال فى الساحل الشمالى الغربى وأيضا على سواحل البحر الاحمر وجنوب سيناء ٠

وعموما ، ان الاهتمـام بالتنمية السياحية له أهميته التى لا تتجـزأ عن المجالات الاخرى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية سواء كانت صناعية أو زراعية أو حيوانية وتنمية الثروة السمكية ؛ تلك المجالات التى لهـا انعكاسات على تنمية المجتمع المحلى بصفة خاصة والمجتمع القومى بصفة عامة ٠ ومن ناحية أخرى ، أن هناك كثيرا من مقومات التنمية السياحية التى تعتبر مجهولة عن معظم سكان مصر أنفسهم ، تلك المقومات التى تساعد فى تشكيلها طبيعة الظروف الطبيعية والايكولوجية للمنطقة بالاضافة الى كثير من معالم التراث الحضارى والقومى والتى لها دورها فى تحقيق أهداف قومية واستراتيجية وتاريخية ٠

وعلى أية حال نحـاول أن نبرز أهم مقـومات التنمية السياحية ومجالاتها بصورة مختصرة كما يلى :(١٢)

(١) سياحة الاصطياف :

للسياحة الاصطيافية مظاهر متعددة تعمل على جذب كثير من السكان المحليين من المحافظات الاخرى وتعزز من عمليات السياحـة الداخلية ، بالاضافة الى استقطاب أفواج سياحية أجنبية لهذه المنطقة لما تتمتع به من خصائص مميزة تعبر عنها الظروف المناخية المعتدلة ٠ وموقعها الفريد والمتميز على البحر المتوسط ابتداء من بالوظة غربا حتى مدينة العريش شرقا حيث توجد الشواطىء الهادئة النظيفة التى لم تؤثر فيها عمليـات التلوث الحضرى والبيئى معا أو النمو السكانى غير المخطط ٠

وتمتاز شواطىء البحر باتاحة الفرصة لتعليم السباحة نظرا لتدرج منسوب المياه وقلة الامواج والتيارات المائية العالية التى تهـدد كثيرا من السائحين فى مناطق سياحية أخرى ٠ كما يتوافر أشجار النخيل بكميات كبيرة على شواطىء البحـر مباشرة مما يعكس بيئة للراحة والهـدوء لا تتوافر على أى شاطىء من شواطىء مصر الا فى منطقة العريش فقط ٠

وفى السنوات الاخيرة ، زادت السمعة السياحية الممتازة لهذه المنطقة السياحية الجديدة ، بعد زيادة الحـــركة العمرانية وانشاء الخـــدمات الاصطيافية والفندقية، وتوافر مياه الشرب بعد دخول خط المياه الجديد من الاسماعيلية ، مع توافر المواد الغذائية وخاصة الاسمـــاك وغير ذلك من وسائل المواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية . وكل ذلك يعتـبر من العوامل التى تشجع كثيرا من المصطافين المصريين بصفة خاصة للتمتـع بشواطىء بلادهم دون اللجوء للسفر للخارج لقضاء أجازاتهم .

وكما كشفت الملاحظات الميدانية أن هناك جهودا كبـــيرة من قبـل الجهات الرسمية الحكومية والاهالى وخاصة بعد انشاء هيئة تعمير سيناء لجعل منطقة شمال سيناء منطقة سياحية هامة مثلما حدث فى المنطقـــة الساحلية الغربية بين مدينة الاسكندرية ومرسى مطروح . وبالفعل أصدرت التشريعات والقوانين المحلية التى تعطى أهمية بتعمير المناطق الساحلية لاستغلالها للاغراض السياحية . وبالفعل تم وضـــع الرسومات اللازمة والتخطيط العمرانى ، وتم انشاء الجمعيات التعاونية للاسكان ، وانشاء مناطق سكنية اصطيـــافية ، وأنشئت العـــديد من الشاليهات والكبائن الجاهزة وبيعها للجمهـور سواء من الافـــراد أو الجمعيات الحـكومية والشركات . ولقد ساهم ذلك فى زيادة الحركة العمرانية السريعة والتنمية الاقتصادية فى كثير من الشواطىء المميزة على منطقـــة شمال سيناء . وظهرت نتائج هذه الاجراءات بنتائج ايجابية على عدة جهات منها :(١٢)

أولا : الاهالى من البدو ، استفادت معظم القبائل البدوية التى تمتلك الارض الصحراوية عن طريق وضع اليد منذ سنوات بعيدة وكانت تستغل للرعى أو صيد الطيور والسمان . ولكن تم حاليا تحديد سعر المتر بهذه المنطقة مابين ٣ ـ ٥ جنيه ، مما ساهم فى جمع ثروات مالية لكثـــير من السكان وخـاصة أنه بيعت مسـاحات كبـيرة من الارض بصـورة مذهـلة من قبل الافراد أو المستثمرين أو المضـــاربين فى أسعـــار الارض وشراء العقارات . كما ينعكس ذلك على أهالى سيناء من ناحية أن قطاعا كبيرا

منهم يعمل فى مجالات التشييد والبناء أو حتى الحراسة ، هذا بالاضافة الى تقديم الخدمات الاساسية ونمو حركة التجارة وغير ذلك من الفوائد المباشرة وغير المباشرة .

ثانيا : المحافظة : بدأت أجهزة المحـــافظة المالية فى تحصيل أموال كثيرة نتيجة لحصتها من بيع الاراضى الصحراوية الساحلية والتى تحددت بواقع نصف جنيه للمتر الواحد . وبالطبع ، سوف يسهم ذلك فى زيادة الموارد المالية للمحافظة ومساعدتها فى تقديم الخدمات الاساسية والمرافق التى تحتاجها وهذا ما تم فى ضوء ما حدث فى المنطقة الساحلية الشمالية القريبة من محافظة الاسكندرية ومطروح ـ وخاصة ما يسمى جهاز حماية املاك الدولة .

وبدون شك ، ان هذه الاجراءات ساهمت فى زيادة عمليات التنميـة العمرانية وتقديم المرافق والخدمات الاساسية فى العديد من المناطق التى لم تمتد اليها أيدى العمران من قبل . كما تسهم فى توطين قطـاع كبير من السكان البدو للعمل فى هذه المشروعات والاستفادة من الخدمات التى تتوافر فى المنطقة حاليا . كما يسهم ذلك أيضا فى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وقومية ، وخاصة زيادة الكثـافة السكانية وما لها من أبعـاد استراتيجية ودفاعية لمنطقة سيناء .

(٢) السياحة التاريخية والثقافية :

تعكس الظروف التاريخية والعسكرية التى مرت بها سيناء منذ أقدم العصور شواهد واقعية توضـح أنها كانت مسرحا لكثـير من الاحداث والعمليات التاريخية والتى تركت بصماتها واضحة من وجود العديد من القلاع والحصون والمدن والاستحكامات الحربية . هذا بالاضافة الى معالم الطرق القديمة لعبور القوافل التجارية وقوافل الحجاج . ويمكن أن نشير الى أهم معالم ومقومات التنمية السياحية للمجالات التاريخية فى عـدة مظاهر وهى :

أ) المـدن القــديمة :

وتتمثل فى مدينة الفرما ـ والتى تقع حاليـا على مشارف حـدود محافظة شمال سيناء ، وبالتحديد بعد أربعة كيلو مترات من قرية بالوظة أو الحدود الادارية الغربية للمحافظة • وترجع الاهمية التاريخية لمدينة الفرما أنها كانت عاصمة مصر والاقليم الشمالى للدلتا وذلك فى العصر بين الفرعونى والبطلمى ، وكانت تسمى قديما بمدينة (بلوزيوم) نسبة الى فرع النيل النيلوزى ، والذى كان يخترق خليج السويس الحالى ليصب فى بحيرة (بريونس القديمة) بحيرة البردويل حاليا •

وتعرضت هذه المدينة لحملات عسكرية سواء من ملك بيت المقـدس عام ١١١٧م ومن الحملات الصليبية ، بالاضافة لتعرضها لعوامل طبيعية أخرى وهى جفاف فرع النيل ، الذى كانت تقـع عليه • ولقد اهتمت هيئات الاثار بعمليات البحث والتنقيب بالاضـافة الى مجهودات وزارة السياحة واكتشاف آثار تاريخية هامة وجار الاعداد لافتتاحها أمام السياحة قريبـا •

ومن ناحية أخرى ، توجد مدن تاريخية مثل مدينة العريش ومدينة نخل ـ مازالت كل منهما تحتفظ بكثير من المعـالم القديمة • فمدينـة العريش ، كانت تسمى قديما بمدينة (رينكورا) الفرعونية القديمة وتقع على طريق الحرب والتجارة الذى يسمى بطريق (حـورس) ومازالت بالمدينة الكثير من المبان والمعالم القديمة للعصر الفرعونى • أما مدينـة نخل ، فهى حاليا احدى المراكز الادارية الحديثة فى الصحراء الوسطى الجنوبية لمحافظة شمال سيناء ، وكانت تعتبر قديما عاصمة بلاد التيه ، واسمها الاصلى مدينة (نخر) وكانت مركزا تجاريا كبيرا لمرور القـوافل التجارية وقوافل الحج من مصر الى بلاد الحجاز •

ب) القلاع والحصون الحربية :

تتعدد القلاع والحصون الحزبية والتى مازالت موجـودة حتى الان ومن أهمها باختصار :

□ **قلعة العريش** : وهى قلعة فرعونية الاصل ، وتقع على هضبة عالية غرب مدينة العريش ، وتم ترميمها بواسطة السلطان التركى سليمـــان القانونى .

□ **قلعة نخل** : وقد تم انشاؤها بواسطة السلطــان المملوكى قنصـــوة الغورى عام ١٥١٦م ــ ٩١٥هـ وكانت لهــا أهمية لتامــين وحماية قوافـل الحجاج فى الطرق القديمة .

□ **قلعة المغارة** : وهى توجد جنوب العريش بحوالى ٩ كم وبها آثار رومانية كبيرة .

□ **قلعة الجورة** : وهى تقع جنوب مدينة رفح بقرية الجورة ويرجع بناؤها الى العصر الرومانى .

□ **قلعة لحفن** : وهى بالقرب من مدينة العـــريش بحوالى ١٣ كم ويرجع انشاؤها أيضا الى العصر الرومانى .

□ **قلعة قاطية** : وهى توجد بمنطقة قاطية ــ مركز بئر العبد حاليا وبها آثار هامة .

□ **قلعة تاور** : وقام بانشائها الملك الفرعونى ستى الاول ١٢٩٠ ق٠م وتقع ما بين مدينة الفرما القديمة وبين مدينة القنطرة شرق الحالية .

□ **قلعة الطينة** : والتى أقيمت على قمة فرع النيل البيلوزى القـديم ويرجع انشاؤها الى العصر المملوكى .

جـ) الطرق التـــاريخية :

وهى طرق يرجع تاريخها الى عصور تاريخية قديمة مثل : طـريق اله الحرب الفرعونى أو طريق حورس العظيم . وكان يصل ما بين غرب مدينة القنطرة شرق الى مدينة رافيا القديمة (رفح حاليا) . وطـريق المحمل المقدس وكان يسلك الطريق الساحلى ، وسمى بهذا الاسم لمرور العائلة المقدسة من فلسطين الى مصر وبالعكس . وكان يوجد طريق الحرب

القديم ويبدأ من جنوب السويس مرورا بصحراء سيناء أو ما يعرف قديما بصحراء التيه ، ثم يصل الى مدينة نخـــل ثم الى العقبة حتى الاراضى الحجازية • وكان يستخدم لاغراض الحج والتجارة وسلكه كثير من ملوك مصر مثل شجرة الدر ، والسلطان ناصر قلاوون ، والظاهربيبرس ، وكان يتخذه المصريون ممرا لهم حتى قبل الحرب العالمية الاولى أثناء حملهم كسوة الكعبة الشريفة كل عام •

(٣) سياحة حب الصحراء والمغامرة :

ان طبيعة الظروف الايكولوجية الصحراوية والمناطق الشاسعة تعتبر أحد مقومات تنشيط هذا النوع من السياحة سواء فى الصيف أو الشتاء ، ويشجع ذلك السهولة الساحلية للشواطىء ، ووجود البحـيرات والجزر مما تستهوى كثيرا من هواة الصيد ، صيد الطيور وخاصة السمان والبط وغيرها من الطيور التى تهاجر من الدول الاوربية فى أوقات الخـريف الى سواحل شمال سيناء •

(٤) السياحة العلاجية :

تمثل هذه السياحة جزءا هاما من مقـومات التنمية السياحية التى تشهدها سيناء بصفة عامة ، وان كانت للمنطقة الجنوبية مميزات كثيرة حيث توجد الابار والعيون التى تفيد فى حالات العلاج لكثير من الامراض • وان كانت توجد بعض الابار والعيون القليلة فى شمال المحافظة ولكنها لم تستغل حتى الان ، ولكن تتوافر فى نفس المنطقة العـــديد من الاعشاب الطبية التى تفيد فى علاج كثير من الامراض •

وبالاضافة الى ذلك ، ومن أجل تنشيط الحركة السياحية ، تم وضع حجر الاساس لانشاء متحف تاريخى وذلك فى عام ١٩٨٥ ، يحـكى كل الظروف التاريخية والحضارية والعسكرية التى مرت بها منطقــة شمـــال سيناء • ولكن حتى وقت اجراء الدراسة لم تكن قد بدأت بعد الخطوات التنفيذية لهذا المشروع • كما أنشئت بعض المعارض السياحية الدائمة مثل معرض البيئة الدائم الذى يوجـــد فى مدينة العــــريش ويعبر عن مدى

الاهتمام بالتراث الثقافى والبيئى المحلى . كما توجد أيضا حديقة حيوان صغيرة تجمع بها كل أنواع الحيوانات والطيور والزواحف التى توجد فى صحراء سيناء .

وعموما ، تدل بعض الاحصاءات الرسمية عن مؤشرات زيادة حركة السياحة من خلال زيادة الطاقة الفندقية وقوة تشغيلها بالنسبة للقطاعين العام والخاص . ففى عام ١٩٧٩ كانت الطاقة الفندقية ٥١ سريرا فقط لتصل فى عام ١٩٨٢ الى ١٠٩٠ سريرا ، ثم عام ١٩٨٥ الى ٢٣٠٩ سريرا، ويزداد هذا الرقم الى ٢٩٥٥ سرير فى نهاية ١٩٨٧ . بالاضافة أيضا الى طاقة شليهات المحافظة التى بلغت نسبة عدد الليالى السياحية التى تم تشغيلها ٢٥١٩ ليلة ووصلت نسبة الاشغال الى ٨١ ٪ من الاجمالى العام لها(١٤) .

وأخيرا ، كما وضحت مؤشرات التنمية السياحية ومقوماتها الاساسية التى تتوافر بصورة تشجع على تطوير هذا القطاع الاقتصادى الحيوى لما له من نتائج ايجابية على تحقيق أهداف التوطين والتنمية فى المجتمع المحلى لشمال سيناء . ولكن توجد كثير من المعوقات التى تواجه التنمية السياحية والتى كشفت عنها عناصر نتائج الدراسة الميدانية ويمكن ايجازها كما يلى :

١ ـ عدم وضوح رؤية وأبعاد الاهداف الحقيقية للتنمية السياحية وخاصة عند كل من المجالس الشعبية المحلية ، والجهات التنفيذية المسئولة عن عمليات التخطيط والمتابعة ، نظرا للقصور الشديد والناتج عن فكرة الادارة المحلية وأساليب تنفيذ المهام الحيوية أو التخطيط لها وتوفير الاعتمادات المالية اللازمة .

٢ ـ تعارض التخصصات وازدواجية القرارات بين الجهات القائمة على عمليات وتنفيذ الانشطة السياحية وخاصة فيما يتعلق بمجال السياحة الثقافية والتاريخية . وتظهر هذه الازدواجية وتعارض التخصصات بين كل من الهيئة العامة للاثار ، وهيئة تنشيط السياحة .

٣ ـ ينعكس التعارض السابق على سبيل المثال فى تأجيل العديد من المشروعات القومية السياحية مثل انشاء المتحف التاريخى الذى اتخـذ قرار جمهورى ببنائه فى عام ١٩٨٥ ، ولم تتخذ بعد أى خطوات ايجابية للتنفيذ حتى الان . وعدم فاعلية اجراءات التنفيذ لترميم القلاع والحصون والمدن التاريخية ذات القيمة السياحية الهامة من أجل فتحها أمام حركة السياحة .

٤ ـ عدم استغلال مرور السياح من خلال منفذ رفح البرى عن طريق ما يعرف بسياحة الترانزيت والذين وصل عددهم الى ربع مليون سائح من مختلف الجنسيات فى عام ١٩٨٦ ، وقد يشكل ذلك نوعـا من موارد الدخل السياحية .

خامسا : التنمية العمرانية (الاسكان ـ وجهاز التعمير) :

تظهر أهمية التنمية العمرانية ليس فقط فى ضـوء ما تم انجـازه فى مجالات الاسكان ، ولكن تظهر معالم هـذه التنمية فى كافـة القطاعات والانشطة الاقتصادية الانتاجية وقطاعات الخدمات غير الانتاجية. وتشمل معالم التنمية العمـرانية فى مشروعـات توفـير مصـادر الثروة البيئيـة والمشروعات الزراعية والحيوانية ، ومجالات التنمية الصناعية ومشروعاتها المتنوعة . كما تظهر مشروعات البنيـة الاساسية اسهامات مباشرة وغـير مباشرة وفى تشجيع عمليات التوطـين فى مختلف القطـاعات المحلية الصحراوية أو شبه الزراعيـة أو الحضرية أيضا التى توجـد فى مجتمع شمال سيناء .

وتبدو مؤشرات التنمية العمرانية فى صور أخرى تتضح معـالمها عن طريق ما تقوم به وزارة الاسكان والشركات التابعة لها فى قطاع البنـاء والتشييد وخاصة بعد السنوات الطويلة التى حرمت منها هذه المنطقة من اقامة المشروعات السكنية نتيجة للظروف التى عاشتها سيناء فى الفترات الماضـية .

ومن خلال ما توافرت لدى الدراسة الحـالية من بيانات أساسية عن

ونتائج مقابلات الباحث الميدانية نستطيع تقسيم مجالات التنمية العمرانية الى مجالين أساسيين هما :

١ ــ الاسكان .

٢ ــ جهاز تعمير سيناء .

وان كانت تتركز مشروعات مجال الاسكان فيما تقوم به وزارة الاسكان وادارتها المحلية فى اقامة الوحدات السكنية ، الا أن جهاز تعمير سيناء كان له دور بارز فى القيام بتنفيذ العديد من الخطط والمشروعات التنموية فى كافة القطاعات الاقتصادية وغير الاقتصادية وما يسمى بقطاع الخدمات. وسوف نشير فيما يلى الى ما تم تحقيقه فى كل من المجالين مع نهاية الخطة الخمسية الاولى حتى نهاية عام ٨٧ وأيضا الخطط المستقبلية وتوقعات الخطة الخمسية الثانية ١٩٨٨/١٩٩٣ .

أولا : مجال الاسكان :

حسب التقارير والاحصاءات الرسمية ، ونتائج المقابلات الميدانية مع المسئولين فى قطاع الاسكان ، يتضح أن جملة الاستثمارات فى هذا القطاع حتى نهاية عام ١٩٨٧ بلغت خمسة عشر مليون جنيه ، كما بلغت نسبة استثمارات السنة الاخيرة . فقط من الخطة الخمسية الاولى ١٩٨٧/٨٦ ثلث جملة الاستثمارات أى حوالى خمسة ملايين جنيه تم بها انشاء ٦١٢ وحدة سكنية ومنازل بدوية واسكان اقتصادى فى مختلف أنحاء المحافظة. كما أعطيت لمجال الاسكان فى الخطة الخمسية الثانية اهتمامات كثيرة حيث بلغت جملة الاستثمارات المخصصة لهذا القطاع حوالى ٦ر١٪ من مجال الاستثمارات العامة للمحافظة . وتم تخصيص هذه الاعتمادات لانشاء الادارات الحكومية ، والمشروعات السكنية فى القطاعات الحضرية والبدوية .

ويمكن تحديد ما تم انجازه فى مجال الاسكان حتى نهاية عام ١٩٨٧ ومع نهاية الخطة الخمسية الاولى كما يلى :(١٥)

(أ) الاسكان الحضرى :

١ ـ ضاحية السلام (مدينة العريش) ـ حيث تم انشاء ١١٤٨ وحدة سكنية شاملة المرافق والخدمات الاساسية التى شملت أيضا انشـــاء معهد للمعلمين والمعلمات ، ومدرسة اعدادية وأخرى ابتدائية ، وسكن للمعلمين ، وسوق تجارية ، وناد رياضى ، ودار حضانة ، ومكتب للبريد والاتصالات .

هذا بالاضافة الى انشاء منشآت فرع جامعة قناة السويس بالعريش ـ مثل كليات التربية ، والزراعة ، والعلوم ـ أيضا المدن الجامعية واسكان أعضاء هيئة التدريس . ومن ناحية أخرى ، جار انشاء ٣٠٠ وحدة سكنية بالاشتراك مع بنك التعمير والاسكان بنفس المنطقة .

٢ ـ حى المساعيد (العريش) ـ قامت مديرية الاسكان بتنفيذ ٢١٠٠ وحـــدة سكنية ذات الطابع الاقتصـــادى (منخفضة التكاليف) ، وذلك بالاشتراك مع جهاز التعمير ، والاشراف أيضا على تنفيذ ٣٠٠٠ وحـدة سكنية أخرى يتم انشاؤها حاليا مع عدد من شركات الاسكان للقطاع العام والخـــاص .

٣ ـ حى الامام (مدينة رفح) ـ تم انشـاء ١٥٦ وحـدة سـكنية ، بالاضافة الى ٥٠ منزلا للخدمات الادارية ، وبناء مقر مجلس المدينة ، وقصر للثقافة ، ومكتب للبريد ، وسوق تجارية ، ومركز للشباب ، ووحدة بيطرية وزراعيـــة .

٤ ـ حى الكوثر (مدينة الشيخ زويد) ـ ويضم انشاء ٣٥٢ وحـدة سكنية ، ٤٤ وحدة اسكان ادارى صحراوى ، وقصر للثقافة ، ومدرسـة ثانوية ، ووحدة صحية وأخرى بيطرية .

(ب) القطاع الصحراوى :

ويشمل ذلك الانشاءات السكنية العمرانية التى تمت فى مركزى نخل والحسنة ، حيث تعتبر هذه المراكز فى المناطق الصحراوية وسط سيناء . وقد بلغت جملة وحدات الاسكان بها لتوطين البدو ٣٢٠ منزل بدوى ،

بالاضافة الى مبان الخدمات التعليمية والصحية والشبابية وسكن العاملين بالاجهزة الادارية والقطاعات الخدمية المختلفة ٠

وبالاضافة الى ذلك ، قامت مديرية الاسكان بانشاء العديد من المصالح الحكومية وادارتها ، مثل مجمع المصالح الحكومية ، ومبنى الارصـاد ، ومبان خدمات الطفـولة ، وادارة اليونيسيف ، والعـديد من الادارات الحكومية الاخرى ٠ كما أنشئت ١٥ وحـدة صحية على مستوى قـرى المحافظة ، ومستشفيين واحدة برفح ، والاخرى بالشيخ زويد ٠ أيضا فى مجال التعليم أنشئت ٢٢ مدرسة ابتدائية ، ٨ مدارس اعدادية ، ٤ مدارس ثانوية ، ومعهد للمعلمين ، ٣ معاهد أزهرية ، ومدرسة للتمريض ٠

ثانيا : جهاز تعمير سيناء :

فى عام ١٩٧٤ إنشىء جهاز تنمية سيناء ، كأحد الاجهزة الرسمية التى تهتم بمشروعات التنمية واعادة البناء والتعمير فى مدن سيناء ومناطقهـا العمرانية ، وقد أسهمت فى اعادة بناء وتعمير مدينة القنطرة شرق قبل ضمها الى محافظة الاسماعيلية ٠ ويعمل جهاز تعمير سيناء تحت اشراف وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة التى أنشئت عام ١٩٨٠ والتى يطلق عليها حاليا وزارة الاسكان والتعمير والمجتمعات الجـديدة والتى تشرف حاليا على ستة أجهزة تغطى مساحات الجمهورية تقريبا ومنها بالطبـع جهاز تعمير سـيناء(١٦) ٠

وتتركز جهود هذا الجهاز فى العديد من الانشطة الاقتصادية ومشروعات الخدمات والبنية الاساسية عمـوما ؛ ماعدا قطـاع البترول والصناعات المعدنية ٠ وقد بلغت جملة استثمارات جهاز تعمير سيناء فى الخطة الخمسية الاولى ٨٢ ـ ١٩٨٧ ، حوالى ٥٦ مليون جنيه ، ونحاول فيما يلى أن نشير الى أهم المشروعات التى تم انجازها بمحافظة شمال سيناء(١٧) ٠

١ ـ قطاع الاسكان :

من أهم أنشطة جهاز تعمير سيناء أنها ركزت على القطـاع البدوى

الصحراوى حيث أنشىء الجهاز ١٩٠ وحدة اسكان تعاونى بدوى منها ٥٠ وحدة سكنية بقرية الصيادين بالتلول مما يخدم فى عمليات توطين البدو فى المناطق الصحراوية الداخلية . هذا بالاضافة الى انشاء ٣٧ وحدة اسكان نموذجى ، وانشاء ٢٦٤٨ وحدة اسكان تعاونى ، وبناء العديد من الوحدات الادارية والحكومية و٢٠٠ كابينة سياحية بالعريش .

٢ ـ قطاع المياه :

أنشأ الجهاز العديد من خطوط المياه للشرب وحفر الابار سواء فى المناطق الساحلية والداخلية ، ومن أهم هذه المشروعات محطة مياه الشرب وخطوطها فى مدينة القنطرة ـ العريش ، والقنطر ـ بئر العبد ، وخطوط المياه بئر العبد ـ رمانة ـ قاطية ، وقطية . وتم حفر العديد من الابار ، وستة محطات لتحلية المياه فى مناطق رفح والشيخ زويد ، وخط المياه بمركز الحسنة .

٣ ـ قطاع الزراعة والانتاج الحيوانى :

انشاء مزرعة نموذجية على مساحة ٥٠ فدان لزراعة الزيتون ، وبناء ثلاثة خنادق لتوفير المياه لزراعة ٧٥ فدان زيتون فى مناطق قاطية وقطية، المساهمة مع الاهالى فى بناء الابار الخاصة بمزارعهم والتى بلغت فى مساحات متفرقة اجمالها ٣٥٠ فدان . كما يسعى الجهاز لتوفير الشتلات الزراعية وتنويع المحاصيل التقليدية وتوفير الاعلاف وانشاء جمعيات لتسمين الاغنام والماشية . كما أنشىء ثلاث ثلاجات كبرى لحفظ الاسماك بقرية التلول ببحيرة البردويل ، كما أنشىء مخبز نصف آلى فى منطقة المساعيد بالعريش ، وزراعة شاطىء النخيل وتجديده فى منطقة العريش أيضا .

(٤) قطاع الطرق والمواصلات :

ركزت كثير من جهود جهاز تعمير سيناء على هذا القطاع نظرا لاهميته بصفة عامة على جميع عمليات التوطين والتنمية بالمحافظة ، وأيضا الى افتقار المنطقة الى شبكات الطرق فى الفترات السابقة . ومن أهم الطرق

التى أنشئت بواسطة الجهاز ، طريق القنطرة ـ الشط بطـول ١٢٣ كيلو وطريق القنطرة ـ بئر العبد ٨٠ كيلو ، وطريق نخل ـ الحسنة ٦٥ كم ، وطريق العريش ـ لحفن ٢٠كم ، وطريق الاسماعيلية ـ المطالة ٣٠كم ، وطريق كل من بالوظة ـ الشاطىء ، والخربة ـ البردويل بمجموع ١٥ كم ، وانشاء ورصف طريق خارج مدينة العريش بطول ٢٥ كم بالاضافة الى الطرق الداخلية بمدينة العريش .

ومن ناحية أخرى ، قام الجهاز بانشاء سبعة معديات تربط ما بين شرق قناة السويس وغربها وحمولة كل واحدة منها ٤٥ طن وهى موزعة فى المناطق التالية : معديتين فى منطقة المعدية رقم ٦ ، واخرتين بمنطقـة الدفرسوار ، معديتين بالقنطرة ، وواحـدة بمنطقة الفردان (حمولتهـا ١٥٠ طن) .

(٥) قطـاع الكهرباء :

قام الجهاز بانشاء محطات لتوليد الكهرباء ومن أهمها محطة كهرباء رفح ، وبئر العبد ، ورمانة وجار انشاء محطات كهربية أخرى فى المناطق الصحراوية الداخلية بمركزى نخل والحسنة . هذا بالاضافة لانشاء خطوط الضغط العالى التى تربط بين العديد من المدن مثل خط العريش ـ رفح. كما قام الجهاز بانارة الاحياء السكنية فى المناطق الحضرية الجديدة مثل حى المساعيد بالعريش ، والحى الجديد ببئر العبد .

(٦) قطاعات أخرى :

فى مجال القطاع التعليمى تم انشاء ٢٠ مدرسة ابتدائية ، ٢٠ مدرسة اعدادية ، ٣ دور حضانة . وفى القطاع الصحى انشىء وحدتان صحيتان. كما أنشىء أربعة مساجد ، وقسم للشرطة . وانشاء شبكات الصرف الصحى بالحى الجديد بالعريش .

وأخيرا ، ان انجازات التنمية العمرانية التى تمت فى شمـال سيناء توضح مدى الاهتمام بعمليـات التشييد والبناء وتوفيـر المساكن اللازمة خاصة بعد فترات الحرمان الطويلة التى عاشتها سيناء وأهلها بعيدا عن

وطنهم • فجاءت الجهود الحكومية حاليا لتعبر عن ملامح التعويض للظروف القاسية التى عاشها أهل سيناء تلك الجهود التى تمت فى قطاعات الاسكان والتى تمت بواسطة وزارة الاسكان أو جهاز تعمير سيناء •

وبالرغم من ذلك ان مشاكل الاسكان وتوفير المسكن الملائم لم تحل بصورة نهائية ، بل ما زالت هناك مشاكل عديدة تواجه عمليات التنمية ، والسبب يرجع الى وجود أزمة حاليا من ناحية سكن العاملين الجدد • وعموما ، نحاول أن نعرض بعض الملاحظات التى كشفت عنها نتائج الدراسة الميدانية والتى عبرت عنها مقابلات الدراسة مع المسئولين أو العاملين بالادارات الحكومية أو الاهالى فى كثير من مناطق شمال سيناء وهى باختصار :

١ ـ تكشف البيانات الاساسية السابقة ، عن تركيز سياسات الاسكان واهتمامها بالقطاعات الحضرية وشبه الحضرية التى توجد فى المدن أو المراكز الحضرية الرئيسية وخاصة مدينة العريش وهذا يؤدى لزيادة معدلات الهجرة من المناطق شبه الريفية أو الصحراوية نظرا لضعف نصيبها من حصة الاسكان • وهذا ما يوضح بصفة عامة عن السياسات الحكومية القومية من اهتمامها بالتركيز على القطاعات الحضرية واهمال القطاعات الريفية والبدوية الصحراوية ، وهذا يؤدى لكثير من المشكلات التى تواجه المدن الكبرى وتؤدى فى نفس الوقت الى تخلف كل من الريف والمدن على حد سواء •

٢ ـ بالرغم من أن النشاط الاسكانى فى المدن والمراكز الحضرية يأخذ نصيب الصدارة فى سياسات الاسكان ، الا أننا لاحظنا أثناء اجراء الدراسة شكوى كثير من العاملين وخاصة الوافدين من المحافظات الاخرى والمناطق الصحراوية الداخلية لم يتوفر لديهم السكن الملائم • وهذا وضح أيضا من شكوى العديد من مديرى الشركات والمصالح والادارات الحكومية وخاصة فى المناطق النائية بعدم توفير السكن الملائم للعمالة الجديدة مما يؤثر بنتائج سلبية وفى عزوف كثير من العاملين بالرغبة فى العمل فى المحافظة

ويؤثر أيضا على عدم توافر الخبرة المدربة من الفنيين والعمالة بصفة عامة وهذا ما سوف نشير اليه بعد قليل فى معوقات التنمية الصحية وغير ذلك فى المجالات الاخرى .

سادسا : تنمية الخدمات التعليمية :

شهدت الخدمات التعليمية انجازات كبيرة خاصة بعد فترة عودة سيناء ، حيث ركزت السياسة التعليمية على ضرورة تكريس الجهود من أجل النهوض بالمستوى التعليمى باعتبارة الوسيلة الاساسية للتنمية البشرية وخلق الكوادر العاملة الفنية التى تستلزمها عمليات التنمية والانتاج . كما يعتبر التعليم أحد الوسائل الهامة التى تحقق أهداف التوطين والتى تؤدى الى الاستقرار الدائم وخاصة للاهالى الذين يعيشون فى المناطق الصحراوية .

ويمكن أن توضح لنا الشواهد الواقعية لاهم المؤشرات الاحصائية لطبيعة الموقف التعليمى والتطورات التى حدثت فى هذا المجال فى الفترة الاخيرة فى شمال سيناء . ان سياسة التخطيط التعليمى ركزت على كافة المستويات التعليمية ، فنجد على سبيل المثال أن عدد مدارس التعليم الابتدائى التى كانت موجودة عام ١٩٧٩ ، كان ٣٨ مدرسة ارتفع هذا المعدل الى ١٤٠ مدرسة مع نهاية عام ١٩٨٦ . وكانت المدارس الاعدادية ٧مدارس زادت الى ٥٠ مدرسة فى نفس الفترة السابقة ويشير ذلك ، الى الاهتمام بالتعليم الاساسى بمرحلتيه الابتدائية والاعدادية مما يقلل من نسبة الامية فى المستقبل . أما التعليم الثانوى العام والفنى ، فنجد زيادة كبيرة فى عدد المدارس ، حيث زاد التعليم الثانوى العام من ٤ مدارس الى ١٢ مدرسة ، والفنى من ٣ مدارس الى ١٠ مدارس . والملاحظ فى هذه الزيادة مدى الاهتمام بالتعليم الثانوى وخاصة التعليم الفنى لما تتطلبه مشروعات وادارات التنمية التى ظهرت فى الفترة الاخيرة واحتياجاتها من العمالة الفنية والمهنية المدربة . كما زاد عدد التلاميذ من ١٦١٠٨ تلميذ عام ١٩٧٩ الى ٤١٧٧٨ تلميذ عام ١٩٨٦ مما يوضح

مدى الاهتمام بسياسات التعليم والاقبال عليه لأهميته الخاصة على المستوى المهنى والاجتماعى(١٨) .

وكان لانشاء المدرسة الزراعية فى العريش أبعاد تخطيطية لسياسة التعليم ومدى احتياجات المجتمع المحلى خاصة وأن المنطقة تشهد تطورا ملحوظا فى التنمية الزراعية والانتاج الحيوانى والثروة السمكية ومازالت هذه القطاعات تحتاج لكثير من الفنيين المدربين فى هذه المجالات . وقد أنشئت هذه المدرسة بعد عام ١٩٧٩ بتكلفة قدرها ثلاثة أرباع مليون جنيه ، وتقوم على مساحة ٤٠ فدان وتستخدم أيضا كمزرعة نموذجية تسهم فى عمليات الارشاد الزراعى والحيوانى وغير ذلك من اسهامات ايجابية يحتاجها المجتمع المحلى بصفة عامة(١٩) .

ومن ناحية أخرى تنوعت سياسات التعليم للاهتمام بالتربية الخاصة للفئات الاجتماعية مثل رعاية المعوقين حيث أنشئت بعض الفصول لتكون نواة لمدرسة متخصصة فى السنوات المقبلة ، كما أنشىء عدد من دور الحضانة وافتتحت مدرسة خاصة للغات حتى تسهم فى تلبية احتياجات بعض الفئات الاجتماعية التى تهتم بتعليم أبنائهم سواء من أهل شمال سيناء أو العاملين من المحافظات الاخرى .

ولم تقتصر انجازات التعليم على التعليم الرسمى فقط بقدر ما اهتمت سياسة التعليم بالتعليم غير الرسمى ممتدة فى فتح فصول لتعليم الكبار ومحو الامية . حيث أنشىء ما يقرب من ٦٠٠ فصل دراسى على مستوى المحافظة للاهتمام بهذا النوع من التعليم . كما أنشئت بعض المراكز التأهيلية الخاصة لتأهيل عدد من المجندين سابقا أو غيرهم من الذين يرغبون فى تحسين مستوياتهم التعليمية .

وتنعقد الامال والتطلعات فى المرحلة القادمة حول النهوض بمستويات التعليم وسياسته خاصة بعد انشاء فرع لجامعة قناة السويس بالعريش والتى بدأت نشاطها بالفعل فى كلية التربية وجار الانتهاء من انشاء كليات

العلوم والزراعة ، بالاضافة الى ما تطلبه هذه الكليات من احتياجات من أعضاء هيئة التدريس وسكن الطلاب ، وبدون شك ، سوف تسهم الجامعة في تنمية الموارد البشرية وتكوين الكفاءات المحلية التى تسهم فى عمليات التوطين والتنمية فى المجتمع المحلى لاقليم شمال سيناء .

وبصفة عامة ، بلغت قيمة الاستثمارات الاجمالية فى القطاع التعليمى أكثر من تسعة ملايين جنيه خلال الخطة الخمسية الاولى ٨٧/٨٢ ، وتركزت هذه الاستثمارات فى تكملة البنية الاساسية لمرافق التعليم وبناء المدارس كما كشفت عن ذلك الاحصاءات التى أشرنا اليها من قبل . وفى خلال هذه المرحلة ازداد عدد العاملين من ٢٧٩. معلم عام ١٩٧٩ الى ٢٣٠٠٠ مدرس عام ١٩٨٦ . ومن ناحية أخرى ، ارتفعت جملة الاستثمارات المعتمدة للقطاع التعليمى أثناء الخطة الخمسية الثانية ٩٢/٨٧ الى حوالى ٣١ مليون جنيه وقد بلغت نسبة هذه الاستثمارات حوى ٥٨٪ من جملة الاستثمارات الاجمالية للقطاعات الخدمية أو غير الانتاجية(٢٠) .

وعموما ، كما شاهدنا من خلال التحليلات والاحصاءات السابقة التطورات التى حدثت فى القطاع التعليمى التى حدثت فى محافظة شمال سيناء خلال العشر سنوات الماضية ، والتى عبرت عنها الجهود المكثفة والتى أعطيت أولوية لتحقيق السياسات التعليمية على كافة مستوياتها . وكان لبناء فرع جامعة قناة السويس أحد المؤشرات للتنمية المستقبلية التى تهدف الى تحقيق أهداف ايجابية وأكثر فاعلية لعمليات التوطين والتنمية ، وتلبية احتياجات المشروعات التنموية من التخصصات العلمية والكوادر الفنية المدربة فى المرحلة الحالية التى ما زالت تعانى كثير من الادارات والمؤسسات والشركات والادارات الحكومية من نقص القوى العاملة والمدربة .

ومن ناحية أخرى ، لقد كشفت نتائج المقابلات الميدانية للدراسة الحالية عن مدى اهتمام الاهالى بالتعليم باعتباره من أحد العوامل التى تعزز مقومات المكانة الاجتماعية والاقتصادية سواء للافراد أو القبائل التى

ينتمون اليها • نظرا لان التعليم يعتبر من المكاسب الاساسية والتى يحصل الفرد بمقتضاها على المكانات الرسمية القيادية فى المنطقة ، وأصبح التعليم أو نسبة المتعلمين وعددهم فى القبيلة رمزا للمكانة والتفاخر ما بين القبائل مما يحدث نوعا من التنافس الشديد نحو الاقبال على التعليم بصورة جادة • وهذا ما سوف نعرض اليه بشىء من التفصيل فى الفصل القادم •

سابعا ــ تنمية الخدمات الصحية :

بطبيعة الحال ، ان تقديم الخدمات الصحية والتعليمية تعتبر من أهم مقومات التنمية الاجتماعية والتى تؤثر فيما بعد فى التنمية الاقتصادية • ويعتبر الاهتمام بالقطاع الصحى من الضروريات الاساسية التى تسهم فى تحقيق أهداف التنمية والتوطين وخاصة فى المناطق النائية والتى عانت كثيرا من سنوات الاهمال والحرمان سواء من قسوة الظروف الايكولوجية والطبيعة الصحراوية القاسية أو من الظروف التاريخية والعسكرية التى كانت مسرحا لها فى العديد من الحروب المختلفة •

ومن هذا المنطلق ، كان الاهتمام بالرعاية الصحية من أهم السياسات القومية التى تركزت لتحقيق أهداف التوطين وجذب العديد من البدو الرحل للاقامة بجوار المناطق السكنية العمرانية للاستفادة من الخدمات الصحية والرعاية الاجتماعية والتعليمية • ومن أهم انجازات القطاع الصحى الذى حدث فى السنوات الماضية وخاصة بعد استكمال عودة السيادة المصرية على المنطقة ، وهو تطوير مستشفى العريش المركزى بتكاليف بلغت جملتها مليون جنيه وزيادة القوة الفعلية للمستشفى من ٥٠ سرير عام ١٩٧٩ الى ٢٠٠ سرير مع نهاية عام ١٩٨٦ ، وانشاء العديد من العيادات الخارجية وتوكير المساكن اللازمة للعاملين وكافة الاجهزة والمعدات الطبية اللازمة والحديثة(٢١) •

ولم يقتصر نشاط القطاع الصحى على مدينة العريش فقط ، بل افتتح فى عام ١٩٨٥ مستشفى مدينة بئر العبد المزودة بأحدث الاجهزة الطبية المتخصصة وسعتها ٤٠ سرير وذلك بالاشتراك مع الحكومة الفنلندية •

وهناك بعض الجهود والمنح من الحكومات الغربية وخاصة المانيا الغربية التى ساهمت أيضا فى انشـــاء وتطوير الوحـــدة الصحية (بالجفجافة) وتحديثها بالاجهزة الطبية الحديثة وتحويلها الى مركز طبى متطور،كما أنشئت بعض الوحدات الصحية فى المناطق الصحراوية منها وحدة صحية بقرية بغداد مركز الحسنة ، وأخرى بوادى العمر بنفس المنطقة .

وفى السنوات الاخيرة تم توفير بعض الاعتمادات المالية لاستكمال عدد من المشروعات الصحية بالمحافظة ، وتم انشاء مستشفى بمدينـــة الشيخ زويد سعتها ٤٠ سرير وبتكلفة مقدارها نصف مليون جنيـــه ، ومستشفى أخـــرى مماثلة فى مدينة رفـــح . وفى مختلف القطـــاعات شبه الريفية والصحراوية والبدوية تم انشاء ٣١ وحـــدة صحية موزعة كالاتى : أربع وحدات فى منطقة العريش ، وعشر وحدات بمركز بئر العبد ، وسبعـــة وحدات بمركز الشيخ زويد ، وثلاث وحدات لكل من مركز رفح ، ونخل وأخيرا خمس وحدات صحية فى مركز الحسنة .

كما افتتحت مدرسة للتمريض بالعريش والتى تعتبر بادرة صحية هامة لتوفير هيئة التمريض والعمالة الفنية الصحية التى تندر بصفة عـــامة فى مختلف المحافظات ، وحتى تغطى المستشفيات والوحدات الصحيـــة التى تم انشاؤها مؤخرا بمحافظة شمـــال سيناء . وسوف تعـــزز من عمليات استقرار فئة التمريض التى يصعب توافرها وخاصة فى المناطق النائية نظرا لان مدرسة التمريض تركز على تخريج هيئة التمريض من أهل سيناء مما يحل كثيرا من المشاكل التى تواجه القطاع الصحى وعدم استقـــرار هيئـــة التمريض ، نظرا للاغراءات المـــادية التى يحصلون عليها ســـواء من المستشفيات الاستثمارية الجديدة فى مصر أو زيادة الاقبـــال والطلب على هذه الفئة من العديد من الدول العربية والافريقية(٢٢) .

وان كانت لم تتوافر الاحصاءات الرسمية بصورة كافية عن القطـــاع الصحى لمعرفة حجم الاستثمارات التى أنفقت فى هذا القطاع ماعدا جملة الاستثمارات التى انفقت فى عامى ٨٦ ، ٨٧ والتى بلغت فقط مليونى من

الجنيهات ، ولكن خصص لقطاع الصحة ٦ ملايين جنيه أو ما يعادل ٥ر١١٪ من اجمالى الاستثمارات العامة للخطة الخمسية الثانية ٨٧ / ٨٨ – ٩٢ / ١٩٩٣ – وبالرغم من ذلك كشفت مقابلة الدراسة مع بعض المسئولين فى المجال الصحى عن بعض المشاكل التى تواجه هذا القطاع وهى بايجاز(٢٣)٠

(١) ما زالت المناطق الصحراوية الداخلية تعانى من نقص الامكانات الطبية وخاصة مركزى الحسنة ونخل وضرورة بناء مستشفتين فى كل منهما لتلبية احتياجات هذه المناطق النائية ٠

(٢) عدم جدية الاشراف والمتابعة الطبية فى كثير من مناطق شمال سيناء بسبب بعد المسافات الداخلية وقلة العاملين من الاطباء والهيئات الفنية المتخصصة التى يجب توافرها وضمان الاقامة الدائمة لهم والحوافز المادية التى تزيد من رغبتهم فى العمل فى هذه المناطق مع الاخذ فى الاعتبار الامتيازات الكبيرة التى يحصلون عليها فى المحافظات الاخرى ٠

(٣) مركزية التخطيط المالى والصحى مما يؤثر فى عمليات اعاقة استكمال المشروعات الصحية وضعف الميزانيات المعتمدة فى هذا القطاع ودون الاخذ فى الاعتبار أن المنطقة ظلت محرومة لسنوات طويلة من الخدمات الاساسية ومنها الخدمات الصحية ٠

(٤) ضعف العناية بالخدمات الطبية وخاصة مراكز رعاية الصحة للطفولة والامومة مما يؤثر فى حدوث عدم الوعى الصحى للامهات وخاصة فى حالات الجفاف وغيرها من مقاومة الامراض المتوطنة ٠

(٥) انعدام أو قلة سبل التعاون بين الاجهزة الرسمية والشعبية المحلية من أجل زيادة الوعى الصحى عند الاهالى وحثهم على المشاركة بالجهود الذاتية فى بعض المشروعات الصحية وبخاصة التى تحتاج الى بعض الامكانات المادية لاستكمالها ، وحيث توجد بعض الفئات القادرة من الاهالى وامكانية مساهمتهم الفعلية ٠

ثامنا : تنمية الرعاية الاجتماعية :

فى الواقع ، ان الانجازات العديدة فى مختلف القطاعات الانتاجية وغير الانتاجية (الخدمات) وخاصة فى مجالات التعليم والصحة وغيرها لهـــا انعكاسلتهـا على تحقيق التنميـة الاقتصادية والاجتماعية على المجتمـع المحلى . ولكن توجد جوانب واساليب أخرى تسعى الى تنمية المجتمع من خلال تحسـين أسـاليب الرعـاية الاجتماعية ممثلة فى انشـاء الوحـدات الاجتماعية ، ودور الحضـانة ، ومراكـز التدريب والتـاهيل المهنى ، والجمعيات الاهلية ، مشروعات الاسر المنتجة ، ومراكز المعوقين وغير ذلك من مؤسسات تهدف لرفع مسـتوى الخـدمة الاجتماعية وتنميـة المجتمع المحلى .

وتتمثل أهمية هذه المؤسسات فى مساهمتها فى خلق نوع من التعاون المشترك بين الاجهـزة الرسمية والقيادات الشعبية والمحلية ، ذلك التعاون الذى يثمر فى خلق الوعى الاجتماعى وزيادة روح الانتمـاء والولاء لـدى المواطنين والاقبـــال على هذه المؤسسات وتشجيع جهودهـــا فى تنمية مجتمعهم .

وتكشف لنا الشواهد الميدانية ونتائج الدراسة الحالية لمجتمع شمـال سيناء من خـلال ما توصلت مـن بيانات رسـمية أو مقـابلة المسئولـين والمستفيدين من الاهـالى من مؤسسات الخـدمة الاجتماعية ، ومن أهم الحقائق التى توصلت اليها الدراسة هى : (٣٤)

أولا : تركت الظروف العامة التى مرت بها المنطقة بصمات واضحة ليس فقط على مجال الرعاية الاجتماعية ، بل أيضا العديد من مظاهر الانشطة الاقتصادية الانتاجية وغير الانتاجية . وبالرغم من السنوات القليلة التى مرت على دخول المؤسسات الاجتماعية أو فى غضـون السنوات الثمـانية الماضية تم انشاء ٣٧ وحدة اجتماعية باعتبارها من خدمات البيئة الاساسية التى لم تكن متوفرة من قبل ، وتتوزع هـذه الوحدات كما يلى : ثمانى وحدات بالعريش ، واثنتى عشرة وحدة بمدينة ومركز بئر العبد ، وسـتة

وحدات بمركز الشيخ زويد ، وأربع وحـدات بمركز رفح ، وفى المنـاطق الداخلية ، بمركز الحسنة خمس وحدات وأخـيرا ، مركز نخل وحـدتان اجتماعيتان .

وبلغ عدد الاسر المستفيدة من أنشطة هذه الوحدات حوالى ١١ الف أسرة يبلغ عددهم حوالى ٤١ ألف فرد ، كما بلغت جملة الاعانات المالية المقدمة لهم تقريبا ٦٠٥ ألف جنيه مصرى .

ثانيا : ومن ناحية أخرى ، تنوعت الانشطة الاجتماعية ومجالاتها ، ومن أهم هذه المجالات مجال الاسر المنتجة التى بلغت حوالى ٥٠ مشروعا تمثلت فى انشاء ٢٤ مشغل للفتيات ومراكز لانتاج الكليم ، وفى مجال الاسرة والطفولة ، تم انشـاء ٢٩ دار حضانة لرعـاية ١٦٢٤ طفل . وفى مجـال الخدمة العامة ، تم تكليف ١٩٨ من الشباب من الذكور والاناث للعمل فى مجالات خدمات الطفولة والخدمات التعليمية . وفى مجال النشاط الاهلى تم انشاء ١٤ جمعية أهليـة تسـهم فى تنمية المجتمعات المحليـة ورعـاية المعوقين ، ومجالات تنظيم الاسرة وغير ذلك من خدمات متنوعة .

وبصفة عامة ، بلغت جملة الاستثمارات التى انفقت فى مجالات الرعاية الاجتماعية المختلفة ابتدءا من تكلفة الوحدات والمراكز الاجتماعية حتى نفقات الانشطة المتنوعة لها تقريبا ثمانية ملايين جنيه فى الفترة ما بين عام ١٩٧٩ وحتى نهاية عام ١٩٨٦ . كما أعطيت الخطة الخمسية الثانية ٨٧/ ٨٨ – ٩٣/٩٢ اهتماما لمجـالات الرعاية الاجتماعية حيث خصصت لهـا حوالى ٥ر٤ مليون جنيه ، أو ما يعادل ٤ر٨٪ من جملة الاستثمارات التى خصصت للاستثمارات فى قطاع الخدمات .

ونظرا لحداثة الخدمـات الاجتماعية ودخـول المؤسسات التى تهتم بمجالات الرعاية المختلفة فى الفترات الاخيرة فقط ، كانت هنـاك بعض المشكلات التى واجهت هذه المؤسسات وخاصة قـلة عدد العاملين فى هذه المؤسسات ، وعدم توافر الخدمات الاساسية من المرافق والمتخصصين التى تحتاجهم هـذه المؤسسات . ولكن بعد فترة زمنية قصـيرة أمكن التغلب

عليها ، وتوفير العديد من التخصصات اللازمة من أبناء محافظة شمال سيناء ، وبدأت بوادر التنسيق والتعاون بين الاجهزة الرسمية والقيادات المحلية لتعمل من أجل تنمية مؤسسات الرعاية الاجتماعية والتى تمثلت أيضا فى اكتشاف العديد من القيادات والعناصر الخيرية التى يمكن الاستفادة منها فى التعرف على رغبات المواطنين واحتياجاتهم والمساهمة فى حلها بقدر الامكان .

تاسعا : تنمية خدمات الطرق والمواصلات :

شهدت محافظة شمال سيناء تنمية ملحوظة فى قطاع الطرق والمواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية ، حتى تفى بمتطلبات المشروعات العمرانية والتنموية ، وباعتبار أن الطرق مثل المياه هى شريان الحياة والاتصال والتنقل وخاصة أن الظروف الايكولوجية والطبيعية الجبلية والصحراوية من أهم معالم هذه المنطقة . ومن ثم جاءت كثير من خطط التنمية فى مجال الطرق والمواصلات لتهتم بانشاء ووجود شبكة من المواصلات تسهم فى عمليات الاتصال والتكييف مع الظروف الطبيعية والصحراوية .

وبالاضافة الى جهود جهاز التعمير الخاص بمحافظة شمال سيناء الذى ركز كثير من مشروعاته على تنمية قطاع الطرق والمواصلات بصفة خاصة والتى أشرنا اليها سابقا ضمن مجهودات جهاز تعمير سيناء ، الا أن هناك بعض المشروعات الهامة التى قامت بها مديرية الطرق والمواصلات بالمحافظة ، ومن أهم هذه المشروعات القيام برصف الطرق الداخلية فى المناطق الحضرية مثل مدينة العريش ، وبئر العبد وغيرها ، وأيضا انشاء طرق جديدة من أهمها الطريق الذى يربط منطقة ملاحة سبيكة حيث يوجد مشروع المجمع الكيميائى الصناعى وبين الساحل الشمالى بطول ٧٥ كم ، وطريق المغارة حيث مناطق انتاج الفحم حتى المنطقة الشمالية وخاصة مدينة العريش ، وطريق آخر الى مدينة رفح لربطها بالمنطقة الداخلية الصحراوية حتى منطقة الكونتيلا فى نهاية حدود المحافظة الادارية ، من الناحية الجنوبية الشرقية .

أما فى مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية ، فلم يكن بالمحافظة كلها فى عام ١٩٧٩ سوى سنترال صغير للتليفونات سعته ٢٠٠ خط فى مدينة العريش ، ونحاول فيما يلى أن نشير الى أهم هذه المشروعات بايجاز(٢٥):

(١) بمدينة العريش – تم انشاء سنترال العريش الذى افتتح عام ١٩٨٧ بسعة ٦٠٠٠ خط ، وسنترال آخر متحرك بسعة ٢٠٠٠ خط ، ومكتب تلغرافات . وفى ضاحية السلام تم انشاء سنترال اليكترونى بسعة ٣٠٠ خط ، وآخر مماثل فى ضاحية المساعيد بالاضافة الى مكتب للتلغرافات .

(٢) خارج العريش – تم انشاء سنترالين فى كل من مدينة بئر العبد والشيخ زويد بسعة ٤٠٠ خط لكل منهما ، وسنترال آخر فى مدينة رفح بسعة ٢٤٠ خط ، وسنترال برمانة سعة ٢٠٠ خط . هذا بالاضافة الى مشروعات الميكرويف بشمال سيناء تربطها بالمحافظات الاخرى ، وجارى حاليا انشاء شبكة للميكرويف بوسط سيناء لتسهيل الاتصالات بين المناطق الداخلية وبقية أجزاء الاقليم .

عاشرا : تنمية مجالات أخرى :

توجد بعض القطاعات الاخرى التى تسهم مشروعاتها فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما لها تأثير مباشر فى زيادة فاعلية عمليات التوطين وأهدافه ومن أهم هذه القطاعات بصورة موجزة(٢٦) :

– قطاع الاعلام والثقافة الجماهيرية :

يتركز أهمية هذا القطاع فى تنمية الوعى المحلى والقومى ويزيد من روح الولاء والانتماء خاصة بعد سنوات طويلة من الحرمان والبعد عن الوطن القومى . أهم انجازات هذا القطاع تتمثل فى زيادة قنوات الاتصال والاعلام الجماهيرى من خلال انشاء محطة اذاعة شمال سيناء ونشر الوسائل الاعلامية والمواد الاذاعية للتوعية الفكرية والثقافية والدينية للاهتمام بالتراث المحلى والعادات والتقاليد والبعد عن الجانب السلبى منها التى تعوق عمليات التنمية . هذا بالاضافة الى تقوية الارسال التلفزيونى

المصرى ، ومقاومة البث الاذاعى والتلفزيونى الاجنبى الذى يشوه الفكر العقائدى والحضارى والثقافى لأمتنا العربية .

ـ قطاع الشباب والرياضة :

ان الاهتمام بالشباب هو أحد اهتمامات السياسة القومية ولشباب محافظة شمال سيناء دور ايجابى فى دفع عمليات تنمية مجتمعهم المحلى ، فتنوعت الاهداف وتركزت حول رعاية الشباب والاهتمام بتوجيههم نحو خدمة مجتمعهم . فانشئت العديد من مراكز ومعسكرات الشباب فى العديد من المدن والمراكز والمناطق التابعة لها ، وانشاء الاستاد الرياضى ، ومشروع قرية الشباب على مساحة ٥٠ فدان للانتاج الزراعى ، انشاء بعض الصناعات الصغيرة والورش الصناعية والحرفية ، هذا بالاضافة الى خدمات التوعية الثقافية والفكرية لمشاكل وطنهم القومى والمحلى . وقد بلغت جملة الانفاق على قطاع الشباب فى الفترة ما بين ١٩٧٩ الى نهاية ١٩٨٦ ما يقرب من ٥ر٢ مليون جنيه .

ـ قطاع القوى العاملة والتدريب المهنى :

يهدف هذا القطاع لتنمية الكوادر الفنية والمهنية وتكوين العمالة المدربة التى يمكن أن تسهم فى عمليات التنمية الشاملة . ولكن وبكل أسف، لم تجد الدراسة الحالية وزياراتها الميدانية ومقابلاتها مع المسئولين أو الاهالى والقيادات المحلية عن أى نشاط ملموس سوى تدريب ٤١ مواطن فى مختلف مجالات العمل ، ومنح التراخيص للعمل وبحث الشكاوى ، وان كانت توجد بعض المقترحات المستقبلية لانشاء مركز للتدريب المهنى نأمل أن يخرج لحيز الوجود ليساهم فى مشروعات التنمية بالمحافظة .

وأخيرا ، توجد بعض القطاعات الاخرى التى تسهم فى عمليات التنمية ومن أهمها مجهودات قطاع التموين والتجارة الذى يركز فى توفير المواد الغذائية والمساهمة فى تسويق المنتجات الزراعية والحيوانية للمحافظة . وقطاع البنوك والمصارف وان كانت محدودة ولكن توجد بعض الفروع لعدد من البنوك المحلية بالاضافة الى بنوك الائتمان الزراعى الذى يسهم فى تمويل بعض مشروعات التنمية الزراعية والحيوانية .

تعقيب :

ان مجتمع شمال سيناء مجتمع صحراوى له طابعه التقليدى المميز من ناحية طبيعته الايكولوجية والطبيعية ونوعية السكان وطابع حياتهم الاقتصادية والاجتماعية ، وتوزيعهم جغرافيا وعمرانيا ، وبحسب توافر مصادر المياه التى تعتبر مصدر الحياة الرئيسية فى توزيع السكان وتحديد انماط النشاط الاقتصادى . وتشكل هذه العوامل فى وجود اقليمين يكاد يتميز كل منهما عن الآخر حسب تأثير هذه العوامل فيه وهما :

أولا : الاقليم الساحلى الشمالى ـ ويتكون هذا الاقليم فى الشريط الساحلى وفى السهول المنخفضة الساحلية للبحر المتوسط ووجود بعض الكثبان الرملية . كما يتميز بوجود حركة عمرانية واستيطانية لعديد من القرى البدوية والتجمعات العمرانية التى تجمع ما بين القروية البدوية والمناطق شبه الحضرية . ويمتد هذا الاقليم من قرية بالوظة غرباً حتى مدينة رفح شرقا ويغلب على نشاط الشباب العمل بالزراعة والصيد والتجارة والعمل بالمقاولات بالاضافة الى حرفة الرعى المستقرة .

ثانيا : الاقليم الصحراوى الداخلى ، ويتكون هذا الاقليم من المناطق الصحراوية التى تجمع ما بين الجبال والهضاب شبه المنخفضة والوديان الجبلية . وتندر مصادر المياه بالمقارنة بالاقليم الساحلى وتوجد فيه تجمعات عمرانية وسكنية قليلة . ويغلب طابع النشاط الاقتصادى على العمل بالزراعة والرعى المستقر حديثا ، نتيجة لانشاء العديد من التجمعات السكنية لتوطين البدو ، وتطبيق نظام الادارة المحلية وانشاء مركزين جديدين بهذه المنطقة هما مركزا نخل والحسنة . كما يقوم الاهالى بالعمل بالتجارة والمقاولات ولكنها على نطاق محدود ، كما يعمل عدد كبير من الاهالى فى بعض المشروعات الصناعية الجديدة مثل انتاج الفحم وغيره من الثروات المعدنية فى هذا الاقليم .

وهناك العديد من العوامل التى ساهمت فى تغيير نمط الحياة الايكولوجية والطبيعية والاقتصادية ، ومنها تطبيق نظام الادارة المحلية

الذى كان له كثير من الايجابيات فى تنمية المجتمع المحلى بشمال سيناء ـ مع الاعتراف بوجود كثير من جوانب القصور التى سوف نشير اليها فى موضع لاحق ـ وهذه العوامل هى :

أولا : **العوامل الخارجية** : وهى تتركز فى عوامل التغيير الاجتماعى والاقتصادى المخطط والذى يهدف أساسا لتحقيق أهداف عامة لعمليات التوطين والتنمية والتى تتبناه سياسات الدولة بصفة عامة نحو سيناء . وتشمل هذه الاهداف ، الاهداف الاقتصادية ، والاجتماعية ، والقومية الاستراتيجية الدفاعية . والمحاولة الى تعويض هذه المناطق وسكانها من البدو من سنوات الحرمان الطويلة التى قست عليهم كل من الطبيعة الصحراوية والطبيعة العسكرية التى شهدتها خاصة فى العقود الماضية .

ثانيا : **العوامل الداخلية** : وهى تتمثل فى رغبة الاهالى من بدو سيناء فى الاستقرار والتوطن ، بعد أن لاحت لهم المؤشرات الايجابية بمزايا الاستقرار والعيش فى أنماط اقتصادية جديدة معظمها متوافر فى بيئتهم المحلية ، وما تتميز به من خيرات طبيعية ومعدنية وصناعية وزراعية وحيوانية وسمكية . ولكنها تحتاج الى الامكانات الفنية والتكنولوجية والتخطيطية التى تسهم فى استقلالها بصورة تنعكس أثارها على كل من أهل سيناء المحليين وعلى الوطن القومى اهم .

ومن ثم كانت ، أهمية تدخل العوامل الخارجية التى تمثلت فى مجهودات الدولة فى القيام بهذه العمليات من أجل مساعدة الاهالى وتشجيع جهودهم من أجل تنمية مجتمعهم المحلى وحتى تكون أهداف التغيير والتنمية ذات ابعاد فعلية فى ضوء الرغبة فى التغيير والتنمية والتحديث .

ان تعدد مشروعات التوطين والتنمية فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتى أخذت طريقها فى كثير من نجوع وقرى ومدن محافظة شمال سيناء من شانها أن تحدث المزيد من التغيير بمختلف مظاهره وتجذب الكثير من سكان البدو نحو عمليات الاستيطان ، وخاصة فى المناطق

الصحراوية الداخلية التى تسهم طبيعتها وثرواتها المعدنية وقيام المشروعات والصناعات الاستخراجية، ولاسيما منطقة المغارة حيث انتاج الفحم وغيرهمن المشروعات الصناعية الطموحة ، مثل مشروع ملاحة سبيكة ذلك المشروع الذى يعبر عن الاهمية الاقتصـــادية للمنطقة ، وغـــيرها من المشروعات الاخــــرى التى تسهم مجتمعة فى تغيير معالم المنطقـــة بصورة نسبية ، والاستفادة من هذه المشروعات فى تنمية المجتمع المحلى ، وانشاء العديد من مشروعات التوطين التى تهدف الى تحقيق الاهداف القومية .

وكما كشفت تحليلات الدراسة ، عن أهمية مشروعات الانتاج الزراعى والحيوانى والثروة السمكية التى ساهمت فى تنمية كثـــير من المناطق الصحراوية الداخلية والساحلية وزيادة عمليات جذب واستقطاب العديد من البدو ومن أهل سيناء ، وايضا مجموعات كبـــيرة من العـــاملين فى المحافظات الاخرى للمساهمة فى عمليات التنمية المتنوعة وكانت لها آثار ايجابية من مشاهدة انتاج شمال سيناء فى هذه المجالات تغمر الاســواق المحلية الاخرى بعد تحقيق كثير من جوانب الاكتفاء الذاتى للاقليم .

ومن ناحية اخـــرى ، لم تقتصر سياسات التوطـــين والتنمية على القطاعات الاقتصادية والاجتماعية التقليدية ، بقدر ما ظهر مجال التوطين عن طريق التنمية السياحية ، وخاصة أن مقومات هذه التنمية متوفـرة متمثلة فى الطبيعــة الجغرافية الســـاحلية واستغلالها مؤخرا فى السياحة الاصطيافية ، ووجود عديد من مقومات السياحة الثقافية والتاريخيــة . وان كانت كثير من الجهود أخذت طريقها فى هذا المجال ، ولكن تبــدو بصورة بطيئة نظرا لغياب السياسات التخطيطية الطموحة والتى يجب أن تركز على أهمية التنمية وخاصة على المدى البعيد . وخلاصة القول ، أنه بالرغم من الخطوات الايجابية التى حققت فى مجال التنمية السياحية الا أنه لم يظهر بعد نتائج لهذه الخطوات ربما لعـــامل الوقت واستحـداث عمليات التنمية السـياحية أو لقصـــور التخطيط السياحى والاهتمام به بصفـة عـــامة .

وعموما تغيرت طبيعة الحياة الاجتماعية البدوية فى مجتمع شمال سيناء خاصة بعد أن تنوعت عوامل التغيير الاقتصادية والاجتماعية التى تمثلت فى وجود العديد من المشروعات الاقتصادية الانتاجية والاجتماعية غير الانتاجية المتمثلة فى المجال التعليمى والصحى والرعاية الاجتماعية والثقافة الجماهيرية وغيرها التى ساهمت فى حدوث ما يسمى بالحراك المهنى ، واكتساب مهن جديدة لم تكن معروفة من قبل لدى الكثير من البدو ، تلك المهن التى تسهم فى زيادة عمليات التوطين والاستقرار الدائم. ومن ناحية أخرى ، حدث نوع من الحراك السكانى .

أولا : المستوى المحلى - حيث انتقل كثير من السكان من البدو الذين يسكنون النجوع سواء بالمناطق الداخلية أو الساحلية حيث تتوافر فرص الرزق والعمل وتوافر السكن الدائم ومميزات التوطين الاخرى مثل التعليم والخدمات الصحية والرعاية الاجتماعية ومياه الشرب وساهم ذلك أيضا سهولة المواصلات نتيجة لظهور شبكة من المواصلات والاتصالات لم تكن موجودة من قبل .

ثانيا : على المستوى القومى ، حيث أصبحت محافظة شمال سيناء منطقة جذب لكثير من المصريين ، وأيضا بعض الاخوة السودانيين للعمل فى مشروعات التنمية . ومن ثم ، لقد تغيرت النظرة التقليدية كثيرا الى محافظة شمال سيناء بعدما كانت مناطق طاردة للسكان واعتبارها منطقة نائية ، الى منطقة جذب واستقطاب لكثير من العمالة الداخلية التى جاءت للاستفادة من مميزات العمل وتوافره وخاصة من عناصر الشباب .

ومن ناحية أخرى ، تركت طبيعة الحياة الاجتماعية والاقتصادية الجديدة بصماتها واضحة نتيجة لتغيير كثير من أنماط وأساليب المعيشة أو طبيعة العمل والمهن الاقتصادية الجديدة والتى يقوم بها السكان من البدو . فلم تعد صورة الشخصية البدوية فى طابعها التقليدية المعروفة ، ولكن تغيرت كثير من معالمها وأصبحت كما يطلق عليها البعض باسم «البدوى الميكن»(٢٧) . نتيجة لاستخدام التكنولوجيا وسهولة المواصلات

والاتصالات وشق الطرق الحديثة والاعتماد كثيرا على أساليب الحياة الحضرية التى لم تكن مألوفة أو مستخدمة من قبل ، وان كان ذلك لاينفي من وجود كثير من الصفات والخصائص التى مازالت تتميز بها الجماعات والقبائل البدوية والاحتفاظ بكثير من القيم والعادات والتقاليد التى تمثل نوعا من التراث الاجتماعي والحضارى الفريد .

وعلى أية حال ، ان تحليل أنماط التوطين والتنمية ومقوماتها تكشف عن تعدد المجالات لسياسات التوطين من مجالات زراعية وحيوانية وثروة سمكية ، وصناعية ، وسياحية ، وتعليمية وصحية ورعاية اجتماعية متعددة كل ذلك يسهم بصورة مجملة فى تحقيق أهداف التوطين والتنمية الشاملة . كما يتضح لنا أن أساليب التوطين لم تركز على أسلوب أو نمط معين بمفرده مثل أو ما يعرف بالتوطين التلقائى أو التوطين المخطط ، بقدر ما جمع بين النمطين معا أى التوطين التلقائى - المخطط فى نفس الوقت . وان كانت الجهود الحكومية تلعب دورا كبيرا فى التركيز لجعل أساليب التوطين تاخذ الطابع الرسمى للتوطين بصفة عامة ، حتى تحقق أهدافا قومية واستراتيجية بالاضافة للاهداف الاقتصادية والاجتماعية .

واخيرا ، أنه لا توطين أو تنمية بدون مشاكل أو معوقات وهذا ماعبرت عنه تحليلات الدراسة فى عرض بعض نماذج التوطين التى حدثت فى المجتمعات الصحراوية العربية وخاصة الدول الخليجية التى تتمتع بنوع من توفير الامكانات المادية ، ولكنها تواجه العديد من المشكلات فى تحقيق سياسات التوطين بها . بل ومازالت الكثير منها لم تحقق أهداف التوطين وسياساته بصورة شاملة وفعالة . ان ما حدث فى مجتمع شمال سيناء فى السنوات العشر الماضية يثير الدهشة والاعجاب وخاصة توافر الارادة القوية للاهالى ورغبتهم فى تنمية مواردهم الاقتصادية وحياتهم الاجتماعية من ناحية ، وتوافر الجهود الحكومية وسياساتها لتحقيق أهداف التوطين ضمن سياسات قومية شاملة من ناحية أخرى .

وبالرغم من ذلك ، هناك العديد من المشكلات والمعوقات التى حالت

دون تحقيق كثير من مشروعات التوطين ، وهذا ما كشفت عنه الدراسة الميدانية ووجود العديد من المشروعات التى مازالت تتعثر كثيرا فى خروجها لحيز الوجود ، أو تباطؤ العمل فى استكمال الكثير منها ، أو عدم البدء فى تنفيذ مشروعات خطط لها منذ أكثر من عدة سنوات . وان كانت تتبلور هذه المشاكل والمعوقات فى طبيعة المشاكل التى تواجه السياسات الحكومية المركزية ، بالاضافة الى تعدد وتداخل الادوار الوظيفية بين الهيئات والوزارات الحكومية وعدم التنسيق والتعاون من أجل تكثيف الجهود لتحقيق الفاعلية والكفاءة ، كما يوجد أيضا أنواع من الصراع ومظاهره المتعددة بين التيارات الرسمية والمحلية الشعبية . هذا هو موضع اهتمامنا فى الفصل القادم فى ضوء ما كشفت عنه نتائج الدراسة الميدانية .

الهوامش والمراجع :

١ - يتصور بعض الباحثين أن كثيرا من المجتمعات البدائية أو التى تقوم على الاقتصاد البدائى ، تجمع بين العديد من أوجه النشاط الاقتصادى المتنوع ، بالرغم من وجود بعض المجتمعات البدائية التى مازالت تركز على نشاط اقتصادى مميز لهم مثل مناطق أقزام افريقيا حيث يعمل السكان على حياة الالتقاط ، أما قبائل (البوشمن) فى صحراء كلهارى فانها تجمع ما بين الصيد والالتقاط ، بينما نجد قبائل رعاة البقر النيلية مثل (النوير) فى جنوب السودان وغيرها . ونجد قبائل أخرى تعتمد على رعى الاغنام والابل مثل قبائل البدو الرحل فى الشرق الاوسط وشمال افريقيا . كما توجد جماعات أخرى تعيش على صيد الاسماك من البحار والانهار ، ولكن فى مقابل ذلك نجد العديد من القبائل البدوية التى تجمع بين أكثر من نوع من الانشطة الاقتصادية مثل قبائل البانتو وبعض قبائل النوير التى تجمع ما بين الزراعة والصيد والرعى .

لمزيد من التفاصيل انظر :

- **أحمد أبو زيد** ، البناء الاجتماعى - الجزء الثانى (الانساق) مرجع سابق ص ١٠٣ - ١٠٥ .

٢ - انظر :

— Ford, D. C. & Douglas, M, Economics. In shapiro, H, (ed.) Man, Culture and Societies, Galaxy Books, O.U.P, 1960. P. 331.

- وذلك اعتمادا على المرجع السابق (أحمد أبو زيد) - البناء الاجتماعى .. ص ١٠٦ .

٣ - مقابلة الدراسة مع مدير ادارة الرى بمحافظة شمال سيناء بتاريخ ١٩٨٩/١/١٦ . وتوجد بعض الاحصاءات الرسمية التى تعرض أيضا - محافظة شمال سيناء ، العيد القومى ٢٥ ابريل ١٩٨٧ ص ٢٨ - ٣٨ .

٤ ـ هذا المشروع تسهم فيه الحكومة الايطالية بحوالى ٦٫٣٠٠ مليون دولار ، وتقوم محافظة شمال سيناء بتوفير ٢٫٩٠٠ مليون جنيه للمساهمة فى تكملة وبناء المشروعات والمنشآت اللازمة لصيانة المشروعات ، وتستمر عمليات البناء لمدة أربع سنوات يتم خلالها تدريب العمالة المصرية .

٥ ـ مقابلة الدراسة مع مدير ادارة التخطيط والمتابعة لمحافظة شمال سيناء بتاريخ ١٦/١/١٩٨٨ .

٦ ـ انظر : محافظة شمال سيناء ، العيد القومى ـ مرجع سابق ص ٣٩ .

٧ ـ مقابلة الدراسة مع مدير مديرية الزراعة وبعض المسئولين بالقطاع الزراعى وأيضا بعض المزارعين بمحافظة شمال سيناء بتاريخ ١٦ ـ ١٧/١/١٩٨٨ .

٨ ـ اعتمادا على الاحصاءات الرسمية المنشورة بمركز المعلومات ، محافظة شمال سيناء ١٩٨٧ ؛ وأيضا مقابلة الدراسة مع عدد من المسئولين ومدير مشروعات الانتاج الحيوانى بالمحافظة بتاريخ ١٨/١/١٩٨٨ .

٩ ـ مقابلة الدراسة مع بعض المسئولين عن ادارة البحيرة سواء المسئولين التابعين للهيئة العامة للثروة السمكية ، ورؤساء جمعيات الصيادين والصيادين فى قرية التلول على بحيرة البردويل وذلك بتاريخ ١٩/١/١٩٨٨ .

ـ كما توجد بعض الاحصاءات الرسمية ـ بمركز المعلومات ، شمال سيناء عن بحيرة البردويل التى نشرت فى ابريل عام ١٩٨٨ .

١٠ ـ مقابلة الدراسة مع السيد محافظ شمال سيناء وبعض القيادات الادارية العليا فى محافظة شمال سيناء والتى تم فيها مناقشة كثير من المشاكل التى تتعرض لها مشروعات التوطين والتنمية وخاصة مشاكل توفير المياه ، والعمالة ، ومشاكل قرى الصيادين وبحيرة البردويل ، والانتاج الزراعى ، ومشكلة مشروع ميناء العريش وغير ذلك من المشروعات ، والتى جمعت الدراسة حولها الكثير من المعلومات ومعرفة الصعوبات والمشاكل الواقعية أثناء الزيارات الميدانية لفريق الدراسة فى كثير من مناطق شمال سيناء ـ وكانت المقابلة بتاريخ ٢٠/١/١٩٨٨ .

١١ ـ اعتمدنا على البيانات الاحصائية وقـائمة المشروعات الصناعية والثروات المعدنية التى نشر جزء منها عن طريق مركز المعلومات بالمحافظة وذلك فى منشورات انجازات الخطـة الخمسية الاولى ٨٢ ـ ١٩٨٧ ، وجزء منها موجود فى منشورات محافظة شمـال سيناء ، مرجع سابق ص ٤٥ ـ ٥٠ ـ هذا بالاضافة الى مقـابلات بعض المسئولين فى القطاع الصناعى بالمحافظة ، وادارة التخطيط والمتابعة ، ومقابلة بعض القيادات الشعبية فى محافظة شمال سيناء وذلك أثناء زيارة فريق الدراسة الميدانية فى شهر يناير ١٩٨٨ .

١٢ ـ توجد بعض المنشورات والتقارير السياحية وكثـير من المعـلومات الثقافية والحضارية لشمال سيناء ذلك فى مركز المعلومات بمحافظة شمال سيناء . كما توجد كثير من الجهود التى تبذل بواسطة مدير ادارة السياحة بالمحافظة لنشر هذه المعلومات التى قـام باعدادها مديرية ادارة السياحة والذى أعطى كثيرا من المعلومات والمقترحات عن التنمية السياحية ومشكلاتها بصـفة عامة وخاصة مشـكلة تعدد الجهات الرسمية وعدم التنسيق ومركزية الادارة وغـير ذلك من المقترحات والمشاكل التى أشرنا اليها .

ـ مقابلة الدراسة مع مدير ادارة السياحة وعدد من المسئولين بهذه الادارة بمحافظة شمال سيناء . بتاريخ ١٩٨٨/١/١٦ .

١٣ ـ مقابلة الدراسة مع المسئولين بالمحافظة والقيادات المحلية ورؤساء اللجان والجمعيات التى شكلت من أجل تخطيط وتوزيع وبيـع الساحل الشمالى للمحافظة للجمهور وللجمعيات ـ تمت بعض هذه المقابلات فى المحافظة والاخرى فى مناطق رمانة ، وبالوظة ، وبئر العبد والعريش التى تمت بالفعل أثناء الدراسة الميدانية ـ يناير ١٩٨٨

١٤ ـ تم جمع هذه البيانات الاحصائية عن قطـاع السياحة والنشـاط الفندقى من بعض البيانات المنشورة فى ادارة السياحة بمحـافظة شمال سيناء ، المؤشرات الاحصائية للحركة السياحية والفنـدقية ١٩٨٧ ، جداول رقم (١) ، (٢) ، (٣) ص ١٨ ـ ٢٠ .

١٥ ـ مركز المعلومات ، محافظة شمال سيناء ، انجازات الخطة الخمسية الاولى ، مرجع سابق . ومقابلة الدراسة مع مدير مديرية الاسكان بمحافظة شمال سيناء بتاريخ ١٩٨٨/١/١٨ .

١٦ ـ توجد بعض المعلومات عن جهاز تعمير سيناء وخطوات تطوير هذا الجهاز والجهات المشرفة عليه منذ بداية انشاؤه وخاصة فى المراحل الاولى وحتى عام ١٩٨٢ والتى حصلت عليها من المصدر التالى :

__ Dames & Moore, Sinia; Development study, phase(1) Draft Final Report, Vol. 11 : Management Sinia's Development- In Association with Industrial Development Programmes USAID, Grant No. 263-0113 suns 1983. 3 - 8.

١٧ ـ انظر : محافظة شمال سيناء ، العيد القومى ، مرجع سابق ص ١٠١ ـ ١٠٣ ، وأيضا ـ مركز المعلومات ، الخطة الخمسية الاولى ص ١٨ بالاضافة الى متابعة الدراسة مع بعض المسئولين بجهاز التعمير وذلك بتاريخ ١٩٨٨/١/١٨ .

١٨ ـ انظر ملاحق الدراسة ـ جداول احصائية ـ جدول رقم (٣) .

١٩ ـ مقابلة الدراسة مع المسئولين بمديرية التربية والتعليم بمحافظة شمال سيناء بتاريخ ١٩٨٨/١/١٦ .

٢٠ ـ مركز المعلومات ـ الخطة الخمسية الاولى ـ وملامح الخطة الخمسية الثانية ، مرجع سابق .

٢١ ـ مقابلة الدراسة مع مدير الادارة الصحية وبعض المسئولين بقسم التخطيط بالمديرية ومستشفى العريش المركزى ، ومستشفى بئر العبد وذلك فى الفترة ما بين ١٦ ـ ١٩٨٨/١/١٨ .

٢٢ ـ لمزيد من التفاصيل انظر :

ـ **عبد الله محمد عبدالرحمن** ـ معوقات البناء التنظيمى للمستشفى وأثرها على تقديم الخدمات العلاجية ـ دراسة فى علم الاجتماع الطبى ـ الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٨ .

٢٣ ـ تم تحديد مشاكل الرعاية الصحية فى صورة مختصرة وموجزة والتى عبرت عنها مقابلات الدراسة مع الاهالى من شمال سيناء وأيضا المسئولين بالقطاع الصحى بالمديرية والمستشفيات التى تمت زيارتها بمعرفة فريق الدراسة أثناء اجراء الدراسة الميدانية والحقلية .

٢٤ ـ اعتمدنا على البيانات الاحصائية المنشورة فى محافظة شمال سيناء مرجع سابق ص ١٥٠ ـ ص ١٥٣ ومركز المعلومات وملامح الخطة الخمسية الاولى ـ مرجع سابق وأيضا مقابلة الدراسة مع المسئولين

فى مديرية الشئون الاجتماعية والعديد من المؤسسات الاجتماعية اثناء اجراء الدراسة الميدانية .

٢٥ ــ أشرنا مسبقا للعديد من المشروعات التى أنجزت فى قطاع الطرق والمواصلات والتى تركزت ضمن مجهودات جهاز تعمير سيناء والذى أعطى اهتماما ملحوظا بهذا القطاع ابتداء من اقامة المعديات حتى انشاء شبكة كبيرة من الطرق والمواصلات . ولكن البيانات الحالية تركز على دراسة انجازات مديرية الطرق والمواصلات وأيضا الاتصالات السلكية واللاسلكية . كما نشرت كثير من هذه البيانات فى النشرات الرسمية للمحافظة أو فى مركز المعلومات ، هذا بالاضافة الى نتائج مقابلة الدراسة مع العاملين بمديرية الطرق وهيئة الاتصالات السلكية واللاسلكية بمحافظة شمال سيناء وذلك بتاريخ ١٧ ــ ١٩٨٨/١/١٨ .

٢٦ ــ كشفت كثير من مقابلات الدراسة فى القطاعات المذكورة عن كثير من الحقائق عن أنشطتها والتى تسهم وتشارك فى عمليات التوطين والتنمية والنهوض بالمجتمع المحلى لاقليم شمال سيناء ، هذا بالاضافة الى مقابلات الدراسة مع مجالات أخرى مثل التموين والتجارة الداخلية والخدمات المتعددة . ولقد تمت هذه المقابلات فى مواعيد مختلفة فى الفترة ما بين ١٦ ــ ١٩٨٨/١/٢٠ .

٢٧ ــ لمزيد من التفاصيل انظر :

ــ **سعد الدين ابراهيم** ، النظام الاجتماعى العربى الجديد : دراسة عن الاثار الاجتماعية للثروة النفطية ــ منشورات مركز دراسات الوحدة العربية ، القاهرة : در المستقبل العربى ١٩٨٢ ص٢٣ــ٢٧ .

الفصل الخامس

الواقع التنموى بين منجزات التنظيم الرسمى وفاعليات المشاركة الشعبية

تمهيـــــد :

أولا : الادارة المحلية بمجتمع شمال سيناء ٠

ثانيا : تداخل الادوار الوظيفية وازدواجية القرار ٠

ثالثا : الصراع بين القيادات الرسمية والمحلية ٠

الهوامش والمراجع ٠

تمهيـــــد :

ترتبط عمليــات التوطين والتنمية بالسياسات القـــومية العامة التى تتبناها حكومات الدول النامية فى تنمية مجتمعاتها المحلية ، والتى تتجدد فى اطار مجموعة من الاهداف التى توجه السياسات نحو تحقيق غــايات معينة ومحددة . كما أن سياسات التوطين ما هى الا أسلوب من أســاليب التنمية الشاملة التى تعكس فى نفس الوقت مدى حرص هذه الســياسات والمخططين لها ، والذين يشرفون على تنفيذ برامجها وأهدافها ، وان كان ذلك لا ينقص من أهمية عنصر المشاركة بين القائمين على تنفيذ هذه السياسات أو الذين يمثلون أجهزة الادارات والهيئات الحكومية بصفتهم ممثلين أو قيـــادات التنظيم الرسمى للدولة ، وبين القيـــادات المحلية والشعبية التى تولى اهتمامها لتنمية وتطوير مجتمعاتهم المحلية والاستفادة من الجهود والتخطيط الموجه الى تنفيذ أهداف التنمية وغاياتها .

وفى الواقع ، لقد شهد مجتمع شمال سيناء عدة تغيرات هامة وخاصة بعد حرب أكتوبر فى عام ١٩٧٣ واستكمال عودة السيادة المصرية مع بداية عام ١٩٨٢ . فلقد أدخلت المؤسسات والتنظيمات الحكومية الرسمية لتؤدى واجبها فى تنمية المجتمع المحلى فى اقليم سيناء ولتحقيق مجموعة الاهداف العامة لعمليات التوطين والتنمية فى الاقليم . ولقد اهتمت الدراسة الحالية بتحليل السمات والملامح العامة التى حـــدثت فى المجتمع المحلى نتيجة لتنفيذ سياسات التغيير الاجتماعى المخطط نسبيا ، والتى ركـزت عليها السياسات الحكومية ومؤسساتها المختلفة فى كافة مجالات التنميةالاقتصادية والاجتماعية . وان كان هـــذا لا ينكر فى نفس الوقت الجهـود الاهلية والمحلية أو رغبة الاهالى المشتركة فى تنمية مصالحهم ومواردهم الاقتصادية وأساليب وطرق الحياة الاجتماعية التى ظلوا محـرومين منها لسـنوات طويلة مضت .

ولكن كما أوضحت التحليلات السابقة لمظاهر التوطين والتنمية ، فان الواقع التنموى وسياسات التنمية تواجهها كثير من المشاكل والمعوقات لتنفيذها ، بعض هذه المشاكل تفرضها الظروف المجتمعية الاقليمية والبعض الاخر يرجع الى ضعف السياسات التخطيطية والنظرة الشمولية الي الواقع التنموى ومدى امكانية تحقيق أهداف التنمية بنوع من الكفاءة والانجاز ، كما يرجع ذلك الى عدم التنسيق والتعاون بين الاجهزة التنفيذية الرسمية من ناحية ، وبين تلك الاجهزة الرسمية والقيادات الشعبية والمحلية من ناحية أخرى .

ومن ثم ، سوف نحاول فى هذا الفصل أن نحلل بشئ من الايجاز ما توصلت اليه نتائج الدراسة الميدانية وتركيزها على دراسة ثلاثة جوانب أساسية وهى : **أولا** : ما هى طبيعة نظام الادارة المحلية وأهم الجوانب الأيجابية والسلبية التى ظهرت فى مجتمع شمال سيناء ، وما مدى اسهام الواقع الفعلى فى مختلف مجالات التنمية . **ثانيا** : دراسة مظاهر التداخل بين أجهزة الادارة المحلية والمؤسسات الحكومية الرسمية وما مدى انعكاس هذا التداخل فى تعدد الادوار الوظيفية وازدواجية القرارات وتضاربها ؟ وما هي أهم مظاهر معوقات عدم الانجاز والاداء بين هذه المؤسسات فى ضوء ما كشفت عنه الدراسة الحالية من معوقات ومشاكل تواجه التوطين والتنمية بالمجتمع المحلي بشمال سيناء ؟ **وثالثا** : تحليل دور القيادات المحلية فى المشاركة بتنمية المجتمع ، وما هى أوجه التعاون والصراع بين هذه القيادات وبين قيادات الاجهزة الرسمية ؟ وما مدى تأثير ذلك علي عمليات التوطين والتنمية وكيفية اتخاذ القرارات وتحديد ورسم السياسات التنموية ومتطلباتها ؟

أولا ــ الادارة المحلية بمجتمع شمال سيناء :

لم تحظ محافظة شمال سيناء بتطبيق نظام الادارة المحلية مثل غيرها من المحافظات الاخرى التى بدأت تطبيق الادارة المحلية بها منذ الستينات مما كان له أثر كبير فى عدم دخول عمليات التغيير الاقتصادى والاجتماعى

المخطط ، نظرا لطبيعة الظروف الطبيعية والعسكرية التى مرت بها سيناء بصفة عامة خلال العقود الماضية ، الى أن صدرت القرارات الرسمية بتطبيق نظام الإدارة المحلية وتقسيم سيناء الى محافظتين شمال وجنوب سيناء وذلك فى عام ١٩٧٩(١) .

ولكن من الناحية التطبيقية والفعلية لم تنفذ سياسة تطبيق نظام الادارة المحلية الا بعد عودة السيادة المصرية تماما على سيناء وذلك فى ابريل عام ١٩٨٢ ، وبدأت الاجراءات الانتخابية للمجالس المحلية فى نوفمبر من نفس العام . وان كانت قد ظهرت كثير من التعديلات والاجراءات الادارية المحلية على سيناء بعد انتهاء حرب ١٩٧٣ مباشرة وبعد تحرير مدينة القنطرة شرق وعودة القناة بعد عمليات العبور للجيش المصرى . فتم اضافة شريط كبير من سيناء مواز للقناة يتراوح مساحته ما بين ٤٠ ــ ٥٠ كيلو متر بعمق سيناء ككل وذلك الى محافظات القناة الثلاث (بور سعيد ، الاسماعيلية ، السويس) ويمكن تفسير عمليات التعديل الى عدة أسباب سياسية وقومية واقتصادية ولكنها تشمل من الناحية الاجرائية لسببين رئيسيين هما :

١ ــ التعجيل بتطبيق الادارة المحلية وبسط السيادة المصرية من الناحية العسكرية والاستراتيجية ، ورغبة الحكومة فى تحسين مستويات الخدمات العامة ودخول المرافق الاساسية وخاصة بعد سنوات الحرمان الطويلة التى ظلت بها هذه المناطق بعيدا عن السيادة المصرية .

٢ ــ الاستعانة بخبرات المحافظات المجاورة وخبرتها بشئون التنظيم والاعداد وبموقعها الجغرافى فى سبيل الاسراع بتقديم الخدمات الاساسية الى أهالى سيناء .

ومن ثم ، تم تعديل الحدود الادارية للمحافظة وضمت مدينة القنطرة شرق الى محافظة الاسماعيلية ، وتبدأ حدود سيناء الغربية ابتداء من قرية بالوظة على بعد حوالى ٤٥ كيلو متر من القناة داخل سيناء حتى تصل غربا الى حدود مصر الدولية مع فلسطين المحتلة ، وبالتحديد عند

مدينة رفح • وتم حديثا انشاء مركزين اداريين جديدين خاصة فى الاقليم الصحراوى الداخلى هما مركزا الحسنة ، ونخل ، هـذا بالاضافة الى المراكز الادارية التى كانت موجودة وهى ، بئر العبد ، والعريش،والشيخ زويـد ، ورفـح •

وكان لتطبيق نظـام الادارة المحلية فى المناطق الصحـراوية أهم الانجازات الادارية والتنظيمية التى ساهمت فى الاهتمام بهذه المناطق ، حيث يعد ذلك أول اهتمام رسمى بها منذ عشر سنوات فقط ، كما ساهم ذلك فى توزيع سياسات التخطيط العمرانى والتنموى والاهتمام بمشروعات التوطين للقبائل البدوية التى تعيش فى هذه المناطق منذ مئات السنين • ويعكس ذلك الاهتمام فى حد ذاته تحقيق أهداف التوطين ، وهى الاهداف القومية والاستراتيجية وخلق نوع من الولاء والانتمـاء لهـذه القبائل ، وتقديم الخدمات والمرافق الاساسية لهم • وأيضا أهداف اقتصادية خاصة بعدما توالت الاكتشافات للثروات المعدنية الهائلة التى ظهرت فى الفترة الاخيرة ولاسيما وجود الفحم ، والفوسفات ، والاسمنت ، والرخام وغير ذلك من الخامات والثروات المعدنية الاخرى التى عرضنا لها سابقا •

ومن هذا المنطلق ، كان لتطبيق الادارة المحلية ـ كنظام ادارة مركزية من أهداف سياسية وقومية واستراتيجية دفاعية واقتصادية واجتماعية فى نفس الوقت ، تلك الاهداف التى عبرت عنها أهـداف سيـاسة التوطين والتنمية باعتبارها أهدافا وسياسات ترتبط بالسياسات القومية للدولة • ونود أن نشير بشىء من الايجاز الى أهـداف الادارة المحلية وفلسفتها التطبيقية على الاقاليم المحلية وهى باختصار :(٢)

١ ـ تامين وتوزيع الخدمات على الاقاليم المحلية ، ومحاولة الادارة المركزية بالعاصمة أن تخفف الضغط عليها عن طريق انشاء ادارات مركزية محلية تساهم فى عمليات توزيع الخدمات والاعداد والتخطيط والتنفيـذ للسياسات المركزية • .

٢ ـ اعطاء مزيد من الفرص لسكان الاقاليم المحلية فى ممارسة حقهم

فى المشاركة فى رسم السياسات وذلك عن طريق المجالس المحلية وممثليهم بها وهذا يعطى نوعا من خلق الانتماء والمشاركة فى تنمية المجتمع المحلى .

٣ ـ ان تطبيق الادارة المحلية يعطى فرصا أكبر لبعض الجماعات التى لم تأخذ نصيبها من قبل سواء عن طريق خدمات التخطيط لادارة شئونها وهذا ما لم يتم توفيره الا عن طريق نظام الادارة المحلية .

٤ ـ العمل على التنسيق بين امكانات توفير الخدمات لسكان المناطق المحلية من ناحية ، والتخطيط لهذه الامكانات فى ضوء ما يتم تصوره وتخطيطه فى الواقع عن طريق أجهزة الادارة المحلية .

٥ ـ تنسيق الجهود بين أجهزة الادارات المحلية والمركزية القومية حتى يتم اعداد الخطط القومية والمحلية والتقليل من عمليات التضارب بين السياسات المركزية والواقع الفعلى لاحتياجات المناطق المحلية .

٦ ـ تنمية الكوادر الادارية والقيادية للاجهزة الادارية المحلية وخلق نوع من الابتكار والمبادرة وسرعة الاداء والانجاز ، عن طريق تبسيط الاجراءات الادارية والتنفيذية ، والتخفيف من أعباء ومشاكل المجتمعات المحلية بدلا من ارتباطها كلية بالادارة المركزية فقط .

٧ ـ تسعى فلسفات نظام الادارة المحلية الى تخفيف النفقات والاعتماد أساسا على الادارات المركزية وسرعة انجاز السياسات واتخاذ القرارات مما يحقق التنمية عامة وأهداف الادارة المحلية بصفة خاصة .

تلك هى أهم أهداف وفلسفة نظام الادارة المحلية التى طبقت فى مصر والعديد من الدول النامية ، ولكن لقد كشفت الدراسة عن كثير من الفجوات والبعد بين هذه الفلسفات النظرية والنواحى التطبيقية والفعلية لها . حيث تظهر العديد من المشكلات والمعوقات نتيجة لسوء تطبيق نظام الادارة المحلية . بل ان هناك هوة كبيرة بين هذه الفلسفات واستراتيجيات الادارة المحلية ، وبين الواقع الفعلى التى تشارك فيه هذه الادارات فى تنمية المجتمع المحلى . وان كان هذا لا ينفى من وجود العديد من الايجابيات

من فلسفة الادارة المحلية ووجودها كعامل أساسي ومؤثر في عمليات التخطيط من أجل التحديث والتنمية وهذا ما سوف نحلله في موضع لاحق.

ويمكن أن نشير الى أهم مكونات التنظيم التسلسلي لنظام ومستويات الادارة المحلية في محافظة شمال سيناء أو ما يسمى الجهاز التنفيذي ، وهي باختصار :(٢٦)

١ – مستوى المحافظة : يختار المحافظ بواسطة رئيس الجمهورية ووزير الحكم المحلي ، ويتولى ادارة شئون المحافظة ويرأس المجلس التنفيذي الذي يتكون من جميع رؤساء مجالس المدن والمراكز الادارية ، ومديري المديريات العامة التي تمثل جميع الوزارات ، وهم بالفعل ممثلو الوزارات في المجلس التنفيذي . وفي عام ١٩٨١ تم تطوير هذا المجلس بعد اضافة أعضاء جدد وهم رؤساء المؤسسات الحكومية الكبرى العاملة بالمحافظة ، وأيضا بعض الاعضاء المنتخبين الممثلين لكل الجهات الادارية المحلية – ويكون من اختصاصات هذا المجلس ، اعتماد الميزانيات والخطط العامة للمشروعات التي يمكن طرحها في الوقت الحالي وفي السنوات القادمة ، واعتماد وتوزيع الميزانيات وتخصيص المشروعات حسب مختلف الوحدات المحلية ، ومناقشة القضايا والمشكلات التي تواجه خطط العمل الاداري والتنظيمي والتنموي على مستوى المحافظة .

٢ – مستوى المركز/المدينة : يرأس المجلس التنفيذي للمركز أحد الاعضاء الذي يتم اختياره من قبل المحافظ ، ويتكون هذا المجلس من جميع المديرين للوزارات والمؤسسات الحكومية العامة في المركز ، هذا بالاضافة الى بعض الاعضاء المنتخبين والممثلين للوحدات المحلية في المركز والوحدات الادارية التابعة له .

٣ – مستوى القرية : يختار رئيس المجلس التنفيذي للقرية بواسطة المحافظ ورئيس المجلس التنفيذي للمركز وعادة ما يشغل هذا المنصب أحد الاعضاء الذين يشغلون الوظائف الرسمية مثل مديري المدارس أو رؤساء

الوحدات الصحية والاجتماعية ورؤساء الجمعيات التعاونية الزراعيــة . هذا بالإضافة الى بعض الاعضاء المنتخبين الممثلين عن القرية .

ومن ناحية أخرى ، وفى مقابل ذلك تتكون المجلس المحلية أو الشعبية على نفس المستويات الثلاثة السابقة ، ويتم اختيار أعضاء المجالس المحلية على مستوى القرية ، والمركز ، والمحافظة ، عن طريق الانتخاب والذى يتحدد فى ضوء السياسات العامة لقواعد الانتخاب المطبق على مســتوى الدولة . كما تتم عمليات تحـــديد رئاسة هذه المجــالس ونوعية عضوية أعضائها حسب نسبة أعلى الاصوات التى حصل عليها العضو فى الانتخابات على مستوى الدائرة أو الوحدة المحلية التى مثلها .

وتعكس نتائج مقابلات الدراسة الميدانية ، عن تمايز عمليات الانتخاب فى المجالس المحلية على مستوى القرية والمركز والمحافظة كما أيضـــا فى الانتخابات البرلمانية لاختيار أعضاء مجلس الشعب(٤) . حيث يتم التحديد للترشيح للدخول فى الانتخابات ، وعمليات اختيار أعضاء المجالس المحلية أو البرلمانية عن طريق التنسيق بين القبـــائل أو حتى بين أبناء البطــون الفرعية للقبيلة الواحدة ، وقد يحدث دخول هـــذه المجالس عن طريق التناوب بين القبائل ، وان كانت تخضع عمليـــات الاختيار بين القبائل حسب عوامل متعددة منها القوة العددية للقبيلة وحلفائها ، نسبة المتعلمين فى القبيلة ، المكانة الاقتصادية وعلاقات القـــرابة التى تحتلها القبيلة فى المجتمع البدوى . وكثيرا ما يحدث نوع من الصراع بين القبـــائل حـــول عمليات الانتخاب أو دخول المجالس والتمثيل فيها . ولكن قـــد يحســـم الامر أمور متعددة منها العــوامل السابقة ، بالإضـــافة الى اللجوء الى المجالس العرفية القبلية ، أو الاحتكام أيضا الى المحافظ الذى يقوم بدور الوسيط بين القبائل والتنسيق بينهم ، وغالبـــا ما يزول الصراع نتيجـــة للاحتكام للمجالس العرفية أو تدخل المحافظ وذلك بالطرق الودية التى تراعى فى النهاية مصلحة الاغلبية والتوفيق بين القبائل من أجل خلق نوع من الولاء والانتماء الى الدولة بالدرجة الاولى . وان كان ذلك لا ينفى

عدم وجود روح الانتماء الى روابط القرابة والعصبية القبلية أيضا، نتيجة لاعتبارات كثيرة مازالت تربط البدوى بالقبيلة التى ينتمى لها ، بالرغم من وجود المعتقدات والعوامل الكثيرة التى ظهرت فى المجتمع المحلى البدوى فى الفترة الاخيرة. وهذا ما سوف نشير اليه فى نهاية هذا الفصل .

وفى الواقع ، كشفت الدراسة عن كثير من أنماط الخلل التنظيمى الوظيفى بين أجهزة التنظيمات الادارية التنفيذية ، التى يتم تشكيلها على مستوى المحافظة أو المركز أو القرية ، ذلك الخلل الذى يكشف فى حد ذاته عن الهوية الحقيقية التى ينتمى اليها أعضاء المجالس التنفيذية ، تلك الهوية التى تحدد نوعية الولاء والانتماء أو التبعية الفعلية من الناحية المهنية والوظائفية التى تتحدد فى ضوء العلاقات الرسمية التى تربط سواء بين أعضاء التنظيم أو المجلس التنفيذى وطبيعة تكوينه من ممثلى الوزارات والمؤسسات الحكومية وذلك فقط من الناحية الشكلية الى الاطار التنظيمى والتنفيذى للمحافظة . ولكن فى نفس الوقت ان هناك مجموعة من الروابط التنظيمية الرسمية التى تكشف عن هويتهم الفعلية باعتبارهم ممثلين للوزارات والادارات الحكومية المركزية ، ويتحدد بالطبع نوعية اهتماماتهم فى ضوء السياسات المركزية وباعتبارهم ممثلين محليين يقومون بعمليات التنفيذ والمتابعة والتخطيط لها فى المجتمع المحلى .

حقيقة ، أن هناك نوع من الازدواجية والانتمائية الوظيفية لكثير من أعضاء المجالس التنفيذية ، تلك الازدواجية التى تظهر فى صورة منقسمة بين شقين أساسيين هما : طبيعة التنظيم التنفيذى الرسمى للمحافظة ، ونوعية الادارات والوزارات الحكومية باعتبارهم ممثلين محليين لها . تلك الادارات أو الوزارات التى تتسم بالطابع الادارى والتنظيمى المركزى من الدرجة الاولى ، وهذا ما يوضح فى نفس الوقت مقدار الخلل الوظيفى والتنظيمى ، ونتيجة لعدم وجود نوع من التنسيق والتعاون بين ممثلى الوزارات والادارات الحكومية فى المناطق المحلية بالمحافظات . كما أن السبب يرجع بالضرورة لمجموعة من القواعد والاجراءات الادارية التى

تحد من السلطات التنفيذية الممنوحة لهم ، بالاضافة الى مجموعة أخرى من العوامل التى تسهم فى ذلك وتؤدى الى ظهور العديد من معوقات تنفيذ خطط التنمية فى المجتمعات المحلية ، تلك العوامل التى عبرت عنها بوضوح مداخل وأبعاد التنمية وخاصة ما يسمى بمدخل ادارة التنمية(٥). وعموما ، سوف نعالج بشىء من التحليل مدى التداخل والتباين فى الادوار الوظيفية بين العديد من المؤسسات والوزارات والادارات الحكومية ومدى انعكاس ذلك على واقع التنمية وعملياتها .

ثانيا ــ تداخل الادوار الوظيفية وازدواجية القرار :

أوضحنا فيما سبق فى ضوء ما كشفت عنه نتائج الدراسة الميدانية عن تداخل بين اختصاصات أعضاء المجلس التنفيذى ، ونوعية انتماءاتهم وولائهم الوظيفى والادارى ، سواء لكل من البناء التنظيمى الرسمى للمحافظة أو الى الوزارات والادارات الحكومية المركزية التى ينتمون اليها . كما أن هناك أنواعا عديدة من التداخل بين الادارات الحكومية ونوعية المهام الوظائفية والاشرافية لها على المشروعات التنموية. ونحاول فيما يلى أن نعرض بشىء من الايجاز الى أهم ملامح ومظاهر التداخل بين الاجهزة التنفيذية الرسمية ممثلة فى ادارات الوزارات والمؤسسات الحكومية سواء على المستوى المحلى والمركزى ، وأيضا بين المجالس التنفيذية والشعبية المحلية . مما يؤثر ذلك على عمليات صنع القرار واتخاذه وعمليات الاعداد والتخطيط والتنفيذ لسياسات التنمية فى المجتمع المحلى . وأهم الجهات التى سوف نعرض لها باختصار هى :(٦)

١ ــ المجلس التنفيذى للمحافظة .

٢ ــ مديريات الوزارات الحكومية .

٣ ــ جهاز تعمير شمال سيناء .

٤ ــ المركزية التامة لبعض الوزارات (التخطيط ــ المالية) .

٥ ــ المجالس المحلية .

(١) المجلس التنفيذى للمحافظة :

يوضح تحليلنا السابق لطبيعة تكوين المجـالس التنفيذية على مستوى المحافظة ، والمركز ، والقرية عن طبيعة تكوين هذه المجالس وعضـويتها وطبيعة الانتماءات المزدوجة لعضوية الاعضاء سواء لكل من المحافظة التى يعملون بها بحكم موقع عملهم المحلى وبين الوزارات التى ينتمون اليها بحكم عملهم المباشر من الناحية التنفيذية والادارية وباعتبـارهم مديرين ممثلين لها فى المحافظة أو الاقليم المحلى . هذا الانتماء الوظيفى الذى يكشف بوضوح عن نوعية التعارض فى وجهات النظر لنوعية السـياسات وأسلوب تنفيذها فى الواقع وفى ضوء الخطط المركزية للوزارات ، ونوعية الامكانات المادية التى تحددها ميزانية المحافظات المحلية والمحددة لكل قطاع من القطاعات الانتاجية أو غير الانتاجية .

وباختصار ، تنعكس طبيعة ازدواجية الانتمـــاء الوظيفى والادارى لاعضاء المجلس الى مصدرين أساسيين هما :-

أولا : طبيعة المجلس التنفيذى للمحافظــة ذاته ، والذى ينعكس فى ضوء الطابع الرئاسى لهذا المجلس ورئيسه التنفيذى وهو المحافظ ، الذى يعتبر ممثلا لرئيس الجمهورية ووزارة الحكم المحلى بالمحافظة ، ولهـذا المجلس العديد من الصلاحيات التى تقوم بالاعـــداد والتخطيط وتنفيـذ المشروعات .

ثانيا : طبيعة الوزارات والمؤسسات الحكومية المركزية التى توجد فى العاصمة ، وباعتبار هؤلاء المديرين أعضاء المجلس التنفيذى هم ممثلين محليين تابعين مباشرة لهذه الوزارات ، وما تقوم به من نواحى التخطيط والاعداد والتنفيذ ، الذى يتحدد فى ضوء الخطة العامة للوزارة وان كانت ترتبط من الناحية الشكلية فقط بالخطط المحلية فى المحافظات .

ومن ثم ، تكشف هذه الازدواجية عن تعـارض حقيقى بين طبيعـة الانتماءات الفعلية الواقعية ، والشكلية النمطية لاعضاء المجلس . الامر الذى يؤدى لكثير من المشاكل والفجوات بين ما يتخذه بشأنه على مستوى

التخطيط الفعلى للمحافظة وبين توجيهات الخطة العامة للوزارات ذات الطابع المركزى من ناحية التنفيذ . أو أيضا من ناحية التمويل المادى نظرا لان عمليات التمويل واعتماد الميزانيات العامة لا تحدد أساسا فى اطار مركزى من الدرجة الاولى وحسب ما تحدده وزارة المالية ولضعف امكانات الموارد الذاتية للمحافظات بصفة عامة .

وكما كشفت الدراسة أيضا نتيجة للمقابلات الميدانية مع العديد من مديرى الوزارات والمؤسسات الحكومية ، انهم يحاولون تنفيذ الخطط المحلية لوزاراتهم داخل المحافظة ، ولكن هناك الكثير من المشاكل التى قد تنجم فى ضوء التنفيذ الواقعى والفعلى للمشروعات نتيجة لعدم وجود تنسيق متبادل بين الوزارات المتخصصة ، أو وجود تداخل بين نوعية النشاطات المختلفة ، وكثيرا ما يصعب حل هذه المشاكل على المستوى المحلى للمحافظة نظرا لقلة الصلاحيات التى يتمتع بها المدير الاقليمى أو المحلى ، الامر الذى عن طريقه تصعد هذه المشكلات الى الادارات الوزارية المختصة بالعاصمة . وبالطبع ينتج عن ذلك كثير من المشاكل الادارية والتنظيمية وتأخير اتخاذ القرارات وتنفيذها ، وهذا ما جعل كثيرا من المشروعات الحيوية تأخذ فترات طويلة حتى يبت فى أمرها فى الوزارات الحكومية .

(٢) مديريات الوزارلت الحكومية :

تتعدد الوزارات الحكومية التى توجد فى المجتمع المحلى والتى تتركز فى عواصم المحافظات ، وان كانت تمثل هذه الوزارات بواسطة مدير اداراتها المحلية فى المجالس التنفيذية للمحافظة أو على مستوى المركز والمدينة . ولكن يحدث العديد من التداخل فى المهام الوظيفية لعدم وجود تنسيق بين الادارات المحلية مما يخدم أهداف الخطة العامة للتنمية بالمحافظة . وقد تنعكس مظاهر التداخل والاخفاق فى تنفيذ العديد من المشروعات لتداخل مجموعة من العوامل التى تكشف عن طبيعة الخلل الناتج من نظام الادارة المحلية المركزية . وعموما ، فى ضوء ما توصلت اليه نتائج الدراسة الميدانية نحاول أن نوجز أهم مشكلات هذه الادارات كما يلى :

١ ـ كثيرا ما يتخذ من قرارات وتشكيل خطط محلية داخل المجلس التنفيذى وذلك حسب أولويات وضروريات الخدمات الاساسية التى تحتاجها المناطق المحلية ، الا أن كثيرا ما تتغير هذه الخطط وتتعدل نتيجة عوامل خارجية ، وهى تتمثل فى اعتراض الادارات المركـــزية لبعض الوزارات للتداخل فى الاختصاصات وقد تفاجىء ادارات الوزارات المحلية بكثير من التعديلات التى لا تكون معبرة عن الواقع الفعلى • ومن ناحية أخرى ، قد تتغير عمليات تخصيص المشروعات وتوزيعها على المناطق المحـــلية نتيجة لضغط المجالس المحلية الشعبية وعـــدم موافقتها عليهـا نتيجـة للخلافات القبلية حول عمليـــات التوزيع أو ما يسمى بصراع جمـاعات المصلحة ، نظرا لوجـــود كثير من الصلاحيـــات التى أعطيت للمجالس المحلية على مستوى المحافظة •

٢ ـ تواجه العديد من المديريات الممثلة للوزارات بعض المشـكلات الناجمة عن تأخير أعمالها لدى بعض المديريات الاخرى ، لاخذ الاعتمادات الفنية اللازمة والتى لابد من وجودهـا مثلما يحدث بين الوزارات المعنية بالمشروعات غير الانتاجية أو غيرها • ويرجع بعض هذه المشاكل الى عدم وجود متخصصين من النـــاحية الادارية والفنيـــة ، أو ضعف فى نواحى التخطيط ورسم السياسات الاولية • وعموما تنتج كثير من المشكلات التى تعرقل جهود الوزارات وادارتها بعضها البعض نتيجة لعدم وجود قنوات الاتصال والتنسيق الكافية ، وقلة الصلاحيات لمديريها المحليين •

٣ ـ ضعف امكانات القوى العاملة والتدريب المهنى وادارة التنظيم والادارة وعدم قدرتها فى التخفيف من مشـكلات قلة الكفـاءة لعـديد من الموظفين الجـــدد ، ولقلة امكانات التدريب والاعـــداد لموظفى الخدمة المدنية • أو التخطيط العلمى لاحتياجات المحافظة من القـوى البشرية المدربة ، أو كيفية تنظيم العمل وتبسيط الاجراءات الادارية والتنظيمية وتطوير الادارات الحكومية •

٤ ـ انعكست كثير من نتائج مقابلات مديرى الوزارات والمصـالح

والمؤسسات الحكومية عن ضعف الامكانات المادية العامة لميزانية المحافظة مما يؤثر على عمليات تنفيذ المشروعات ، أو تأخير الاعلان عن مناقصاتها لمدة طويلة ، كما يؤدى ذلك أيضا الى تعطيل التنفيذ بواسطة الشركات المنفذة لفترات طويلة .

٥ ـ تعتبر مشكلة الموارد البشرية والقوى العاملة من أكثر المشاكل التى تواجه الادارات والوزارات الحكومية المحلية ، وأيضا تؤثر على العديد من مشروعات التوطين فى المجالات المختلفة . وبالرغم من وجود الحوافز المادية التى يحصل عليها الافراد فى المحافظة ولكن مازالت هذه الحوافز ضعيفة بالاضافة الى عدم توفير المسكن لكثير من العاملين مما يؤثر بالضرورة على عدم تجاوب الكثير للعمل فى المناطق الصحراوية بالاضافة لقلة توافر الخدمات الاساسية بها .

(٣) جهاز تعمير شمال سيناء :

عرضنا فى التحليلات السابقة للفصل السابق ، طبيعة تكوين واقتصاديات جهاز تعمير سيناء وانجازاته التى قام بها ويهتم بها فى مجالات التوطين والتنمية بالمحافظة . ولقد شارك جهاز التعمير فى تحمل كثير من أعباء المشروعات الهامة والتى عرضنا لها مسبقا . ويلاحظ على نشاط هذا الجهاز أن يؤدى كثير من انجاز فى المؤسسات الانتاجية وغير الانتاجية ماعدا قطاعين هما الصناعة والبترول .

وبايجاز يمكن أن نوضح كفاءة هذا الجهاز وانجازه لعديد من المشروعات الى عاملين أساسيين هما :

أولا : الاستقلالية التامة لجهاز التعمير من الناحية المالية ، ولم يرتبط نهائيا بالميزانية العامة للمحافظة ، بالاضافة لتوفير كافة المتطلبات المالية تقريبا لانجاز خطط ومشروعات التنمية ، مما يزيد من درجات الكفاءة والفاعلية والانجاز بالمقارنة لما تؤديه الادارات الوزارية المحلية .

ثانيا : الاستقلالية الادارية للجهاز وارتباطه مباشرة بالادارة العامة له التابع لوزارة المجتمعات العمرانية الجديدة ، بالاضافة الى الصلاحيات

الممنوحة الى المدير الاقليمى أو المحلى دون الرجوع كثيرا الى المستويات الادارية والتنفيذية العليا.. فهو يتمتع بنوع من اللامركزية فى عمليات التنفيذ والاعداد للمشروعات..

ثالثا : يتمتع هذا الجهاز بتوفير الامكانات الفنية والموارد البشرية والقوة العاملة والاهتمام بنواحى التدريب ونسبة الجوافز التى تعطى للعاملين به والامتيازات الخدمية والمالية التى تمنح لهم مما يسهل ذلك كثيرا فى عمليات الانجاز للمشروعات وتنفيذها .

وان كنا نلاحظ أن لوجود جهاز تعمير شمال سيناء دوره الايجابى فى كثير من المشروعات ، وبعض الاعتبارات الاخرى لدى الادارات المركزية لوزارتى المالية والتخطيط . حيث تقوم هذه الوزارات بالتقليل من نسبة الاعتمادات للمديريات العامة المحلية وخاصة تلك المديريات التى يقوم الجهاز بالمشاركة فى تنفيذ المشروعات المماثلة لها مثل ، الاسكان، والصحة، والتعليم ، والطرق والمواصلات والاتصالات ، والزراعة والانتاج الحيوانى وغيرها .

(٤) المركزية العامة لبعض الوزارات الحكومية :

تظهر كثير من عمليات التداخل فى الاختصاصات بين مديريات الوزارات المحلية عن وجود نخلل فى طابع التنسيق والتعاون بين هذه المديريات ، نتيجة للتحكم المركزى أساسا فى تنفيذ خططها وسياستها كل منها على حدة . ولكن تظهر كثير من المشاكل نتيجة لوجود خاصية المركزية من الدرجة الاولى لبعض الوزارات الهامة مثل وزارة التخطيط ووزارة المالية .. تلك الوزارتين لهما كثير من الصلاحيات والارتباطات الادارية والمالية التى تؤثر كثيرا فى عمليات التنفيذ والانجاز للمشروعات . ويمكن أن نلقى بعض الضوء على هذه المركزية، وأثرها على جميع الادارات المحلية فى المحافظة كما كشفت عن نتائج الدراسة الحالية وهى :

١ ـ **وزارة التخطيط :** حقيقة أن تلك الوزارة تعتبر من أهم

الوزارات التى تلعب دورا ايجابيا وهاما فى اعداد الخطط العامة للدولة ، وان كانت تعتمد على رسم هذه الخطط فى ضوء ما يصلها من خطط فرعية لادارتها المحلية والممثلة فى كل محافظة . وبالرغم من وجود اقسام للتخطيط والمتابعة فى كل محافظة ، الا أن هناك كثيرا من التغييرات التى تحدث على الخطط الفرعية والتى تكون بعيدة عن المشاكل الواقعية التى توجد فى المجتمع المحلى .

٢ ـ **وزارة المالية** : تعتبر وزارة المالية الوزارة المسئولة عن توفير الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذ الخطط الفرعية والقومية ، وغالبا ما يحدث نوع من التعاون والتنسيق على المستوى المركزى فقط بين وزارة المالية ووزارة التخطيط . وبالطبع تخضع الميزانيات العامة حسب نوعية الموارد المالية المتوفرة لتنفيذ الخطط الفرعية والقومية . وهذا ما يتم بصفة عامة فى جميع النظم المحلية المركزية ، ولكن يحدث بالطبع العديد من المشكلات لعدم تغطية الميزانيات المركزية جميع احتياجات المحليات ومشروعاتها نتيجة لعدم توافر موارد مالية مساعدة لهذه المحليات فى تنفيذ مشروعاتها المعطلة .

وعموما ، كشفت الدراسة عن وجود كثير من نواحى القصور فى توفير الميزانيات العامة للمحافظة والتى تعتمد أساسا من وزارة المالية سنويا لتغطية هذه المشروعات ، وخاصة المشروعات الاقتصادية الانتاجية الطموحة مثل مشروعات الانتاج الصناعى واستغلال الثروات المعدنية فى شمال سيناء . ويعتبر مشروع ميناء العريش هو أحد الامثلة القائمة والذى تعطل تنفيذه لسنوات طويلة لم ينجز منها الا المرحلة الاولى فقط ، وتجرى عمليات تنفيذ المرحلة الثانية بنوع من البطء الشديد ، نظرا لقلة اعتماد الموارد المالية اللازمة .

ومن ناحية أخرى ، كثيرا ما تعطل دراسات الجدوى التى تم اجراؤها للعديد من المشروعات وعدم اعتمادها فى مواعيدها المخططة ، نتيجة لطول الاجراءات الادارية والتنظيمية التى تطلبها وخاصة من وزارة التخطيط

ووزارة المالية فى حالة الموافقة عليها • كما كشفت الدراسة أيضا ، أن كثيرا من المشروعات التى تأتى مصادر تمويلها من هيئات عالمية وحكومات أجنبية تاخذ وقتا طويلا طويلا جدا فى اجراءات اعتمادها من وزارة التخطيط بصفة خاصة ، الامر الذى يعطل المشروعات لفترة طويلة جدا، بالرغم من أن عمليات التمويل لا تكلف الميزانية العامة شىء • كما توجد العديد من القيود سواء على مديرى الادارات الوزارية أو المجلس التنفيذى وصلاحياته فى تحديد وتنويع مصادر دخل اضافية لتنمية الموارد المحلية للمحافظة وبالطبع هذا يرتبط فى ضوء السياسة القومية العامة على مستوى الدولة •

(٥) المجالس المحلية أو الشعبية :

توضح طبيعة تكوين المجالس المحلية واختيار أعضائها عن طريق الانتخاب الذى يتم وفقا لنظام الانتخابات على مستوى الدولة ، وان كان هذا النظام جديدا نسبيا من ناحية التطبيق على محافظة شمال سيناء الا أنه يعكس فى نفس الوقت طبيعة العلاقة بين البناء السياسى المستحدث وبين البناء الاجتماعى القبلى ومدى التغيرات التى طرأت على التنظيم الاجتماعى فى المجتمعات الصحراوية البدوية(٧) •

وان كانت أهداف تكوين هذه المجالس متعددة الجوانب من ناحية تطبيقها وتحقيق نظام السيادة السياسية على أقاليم جديدة ، والعمل على خلق قنوات الاتصال وزيادة فاعليات المشاركة فى عمليات رسم السياسات المحلية ، ومحاولة الاستفادة من القيادات المحلية فى زيادة عناصر المشاركة نحو زيادة الوعى المحلى تجاه الانتماء والولاء القومى وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية •

وكشفت نتائج الدراسة الميدانية الاستطلاعية الحالية ، عن كثير من جوانب المعوقات والمشاكل التى استحدثت أخيرا فى المجتمع القبلى نتيجة لوجود المجالس المحلية والاختصاصات التى منحت لها خاصة فى الفترة الاخيرة ، والتى تعزز من موقفها تجاه قبول أو رفض بعض المشروعات

التى لا تكون فى صالح المجـــالس المحلية والتى تعكس بالطبع المصـــالح والاهتمامات القبلية بصفة عامة ٠ ومن أهم اسباب هذه المشاكل بايجاز :

أولا : ترجع كثير من ظهور المشـــاكل والاختلافات نتيجة لتباين بين الادوار الوظيفية الرسمية بين كل من الاجهـــزة التنفيذية الرسمية وبين المجالس المحلية حـول تحديد وتخصيص مشروعـات التنمية والمتطلبـات الاساسية التى تطلبها الخدمات الاساسية فى المناطق المحلية ٠

ثانيا : ان عمليات تشكيل وتكوين المجالس المحلية لا يعتبر من الامور السهلة التى قد تجرى بهدوء فى كثير من المنـاطق الريفية التقليـدية أو الحضرية ، التى طبقت عليها من قبل فى المحافظات الاخرى بالرغم من وجود أصحاب المصلحة من وراء هذه الانتخابات بصفة عامة فى كل مكان٠ بقدر ما تكشف كثيرا عن أنماط الصراع والاختلاف بين القبائل فى المجتمع البدوى بشمال سيناء حـول أولوية القبائل فى تمثيلها بالمجـالس المحليـة وخاصة أن لتلك المجالس صلاحيات قوية فى عمليات تخصيص المشروعات على مستوى المحافظة والمناطق المحلية الادارية الاخرى نتيجة لاتحـــاد القبائل وتكتلها فى صورة مجموعات تعكس طبيعة علاقات القرابة بينها ٠

ثالثا : تعكس نوعية الصراعات والاختـلافات عن مظاهر التعـارض سواء بين المجالس المحلية والتنفيذية أو بين القبائل وبعضها البعض ، مما ينتج عنه ايقاف تنفيذ بعض المشروعات لعدم تصعيد التوتر والخلاف بين القبائل حتى يتم ارضاء جميع الاطراف المتنازعـــة ، وذلك عن طريق الاحتكام الى المحافظ أو المجالس العرفية للقبائل ٠

رابعا : ان لاختصاصات المجالس المحلية قوة كبـــيرة أو ذات تأثير مباشر فى رفض أو قبول كثير من القرارات وعدم تطبيقها فى مجتمعاتهم المحلية ، ما لم يتم الموافقة عليها مسـبقا من قبل أعضـاء المجلس الذين يمثلون مصالح واهتمامات قبائلهم التى ينتمون اليها ٠ ومن ثم تظهـر مفـــاهيم الشرعية ، والولاء ، والانتماء ، كثـــيرا من مظاهـر الحياة

الاجتماعية والسياسية التي استحدثت أخيرا فى المجتمع الصحراوى القبلى وهذا ما سوف نحلله فى النقطة القادمة .

ثالثا ــ الصراع بين القيادات الرسمية والمحلية :

عرضنا فى تحليلاتنا السابقة لنوعية المجالس المحلية وطبيعة اختصاصاتها وتكوينها ، ووجود بعض القضايا والمشاكل التى تعتبر من أهم العقبات التى تحول دون تحقيق المشروعات التنموية بصورة أكثر فاعلية وكفاءة ، كما تؤدى الى عدم خلق مزيد من عناصر المشاركة الايجابية بين الاهالى وقياداتهم المحلية وبين القيادات الرسمية التنفيذية . وتتبلور هذه المشاكل فى صور من الصراع الظاهر والكامن بين تلك النوعية من القيادات ، والتى تحول الى عدم تحقيق المشروعات التنموية وخلق هوة بين الاجهزة والسلطات الرسمية والمحلية .

وتنعكس مظاهر الصراع فى طبيعة الاختلافات بين اهتمامات كل من القيادات الرسمية وغير الرسمية ، تلك الاهتمامات التى يمكن ايجازها باختصار :

أولا : تتركز اهتمامات القيادات الرسمية أو التنفيذية حسب طبيعة الوضع الادارى والتنظيمى والسياسى الذى تمثله هذه القيادات واهتماماتها الموجهة نحو تنفيذ أولويات التخطيط المركزى باعتبارهم الممثلين المنفذين لمجموعة من المديريات والادارات الوزارية والحكومية .

ثانيا : تتركز اهتمامات القيادات غير الرسمية أو المحلية الشعبية حول تحقيق المصالح الذاتية والقبلية ، حيث يعتبر كل عضو فى المجالس المحلية ممثلا لقبيلته ويعمل فى ضوء معايير الولاء والانتماء ، والمصالح الخاصة الذاتية . ويمكن أن نعرض لذلك ــ كما كشفت نتائج الدراسة الميدانية ، وتفسير اهتمامات أعضاء المجالس المحلية كما يلى :

١ ــ **المصالح الذاتية :** يسعى كثير من أعضاء المجلس الى تحقيق أهدافهم الخاصة أو لابناء عائلاتهم من الدرجة الاولى أو أبناء العمومة ،

فهناك قطاع كبير من القيادات المحلية لديها اهتمامات اقتصادية مختلفة فى ممارسة الانشطة الزراعية أو الحيوانية أو صيد الاسماك أو العمل فى قطاع التجارة والمقاولات .

٢ ـ **المصالح القبلية** : بالرغم من أن المصالح الذاتية للقيادات المحلية مرتبطة كثيرا بتحقيق المصالح القبلية ، فعضو المجلس المحلى على أى مستوى من المستويات الثلاثة القرية أو المركز أو المدينة ـ هو الفرد المثقف المتعلم أو ذو المكانة الذى اختارته القبيلة ليكون المدافع الاول والذى يحصل على كثير من المكاسب المادية والخدمات الاساسية ولتخصيص المشروعات الانتاجية وغير الانتاجية فى مناطق النفوذ المحلية لقبيلته ووحدتها المكانية المحلية ، تلك المكاسب التى تعطى نوعا من الهيبة والنفوذ والتفاخر بين أفراد القبائل بعضها البعض .

ومن ثم يحدث نوع من الصراع بين القيادات الرسمية وغير الرسمية فى حالة عدم التوفيق بين الاهتمامات المتعارضة لكل منهما ، وما تفرضه دوافع هذه الاهتمامات سواء لتحقيق المهام الوظيفية الرسمية للقيادات والادارات والاجهزة الرسمية التنفيذية أو لتحقيق الاهداف الذاتية والجمعية القبلية التى تفرض فى صور روابط الانتماء والولاء والعصبية القبلية بصفة عامة . وان كان الصراع لا يقتصر فقط على هذين المستويين من القيادات ، ولكن قد يحدث داخل المجالس المحلية ذاتها فى حالة وجود اختلافات واضحة بين القبائل وتمثيلها بين أكثر من قبيلة أو مجموعة من القبائل . وهذا يظهر بوضوح على مستوى المجالس المحلية على مستوى المركز أو مستوى المحافظة . هذا النوع من الصراع ، يوضح مظاهر العصبية القبلية فى صورتها المستحدثة بعد أن تحول مظاهر الصراع التقليدى حول الكلأ والماء ، الى صراع يتم حول تحقيق المزيد من المكاسب الاقتصادية والسياسية فى اطار التغيرات البنائية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الجديدة . وخاصة أن أصبحت المجالس المحلية هى الانساق الشرعية التى يتم من خلالها تحقيق هذه المكاسب الجديدة والتى تعطى مزيدا من النفوذ الاقتصادى والسياسى داخل المجتمع المحلى(٨) .

وفى ضوء هذه التغيرات الحديثة على البنـــاء الاجتماعى والسـياسى والقبلى للمجتمعات الصحراوية كما حدث فى مجتمع شمال سيناء، كشفت الدراسة عن أهمية عامل التعليم كأحد العوامل الهامة التى تحظى باهتمام القبائل كلها لاعتبارات عديدة منها الحصـول على الوظـائف الحكومية ، وأهمية التعليم فى التطور والتحديث ، أو الدخول فى المجالس التنفيـذية والمحلية . ان التعليم أصبح أيضا من أهم المتغيرات الجديدة التى يتفاخر به القبائل بين بعضهم البعض ، وتعتبر نسبة المتعلمين فى القبيـلة رمزا للتفاخر والتباهى من الناحية الاجتماعية فى المجتمع المحلى وهذا لم يكن معهودا من قبل .

حقيقة أن التعليم هو الاسلـوب الذى عن طريقه يجعل الفـرد قادرا على تحقيق أهدافه الذاتيـــة والقبلية فى نفس الوقت وذلك عن طــريق اكتساب المكانات الرسمية والتنفيذية التى يحصل عليها الفرد من الوظائف الرسمية التى يتولاها ، والتى تكـــون طريقا سهلا للدخـــول فى عضوية المجالس التنفيذية الرسمية أو المجالس المحـــلية الشعبية . وفى كل من الحالتين يحقق نوعا من المكاسب المادية والاقتصادية والمعنوية والاجتماعية له ولقبيلته التى ينتمى اليها . وهـــكذا أصبح التعـــليم ، أحد أساليب الحصول على المكانات الرسمية وغير الرسمية والتى تعزز كل من المكانات الفردية الخاصة والقبلية العامة .

ويجب أن نشيرالى حقيقةهامة مؤداها، كما كشفت عن ذلك نتائج الدراسة أن كثيرا من مظاهر الصراع الكامن بين الاجهزة التنفيذية الرسمية وبين الاهالى من البدو وقياداتهم المحلية ، يكمن حول طبيعة وجود كثير من الشكوك والريبة التى يتصور كثـــير من البدو حول علاقاتهم بالجهـــات الرسمية بصفتها العناصر المسئولة عن فرض الطابع التسلطى وعناصر القوة الرسمية على مناطق نفوذهم واقاماتهم فى أقاليمهم الصحراوية ، خـــاصة أن تلك الاقاليم لم تعد بالاقاليم الجرداء القاحلة ، ولكن ظهور الثروات الطبيعية والمعدنية بها كانت أهم عناصر جذب الجهات التنفيذية للدولة. كما يدركون أساليب الدولة الرسمية فى خلق نوع من الالتزامـــات الرسمية

للبدو ويتمثل ذلك فى نظم التعليم ، وظهور الهوية الرسمية ، والتحاقهم بالتجنيد ، والعمل فى الجهات الحكومية ، واثبات حقوق الملكية ، والحصول على الخدمات الاساسية وخاصة السكن وما الى ذلك من أساليب متعددة .

فى نفس الوقت أن البدو يدركون طبيعة المنافع المادية والاقتصادية التى يستفيدون منها فى الواقع وهذا ما يعزز عناصر الولاء والانتماء القومى بمرور الوقت ، كما أن الدولة لديها نوع من طرق المساومات المتعددة لكسب ثقة هؤلاء الافراد والجماعات والقبائل البدوية حتى تتمكن من بسط سيطرتها وسيادتها الاقليمية على المناطق الصحراوية التى لم تعزز وجودها بها من قبل . كما أن عناصر وجود الثقة تظهر فى الاسهام فى تامين حدود البلاد وخاصة فى المناطق الصحراوية الوعرة التى يعرفها البدو جيدا ضد عصابات التهريب أو لحماية الامن القومى من العديد من الاخطار الخارجية بصفة عامة .

وتحاول كثير من الاجهزة الرسمية التنفيذية خلق نوع من الالتزامات بين الدولة وبين القبائل البدوية من أجل تحقيق هذه الاهداف السابقة من ناحية ، والعمل على استقطاب القيادات القبلية وخلق نوع من الثقة المتبادلة مع الاجهزة الرسمية ، مدركين أن للبدو كثيرا من الخصال الحميدة وهى الامانة ، والشجاعة ، والحرية ، والكرامة ، والالتزام بالعهود والوفاء بها . ومن ثم ، ان وجود روح الثقة المتبادلة وكيفية غرس عناصر الولاء والانتماء الحكومى من شأنه أن يؤدى على المدى البعيد الى تحقيق أهداف التوطين والتنمية وزيادة روح المشاركة الايجابية ، والوعى القومى فى مقابل الحد من الولاء ، والانتماء الى القبيلة وتخفيف حدة العصبية القبلية فى المجتمعات الصحراوية البدوية .

وخلاصة القول ، أنه بالرغم من وجود الصراع الظاهر والكامن بين القيادات الرسمية وغير الرسمية وطبيعة الشكوك وعدم الثقة فى المراحل الاولى من توطيد العلاقات بين الاجهزة الرسمية والاهالى من البدو ، الا

أن هناك كثيرا من عناصر ومظاهر تخفيف حدة هذا الصراع وتوظيفه بصورة تدريجية للاستفادة منه فى عمليات التحول ، وانتقال طبيعة المفاهيم الاساسية والتى ترتبط حول الولاء والانتماء القبلى الى الدولة القومية . وان كان ذلك لا يتم فى غضون سنوات قليلة ولكن يحتاج لكثير من الوقت قد يطول لعشرات السنين بفعل العوامل المقاومة للتغير والتحول وخاصة فى العادات والتقاليد وما تسمى بعناصر الثقافة اللا مادية .

ومن ناحية أخرى ، تحتاج عمليات التحول والتغير الاجتماعى الى نوعية مميزة من القيادات الرسمية بصفة خاصة ، والتى تسعى بصفة مستمرة لخلق قنوات الاتصال والتعاون والتنسيق بين الاجهزة التنفيذية الرسمية ، والاجهزة المحلية الشعبية من أجل غرس أساليب المشاركة الايجابية بين القبائل البدوية وقياداتها تجاه مشروعات التوطين والتنمية . وهذا ما لوحظ بالفعل فى مجتمع الدراسة ، من التركيز على أهمية دور القيادات الرسمية السياسية الممثلة فى المحافظ وقدرته فى حل كثير من عناصر الصراع سواء بين الاجهزة الرسمية وغير الرسمية وبين القبائل البدوية وصراعها حول مكاسب التوطين والتنمية والتى تسعى اليه كثير منها لتعزيز مكانتها وهيبتها بين القبائل البدوية الاخرى .

ومن هذا المنطلق ، جاءت كثير من مداخل التوطين والتنمية لتركز على أهمية الاساليب التى تهدف الى تحقيق التنمية الاقتصاديةوالاجتماعية معا . وخاصة مدخل ادارة التنمية وتركيزه على ضرورة تحقيق التنمية التى تسعى لتنمية المجتمع المحلى أو الاقليمى ككل ، وذلك عن طريق أهمية تنمية القيادات والكوادر الادارية للادارات والمؤسسات الحكومية الرسمية وتحديثها بصفة مستمرة ، حتى تكون لديها نوع من الخلق والابتكار فى تحديث أساليب العمل الادارى والتنظيمى ، وتطوير أساليب التعاون والتنسيق والاتصال بين هذه الاجهزة والادارات والمؤسسات الرسمية من ناحية . والعمل على تنمية القيادات غير الرسمية والشعبية المحلية التى تسهم فى زيادة روح المشاركة الفعلية وعناصر الولاء والانتماء بين المواطنين أو الاهالى بهدف تنمية مجتمعهم المحلى من ناحية أخرى .

وان كان ذلك لا يتم الا فى ضوء السياسات العـــامة القومية التى تتبنى سياسات لا مركزية من الناحية الواقعية والفعلية وليس من الناحية الشكلية فقط ، تلك السياسات التى تهدف الى تنمية المجتمع المحلى وتحقيـــق أهداف التنمية الشاملة •

الهوامش والمراجع :

١ - مقابلة الباحث مع الاستاذ عطية سالم - مدير مركز المعلومات - محافظة شمال سيناء بتاريخ ١٦/١/١٩٨٨ .

٢ - للاطلاع على تتبع النشأة التاريخية للادارة المحلية وتطورها فى مصر والعديد من دول العالم النامية والمتقدمة ، مع عرض تحليلى لاهداف وفلسفة نظام الادارة المحلية والغرض من تطبيقها على المناطق الاقليمية المحلية يمكن الرجوع على سبيل المثال الى :

- **مصطفى الجندى** ، الحكم المحلى والديموقراطية ، مرجع سابق .
- **محمد عبد الله العربى** ، نظام الادارة المحلية ، مرجع سابق .
- **مصطفى أحمد فهمى** ، المدخل لنظم الحكم المحلى : القاهرة معهد الادارة العامة ، ١٩٦٤ .
- **أحمد رشيد** ، نظم الحكم والادارة المحلية : القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٧٧ .

ظريف بطرس ، مبادىء الادارة المحلية وقضاياها بين النظرية والتطبيق : القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧١ .

كما انظر أيضا فى هذا الصدد :

- Harold, F. A, local Government in developing Countries, N. Y : Mc Graw - Hill, 1964.
- Keith, L. P & P. G, Richards, A History of local Government in the twentieth Century, London : George Allen and Unwin, 1978.
- Boxton, R. J, Local Government, London : Penguin, 1973

٣ - انظر ملاحق الدراسة - البناء التنظيمى للمحافظة ، المركز/ المدينة ، والقرية - ومقابلة الدراسة مع بعض أعضاء المجالس التنفيذية على مستوى المحافظة وبعض مراكز المدن والقرى .

٤ ــ مقابلات الدراسة مع السيد / محمد محمد صالح عضــو مجلس الشعب عن شمال سيناء ، والسيد المهندس / نصر الله حسين سالم رئيس المجلس المحلى لمركز بئر العبد ، والاستاذ / عطيـة سـالم عضو المجلس الشعبى عن مدينة رفح ، والاستاذ / الســيد على سليمان رئيس الوحدة المحلية بقـــرية ٦ أكتوبر ، والعــديد من القيادات المحلية بشمال سيناء فى الفترة ما بين ١٦ ــ ٨٨/١/٢٥ ٠

٥ ــ انظر الفصل الثانى ٠

٦ ــ هناك بعض التصورات والافكار العامة حول تحليل تجربة الحكم المحلى أو ما يعرف بنظام الادارة المحلية فى مصر ومحاولة تطويرها فى ضوء ما يعرف بتنمية المحليات بعد دراسة مشكلات هذه التجربة ومعوقاتها ولقد حاولت محافظة شمال سيناء الاستفادة من ذلك عن طريق عقد الندوات والمؤتمرات التى عقدت بالفعل فى المحافظة ــ لمزيد من التفاصيل انظر :

ــ مركز المعلومات ــ محافظة شمال سيناء ــ المؤتمر القومى للحكم المحلى المنعقد فى الفترة بين ٢٥ يونية ١٩٨٥ ــ ٢٧ يونية ١٩٨٥ ٠

ــ مركز المعلومات ، محافظة شمال سيناء ــ المؤتمر العلمى الثانى للتنمية المحلية المنعقد فى الفترة ما بين ١ مارس الى ٥ مـارس ١٩٨٧ ٠

٧ ــ اعتمدنا فى تحليل هذا الجزء على نتــائج مقابلات الدراسة مع المسئولين من مديرى المؤسسات والادارات الحكومية ، والقيادات المحلية والشعبية ، وعـــدد من شيوخ القبائل وأعضـــاء المجالس العرفية القبلية ، وذلك أثناء اجراء الجانب الميدانى للدراسة ٠

٨ ــ تستمد القبائل بشمال سيناء نفوذها فى المجالس المحلية وتأثيرهـا بصورة مباشرة وغير مباشرة على المجالس التنفيذية ، وذلك عن طريق تمثيل أعضائها فى هذه المجالس وخاصة المحلية ، فقد تحوز قبيلة على الاغلبية الساحقة فى أحد المجالس ، نظرا لوجود علاقة قوية بين ملكيـــة الارض واقـــامة القبائل من النـــاحية المكانية والجغرافية التى قد تسيطر تقريبا على أحد المراكز ــ كما يظهر ذلك واضحا فى مركز بئر العبـــد على سبيل المثال ، ولقد أشرنا سابقا الى العلاقة بين توزيع القبائل من الناحية المكانية ودرجـة كثافاتهم من ناحية الاقامة العمرانية ــ لمزيد من التفاصيل ــ انظر الفصل الاول ٠

النتائج العامة والتوصيات

أولا ـ النتائج العامة .

ثانيا ـ التوصيــــات .

أولا : النتائج العـامة ٠

نحاول حاليا أن نلقى الضوء على أهم النتـائج التى توصلت اليهـا الدراسة الحالية فى مجتمع شمال سيناء عن مجـالات التوطين والتنمية ، مركزين على أهم القضايا الاساسية والمظـاهر العامة التى خلصت اليهـا نتائج التحليلات النظرية والميدانية ٠ مع الاخذ فى الاعتبار طبيعـة هذه الدراسة الاستطلاعية والتى ركزت بصفة عامة على الكشف عن أهم الملامح العامة لمجتمع الدراسة باعتباره من المجتمعات الصحراوية التى لم تنـل اهتمام ملحوظ من قبل الدارسين والباحثين ، نظرا للظروف التى مر بها هذا المجتمع خلال العقود الماضية ٠ ونأمل أن تكون هذه الدراسة ونتائجها نقطة انطلاق لاجراء العديد من البحوث والدراسات المستقبلية بعد أن شهد مجتمع شمال سيناء تغيرات اقتصادية واجتماعية خلال السنوات الماضية بصفة خاصة ، تلك التغيرات التى تعكس طبيعة أهداف التوطين وسياسات التنمية نحو تطوير وتنمية المجتمع المحلى الصحراوى ٠ وفيما يلى أهم النتائج بشىء من الايجاز على النحو التالى :

١ ـ أدت الظروف السياسية والعسكرية التى مرت بها محافظة شمال سيناء أو سيناء بوجه عام خلال العقود الماضية ، الى تأخير تنفيذ عمليات ومشروعات التوطين والتنمية لفترات طويلة ٠ والتى أثرت بالفعل على النهوض بتوطين وتنمية البدو من أهالى سيناء وتحسين مستوى معيشتهم٠ ومن ناحية أخـرى ، أثرت تلك العوامل على تعطيل امكـانية الاستغـلال الاقتصادى للثروات الطبيعية والمعدنية الصناعية والحيوانية والسمكية التى تتمتع بها محافظة شمال سيناء ٠

٢ ـ أثرت طبيعة مجتمع شمال سيناء ذات الطابع الصحراوى ، على وجود تمييز واضح ومتباين فى الوحـدات الاقليمية والعمـرانية ، التى شكلتها بالطبع ظروف البيئة الايكولوجية بصفة عامة ، وتوفير مصـادر

المياه بصفة خـــاصة ٠ هــذا التباين يعكس مدى العــلاقة بين العوامل الايكولوجية وطبيعة النشاط والبناء الاقتصادى الموجود ٠ وعموما،يوجد اقليمين محليين داخل محافظة شمـــال سيناء يكاد يتميز كل منهمـا عن الاخر وهما : **أولا ، الاقليم الساحلى الشمالى** ــ الذى تتوافر فيه مصـادر المياه بصورة نسبية سواء من مياه النيل أو من مياه الامطار والمياه الجوفية وتنشط الحركة التجارية وتتنوع الانشطة الاقتصادية وخاصة القطاع الزراعى والرعى والانتاج الحيوانى والثروة السمكيـة ٠ **ثانيا ، الاقليم الداخـلى الجنوبى** ، والذى تقل فيه مصادر المياه وتصعب طبيعة الظروف الطبيعية والايكولوجية ، وتقوم الحياة الاقتصادية على النشاط الزراعى المحـدود والحياة الرعوية شبه المستقرة نسبيا ٠ وان كانت توجد بعض المشروعات الصناعية الطموحة التى أخذت البعض منها عمليات الانتـاج وتسهم فى تغيير معالم المنطقة الجنوبية وخاصة مشروعات التوطين الصناعى ٠

٣ ــ تعتمد سياسة توطين البـدو لمجتمع شـمال سيناء على أسلـوب التوطين التلقائى المخطط ، ذلك النوع من التوطـين الذى تتعدد أهدافه وتتنوع ما بين الاهـداف الاقتصادية والاجتماعية ، والسياسية والقومية ، والدفاعية الاستراتيجية ٠ تلك الاهـداف التى تسـاهم فى عمليات التغيير الاجتماعى والاقتصادى ، وتغيير نمط العـــزلة الاجتماعية والايكولوجية التى تعيشها معظم المجتمعات الصحراوية البدوية ٠ وفى الواقع أن أنماط التغيير وعوامله التى توجد فى هذا الاقليم تتحد بين نوعين من العوامل : الاولى ــ العوامل الخارجية ، والتى تتمثل فى اهتمام السياسات الحكومية وتطبيق نظـام الادارة المحلية ودخـول المؤسسات الادارية والاقتصـادية والاجتماعية لتسهم فى تطوير وتنمية المجتمع المحلى بصـــفة عامة ٠ أما العوامل الثانية ــ العـوامل الداخلية ، فانها تتمثل فى رغبـة الاهالى من البدو وتطلعهم نحـو التغيـير والتحديث ، وتحسـين مسـتوى معيشتهم الاقتصادية والاجتماعية بعد فترات من الاحتكاك بعوامل التغيير الاجتماعى والاقتصادى الداخلية والخارجية ، والاستفادة من الخدمات المتنوعة التى جاءت نتيجـة لتطبيق السياسـات الحكومية ، وخـاصة دخـول المرافق

والخدمات الاساسية ، التى حرموا منها لسنوات طويلة نتيجة لقسوة الطبيعة الايكولوجية والخارجية السياسية والعسكرية .

٤ - ساهمت عوامل التغير الاجتماعى والاقتصادى فى تغيير النظرة التقليدية الى المجتمعات الصحراوية ، تلك المجتمعات التى كانت تعتبر أقاليم جرداء ، وتحمل خصائص الطرد السكانى والحياة العمرانية نتيجة لظروفها الفقيرة اقتصاديا وقسوة ظروفها الطبيعية والايكولوجية . وجاءت نتائج التغيير عامة لتغيير هذه النظرة التقيلدية ، وأصبحت الاقاليم الصحراوية مناطق غنية بثرواتها الطبيعية والمعدنية والاقتصادية ، كما أصبحت مناطق للجذب السكانى والعمرانى . وهذا ما حدث بالفعل فى مجتمع شمال سيناء ، حيث اكتشفت العديد من الثروات الطبيعية والمعدنية الصناعية وخاصة خام الفحم ، والفوسفات ، والمنجنيز ، والرخام وغيرها . وظهرت مشروعات التنمية الزراعية والحيوانية وتطورت أساليب الانتاج نتيجة لاستخدام التكنولوجيا الحديثة والمتطورة لتلائم طبيعة المجتمعات الصحراوية . وتطورت أساليب انتاج الثروة السمكية من بحيرة البردويل ، وظهرت بوادر التنمية السياحية وزيادة الحركة العمرانية ، وتطورت شبكات الطرق والمواصلات والاتصالات . كل ذلك ساهم فى جعل مجتمع شمال سيناء من مناطق الجذب السكانى ، وتوطين البدو الرحل واستقرارهم ، كما أثر على زيادة معدلات الهجرة من المحافظات الاخرى للمساهمة فى عمليات التوطين والتنمية المتعددة .

٥ - تنوعت عمليات التوطين والتنمية وتعددت فى مجالات كثيرة وساهمت فى تغيير الانماط الاقتصادية التقليدية التى تصحب الحياة فى المجتمعات الصحراوية البدوية ، فلم تعد الحياة الاقتصادية قائمة على الرعى المتنقل واقتصاديات الكفاف التى تتصف بها المجتمعات البدوية من قبل . فظهرت أنماط اقتصادية وأنشطة لم تكن معروفة من قبل مثل الانتاج الزراعى الذى يقوم على المشروعات الزراعية أو قيام المزارع

الحديثة المتطورة ، التى تعتمد على أساليب متطورة للرى والتكيف مع ندرة المياه وقسوة الطبيعة • وأصبحت هذه المشروعات احدى دعائم الحياة الاجتماعية المستقرة نتيجة لتوافر متطلبات الحياة الدائمة ، كما ظهـرت مشروعات الانتاج الحيوانى الذى يعتمد على زراعة حشائش الرعى بعدما كان يتم البحث عنها فى ربوع الصحراء ، وزاد الاهتمام بعمليات توفير المياه نتيجة لقيام مشروعات السـدود وتخـزين المياه ، وحفـر الابار واستخدام التكنولوجيا فى استخدامهـا • كما استحدثت أساليب الصـيد ونظمت أسس انتاجه وتطويره ، وخاصة لتوافر مقومات الانتاج السمكى بكميات وفيرة تصدر مباشرة الى الاسواق الخـارجية الاوربية ، وتعود نتائجها على الصيادين والشركات المحلية والدولة معا • هذا بالاضافة الى الاهتمام بالانتاج الصناعى والتعدينى والتنمية السياحية • وهكذا ،تعكس كل هذه المقومـات الاقتصـادية الجـديدة على تغيـير وتنويع النشـاط الاقتصادى مما ساهم فى تحسين مستويات المعيشة الاقتصادية والاجتماعية للقبائل البدوية الموجودة فى المجتمع المحلى •

٦ ــ تعتبر عمليـات التوطين أسـاليب تحـدث التنمية والتغيير الاجتماعى والاقتصـادى المخطط ، تلك العمليات التى تصاحبها كثـير من المعوقات والمشاكل التى تواجه أى سياسات للتنمية والتغيير بوجه عـام• فبالرغم من وجود العديد من الانجازات فى عمليـات التوطين والتنمية الشاملة التى تشهدها فى الواقع محافظة شمال سيناء ، الا أن هناك العديد من مظاهر الاخفاق وظهور العديد من المشكلات التى تتحـدى عمليـات التنمية بها ، وتقف فى طريق الاسراع بانجاز مشروعات التوطين ، وقيام المشروعات الكبرى الاقتصادية الطموحة التى لا تعود فائدتهـا فقط على المجتمع المحلى بشمال سيناء بقدر ما لها من فوائد قومية تنعكس فوائدها على المجتمع القومى من ناحية أخرى • ومن أهم هذه المشكلات ، مشكلة المركزية ، بصفة عامة بكل معانيها التى تظهـر فى عمليات التخطيط ، والتمويل ، وعدم التنسيق والتعاون ، وفقدان عناصر الاتصال والاتسـاق بـين المـؤسسـات والادارات الحكـومية • وفى الـواقع ، هنـاك

العديد من المشكلات الاخرى التى ترتبت على ذلك ، وحجبت كثيرا من المشروعات وتعطلت البعض منها ولم تخرج الى حيز التنفيذ ، بالرغم من اجراء دراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية الايجابية لها منذ فترة طويلة ، كما أن هناك كثيرا من المشروعات التى تواجه مشاكل تمويلية أو مالية تعوق خروجها الى حيز الوجود ، بعد أن انفقت عليها الملايين من العملات المحلية والاجنبية . تلك المشروعات التى لها أهداف قومية ومحلية سوف تسهم فى تنمية موارد الدولة الاقتصادية ، وخير مثال على ذلك مشروع وادى سبيكة للانتاج الصناعى والكيميائى ومشروع ميناء العريش.

٧ ـ يغلب على سياسات التوطين والتنمية بأنها تعتمد على عمليات الاعداد والتخطيط للمشروعات سواء الانتاجية وغير الانتاجية أو ما يعرف بقطاع الخدمات ، بأنها عمليات تقوم على التخطيط قصير المدى فقط . ومن الملاحظ كما كشفت عنه الدراسة ، أن معظم الخطط تتركز فى أطار الخطط الخمسية فقط ، سواء الخطة الخمسية الاولى ١٩٨٣/٨٢ ـ ٨٧/ ١٩٨٨ ، أو الخطة الخمسية الثانية ١٩٨٩/٨٨ ـ ١٩٩٣/٩٢ . وباختصار لا توجد خطط طويلة الاجل تسهم فى وضع أولويات مشروعات التنمية فى المراحل الحالية ولكنها تأخذ أبعاد التخطيط قصير المدى ، والتى تتسم أيضا بالطابع المركزى من ناحية الاعداد ، والتخطيط والتنفيذ من الدرجة الاولى ، بالرغم من تطبيق ما يسمى بنظام الادارة المحلية ذلك النظام الذى يتسم بالنواحى الشكلية فقط ، ويفتقد كلية المضمون الفعلى والحقيقى لادارة المحليات .

٨ ـ تركز عمليات التوطين وسياسات التنمية بمحافظة شمال سيناء على الاهتمام بالمشروعات الاقتصادية الانتاجية ،أو ما يسمى بالتنمية الاقتصادية ، التى تركز على التعجيل بمشروعاتها فى ضوء أهمية زيادة معدلات المؤشرات الاقتصادية الخالصة . وبالرغم من أهمية هذه المشروعات الاقتصادية التى يحتاجها المجتمع المحلى بصفة عامة ، الا أن هذا الاسلوب له نتائجه السلبية خاصة على المدى البعيد وعلى واقعية التنمية الحقيقية لان الاهتمام بالتنمية الاقتصادية فقط كأحد أبعاد التنمية ، تعرض للرفض

من قبل العديد من العلماء والمهتمين بعمليات التنمية وقضايا التحـــديث نظرا لاهتمامها بهذا الاسلوب من التنمية الذى يوصف بأنه نمو بدون تنمية Growth Without Development. ومن ثم كانت الحاجة ملحة لاهمية تركيز سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية معا ، حتى لا تنعدم روح المشاركة الفعلية من الاهالى نحو تنمية مجتمعهم المحلى ، وهذا ما أيدته كثير من مداخل وأبعاد التنمية مثل مدخل لادارة التنمية ومدخل تنمية المجتمـع المحلى والأقليمى .

٩ ـ تدل الشواهد الميدانية العامة للدراسة ، أن معظم المشروعــات الانتاجية وغـــير الانتاجية تتركز حـــول أنشطة واسهـــامات الشركات والمؤسسات الحكومية أو القطاع العام فقط . وهذا ما يعرقل كثـــيرا من المشروعات وسرعة تنفيذها ، كما يؤدى ذلك الى التركيز على ارهاق كثير من مصادر الميزانية العامة للدولة ، ويزيد من مشاكل المركزية وخاصة فى نواحى التمويل المالى . ولم تكشف الدراسـة عن أى نواحى للاهتمـــام بالقطاع الخاص المحلى ، ربما يرجع الى ضعف قوته المالية ومساهمتـه العامة فى المشروعات الكبرى ، ولكن غياب شركات القطاع الخـاص على المستوى القومى التى لم تسهم بعد فى عمليات التوطين والتنمية . وهذا ما يؤثر بصفـة عامة على ضعف امكانات القطاع الخــاص وعدم تنميته وتطويره ، حتى يساهم فى مشروعات التوطين والتنمية فى المجالات المتعددة ولاسيما مشروعات التنمية السياحية أو الانتاج الزراعى والحيوانى والثروة السمكية ومشروعات الاسكان والعمران وغيرها .

١٠ ـ أصبحت محافظة شمال سيناء منطقة جذب سكانى ولهجـــرة العمالة الداخلية من المحافظات الاخرى بالاضافة الى وجود بعض الفئات العمالية من السودان الشقيق وان كانت لم تتوافر الاحصاءات الرسميـة بحجم العمالة المهاجرة الى محافظة شمال سيناء والتى تسهم فى عمليات التوطين والتنمية ، تلك العمالة التى جـاءت وراء وجـود فرص للعمـل والاستفادة من مميزات الاجور المضاعفة حسب قانون العاملين فى المناطق

الثائية ، وميزة توافر السكن الذى يعد من أهم دوافع الهجرة المحلية للعمالة وخاصة الشباب • كما جاءت هجرة العمالة لمجتمع شمال سيناء لتعكس لنا أبعادا أخرى وهى قلة الموارد البشرية فى المحافظة بصفة عامة وطبيعة الاعمال التى يقوم بها البدوى ونوعية الانشطة التى يمارسها ، التى تختلف فى كثير من الاحيان عما تحتاجه مشروعات التوطين والتنمية من قدرات فنية ومهنية مدربة • ومن ناحية أخرى ، كشفت الدراسة ، أن قلة الخدمات الاساسية وخاصة عدم توافر السكن للاعداد الكبيرة المهاجرة من العمالة ، بالاضافة الى قلة المرافق الاساسية مثل مياه الشرب ، والخدمات الصحية والتعليمية ، وعدم تهيئة جو الاقامة الملائم للعاملين وخاصة فى المناطق الصحراوية الداخلية • تؤثر بنتائج عكسية سلبية وفى تعطيل وتنفيذ كثير من المشروعات التنموية لقلة العمالة الفنية المدربة أو قلة الموارد البشرية بصفة عامة •

١ ـ تعكس طبيعة الحياة الاقتصادية والاجتماعية المتغيرة ، مدى تنوع الانشطة الاقتصادية التى تشكل طبيعة الاقتصاد الحديث الذى يتسم بالطابع المعقد ، ذلك الاقتصاد الذى لم يعتمد على الموارد الاقتصادية التقليدية المعروفة بقدر ما تظهر عوامل ومقومات لانشطة اقتصادية جديدة وربما تكون جديدة من نوعها ووجودها فى المجتمعات الصحراوية البدوية • ان مجتمع الدراسة من الاقاليم التى تتمتع بخصائص ومقومات للتنمية السياحية والتى تعتبر من أهم عناصر التنمية الاقتصادية نظرا لموقعه الجغرافى على شواطىء البحر المتوسط ، ولطبيعة مناخه المعتدل الذى ساهم فى تنمية السياحة الاصطيافية • ذلك النوع من السياحة التى ظهرت بوادره بالنتائج الايجابية على عمليات التوطين والتعمير والعمران خاصة فى السنوات الاخيرة التى سوف تجنى ثمارها الحقيقية فى السنوات المقبلة خاصة بعد استغلال المقومات السياحية الاثرية والتاريخية المتعددة التى مازالت مجهولة حتى الان على المصريين أنفسهم ، والتى قد تسهم فى عمليات تنشيط السياحة الداخلية والخارجية معا • ومن ثم ، أصبحت التنمية السياحية أحد المجالات الهامة التى يعتمد عليها فى عمليات التوطين

والتنمية والتى تبشر بنتائج طيبة نحو تنمية المجتمع المحلى لاقليم شمال سيناء كما حدث فى مناطق أخرى صحراوية فى مصر مثل الساحل الشمالى الغـــربى بين الاسكندرية ومطروح أو على سواحل البحر الاحمـــر على سـبيل المثـــال .

١٢ ـ تعددت مظاهر وعوامل التغير الاجتماعى والاقتصادى والسياسى التى وجدت فى مجتمع شمال سيناء ، تلك العوامل التى تعكس طبيعـة أهداف التوطين وسياســات التنمية فى حد ذاتها ، فبالاضـافة الى نتــائج التغيير الاجتماعى والاقتصادى ، نجد كثير من مظاهر التغيـير السياسى والادارى التنظيمى الذى حدث فى المجتمع الصحراوى ، فلقد استحدثت أنظمة سياسية أثرت فى تغيير كثير من جوانب البناء القبلى ، تلك النظم التى تمثلت فى دخول نظام المحليات ، واستخدام التنمية السياسية كأحد المداخل التى تهدف الى تحقيق الابعاد القومية ، وتطبيق نظام سـيادة الدولة على مناطق كبيرة لم تعرف من قبل أشكال البناء السياسى الحديثة فجاءت فى صور الانتخابات المتعددة من مجالس محلية الى التمثيـل فى الهيئات البرلمانية القومية ، تلك المظاهر التى تعبر بوضوح عن أنمــاط جديدة استحدثت للتغيير والتنمية لتحقيق أهدافها معا .

وبدون شك ، لقد ســاهمت العوامل فى تغيـير طفيف لانمــاط الولاء والانتماء على مستوى القبيلة الى المستوى القومى للدولة ، وان كنا نشك أن هذا التغير سوف يفقد من عمليات الانتماء والولاء البدوى نحو قبائلهم بصورة فجائية ولكن سوف يظل هذا الولاء والانتماء لفترات طويلة. طالما أن القبيلة هى فى حد ذاتها الاطار العام والشرعى الذى يعطى للفـــرد قيمته السياسية فى المجالس لمحلية . لان القبيلة هى مصدر الشرعية، التى تمنح الفرد صلاحيات التمثيل السياسى عنها ، وطالما انه يحمل خصائص ومقومات هذا التمثيل ، ويسعى لتحقيق أهداف القبيلة التى ينتمى اليها. وان كان ذلك لا ينفى من وجود تحقيق مصالح فردية وذاتية فى نفس الوقت أيضا لاعضاء المجالس المحلية ، الذين يسعون بصفة مستمرة لتعزيزهــا لتحقيق كل من المصالح الشخصية الفردية والجماعية القبلية معا .

١٣ ـ حقيقة ، لقد ساهمت المظاهر السياسية المستحدثة على المجتمع القبلى الصحراوى ، فى صورة تشكيل المجالس المحلية والتنفيذية الحديثة على مجتمع شمال سيناء ، من التقليل من مظاهر العـزلة الاجتمـاعية وزيادة الانتمائية القومية ، وحدوث تغيـــير نسبى فى مستويات الـولاء والانتماء من القبيلة الى الدولـة القومية . وقد أدت المجـالس السيـاسية وأنظمتها الى زيادة روح المشاركة والانتماء والوعى القومى والتعـريف بالقضايا المحلية والقومية على الاقل . ولكنهـا فى نفس الوقت ، خلقت أنماطا جـــديدة من الصراع السياسى الذى لم يكن معروفا من قبـــل فى المجتمعات البدوية القبلية ، ذلك الصراع الذى ينتج حول التنافس بين القبائل لاكتساب أنساق الشرعية ، والمكانة ، والهيبة ، والنفوذ ، الحديثة ، من خلال الحصول على المراكز والمناصب الرسمية من ناحية ، والتمثيل فى المجالس المحلية والشعبية والبرلمانية من ناحيـــة أخرى . باعتبار أن تلك المناصب والمراكز هى الوسائل أو القنوات الشرعية التى تعـــزز من نصيب كل قبيلة فى تخصيص كثير من المشروعــــات الاقتصادية وحصـيلة الخدمات العامة الحكومية .

تلك هى أحد مظاهر التغير الاجتماعى والسياسى الذى غير من أنماط التعصب القبلى التقليدى ، الى التعصب القبلى المستحدث وخلق جماعات الضغط المحلية القبلية التى تمارس فى كثير من الاحيان ، أنواع من الضغط على الاجهزة الرسمية التنفيذية ،من أجل زيادة مخصصات التنمية للمناطق المحلية ، وذلك حسب قوة القبائل ونفوذها فى المجالس المحلية والبرلمانية الامر الذى يؤدى فى بعض الاحيان الى تعـــديل بعض الخطط وتوزيع المشروعات على المناطق المحلية الاقليمية . وبالرغم من مظاهر الصراع الظاهر والكامن بين القبائل بعضها البعض ، أو بين القبائل وقياداتهـا المحلية والقيـــادات الرسمية التنفيذية ، الا أن وجود القيادات الرسمية التنفيذية الواعية بطبيعة البناء الاجتماعى القبلى بصفة خاصة ، جديرة بأن تحل كثير من أنماط هذا الصراع وتخفف حدته بصورة مستمرة ، عن طريق خلق قنوات الاتصال والتعاون المستمر بين القيادات المحلية ، وبين

القيادات الرسمية ، وخلق أنماط من الثقة المتبادلة التى تعزز من روح المشاركة والانتماء والولاء القـــومى • خـــاصة ، وان الشخصية البدوية القبلية مازالت تتمتع بكثير من الخصال والصفات الحميدة التى تقوم على احترام كبار السن ، والالتزام بالمجالس العرفية ، وصيانة العهود والوفاء بالالتزامات ، والاعتراف بالحقوق والواجبات ، وفى نفس الوقت لديهـا الرغبة الداخلية فى التطوير والتحديث والتنمية للمجتمع المحلى والذى يسهم أيضا فى زيادة الوعى والولاء والانتماء القومى وهذه هى أهم أهداف التوطين والتنمية بصفة أساسية •

ثانيا ـ التوصيات :

فى ضوء النتائج التى خلصت اليها الدراسة نستطيع أن نقدم عددا من التوصيات على النحو التالى :

١ ـ يجب تغيير حدة مشكلة المركزية باعتبارها من المشكلات المعوقة كثيرا لمجهودات التنمية • كما أصبح نظام الادارة المحلية بطبيعته الحالية والذى يعتمد على الطابع المركزى ،من ناحية رسم الخطط والاستراتيجيات والسياسات العامة ، والتمويل المالى والفنى لمشروعات التوطين والتنمية نظاما غير مجد من الناحية الواقعية • ومن ثم يجب الاعتماد على سياسة اللامركزية الفعليـــة لا الشكلية فقط ، واعطـــاء مزيدا من الصلاحيـات للقيادات التنفيذية الرسمية ، التى تمثل الادارات والمؤسسات الحكومية ، والعمل على تخطى كثير من العقبات الادارية والتنظيمية ، مع خـــلق كثير من مشروعات التنمية المحـــلية التى تنمى الموارد المالية والاقليمية للمحافظات وتحد من معوقات الاعتماد كلية على الميزانيات العامة للدولة •

٢ ـ ضرورة التنسيق بين مجهودات الوزارات والمؤسسات الحكومية العامة ، التى تعمـل فى مجـالات التوطين والتنمية وخـاصة فى المنـاطق النائية ، للاسراع بمعدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة بها • مع العمل على انشاء مزيد من قنوات الاتصال والتعاون والتنسيق بين هذه الوزارات ، وبين الاجهزة المتخصصة فى مجالات التعمير مثل جهاز تعمير

سيناء ، حتى يمكن مضاعفة الجهود الرسمية فى تحقيق وانجاز عمليات التوطين والتنمية بصورة أكثر فاعلية وكفاءة .

٣ ـ العمل على زيادة مصادر الموارد المالية بمحافظة شمال سيناء باعتبار أن المياه هى الشريان الحقيقى للحياة ، وتعتبر مشكلة المياه من المشكلات التى تحد من عمليات التوسع العمرانى واقامة المشروعات السياحية والصناعية ومشروعات التنمية الزراعية والانتاجية الاخرى . حقيقة ، أن هناك كثيرا من الجهود التى بذلت فى هذا المضمار فى السنوات الماضية ، الا أن الحاجة مازالت ملحة لزيادة مصادر الثروة المائية من الامطار والسيول ، أو المياه الجوفية ، وتوصيل شبكات المياه من النيل، أو اقامة مشروعات تحلية المياه للتغلب على هذه المشكلة .

٤ ـ يجب توفير الاعتمادات المالية اللازمة لكثير من المشروعات التنموية ذات الطابع الحيوى ، وخاصة المشروعات الانتاجية الصناعية الطموحة لاستغلال الثروات الطبيعية والهائلة التى لم تستغل الكثير منها حتى الان . حتى تسهم فى تنمية الموارد المالية المحلية للمحافظة وتنمية وتنويع مصادر الدخل القومى مثل مشروعات انتاج الفحم والرخام والصناعات الاخرى ومشروعات الانتاج السمكى التى تسهم فى تحقيق عائد اقتصادى قومى .

٥ ـ العمل على زيادة القوى العاملة البشرية ، وتدريب الكفاءات والكوادر الادارية والفنية الحالية . وتطوير نظام الاجور والحوافز بصورة أكثر جدية من أجل استقطاب الكوادر المهنية والفنية ذات المهارة العالية التى لا يمكن أن تتحقق التنمية بدونها ، مع توفير الخدمات الاساسية اللازمة التى تسهم فى زيادة عوامل استيطانهم فى المجتمع الصحراوى .

٦ ـ ضرورة الاهتمام بالسياحة أو ما يعرف بالتنمية السياحية ، واستغلال الظروف الطبيعية الساحلية التى يتمتع بها اقليم شمال سيناء من مناخ البحر المتوسط المعتدل فى كثير من فصول السنة ، هذا بالاضافة

الى المقومات السياحية الاخرى والتى تتمثل فى الاثار السياحية التاريخية الهائلة التى ظلت مجهولة حتى الان على المصريين أنفسهم ، والتى يمكن استغلالها فى تنشيط السياحة الداخلية والخارجية والعمل على خلق مشروعات سياحية طموحة مثلما حدث على سواحل البحر الاحمر وفى مناطق أخرى مثل ، الساحل الشمالى الغربى .

٧ - تشجيع القطاع الخاص المحلى والقومى ومشروعات الاستثمار الاجنبى المشترك فى القطاعات الانتاجية وغير الانتاجية ، حتى يسهم هذا القطاع فى الخطط التنموية بجانب شركات القطاع العام الحكومية التى لا تستطيع وحدها القيام بأعباء التنمية ، وحتى يعزز من عمليات التنافس والدافعية ، وخلق قطاع خاص محلى يقوم على تحقيق عناصر المشاركة للقطاعات الاهلية المحلية .

٨ - يجب توجيه السياسات حول استقطاب القطاع الخاص المحلى والاجنبى الى مشروعات التنمية وخاصة فى مجالات التنمية السياحية والزراعية وانتاج الثروة السمكية واستغلالها بصورة أكثر فاعلية وكفاءة وانشاء المزيد من شركات انتاج الاسماك لاستغلال الاحتياطى الهائل من الثروة السمكية التى توجد على ساحل البحر المتوسط وبحيرة البردويل والتى تقدر بعشرات أضعاف الانتاج الحالى من الثروة السمكية ولا تجد من يستغلها حتى الان .

٩ - عدم التركيز فى توزيع مشروعات التوطين والتنمية فى القطاع الساحلى فقط لمحافظة شمال سيناء ، واهمال القطاع الداخلى الصحراوى حتى لا يحدث نوع من عدم التوازن فى توزيع هذه المشروعات وكثافة الاستيطان البشرى والاقتصادى ، حتى تحقق الاهداف الدفاعية والاستراتيجية من ناحية والاهداف الاقتصادية والاجتماعية للتوطين وسياساته من ناحية أخرى .

١٠ - العمل على زيادة الجهود المبذولة نحو التخفيف من العزلة

الايكولوجية والاجتماعية لقطاع كبير من البدو فى شمال سيناء ، وذلك عن طريق التوسع فى شبكات الطرق والمواصلات والاتصالات عموما . حتى يسهم ذلك فى زيادة معدلات الحركة العمرانية والعمل على جذب أعـــداد كبيرة من المهاجرين من المحافظات الاخرى للعمل بصورة أكثر مما هـو عليه حـاليا .

١١ ـ تنمية القيادات المحلية سواء الادارية والسياسية والعمل على تخفيف حدة الصراع بين القيادات التنفيذية والمحلية الشعبية من ناحية، وبين القبائل المحلية وقياداتها من ناحية أخرى حتى لا تزيد عناصر التوتر والتعصب القبلى ، فى صورته المستحدثة ، وخلق أساليب الانتماء والولاء للمجتمع القومى مع زيادة الاهتمام بالتراث المحلى والعادات والتقـاليد الاجتماعية الايجابية .

١٢ ـ ضرورة الاهتمام بوسائل الاعلام والاتصال الجماهيرى فى اقليم شمال سيناء أو سيناء بصفة عامة ، لما لوسائل الاعـــلام من أهمية ودور ايجابى فى تنمية روح الولاء والانتماء ، وخلق عناصر المشاركة المحـــلية نحو تحقيق الاهداف القومية ومحاربة الوسائل الاعـــلامية العنصرية من الدول المجاورة .

١٣ ـ اقامة مستوطنات جديدة ذات طابع عمرانى انتاجى تعمـل على استقطاب العديد من المهاجرين من السكان فى المحافظات الاخـــرى وخاصة من عناصر الشباب ، لتحقيق أهداف متعددة ذات طابع اجتماعى واقتصادى واستراتيجى دفاعى ، كما يحدث فى الدول المجاورة . وحتى يمكن الاستفادة من دروس الماضى والحاضر وأهمية الوجود للكثافة البشرية وتامين الحدود الشرقية لمصر لان هذه المنطقة كما يحكى لنا التاريخ سوف تظل مطمعا لكثير من الدول الاجنبية .

١٤ ـ زيادة الانفتاح على المؤسسات العالمية والدولية التى تسهم فى تقديم المساعدات المالية والفنية دون شروط مجحفة ـ كما حدث بصورة

ايجابية فى انشاء مستشفى بئر العبد مع الحكومة الفنلندية - بالاضافة الى المؤسسات العالمية مثل الامم المتحدة ومنظماتها مثل منظمة الصحة العالمية ، واليونيسيف ، والفاو وغيرها · حتى يمكن التغلب على كثير من المشاكل المالية وتنويع مصادر الدخل وتنمة الموارد المالية لمشروعات التوطين والتنمية والتخفيف من الاعباء على الميزانية العامة للدولة ·

١٥ - ضرورة تبنى سياسات وخطط طويلة الاجل للتنمية الشاملة فى محافظة شمال سيناء ، ولا تهدف فقط الى وضع سياسات وخطط قصيرة الاجل ، كما هو موجود حاليا فى صورة الخطط الخمسية التى يعمل بها الان · ولتسهم تلك الخطط فى تحقيق أهداف التنمية على المدى البعيد على المستوى الاقليمى والمحلى من ناحية ، ويجب تحديدها فى اطار الخطط العامة القومية البعيدة المدى والتى لابد من توافرها من ناحية أخرى ·

الملاحق

جامعــة الاسكندرية
كلية الآداب
قسم الاجتماع

أدلـــة الدراســـــــة

دراسة اجتماعية استطلاعية لمجتمع شمال سيناء

(أ) دليـــل البيـــانات الاســـاسية

أولا ـ البيانات الأساسية :

ـ موقع المحافظة ، وحدودها ، ومساحتها ٠

ـ التقسيم الايكولوجى لمناطق المحافظة (أرض زراعية ـ أرض بور ـ منطقة سكنية ـ حى تجارى ـ منطقة عسكرية ـ منطقة صناعية ٠٠٠٠) ٠

ـ مساحة الارض المنزرعة ، والقابلة للزراعة ، والقابلة للاستصلاح ٠

ـ التضاريس والمناخ وتأثيرها على الاعمال والانشطة الاقتصادية ٠

ـ عدد السكان وكثافتهم ، وتركيبهم النوعى والعمرى والتعلمى والمهنى ومتوسط حجم الاسرة ٠

ـ حجم القوى العاملة ٠

ـ نوعية الانشطة الاقتصادية وتوزيعها ايكولوجيا ، وحجمها ، وأمكانات نموها كما وكيفا ٠

ـ مياه الرى والشرب (المورد ـ سهولة أو صعوبة الحصول عليها) ٠

ـ الموارد الطبيعية فى المحافظة (أنواعها وتوزيعها ، وطرق أستخدامها وتطويرها للانتفاع بها قوميا) ٠

ـ ثروة معدنية وبترولية ومحاجر ٠

ـ ثروة زراعية (نباتات ـ أشجار ونخيل ـ غابات ـ محاصيل تقليدية) ٠

ـ ثروة حيوانية وداجنة ٠

ـ ثروة سمكية ٠

ـ مشروعات التنمية واستصلاح الاراضى والتوطين (مدى مشاركة الاهالى فيها ـ مساهمة الهيئات العلمية ـ مساهمة الهيئات الاجنبية) ٠

ثانيا : ـ أهم مشكلات البيئة الفيزيقية (الطبيعية)

- السيـــــول ٠
- الجفـــــاف ٠
- التصخـــــر ٠

ثالثا : ـ أهم مشكلات البيئة الاجتماعية .

- الفقـــــر ٠
- انتشـــار الاميـــة ٠
- عدم الاقبال على تعليم الابناء (جميعهم ـ الاناث بالذات) ٠
- تحاشى التعامل مع الهيئات الحكومية ٠
- بيانات احصائية وخرائط ورسوم بيانية ٠
- عـدم الرغبـة فى التجديد (أسـاليب العمل والحيـاة والتـرفيه والثقافة ٠٠٠٠٠) ٠
- ندرة الايدى العاملة المدربة (فى أى مجـال)
- أنتشـار البطالة ٠
- التعصب القبلى ٠
- الصراع بين القانون العرفى والقانون الوضعى ٠

جامعــة الاسكنــدرية
كلية الآداب
قسم الاجتماع

دراسة اجتماعية استطلاعية لمجتمع شمال سيناء

(ب)دليل مقــابلة الجمهــور

أولا : الانشطة الاقتصادية :

١ ـ المنتجون الزراعيون وعمال الزراعة :

ـ مساحة الارض التى يمتلكها بمفرده أو مع أسرته أو يستاجرها .

ـ المحاصيل الزراعية : أنواعها ومساحاتها ، واستخدامها فى الاستهلاك العائلى أو التسويق(*) .

ـ العمليات الزراعية المختلفة ونوعية الادوات المستخدمة فيها (تقليدية أو حديثة) . والعاملين فى كل عملية منها (تحديدهم حسب النوع ، والسن ، ودرجة القرابة للمبحوث) .

ـ الدورة الزراعية ، وهل هناك بطالة موسمية ، وكيفية استخدام الوقت الذى لا يقضى فى العمل الزراعى (عمل آخر ، وقت فراغ ...) .

ـ مياه الرى : مصدرها ، طرق المحافظة عليها ، وأساليب تجديد مواردها وملكية الابار ... .

ـ الافات الحشرية : كيفية القضاء عليها ، نوعية المعونات التى يتلقونها (أهلية ، حكومية ، أجنبية) .

ـ كيفية الحصول على البذور والتقاوى .

ـ طرق تخزين وتسويق المحاصيل .

ـ الدور الذى تقوم به مديرية الزراعة فى كل مرحلة وعملية من العمليات السابقة (الاسم الذى يطلقونه على المديرية) .

ـ أهم المشكلات التى تعترض الانتاج الزراعى وتطويره .

ـ نوعية التربة .

ـ الحصول على مستلزمات الزراعة .

ـ الإرشاد الزراعى .

(*) تذكر هنا الانواع المختلفة من المحاصيل (بما فى ذلك الحدائق والبساتين والنباتات المختلفة) .

- التســـويق .
- صعوبة النقل وعدم ملائمة الطرق .
- ندرة الميـــاه .

٢ - منتجو الثروة الحيوانية والحيوانات المنزلية :

- عدد المواشى وأنواعها ونوعية ملكيتها (فردية - جماعية) ودرجة القرابة بين المشتركين فى ملكيتها .
- أنواع الاعشـاب والاعـلاف ، ومصادرها ، ومصادر ميـاه الشرب (وأهم المشكلات فى هذا الشأن) .
- تقسيم العمل الرعوى فى العائلة الواحدة .
- الرعاية الصحية وعلاج الحيوانات المريضة .
- الجمع بين عملية الانتـاج الحيوانى وأعمـال أخـرى موسمية أو غيرهـــا .
- دور الهيئات المحلية (جمعيات تعاونية زراعية - مديرية الزراعة - الطب البيطرى) فى تنمية الثـروة الحيوانية (توفير أعـلاف ، وقـاية من الامراض، عـلاج توفـير سلالات جـديدة - تمليك الحيوانـات بنظـــام لمشاركة) .
- الجهود المبذولة من قبـل الادارة المحلية لتنميـة المراعى ومقاومة التصحر ومدى فاعليتها وجدواهـــا .
- تسويق الماشية (أساليبها - ومشكلاتها) .

٣- الصيـــادون :

- مناطق الصيد وأنواع الاسماك ، وطرق صيدها .
- نوعيات العاملين فى مجـال الصيد (أصحـاب قوارب ومـراكب - صيادين بالاجـرة ...) .
- عملية تقسيم العمل والمشاركون فيها (أقارب - زملاء مهنة ...) .
- أدوات العمل (أنواعها ، مصـادر الحصـول عليها ، دور الهيئات المحلية فى هذا الشـأن) .

- الاجراءات والتراخيص الرسمية للقيام بعملية الصيد •
- عملية تسويق الصيد (كيف تتم ، أساليب النقل ، دور الهيئات المحلية) •
- المشكلات والصعوبات التى يعانى منها الصيادون • سواء فى عملية الصيد أو الحفظ أو النقل والتسويق •
- الاقتراحات المعروضة للتغلب على هذه المشاكل •

٤ - أصحاب الاعمال اليدوية والصناعات البيئية :

أ - المهنيون (أصحاب الورش - المصانع - المحلات) •

- نوعيات العمل اليدوى والحرف البيئية المنتشرة •
- نوع العمل الذى يقوم به المبحوث •
- المواد الخام المستخدمة فى العمل «نوعياتها ومصادر الحصول عليها» •
- أدوات العمل المستخدمة : نوعياتها وطريقة الحصول عليها وملاءمة أسعارها لاصحاب العمل •
- عملية تقسيم العمل والمشتركين فيه (نوعياتهم ، الصلة بينهم ، الخبرة) •
- دور الادارة المحلية فى توفير المواد الخام ، وأدوات العمل والايدى العاملة وتنظيم العلاقة بين العامل وصاحب العمل •
- دور الادارة المحلية فى تسويق المنتجات وفى تطوير الصناعات البيئية •

ب - ربات البيوت :

- نوع العمل (تطريز - تفصيل - تريكو - صناعة البطاطين والكليم - حفظ وتجفيف الطعام - تربية الحيوانات المنزلية والطيور للبيع) •
- الهدف من العمل (توفير متطلبات الاسرة - مصدر دخل الاسرة) •
- تقسيم العمل (بمفردها - بين أعضاء الاسرة فقط - الاستعانة بالاقارب - الاستعانة بالعمال بأجر) •

ـ مشكلات العمل (الحصول على المواد الخـام ـ صعوبة التسويق ـ صعوبة الحصول على العمال ـ ارتفاع سعر الادوات المستخدمة) ٠

ـ دور الادارة المحلية فى مساعدة ربات البيوت فى الانشطة الانتاجية (توفير الادوات والمواد الخام ـ المعلومات وزيادة الخبرة ـ التسويق) ٠

٥ ـ **تجار الجملة والتجزئة** (تسويق المنتجات الصناعية ـ الزراعية ـ المواد الخام المحلية والمستوردة) ٠

ـ نوعية السلع التى يتاجر فيهـا ٠

ـ تقسيم العمل والمشاركون فيه ونوعيتهم ، صلتهم بالمبحوث) ٠

ـ أسماء العائلات التى تعمل بالتجـارة ٠

ـ مدى اقبال الجمهور على نوعيات معينة من السلع (الذوق العام ـ التقاليد ، أنماط الاستهلاك) ٠

ـ المصادر التى يعتمد عليها فى الحصـول على السلع أو المنتجـات المحلية أو المستوردة ٠

ـ أساليب وطرق النقل (فردية ـ أهلية ـ حكومية) ٠

ـ دور الحكومة فى تشجيع التبادل التجارى وترويج السلع ٠

ـ دور الحكـومة فى تحـديد الاسـعار وتنظيم العلاقة بـين التاجـر والمستهلك ٠

ثانيا : كفاءة الخدمـات :

١ ـ الاسـكان :

ـ المنطقة السكنية (قرية ـ مدينة ـ صحراء ٠٠) ٠

ـ نوعية المسكن ، عدد الحجرات ، المرافق (مياه ، كهرباء ، صرف صحى) ملك ، ايجـار مسـتقل ، مشترك ، عدد المقيمين معه فى السـكن وعلاقتهم به (الصلة) ٠

ـ مشكلات السكن (طبيعة البناء ، المساحة ، المرافق ٠٠٠) ٠

ـ مساهمة الادارة المحلية فى حل مشكلات السكن التى يقابلها بعض النـــاس •

ـ مدى ملاءمة أسعار المساكن الاقتصادية لفئات الدخل المحدود •

ـ الطريقة التى يتم بها توزيع هذه المساكن وهل هى عادلة أم تحتاج لتعديل •

ـ الخدمات التى تقوم بها المحافظة لمواجهة مشكلة الاسكان •
(نوعية هذه الخدمات ـ كفايتها ـ رأى المبحوث فيها) •

ـ مدى ملاءمة مثل هــذه المســاكن لطبيعة المنطقة وطبيعة الســكان وعــاداتهم •

٢ ـ التعليـــــم :

ـ الجهود التى قامت بها مديرية التربية والتعليم لحل مشكلة التعليم فى سينـــاء •

ـ مدى جدية هذه الجهود وفائدتها •

ـ حالة المدارس المختلفة الموجودة فى المنطقة •

ـ هل توجد مدارس خاصة بالمصروفات ، كيفية أدائها لرسالتها •

ـ المستوى التعليمى للمدارس الثانوية الموجودة •

ـ نظام اليوم الدراسى المطبق فى المدارس • وتقييمه •

ـ هل تفتقر المنطقة لمدارس فنية (تجارى ـ صناعى) وامكانية انشاء مزيد من هذه المدارس •

٣ ـ الرعاية الصحية والاجتماعية :

ـ نوعية الخدمات الصحية التى يتلقاها فى المستشفيات أو المستوصفات العــــامة •

ـ مدى ملائمة هذه الخدمــات •

ـ هل يلجأ الى العيادات الخاصة ، ومتى يتم ذلك •

ـ هل توجد مراكز رعاية الامومة والطفولة وتنظيم الاسرة •

ـ وما هى الخدمات التى تقدمها ومدى كفاية هذه الخدمات •

- هل هناك هيئات أخرى تهتم بالناحية الصحية .

- الوحدات الاجتماعية التى يتعامل معها (ضمان اجتماعى ، رعاية أحداث ، رعاية مسنين ، رعاية طفولة ، أسر منتجة ...) .

- مدى كفاءة هذه الوحدات فى أداء دورها (طبيعة الدور - دور الاخصائى فيها - الامكانيات المادية بها) .

٤ - **الاتصالات والنقل والمواصلات :**

- وسائل المواصلات التى تعتمد عليها الاسرة فى الانتقالات المختلفة (الى العمل ، المدارس ، شراء مستلزمات المنزل ، التنزه خارج المنطقة) .

- توافر هذه المواصلات .

- وسائل النقل التى يعتمد عليها فى تجارته أو زراعته أو صيده .

- المشكلات التى يمكن أن يقابلها فى التعامل مع هذه الوسائل .

- مدى كفاءة وسائل الاتصال الموجودة (تليفونات - تلغراف - بريد - تلكس) .

- دور الادارة المحلية فى عملية تسهيل الاتصالات وتوفير وسائل النقل والمواصلات .

٥ - **التموين وتوفير السلع الاستهلاكية :**

- من أين يحصل على مواده التموينية وسلعه الاستهلاكية (غذائية - كساء - أدوية ...) .

- مدى توافر السلع الاستهلاكية بالقرب من مسكنه أو مكان عمله .

- دور الادارة المحلية فى توفير السلع التموينية وتوزيعها بنظام البطاقات ، وتحديدها لاسعار ملاءمة ورقابتها .

- فترات رواج السوق السوداء ، وأنواع السلع المروجة فيها وأسباب ذلك ، وموقف الحكومة .

٦ - **الاعلام والثقافة الجماهيرية والانشطة المختلفة :**

- مدى احتكاك المبحوث وأسرته بأجهزة الاعلام المنزلية والخارجية (الاوقات - والمناسبات) .

أ ـ الاذاعة (محطاتها وبرامجها) .
ب ـ التليفزيون (قنواته وبرامجه) .
جـ ـ الصحف (أسماؤها وموضوعاتها) .
د ـ الكتب (أنواعها) .
هـ ـ الافلام السينمائية .
و ـ المسرحيات .
ز ـ قصور الثقافة .
ح ـ تعليم الكبار .

ـ دور مديرية الثقافة فى التثقيف والتوعية والترفيه (عرض أفلام ومسرحيات ، تقديم عروض فنية ، عقد ندوات ثقافية ـ انشاء قصور ثقافة ... الخ) .

ـ دور الاجهزة المسئولة عن مجال الشباب والرياضة (انشاء ساحات شعبية ـ نوادى) .

٧ ـ خدمات الاسعاف والمحافظة على الامن :

ـ أنواع المنازعات التى تحدث فى نطاق العمل وجماعات الجوار ، المنطقة السكنية (موضوع النزاع ، مناسباته وأطرافه) .

ـ الجهات التى يحتكم اليها فى حل النزاعات (الرسمية ـ الاهلية) .

ـ أنواع الجرائم والتعديات (مناسباتها ، المشتبه فيهم) .

ـ دور الشرطة .

ـ دور السلطات التقليدية (العمدة ـ الشيوخ ـ كبار السن ـ كبار العائلات) .

٨ ـ (ملاحظات الباحث واضافاته) .

جامعـة الاسكندرية
كلية الآداب
قسم الاجتماع

دراسة اجتماعية استطلاعية لمجتمع شمال سيناء

(جـ) دليل مقابلة «المسئولين»

عن ادارة الحكم المحلى

١ ـ مستوى الادارة العليا :

ـ دور الادارة المحلية فى توجيه التخطيط عند وضع برنامج قومى .

ـ طبيعة الدور الذى تقوم به الادارةالمحلية فىتطبيق الخطة المركزية.

ـ هل امكانيات تحقيق الخطة المركزية متوفرة (بشرية ـ مـادية ـ بيئيـــة) .

ـ أولويات التطبيق المحلى للخطة (أسسها) .

ـ مناقشة أساليب ادارة البرامج وتتبعها .

ـ وجود تشتت فى المسئولية أو ازدواجية بين مصالح حـــكومية فى ادارات مختلفة (وأسباب ذلك : صراع السلطة ، عـــدم فهم القـرارات والقوانين ...) .

ـ الأسس التى ترتكز عليها مشروعات الخطـة (عملية ، تطبيقية امكانات ـ بيئية ـ ميزانية ـ توجهات خاصة ومصالح) .

ـ أهم مشكلات محافظة سيناء (البيئية والاجتماعية) .

ـ معوقات التطبيق لنظام الادارة المحلية بطريقة ملائمة .

ـ مقترحات لتحقيق كفاءة وفاعلية الادارة المحلية .

ـ مدى استعداد الادارة لاستشارة الهيئات العلمية والجامعات فى حل مشاكل المحافظة .

٢ ـ قطاع الزراعة واستصلاح الاراضى :

ـ مخطط الادارة المحلية فى تنمية الثروة الزراعية .

ـ أولويات الخطة (أسسها ، وأهدافها) ومن الذى يشارك فى وضعها .

ـ امكانات تنفيذ الخطة .

ـ معوقات تطبيقها .

ـ اسهام الهيئات العلمية فى حل بعض مشكلات الزراعة .

٣ ـ قطاع تنمية الثروة الحيوانية :

ـ مشروعات الحكم المحلى لتنمية الثروة الحيوانية .

ـ أمكانات تطبيق هذه المشروعات (بشرية ، مادية ، فنية) .

- الظروف البيئية وملاءمتها لزيادة الثروة الحيوانية .
- مشكلة الاعلاف وكيفية التصدى لحلها .
- انتاج سلالات جديدة .
- المشكلات التى تعترض أهداف هذا القطاع .
- استعداد المسئولين لاشراك الهيئات العلمية فى تنمية الثروة الحيوانية .

٤ - قطاع الصيد والمصايد :

- خطة الحكم المحلى فى سيناء لتنمية الثروة السمكية والمصايد بوجه عام .
- امكانات تنفيذ الخطة والصعوبات التى تكتنفها .
- الانشطة والجهود المبذولة لتشجيع هذا القطاع الانتاجى .
- الضوابط التى تطبق للمحافظة على الثروة السمكية ، والطيور وحمايتها من الانقراض .
- استخدام مخرجات الصيد وتصنيعها (تصدير - استهلاك محلى . تجميد - حفظ) .

٥ - قطاع التموين وتوزيع السلع الاستهلاكية :

- خطة الادارة المحلية لتوفير المواد التموينية والغذائية وضمان عدم ترويجها فى السوق السوداء وتوزيعها توزيعا عادلا .
- دور الادارة المحلية فى :
- محاربة التهريب .
- التفتيش الدقيق على السلع بمختلف أنواعها .
- مراقبة الاسعار .
- توفير المواد الخام اللازمة للحرف اليدوية والصناعات البيئية .

٦ - قطاع الاسكان :

- مشروعات الحكم المحلى لتوفير مساكن لفئات الدخل المحدود ، وأسس توزيع هذه المساكن وأنواع الخدمات المتوفرة فيها .

– التخطيط البيئى : برامجه ، والهدف منه ، والاسس التى يعتمد عليه ٠

– أهم المشكلات التى تواجه عمليتى التخطيط والتنفيذ فى قطاع الاسكان ٠

– الهيئات التى يمكن الاعتماد عليها فى حل هذه المشكلات من الناحية التخطيطية والتنفيذية ٠

٧ – قطاع التعليم :

– خطة الحكم المحلى لدعم التعليم ورفع مستوى الخدمات التعليمية فى محافظة سيناء ٠

– مدى ملاءمة الخطة للاوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين بالمحافظة ٠

– المشروعات المقترحة والجارية لتدعيم التعليم : التوسع فى عدد المدارس ، تدريب المعلمين ورفع كفاءتهم ، استخدام الاساليب التربوية الحديثة ، الاهتمام بالدراسات الصناعية والفنية والبيئية ٠

– ماهى المشكلات التى تواجه تحقيق أهداف خطة التعليم فى محافظة سيناء ٠

– عدم التزام أولياء الامور بتعليم أبنائهم ٠

– عدم التزام الابناء بنظام المدرسة ٠

– التسرب فى التعليم ٠

٨ – قطاع الصحة :

– هل هناك مخطط بعيد المدى للتوسع فى الخدمات الصحية (أهداف ، والفئات التى يقوم بخدمتها ، وبرامجه ٠٠٠) ٠

– امكانات تنفيذ هذا المخطط والصعوبات التى تعوق التنفيذ (التمويل الرسمى ، الاجنبى – تبرعات ٠٠٠ الخ) ٠

– أولويات البرامج الصحية (الوقاية – العلاج) ٠

– وسائل التوعية الصحية ٠

– مقترحات بشأن النهوض بمستويات الخدمات الصحية ٠

٩ ـ قطاع النقل والمواصلات والاتصالات :

ـ خطة الحكم المحلى لدعم قطاع النقل والمواصلات .

ـ مدى ملاءمة الخطة لاحتياج السكان والسواح .

ـ الخدمات السلكية واللاسلكية ـ عدد الخطوط ـ بداية التشغيل ـ هل تغطى جميع احتياجات السكان .

ـ المشكلات التى تواجه الخطة (مادية ـ بشرية ـ فنية) وكيفية حلها .

ـ اسهام الهيئات المختلفة المحلية والاجنبية فى تمويل مشروعات المواصلات والخدمات السلكية واللاسلكية .

١٠ ـ قطاع الثقافة والسياحة :

ـ دور المجلس المحلى فى توعية المواطنين (عقد ندوات ـ محاضرات ـ عرض أفلام) :

ـ دور محافظة سيناء فى تشجيع : الجمعيات الثقافية ـ والنوادى الادبية والفنية) .

ـ جهودها فى مجال المعارض الفنية والمتاحف : (انشاء متاحف جديدة ، تسهيل ارتيادها ...) .

ـ توفير قصور الثقافة والمكتبات العامة والمفتوحة .

ـ انشاء مسارح ، تقديم معونات مالية وادارية للمسارح ، تخفيضات لزيارتها .

ـ مشروع المحافظة فى مجال المهرجانات الفنية والمسابقات .

ـ مدى اهتمام المحافظة بالبرامج السياحية (للمصريين والاجانب) .

ـ مشاهدة المناطق الاثرية .

ـ مشاهدة معالم المحافظة .

ـ مشاهدة المتاحف الاثرية .

ـ مشاهدة المعارض السياحية .

ـ مدى اعتماد المحافظة على الخبرات والهيئات العلمية فى مجال الثقافة والسياحة .

١١ ـ دور الشرطـــة والسلطة التقليدية فى المحـــافظة على الامن والنظام العـــام :

ـ دور الشرطة فى المحافظة على الامن والنظام العام .
ـ أنواع الجرائم وطريقة القبض على مرتكبيها .
ـ دور السلطة التقليدية وعلاقتها بالشرطة .
ـ متى تلجأ الشرطة الى العمـــد أو المشايخ أو رؤساء العـــائلات (المناسبات ، أنواع النزاعات ، التعديات) .

١٢ ـ قطاع العمل وتشغيل القوى العاملة :

ـ الخطة الموضوعة لزيادة الانتاج من خلال :
ـ الاعداد المهنى والتدريب .
ـ الاعداد الادارى .
ـ الاختيار المهنى .
ـ التعـــليم الفنى .
ـ انشاء مراكز لتنمية الصناعات البيئية وتشغيل الايدى العاملة .
ـ مشكلات العمل السائد فى المحافظة :
ـ (نقص الايدى العاملة : فى أى مجال) .
ـ (زيادة الايدى العاملة : فى أى مجال) .
ـ خدمات مديرية العمل أو مكاتبه (فى وقت البطالة ، فى الاعـــداد والتدريب ، فى التوجيه ، فى عمل مشروعات مستقلة للتشغيـــل) .
ـ ماهى الفئات التى تتركز فيها أكبر نسبة من العاملين (الخريجون ، الشباب المتعلم بوجه عام ، العاملون فى الزراعة ، الرعاه ، العائدون) .
ـ فى أى فئة من المتعلمين تتركز الزيادة فى نسبة البطالة (الشهادات العليا ـ المتوسطة الفنية) .
ـ هل هناك تعـــدادات لدى المحافظة لمواجهة البطـــالة الموسمية أو لتشغيل من يعانون من البطالة ، وفى أى قطاع ؟
ـ وماهى المشروعات التى أعدت لذلك ؟
ـ هل هناك برامج لتوطين المهاجرين الى المحافظة وتشغيلهم .
ـ تأهيل ذوى العاهـــات ومشوهى الحـــرب وفتح مجـــالات العمالة أمامهـــا .

(٢) ـ بيـــــان
بالوحدات المحلية للمراكز والمجالس القروية والتجمعات

المركز	مدينة المركز	المجالس القروية	التـوابع
مركز العريش	العريش		أبو صقـــــل ـ الزرانيـــق ـ المساعيد ـ جـــرادة ـ القطافية صنع الغزلان ـ الريسة .
مركز بئر العبد	بئر العبد		بالوظـة ـ رمــانة ـ رابعـة ـ نجيـلة ـ قاطية ـ ٦ أكتـوبر ـ سالمانة ـ الروضة .
		قرية بالوظة	الشوحط ـ جلبانة ـ أبوسمارة ـ الضبع ـ المحارى ـ أبو جلدة ـ الاحرار ـ مفارق الشوحط .
		قرية رمانة	أبو حمرة ـ الشوحط .
		قرية رابعة	المريح .
		قرية نجيلة	نجيلة .
		قرية قاطية	قطيـــة ـ المـريح ـ ألهميصة ـ الدكر ـ الجناين .
		قرية ٦ أكتوبر	الكرامة ـ القلس ـ الســهل ـ حوض عباس .
		قرية سلمانة	الساذات ـ مبروكة ـ المـويلح ـ مصفق .
		قرية التلول	

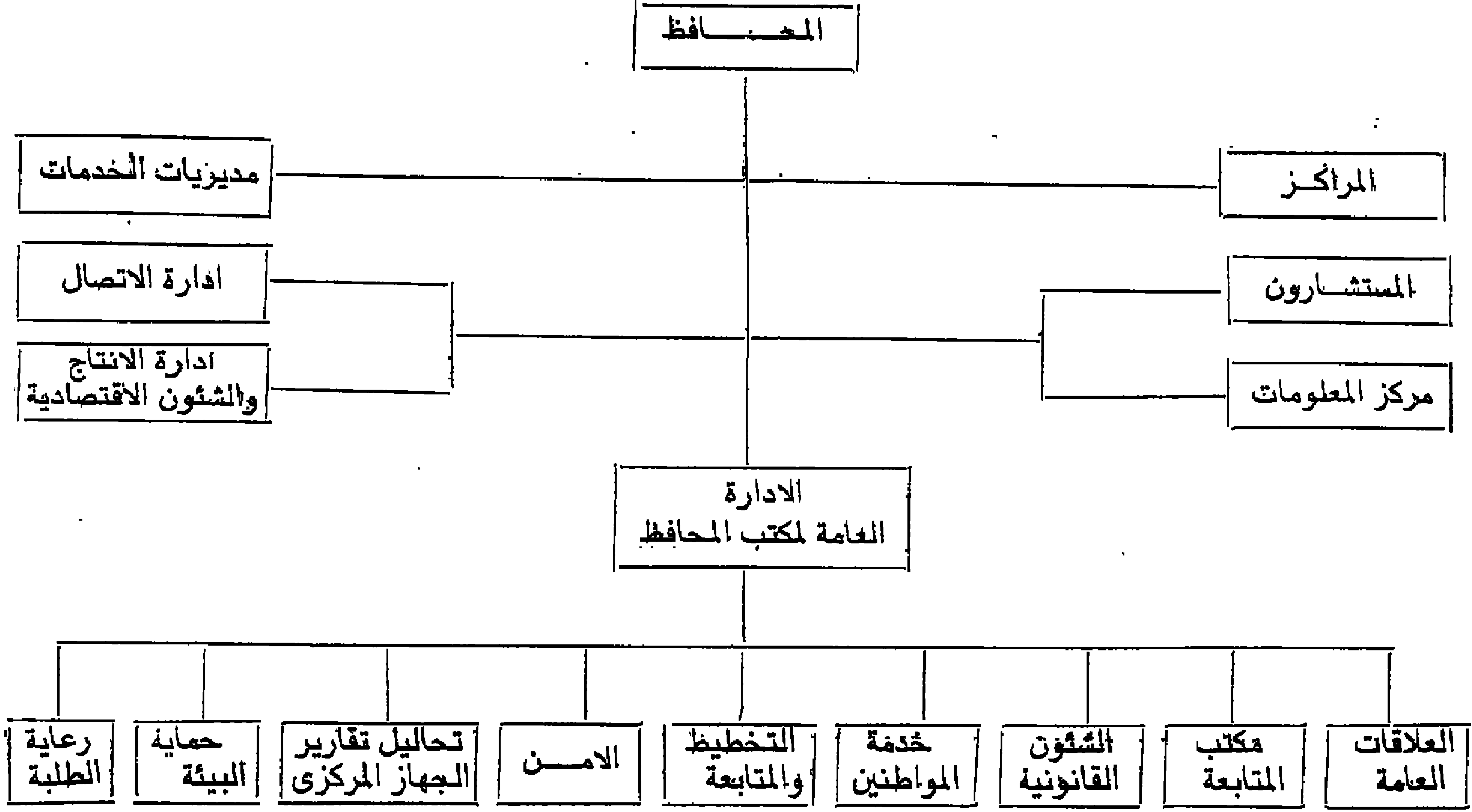
المركز	مدينة المركز	المجالس القروية	التوابع
		قرية الروضة	مزار – سبيكة – التلول – البردويل .
		قرية الخربة	أبو غزى – الفايضة – الصورة – الجاموسية – أبو جميعات – أبو غراب .
مركز الحسنة	الحسنة		الجفجافة – المغارة – القسيمة – بغداد – المنبطح – العمر – المقبضة
		قرية الجفجافة	ك٦٤ – وادى الجدى – أم خشيب بير الطويل – أحمير .
		قرية القسيمة	الصبحة – عين الجديرات – عين قديس – الجايفة – وادى لصان .
		قرية بغداد	الريسان – جبل لبنى – وادى المر .
		قرية المنبطح	الحصانى – مجمع الحظيرة – وادى الحظيرة – روض الطريق –
		قرية العمر	أم قطن – عرب العويضات – أم طرفاء ، وادى العمر – منفذ العوجة .
		قرية المقضبة	الغرقدة – جبل الحلال – أم شيحان – أبو عجيلة – أولاد على – كثيب الطير – وادى الازرق – ريع أبو زان – سد الروافعة .

المركز	مدينة المركز	المجالس القروية	التوابع
		قرية المغارة	بير الحمة ـ فتح المغارة ـ العبايدة ـ بلى ـ المنجم •
مركز نخل	نخل		مدينة نخل ـ العاصمة : وتشمل رأس النقب ـ التمد ـ بئر جريد ـ الكونتيلا •
		قرية رأس النقب	خشم الطارف ـ وادى الجرافى ـ الحمرا أم سدرة ـ غيط أم حسين ـ الصفرا ـ المندرة ـ جران عتوت أبو سلمى ـ القرين ـ سيل شاش •
		قرية بئر جريد	الطيبة ـ المشيش ـ البطين ـ العجمة ـ الغبية ـ وادى الرواق ـ وادى البيض ـ العقابة الوخامى •
		قرية التمد	المشيتى ـ الاحوى ـ المعتق ـ عريف الناقة ـ الجهير ـ أم البارد ـ أبو صوان ـ المهشم ـ الكباش •
		قرية الكونتيلا	السلالم ـ خضاخض ـ الحميلة ـ أم صبرة ـ صمل ـ بدع أبوزيد ـ الغبى ـ أبو بطحة •
مركز الشيخ زويد		الشيخ زويد	مدينة الشيخ زويد العاصمة : وتشمل المجالس القروية التالية : أبو طويلة ـ الجورة ـ الظهير ـ الشلاق ـ الخروبة ـ القريعة •
		قرية أبو طويلة	أبو زرعى ـ تجمعات عرب المعنية ـ العكور ـ قرية السلام•

المركز	مدينة المركز	المجالس القروية	التوابع
		قرية الجورة	الزوارعة ـ اللفتيات ـ الشدايدة العبابدة ـ الملالحة .
		قرية الظهير	أبو العراج ـ العوايضة ـ الزهيرات ـ المقاطعة .
		قرية الشلاق	التومة ـ العميد ـ الكراشين .
			الجهنيين .
		قرية الخروبة	قبر عمير ـ العبيدات ـ كرم القواديس ـ ك ٨ .
		قرية القريعة	القريعات ـ المنيعى .
مركز رفح	رفح		المطلة ـ جوز أبو رعد ـ نجع شبانة ـ البرث ـ الوفاق .
		قرية المطلة	المطلة
		قرية نجع شبانة	التجمع السكانى فى مدخل شبانة الجهاميات .
		قرية البرث	الكيلو ٢١ـ٢٣ـ٢٦ـ٣٠ـ٣٦ صنع المنيعى .
		قرية الوفاق	الامل ـ الجوافة ـ عشرة السليمات .
		قرية حوز أبو رعد	عشائر الرقيبة ـ الشريطين .

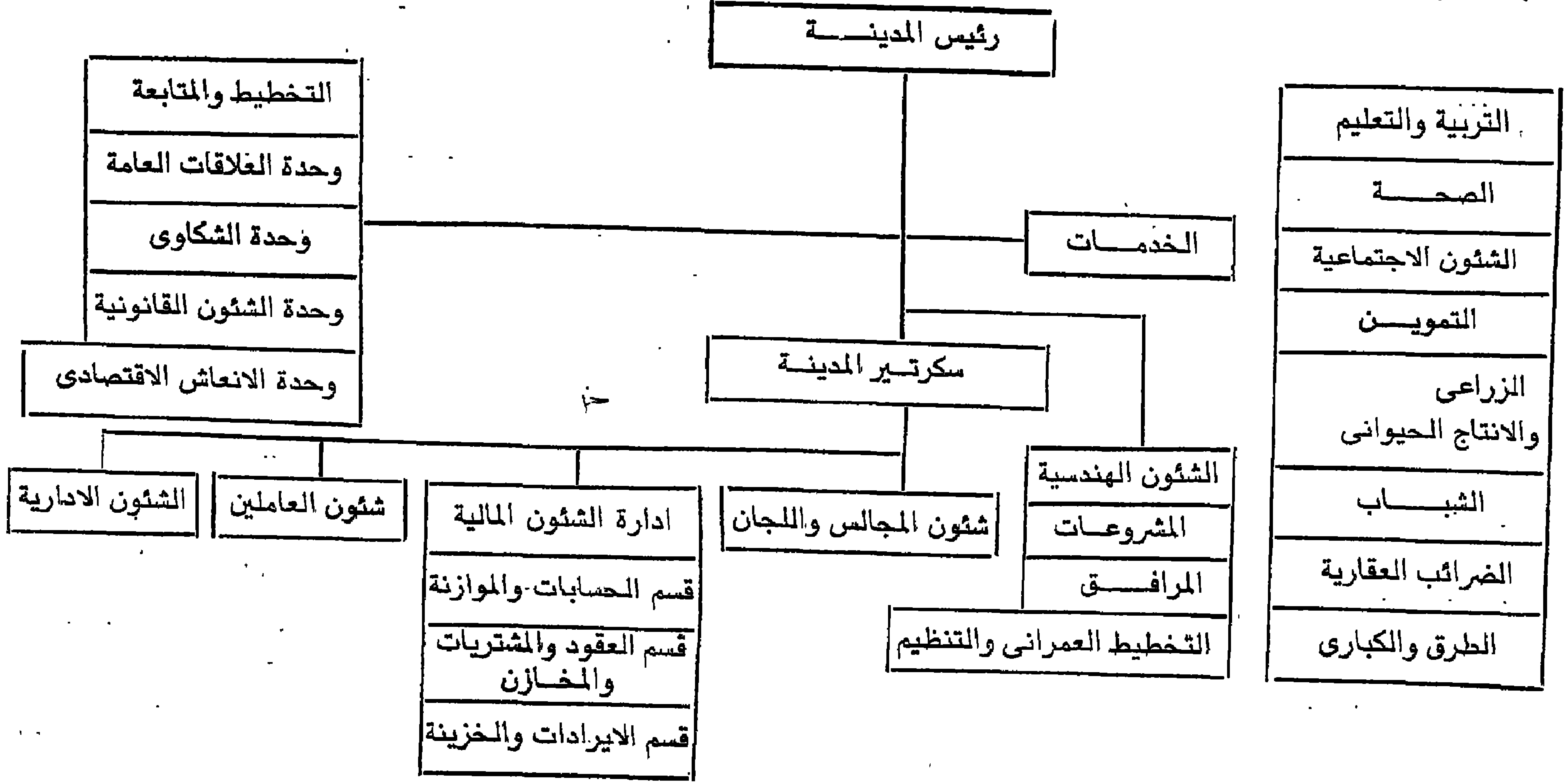
(٣) – بيان للبناء التنظيمى والادارى للمجالس التنفيذية والمحلية لمحافظة شمال سيناء ★

(أ) البناء التنظيمى للمحافظة

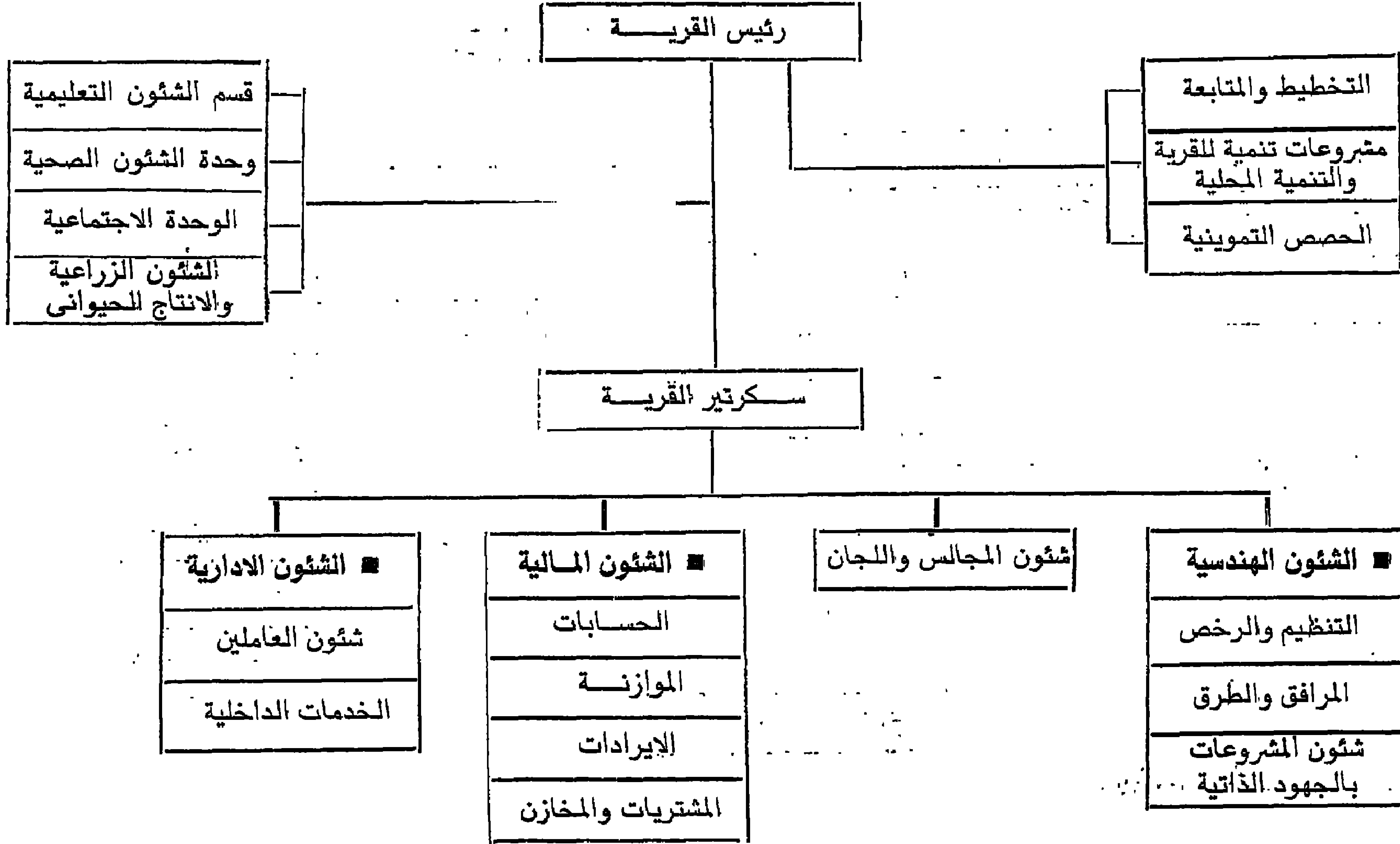


★ – المصدر : مركز المعلومات ، محافظة شمال سيناء

(ب) البناء التنظيمى للمدينة



(جـ) البناء التنظيمى للقرية



(٤) الجـداول الاحصائية

جدول (١) يوضح تعداد سكان سيناء فى مائة عام على ضوء التعدادات التى أجريت فى مصر عام ١٨٨٢ ـ ١٩٨٢ ٠

سنة التعداد	عدد السكان	ملاحظـــات
١٨٨٢	٤١٧٩	سيناء شمال وجنوب
١٨٩٧	٤٨٤٤	«
١٩٠٧	٨٤٠٧	«
١٩١٧	٥٤٣٠	«
١٩٢٧	١٥٠٥٩	«
١٩٣٧	١٨٠١١	«
١٩٤٧	٣٧٦٧٠	«
١٩٦٠	٤٩٧٦١	«
١٩٦٦	١٣٢٧٨٢	«
١٩٧٦	١٥٧١٠٤	«
١٩٨٢	١٣٦٩٠٩	شمال سيناء فقط

جدول (٢) يوضح تعداد سكان محافظة شمال سيناء عام ١٩٨٢ موزعا المراكز والذى قام به الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء

المركز	التعداد	ملاحظات
العريش	٥٤٢٦٣	
رفـح	٢٣٣٣٢	
نـخـل	٣٥١٠	
الحسـنة	١٥٧٢٨	
الشيخ زويد	١٩٢٥٥	
بئر العبد	٢٠٨٢١	
اجمالى	١٣٦٩٠٩	

المصدر : ١ ـ المجالس القومية المتخصصة :

«سيناء وخطط التنمية حتى سنة ٢٠٠٠» القاهرة ١٩٧٩ ٠

٢ ـ الجهاز المركزى للتعبئة العامة :

«سكان محافظة شمال سيناء» ١٩٨٢ ـ ٢ فبراير ١٩٨٣ ٠

جدول رقم (٣) يوضح احصاءات التعليم فى محافظة شمال سيناء
فى الفترة ما بين ١٩٧٩ ـ ١٩٨٧

نوع التعليم	عدد المدارس		عدد الفصول		عدد التلاميذ	
	٧٩	٨٧	٧٩	٨٧	٧٩	٨٧
الابتـــدائى	٣٨	١٤٠	٢٨١	٩٠٥	١٠٨٩٤	٢٥٢٢٨
الاعــــدادى	٧	٥٠	٧١	٢٩٠	٢٨٣٢	١٠٣١٩
الثانوى العـــام	٤	١٢	٥٣	٩٣	١٩٤٣	١٨٩٧
الثانوى الصـناعى	١	٢	٤	٢٤	١٤٤	٧٣٥
الثانوى الزراعى	—	١	—	١٩	—	٥٥٦
الثانوى التجارى	١	٦	٥	٤٨	١٥٤	١٧٢٥
المعلمين والمعلمات	١	١	٥	٢٧	١٤١	٦٥٧
التربية الخاصة (المعوقين)	—	١	—	٥	—	٢٥
الخـــــاص	—	—	—	٢٣	—	٦٢٦
الاجمـــــالى	٥٢	٢١٣	٤١٩	١٤٣٤	١٦١٠٨	٤١٧٧٨

ـ المصـــدر :

محافظة شمال سيناء ، العيد القومى ابريل ١٩٨٧، ص ١١٢ .

محافظة شمال سيناء
مركز المعلومات والمتابعة

بحيرة البردويل
العريش
الشيخ زويد
رفح
بئر العبد
الروضة
الحسنة
نخل
القسيمة
الجفجافة
الكنتلا
الثمد
خليج السويس
محافظة جنوب سيناء
محافظة بورسعيد
محافظة الإسماعيلية
محافظة السويس

إعداد
د. عطية سالم ، د. عبد العزيز
١٩٨٧

محتویات الکتاب

رقم الايداع بدار الكتب والوثائق القومية
٧٢٠٦

الفنية للطباعة والنشر
٤٨ شارع جوده - راس التين - الاسكندرية
تليفون ٨٠٣٢٥٠